قوى وآفاق

تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي

نعّوم تشومسكي

ترجمة: ياسين الحاج صالح

دراسات سياسية نقدية

قوى وآفاق

تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي

Noam Chomsky

Powers and Prospects
Reflections on human nature and the social order

- دار الحصاد للنشر والتوزيع: سوريا ـ دمشق
برامكة ـ بجانب وكالة سانا ـ طابق أول
هاتف و فاكس: 2126326 ص. ب : 4490
- الطبعة الأولى ١٩٩٨/١٠٠٠نسخة
- الاخراج والتصميم: القسم الفني في الدار

نعّوم تشومسكي

قــــوى وآفـــاق

تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي

ترجمة ياسين الحاج صالح

تـنويه

نلفت انتباه القارئ إلى أن اصدارات الدار تمثل وجهة نظر مؤلفيها فقط وهي لاتُعبر عن وجهة نظر الدار بل قد تكون أحياناً متعارضة. لكننا نحرص قدر الإمكان أن تكون الاصدارات قادرة على تقديم شيء ما للقارئ فيما تطرحه، فتُحرِّضُ فيه إما الاستجابة وإما الرفض أو الحالتين معاً. وحتى في حالة الرفض الذي قد يتجلى إما في العمل على التثبُّت الذاتي مما يراه مخلاً في العمل وإما في مناقشته مع الآخرين مشافهة أو كتابة، حتى في هذه الحالة نكون قد ساهمنا مع غيرنا ضمن امكاناتنا في دفع عملية الثقافة وتعميقها قدر الامكان.

وفيما يخص الكتب المترجمة وبالتحديد تلك التي تتناول القضايا الفكرية والسياسية، الراهنة منها والتاريخية التي تعرج على منطقتنا جزئياً أو كلياً، نقول فيما يخص هذا الجانب من الاصدارات، نحب أن نؤكد وبقوة على ضرورة ان نقرأ بهدوء وانتباه، ذلك لأن المؤلفين الأجانب وبخاصة الغربيين منهم يتمتعون بمزية مقدرتهم في الحصول على المعلومات والمعطيات لأسباب لانجهلها وبالتالي يوظفونها في كتاباتهم. لقد اعتادوا على أسلوب تقديم أفكارهم بقوالب مغرية لكثرة مافيها من ترابط ومعلومات صحيحة، ناهيك عن انعدام الخوف عندهم في طرح أفكارهم. لكنهم بشر ولهم ميولهم وانتماءاتهم وهذا يؤدي أحياناً إلى إدخالهم وجهات نظر ومعلومات قد تكون صغيرة الحجم بين الكم الكبير من الآراء والمعلومات الصحيحة، إلّا أنها قد تكون على درجة من الخطورة في بعض الأحيان. لذا هذا بالضبط مايدعونا إلى الحض على القراءة الهادئة والـمُتَمَعِّنة لنتعرف من خلالها كيفية الاستفادة من ذلك الكم الكبير للآراء والمعلومات الصحيحة التي قد لاتتوافر محلياً، وأن نتعلم أيضاً كيف نتمكن من تنحية تلك الأفكار والمعلومات الخاطئة أو تلك التي تخلق ارباكاً وتشويشاً في مسار حياتنا.

هذا الكتاب (قوى وآفاق) رغم تنوع محتوياته يتطرق في فصله الرئيس إلى منطقتنا وإلى الجانب الساخن والراهن فيها وقد قدَّم المترجم بعناية للكاتب والكتاب. وفي القسم الثاني

من مقدمته، أي بعد النجوم الثلاثة الأولى ركزّ (المترجم) على مايخصنا من هذا العمل ولانحب أن نضيف على ماقدمه إلاّ التأكيد على ماذكرناه بداية من أن العمل يمثل وجهة نظر المؤلف واننا رغم ماقد يطرحه (العقلانيون) تحت اسم الواقعية، لانتفق اطلاقاً مع مايصل إليه في الفصل الأول مع أنه يتضمن معلومات ومقاربات في غاية الأهمية. قد نكون هنا نمثل نزعة عاطفية ضد نزعة التعقل لكنها نزعة التعاطف مع الحقيقة، فمهما تكون القوى الضاغطة لايمكننا التسليم بأن يفرض علينا مجيء أعداد بشرية من أماكن شتى من العالم لتزاحم أصحاب الديار وتصبح قومية جديدة. مع ذلك يطرح هذا الكتاب أشياء جديرة بالتمَعُّن بها كل الإمعان سواء توافق بعضها مع تصورنا أم خالفه. ونحيل القارئ في هذا المجال إلى مقدمة المترجم وبخاصة في قسمها الثاني كما ذكرنا بداية، فقد جاءت لـمَّاحَةً بقوة رغم اقتضابها.

الناشر

مقدمة المترجم

نعوم تشومسكي كاتب أمريكي اشتهر كعالم لسانيات في الغرب قبل أن يشتهر كمناضل وناقد لا يكل للسياسات الأمريكية، المحلية والخارجية. تشومسكي معروف لقراء العربية بترتيب معاكس: يعرفه عامة المثقفين كناقد سياسي، لكن دائرة ضيقة فقط من المختصين على علم بـــإسهاماته في اللسانيات.

كلساني، تشومسكي صاحب اتجاه متميز يعيد الاعتبار إلى الفطرية ضمن مناخ ثقافي وعلمي، حديث ومعاصر، يتشكك في مجرد استخدام هذه الكلمة، ويرفض ما تحمله من إيحاءات. جرت العادة على أن التركيز على الوراثي والفطري والبيولوجي يستخدم لتوكيد الفوارق بين الأعراق والشعوب والثقافات، ولتثبيت هذه الفوارق: بعض الأعراق متفوقة ــ وكذا ضمنها بعض الأفراد ــ بحكم التركيب الوراثي، وكُتب على غيرهم الدونية بفعل هذا العامل نفسه. في مقالتيه الأخيرتين من هذا الكتاب، يبرز تشومسكي فكرتين أساسيتين: الأولى وحدة اللغات الإنسانية على المستوى الدلالي، بل وربما على المستوى الصرفي، مؤسساً هذه الفكرة على وحدة الإنسان ككائن بيولوجي، وإذن على وحدة العقل. والثانية ضرورة تناول «المظاهر العقلية للعالم» حسب تعبيره، أي اللغة والفكر... بذات المناهج التي ندرس بها العلوم الطبيعية بوصفها محكومة بفطرة الإنسان، مانحاً لمفهوم الفطرة معنى حديثاً يأخذه من علوم البيولوجيا والوراثة: التكوين الوراثي أو موهوبنا الإرثي. وبذلك فهو يرفض الثنائية المنهجية: اختصاص الظواهر العقلية بمناهج خاصة غير مناهج العلوم الطبيعية.

يسمي دارسو اللسانيات اتجاه تشومسكي في هذا المجال «اللسانيات الديكارتية» ــ وهذا اسم كتاب له ــ بناء على توكيد ديكارت للفطرية، أي وجود نواة غير مكتسبة، ولاتفسرها التجربة والخبرة، لقسم كبير من معرفتنا اللغوية حتى دون وعي منا بذلك. لايتردد تشومسكي في تسمية هذه النواة بالملكة اللغوية مستخدماً هنا أيضاً مفهوماً محنقاً للعلموية السائدة.

يقولون أيضاً أنه مؤسس مدرسة قواعد النحو التوليدي التي تنطلق من واقعة بسيطة لكنها فائقة الأهمية: إن كل متكلم، وبدءاً من الطفولة، ينتج تعابير مبتكرة لم يسمعها من

قبل، بل ربما تكون غير مسبوقة في تاريخ اللغة كله، كما يقول في الفصل السابع من هذا الكتاب. لابد من القبول بوجود ملكة لغوية مبدعة أو توليدية تستخدم «استخداماً لامتناهياً وسائل متناهية» من الأصوات والكلمات..

هذا العرض وجيز لدرجة الإخلال. أردنا فقط إبراز بعض الأفكار ـ القوى في لسانيات تشومسكي، وما نستهدفه من إبرازها هو إظهار لزوم العلاقة بين عالم اللسانيات والمناضل السياسي. ليست هذه علاقة خارجية وطارئة، ولايتوحد الجانبان عرضاً بحكم أن شخصاً اسمه فلان يهتم بهما. إن وحدة الإنسان ووحدة العقل تعني وحدة الكفاح الإنساني من أجل الحرية والعدل والكرامة الإنسانية، ولايمكنها أن تكون تقريراً لحقيقة أكاديمية عقيمة سياسياً وإنسانياً مهما كانت قيمتها العلمية.

تعطي مقدمة نعوم تشومسكي في هذا الكتاب، فكرة أولية للقارئ عما يهتم به من قضايا. كما أن كتبه المترجمة للعربية ونذكر منها: ردع الديمقراطية، ت: فاضل جتكر، دار كنعان، دمشق 1992 . العودة إلى كاميلوت. ت: مي النبهان. مختارات 1995 . الغزو يستمر أو سنة 501 ، ت: مي النبهان. دار المدى، دمشق 1996 .. تجسد هذه الفكرة وتغنيها.

حتى حين يتحدث تشومسكي عن هايتي أو تيمور الشرقية، فلسطين أو أندونيسيا، البرازيل أو فيتنام.. فمحور نقده يتركز على سياسات الأقوياء وأصحاب الثروة وأهل الكلمة من وسائل الإعلام والمثقفين، وبالأخص في بلده الولايات المتحدة استناداً إلى مسؤولياتها الفعلية عن معظم أعمال العدوان وانتهاك حقوق الإنسان ورعاية الأنظمة الدكتاتورية.. وإلى ما يتاح من حرية نسبية وتداول واسع للمعلومات فيها، وأخيراً بالنظر إلى أن «مناط مسؤولية المثقف هو بلده» كما يقول في الفصل الرابع. لانستطيع إذن أن نقول أن هذا الكلام عن شعوب بعيدة لايعنينا. ما الذي يعنينا إذن؟

* * *

تشومسكي يهودي أمريكي. كثير من القراء العرب سيهزّون رؤوسهم هزة العارفين بدواخل الأمور حين يسمعون أنه يهودي. بسرعة نقول: في الثقافة العربية المعاصرة نزعة عنصرية كامنة تجاه اليهود تخدم قبل كل شيء في تبرير النزعة العنصرية الصريحة والقوية الموجودة بين اليهود وفي الغرب تجاه العرب. لايجوز لنا مجاملة هذه النزعة والبحث عن معاذير لها. ثمة دائماً معاذير لكل شيء. وما أن نقرر أن مجموعة عرقية أو دينية أو ثقافية أو جهوية ملعونة أو ممتازة بوصفها كذلك، حتى نُقوّض قدرتنا على معارضة من يسعى لسحب هذا المنطق ذاته على كافة الجماعات البشرية. ولايخفى على أحد أن الجماعة المستهدفة اليوم أكثر من غيرها هي العرب والمسلمين.

تشومسكي ناقد لاذع للسياسات الإسرائيلية كما للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. ينتهي في الفصل الأول المخصص لقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط إلى اقتراح حل يقوم على دولة ذات قوميتين، دولة ديمقراطية، الخ. أن لايطابق هذا التصور موقفنا، أن لايطابق فكرتنا عن الحرية والعدل؛ هذا حقنا، ولكنه بصراحة مشكلتنا أيضاً وليس مشكلته. ليس من العدل ألّا نعترف إلا بالناس الذين يعادون من نعادي وبقدر ما نعاديه، ونعادي كل ما غيرهم. لن يقنع أحد بموقفنا دون جهد منا. إن ما هو حق وعدل وخير في الشؤون الإنسانية ليس أمراً مقرراً وبديهياً تكتشفه الفطرة أو يمليه الحس السليم، إنه قضية جهد منظم وعمل دؤوب وبصير ومحاولة للإقناع كما للاستماع بالحسنى. المهم أن نتكون كذات محاورة ومتفاعلة، قادرة على القبول باقتناع وعلى الرفض بحزم... في كل الأحوال علينا تنمية المشترك مع من يقاربونا في الرؤية.

لم نقل، ولن نقول كلمة واحدة، عن أمور ذات شجون: هل يطابق موقفنا موقفنا؛ هل نحن طرف موحد في الرؤيا والموقف؟ ويمكن التنويع طويلاً على هذه الأسئلة.

لقد نجحنا طوال تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي في تسويغ عجزنا وتفرّقنا بتطوير موقف اضطهادي تجاه العالم، نوع من جنون الاضطهاد حيث يتآمر علينا العالم، ويجتهد في إبقائنا في حالة من الضعف والتمزق والاحتراب والتبعية... ليس تحميل المسؤولية للآخرين إلا الوجه الآخر للتنصل التام من أي مسؤولية لنا عن أنفسنا وقضايانا وأفعالنا، أي عن نقد الذات: السياسات، المواقف، النظام الاجتماعي وبنى السلطة، الثقافة والعقل، التصورات والمفاهيم..

تستحق هذه القضايا تناولاً مطوّلاً وليس مجرد إشارة مقتضبة. حسبنا أن نقول إنّ القطب المقابل لجنون الاضطهاد هو جنون العظمة. يكاد لسان الحال يقول: نحن مضطهدون لأننا عظماء، أمة عظيمة خالدة... والعكس نحن عظماء بدليل اضطهادنا: هذا جنون.

* * *

فكر تشومسكي فكر مضاد للمذهبية، لايقبل التفريغ في خانة محددة ترفض كلاً أو تقبل كلاً. وليست العلاقة بين مناهضته للمذهبية والاتجاه الفوضوي لفكره علاقة خارجية. يمكننا التحدث عن رفض أي منهجة قسرية، أي تنظير مفرط يبالغ في الاستقلال عن الوقائع ويدعي تمثيل منطقها الحقيقي كما تدعي سلطة استبدادية تمثيل المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية.. الاستبداد في السياسية والمذهبية في الفكر صنوان.

يساعد تشومسكي على النجاة من المذهبية أمران فيما نرى: أولهما استناده إلى القيم الإنسانية الأعم كالحرية والعدالة والحقيقة، قبوله بوجود طبيعة إنسانية. والثاني توثيقه المكثف لكل ما يقول.

نستطيع تعلم الكثير منه إن شئنا، ولكن ليس بالتطفل على نقده «لأعدائنا الحميمين»، بل أولاً في نقد كل ماهو غير أخلاقي وغير عقلاني ــ وهو كثير ــ في مجتمعنا وأنفسنا.

* * *

لاتبدأ صعوبات ترجمة تشومسكي من اسمه نوام، نوم، أو بوزن عربي نعوم، ولاتنتهي عند جمله الطويلة المعقدة المليئة بالمعترضات وعلامات التنصيص داخل علامات التنصيص، والتعليقات الساخرة التي يصعب نقلها مع حمولتها الهجائية إلى العربية.

ثم أن المؤلف يتجه لجمهور أمريكي أو غربي مطّلع مفترضاً أن بعض ما يتحدث عنه معروف لهذا الجمهور ــ من باب الوقائع على الأقل وبغض النظر عن الآراء والأحكام ــ وليس الأمر كذلك لجمهور أجنبي مع ما يرتب ذلك من عبء على المترجم لايستطيع أن يعنى بحمله كاملاً.

توضيحات

1 ــ كل الهوامش في أسفل الصفحات من المترجم وهي إما تعريف ببعض الأعلام، أو شرح لبعض الأفكار، وفي حالات نادرة تعليقات قصد منها جذب انتباه القارئ إلى نقطة محددة من نقاش المؤلف.

2 ــ كل ما بين معقوفين في المتن من هذا النوع [ ] من المترجم.

3 ــ كل ما بين معقوفين في المتن من هذا النوع ‹ › من المؤلف.

3 ــ ترد كثيراً في المتن إشارات تنصيص ضمن إشارات تنصيص، وقد اعتمدت في الترجمة العربية استخدام علامات التنصيص المألوفة « »، وفي داخلها العلامتين ( ). وهذا مثال من الفصل الثالث: «هذا بالطبع قلبٌ للإشراف (الديمقراطي). فهو يتّبع الشروط البنيوية للسلطة الدكتاتورية».

ــ أخيراً لم أتّبع سياسة مبدئية وثابتة في تزويد الفصول بالهوامش، ولا في اعتماد لغة محددة من الترجمة؛ تركت الأمر «للقرار والملاءمة» كما يقول المؤلف في الفصل السابع في سياق مختلف؛ ولكن لإمكانياتي أيضاً.

مقدمة

في كانون الثاني 1995 ، وبعد جهود استغرقت حوالي عشرين عاماً، تمكنت من ترتيب زيارة لمدة أسبوع إلى استراليا، الأمر الذي طالما وددت القيام به، لكني لم أستطع أن أوفر له وقتاً في جدول أعمالي الضاغط. كان الدافع المباشر للزيارة اقتراح قدّمه صديق قديم هو خوسيه راموس ـ هورتا ـ Jose Ramos Horta. اقترح أن أقوم بها تحت رعاية جمعية غوث تيمور الشرقية East Timor Relief Association لأتحدث عن قضيتها، وهي قضية ملحة دوماً، لكنها اكتسبت أهمية خاصة في تلك اللحظة بسبب دنوّ موعد القضية المرفوعة أمام المحكمة الدولية حول معاهدة فجوة تيمور بين أندونيسيا واستراليا من ناحية، وبمناسبة الذكرى العشرين للغزو الأندونيسي المدعوم من الغرب لتيمور؛ الذكرى التي تصادف في كانون الأول، أي بعد بضع شهور، من ناحية أخرى. كانت جمعية غوث تيمور الشرقية قد خططت لمبادرة تستغرق ستة أشهر تطرح فيها كل هذه القضايا للاهتمام العام. وكنت بالغ الرضا ـ بالأصح كان يبهجني ويشرفني ـ أن أتمكن من المساهمة في الأيام الافتتاحية لهذا المشروع. وقد صدف أن التقت أحداث أخرى في اللحظة نفسها. من بينها نشر بعض المقالات الممتازة لصديق قديم آخر هو ألكس كاري Alex Carey الذي كان رائداً للبحث في واحدة من أهم ظواهر عصرنا الحديث وأقلها حظوة بالدرس: الحملات الدعاوية للشركات. كنت بالغ الرضا لتمكني من الحضور حين شرعت مؤسسة النشر لجامعة نيوساوث ولز بنشر هذه المقالات المنتظرة طويلاً؛ وآمل أن تكون الأولى بين مجلدات كثر.

خلال بضعة أيام في استراليا، أتيحت لي الفرصة لإلقاء كلمات في سدني وملبورن وكانبيرا حول تشكيلة من الموضوعات. أفادتني تلك الكلمات كقاعدة للمقالات المقدمة هنا. وقد أعدت بناءَها من ملاحظات غير منظمة ومدوناتٍ، ورهّنتها [قربتها من وقتنا الراهن] لتشمل مواداً من الشهور اللاحقة. إن الفصل الأول مبني انطلاقاً من كلمة ألقيتها في مركز الشرق الأوسط في جامعة ماكواري، وقد رهّنتها بـــإضافة مواد جديدة.

وأعيد تركيب الفصل الثاني من ملاحظات مخصصة للمحاضرة التذكارية لوالاس ورث (Wallace Wurth Memorial Lecture) في جامعة نيو ساوث ولز، ومن محاضرة رعتها جامعة ديكن وقد رهّنتها بــإضافة مادة تنتسب إلى الشهور اللاحقة. أما الفصل الثالث فقد بُني من ملحوظات وتسجيل صوتي لكلمة ألقيتها في مؤتمر رؤى الحرية للفوضويين الاستراليين في سدني. وبُني الفصل الرابع من ملحوظات مخصصة لكلمة ألقيتها في مركز الكتّاب في سدني أيضاً. يشكل الفصلان الخامس والسادس وحدة طبيعية. وقد بني الأول منهما من كلمتين ألقيتا في قاعتي المدينة في كل من سدني وملبورن، بتنظيم من جمعية غوث تيمور الشرقية، وفي إطار تدشين حملتهم. أما ثانيهما فيقوم على كلمة ألقيت في نادي الصحافة القومية في كانبيرا. أخيراً، يشكل الفصلان السابع والثامن وحدة متكاملة أيضاً، وحدة تُعنى بمسائل اللغة والعقل. وقد تشكلّا من مادة محاضرتين ألقيتهما في جامعة نيو ساوث ولز ومتحف العلوم في سدني على التوالي.

كان التقاء الأصدقاء القدامى متعة لاتدانيها متعة. لقد عرفت بعضهم أساساً، وبعضهم حصراً، عبر تراسلٍ مديد. وكذا كان اللقاء بالأصدقاء الجدد، وهم أكثر عدداً من أن يتيسر ذكرهم. يتوجب عليّ شكرهم جميعاً لتنظيمهم زيارة بهيجة وقيّمة. إني لممتن بصورة خاصة للقائي عدداً من الناس الرائعين من الجماعة التيمورية. ولايسعني إلا التعبير عن شكري لتأمينهم سير جدول عمل مكثف ومعقد بيسر بالغ (يسرٍ بالغ لي، لكنه لم يكن كذلك لهم): إنس ألميدا Ines Almeida ، أغيو بيريرا Agio Pereira ، وغيرهم كثر. ولست أقل ديناً لأصدقاء آخرين، قدامى وجدد، مثل بيتر سليزاك Peter slezak، بيتركرونا Peter Cronau سكوت بورشيل Scott Burchill، بيتر ماك غريغور Peter Mc Gregor، وويلسون داسيلفا Welson da Silva. وأدين بامتنان خاص لبيترو كروناو على ما تجشّمه من عناء لترتيب وإنجاز هذه المقالات. أود أيضاً أن أشكر كلاً من سويرايتس Ceu Brites، بنيلد برايتس Benilde Brites، وأريان رمري Arianne Rummery لمساعدتهم في تنظيم الزيارة.

كان متعة عظيمة أيضاً التقائي مجدداً ــ أو في بعض الحالات، التقائي أخيراً ــ بأناس طالما كان عملهم وأنشطتهم منبع إلهام وفهم لي: خوسيه راموس ــ هورتا، شيرلي شاكلتون (Shirley Shacklton، جيم دن Jim Dunn، ستيفن لانغفورد Stephen Langford، كن فراي Ken Fray، برايان توهي Brian Toohey، مايكل تيرنر Michael Turner، بات وولش Pat Walsh، توم يورن Tom Uren، وآخرون كثر.

ليست أيامنا هذه سعيدة بالنسبة للجزء الأكبر من العالم، نستثني قلة من أصحاب الامتيازات في قطاعات تزداد ضيقاً. بيد أنها يجب أن تكون أيام أمل، بل وتفاؤل. تمتد هذه

الروح من موضوعات الفصول الأولى وصولاً إلى الفصلين الختاميين، وهما يناقشان بعض المنظورات ـ الواقعية فيما أظن ـ بهدف بلوغ فهم أعمق لمظاهر معينة من الطبيعة والقوى الإنسانية الجوهرية على الأقل.

بغض النظر عن الأهمية البالغة لكفاح التيموريين، فإن شجاعتهم المرموقة، والأعداد المتزايدة من الأندونيسيين الذين يساندونهم ويطالبون بالحرية والعدل في بلدهم هم، يجب أن يكونا إلهاماً لكل من يقرون بالضرورة الملحة لمناهضة الجهود الساعية لتقويض حقوق الإنسان الأساسية والديمقراطية الحقيقية؛ تلك الجهود التي اتخذت في بضع السنوات الأخيرة شكلاً قبيحاً ومنذراً بالشر، كما يجب أن تكون تلك الشجاعة حافزاً للتقدم نحو بناء نظام اجتماعي يرغب الكائن الإنساني الكريم أن يعيش فيه.

نعوم تشومسكي

كامبردج. ماساشوستس

الفصل الأول

حل نزاع الشرق الأوسط
مصادره وخطوطه العريضة

«ما نقوله يمشي»

مرّ أكثر من عام على اتفاق اسرائيل - عرفات في أيلول 1993 ، المسمى إعلان المبادئ[1]. نال الموقعون عليه جوائز نوبل للسلام، وبدأ المعنى المادي لِمَا وقعوه يتجلى للنظر بوضوح متزايد، بينما أخذت غوامضه تتلاشى. هذه إذن لحظة مناسبة للتأمل بما حصل وبأسبابه، وأيضاً بالاتجاه المرجح الذي قد تقود إليه «عملية السلام».

إن بنود إعلان المبادئ تلتزم تماماً، إن أخذت حرفياً، بالمواقف الأمريكية الاسرائيلية المتمسك بها بثبات، والتي عانت من عزلة دولية فعلية لما يزيد على عشرين عاماً. تظهر التطورات اللاحقة أن الولايات المتحدة وحلفاءَها الوكلاء، الذين يسيطرون على المنطقة، يؤوّلون تلك المبادئ حرفياً، الأمر الذي لايشكل مفاجأة، لكونهم هم من ابتدعها وفرضها. يتخذ هذا الموقف مكانه ضمن تصور أوسع للولايات المتحدة عن الكيفية التي يجب أن تنظّم بها المنطقة؛ وهو تصور يعود بأصوله إلى الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن مبادئه كانت ثابتة لأمدٍ طويل، فإنه في السنوات الأخيرة فقط صار في وسع واشنطن أن تحققها فعلياً. يبدو لي ذلك هو جوهر «عملية السلام» الجارية.

إن «عملية السلام» ذاتها عبارة أوورويلية(*)، تستخدم بطريقة غير نقدية في الولايات المتحدة، وتُبتنى في معظم أرجاء العالم نظراً لنفوذ أمريكا وقوتها الهائلين. وفي الممارسة، تحيل

(*) أوورويلية: نسبة لجورج أوورويل، الكاتب الانكليزي في روايته الشهيرة «1984» حيث تتلاعب السلطة باللغة وتعطي للكلمات المعنى الذي تريد. فالسلم هو الحرب، والحرية هي القهر... وعملية السلام هي إلحاق منطقتنا التام بالمصالح والنفوذ الأمريكي الاقتصادي والجيوسياسي.

العبارة إلى أي شيء قد تفعله القيادة الأمريكية في هذه اللحظة؛ وهو في الغالب تقويض عملية السلام بالمعنى الحرفي للعبارة، كما يوضح فحص الوقائع.

رسخت حرب الخليج [الثانية] سيادة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى درجة لم تُبلغ من قبل، مما مكّن واشنطن من تنظيم «عملية السلام» بالتوافق مع التوجيهات الأمريكية، بدءاً من اجتماعات مدريد في تشرين الأول 1991 . إن تحليلاً جدياً لدبلوماسية الفترة الماضية القريبة لابد أن يبدأ من هناك.

بينما كانت القنابل والصواريخ تهطل على بغداد، والمجندون العراقيون التعساء يتخفّون في الرمال، أعلن جورج بوش متفاخراً شعار النظام العالمي الجديد بثلاث كلمات بسيطة: «مانقوله يمشي». وقد نُطقت «ما نقوله» على الفور بجلاء تام حالما صمتت المدافع بعد انهاء حرب الخليج، وعاد بوش إلى ممارسته السابقة بمدّ يد العون والدعم لصدام حسين الذي كان يسحق، بلا رحمة الانتفاضات الشيعية والكردية تحت أنظار قوى الحلفاء المنتصرة التي لم تحرك ساكناً.

كان دعم صدام حسين قوياً جداً لدرجة أن القيادة الأمريكية [في الخليج] لم تسمح للضباط العراقيين المتمردين باستخدام التجهيزات العراقية المستولى عليها من أجل الدفاع عن السكان ضد مجزرة صدام. وقد قضت إدارة بوش سريعاً على خطة سعودية لدعم انتفاضة الشيعة العراقيين(2).

ماكان لمعنى النظام العالمي الجديد أن يُفصَّل بوضوح أكبر. كذلك يسلط رد الفعل الاعلامي ــ وقد تمثل أساساً بالهتاف للبراعة السياسية لقادتنا ــ الضوء المنير على حالة الثقافة الغربية.

قام محللون بارزون برسم الملامح الرئيسة لأسباب موقف واشنطن المتسامح تجاه المذبحة الجارية في ذلك الوقت: إن فظاعات صدام حسين تؤلمنا بالطبع، لكنها ضرورية من أجل «الاستقرار»؛ وهذا مصطلح مفيد آخر من الخطاب السياسي، ومعناه الحقيقي «كل ما يخدم مصالح السلطة».

أوضح توماس فريدمان Thomas Friedman، المراسل الدبلوماسي الرئيس لنيويورك تايمز آنذاك التبرير الرسمي. فقد أمِلت واشنطن تحقيق «أفضل العوالم»، وشرح ذلك: «طغمة عسكرية عراقية ذات قبضة حديدية ولكن دون صدام حسين». ستعيد هذه الطغمة الأمر الواقع السابق حيث كانت «قبضة صدام تضبّ العراق بما يدخل السرور كله إلى قلوب حلفاء أمريكا: تركيا والسعودية» و، بالطبع، المعلم في واشنطن. لكن ثبت أن هذه الحصيلة البهيجة

غير عملية بحيث توجب على أسياد المنطقة أن يرتضوا ثاني أفضل العوالم: «القبضة الحديدية» نفسها التي كانوا يشدون أزرها بينما كانت تعذب المعارضين وتستخدم الغازات السامة ضد الأكراد. هذه القبضة مقبولة تماماً طالما أن العصابة الحاكمة تخضع للأوامر بخصوص القضايا الهامة. قبل بضع شهور فقط من احتلال صدام للكويت، استغل جورج بوش فرصة غزوه بنما لكي يعلن خططاً عن رفع الحظر على منح ديون للعراق، وقد نفذت تلك الخطط بعد الإعلان عنها بفترة وجيزة، وذلك لتحقيق «هدف زيادة صادرات الولايات المتحدة، ولكي تأخذ موقعاً أفضل للتعامل مع العراق بخصوص سجلّه في مجال حقوق الإنسان..»؛ هذا ما أبانته وزارة الخارجية بوجهٍ جامد الملامح رداً على الاستجوابات القليلة من قبل الكونغرس. أما وسائل الإعلام والصحافة الملتزمة بالخط الرسمي فلم تجد القضية كلها جديرة بالتعليق، أو حتى بمجرد التغطية الإخبارية[3].

يقيناً، لم يعتبر الجميع إعادة تثبيت «طاغية بغداد»، أو نسخة ملائمة عنه «أفضل العوالم». خذ مثلاً موقف المعارضة العراقية. يدين أحمد شلبي ـ المصرفي المقيم في لندن ـ بمرارة موقف الولايات المتحدة: «إن الولايات المتحدة، مستترة خلف ورقة تين من عدم التدخل في الشؤون العراقية، تنتظر أن يقضي صدام حسين على المتمردين الأكراد والشيعة على أمل أن يقلبه فيما بعد ضابط مناسب». إن هذا الموقف متجذرٌ في سياسة الولايات المتحدة القائمة على «دعم الدكتاتوريات لصون الاستقرار».

أما جمهور الولايات المتحدة فقد رُحم من سماع هذه النغمات المتنافرة، وكذا كان حاله طوال فترة الأزمة. إن سماع أصوات المعارضين العراقيين ليس متاحاً إلا لقراء الصحافة المعارضة الهامشية [الأمريكية] التي تنشر ما قد يكتشف في المصادر [الإعلامية] الأجنبية، وللمشاركين في الاجتماعات العامة التي تنظمها جماعات السلام والعدالة، والتي تؤمن للزوار من قادة المعارضة العراقية، القادمين من أوروبا، منبراً جاهزاً. هذه الوقائع أيضاً غير مرغوبة، لذلك فهي تودع في مكانها المعتاد لمصلحة نسخة صفيقة تقلب الوقائع الحاسمة رأساً على عقب؛ وهذه قصة شيقة لن أتتبعها هنا.

أكد الناطقون الرسميون الأمريكيون أن إدارة بوش لن تتحادث مع قادة المعارضة العراقية. في 14 آذار [1991]، قال ريتشارد بوشر Richard Boucher الناطق باسم وزارة الخارجية: «نشعر أن اللقاءات السياسية معهم... لن تكون مناسبة لسياستنا في الوقت الراهن». وعلى هذا الرأي وافق الجهاز الإعلامي أيضاً مواصلاً منع المعارضين العراقيين الحقيقيين من الوصول إلى وسائل الإعلام الرسمية. في نيسان فقط، وبعد فترة لابأس بها من انتهاء الأعمال الحربية، اخترقت **وول ستريت جورنال** الحصار ـ وهذا يُسجلّ لها ـ وأفسحت مجال

الحديث لناطق باسم المعارضة الديمقراطية العراقية، أحمد شلبي، الذي وصف الحصيلة [حصيلة السياسة الأمريكية تجاه العراق..] بأنها «أسوأ العوالم الممكنة» للشعب العراقي الذي يعيش مأساة «رهيبة».

وفقاً للنسخة المعتمدة التي لخصها ألان كاول Alan Cowell مراسل **نيويورك تايمز** في الشرق الأوسط بعد بضعة أيام [من نيسان 91]، فشل المتمردون لأن «قلة ضئيلة من الناس خارج العراق أرادت فوزهم». توصلت الولايات المتحدة و «شركاؤها في الائتلاف العربي» إلى «توافق مذهل في وجهة النظر» حسب كاول الذي يضيف مبيناً «مهما تكن ذنوب القائد العراقي فهو يؤمن للغرب وللمنطقة أملاً أقوى باستقرار بلده مما يقدمه أولئك الذين يعانون من قمعه». إن استنتاج كاول وجيه إن فهمنا أنّ كلمة «الناس» [في الجملة السابقة] تستبعد المعارضين العراقيين وجمهور «الشركاء في الائتلاف العربي»، المصريين منهم على الأقل، وهم الوحيدون الذين يتمتعون بقدر من الحرية يكفي لجعل أصواتهم مسموعة. إنه لصحيح، على أية حال، أن «التوافق في النظرة» يشمل الناس ذوي الدالة: مكاتب التحرير وأعمدة الأخبار في واشنطن وديكتاتوريات المنطقة. إنه يشمل أيضاً تركيا وإسرائيل: الأولى لأنها معنية بسكانها الأكراد المقموعين بوحشية، والأخرى لأنها تخشى أن الاستقلال الذاتي لأكراد العراق قد «ينشئ امتداداً أرضياً وعسكرياً بين طهران ودمشق» الأمر الذي يشكل «خطراً على إسرائيل» (موشيه زاك Moshe Zak المحرر المتمرس للنشرة الجماهيرية لصحيفة **معاريف** اليومية، شارحاً دعم صدام من قبل القيادة العسكرية العليا ومروحة واسعة من الرأي السياسي، بمن فيهم قادة الحمائم). نالت الهموم التركية بعض التغطية الإعلامية بخلاف رد الفعل الإسرائيلي، لأنه يتعارض بحدة مع التخيلات المفضلة [عن إسرائيل][4].

يُسلّم الآن، عرضياً، بأنه حين غزا الصديق العاصي الكويت، توقعت إدارة بوش انسحابه سريعاً زارعاً وراءه نظاماً ألعوبة، أي نسخة عما كانت الولايات المتحدة قد فعلته لتوها في بنما؛ ولكن لاريب أنه ما من توازٍ تاريخي تام. عبّر رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة كولن باول Colin Powell، في اجتماع عالي المستوى عقد بعد غزو صدام للكويت مباشرة، عبّر عن معارضته للتدخل العسكري على أساس أن الشعب الأمريكي «لايريد موت شبانه من أجل نفطٍ قيمته دولار ونصف For $ 1.50 oil». قال «سينسحب العراق في الأيام القليلة القادمة» منصباً «ألعوبته، وسيكون الجميع سعداء في العالم العربي». بالمقابل، كان الكثيرون أبعد ما يمكن عن السعادة (جنوب الحدود [حدود الولايات المتحدة. تقع بنما في أمريكا الوسطى])، حين انسحبت واشنطن من بنما جزئياً بعد أن نصّبت ألعوبتها. أثارت حماقة واشنطن في بنما غضباً شديداً عبر نصف الكرة [أمريكا الجنوبية] كلها لدرجة أن النظام الألعوبة طرد من مجموعة الديمقراطيات الأمريكية اللاتينية الثماني باعتباره بلداً واقعاً

تحت الاحتلال العسكري. كانت الولايات المتحدة مدركة تماماً، حسب تعليق ستيفن روب (Stephen Robb) المختص بشؤون أمريكا اللاتينية، «أن رفع ستار الحماية الأمريكي سيؤدي سريعاً إلى قلبٍ مدني أو عسكري لإندارا Endara وأنصاره» أي للنظام الألعوبة المكون من المصرفيين ورجال الأعمال وتجار المخدرات الذين نصّبهم غزو بوش». وحتى هيئة حقوق الإنسان الخاصة بتلك الحكومة أعلنت أن حق تقرير المصير والسيادة للشعب البنمي لاتزال مغتصبة من خلال «حالة الاحتلال من قبل جيشٍ أجنبي» وذلك بعد أربع سنوات من الغزو[5].

إن وضعنا هذه الوقائع (غير المغطاة إعلامياً) جانباً، فإن المماثلة [بين غزو بنما وغزو الكويت] تصمد [أمام النظر المدقق]، أو كان يمكن أن تصمد لو أنها فهمت، أو ذكرت مجرد ذكر ضمن الخط الرسمي.

تفسر مصالح واشنطن لماذا كان عليها أن تعوق أي مبادرة قد تقود إلى انسحاب عراقي يتفق عليه بالتفاوض، وهو ما قامت به حقاً؛ وتفسر أيضاً لماذا كان على الإعلام العالمي أن يحجب الحقائق بخصوص الخيارات الدبلوماسية، وهو ما قام به بكفاءة مرموقة في الواقع، رغم أنه سُلّم أحياناً وبهدوء أن الحقائق معروفة. ثمة أدب نقدي واسع عن أداء وسائل الإعلام خلال الحرب، لكنه يجتنب هذه القضية الحاسمة أكثر من غيرها. تغدو درجة أهمية إبقاء الوقائع قيد الكتمان أوضح عندما نكتشف أنه عشية القصف كان الأمريكيون بنسبة اثنين إلى واحد يؤيدون حلاً أساسه انسحاب الجيوش العراقية في سياق أخذ قضايا المنطقة بالحسبان؛ غير عالمين باقتراح عراقي يحمل المعنى نفسه طرح قبل أسابيع، ولا برفضه الفوري من قبل واشنطن. تنال هذه المعايير نفسها التأييد من قبل العمل البحثي الجاري، وهذه قصة شيقة أخرى سأتجنبها هنا. وبالمثل، يتم تجاهل سجل الوثائق التي أخرجت من السرية والتي تكشف قدراً كبيراً من المعلومات عما كان يجري؛ أقول يتم تجاهلها من قبل العمل البحثي الذي يفوز بـــإعجاب جم، وهو ما تفعله وسائل الإعلام جملةً. عند الهوامش فقط يعثر المرء على استثناءات لهذا المنوال[6].

بناءً على مبدأ تاسيتس(*) Tacitus الواضح: «خير مخرج من الجريمة ما أن يفتضح أمرها هو الإمعان في الصفاقة» يُجمع اليوم على اعتبار هذا الأداء الإعلامي البائس مثالاً إيضاحياً عن كيفية تعهد النظام الديمقراطي الكشف الدقيق والمتروي والرصين لكل جوانب القضايا الحاسمة قبل اتخاذ القرارات الخطيرة.

(*) كورنيليوس تاسيتس (56 – 120م). خطيب ومؤرخ روماني. قد نسمي مبدأ تاسيتس بالعربية «الاعتزاز بالإثم».

التصور الاستراتيجي

حدثت حرب الخليج على أرضية تغيرات هامة في الاقتصاد الدولي والشؤون العالمية، مما وفر للولايات المتحدة فرصاً لتنظيم العالم لم تحظ بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي رماد تلك الفاجعة، تمكنت الولايات المتحدة أخيراً من طرد منافسيها الرئيسيين: فرنسا وانكلترا من نصف الكرة الغربي، ومن تنفيذ مبدأ مونرو(*). ومع مقدم تسعينات هذا القرن أمكن للولايات المتحدة مدّ مبدأ مونرو عملياً إلى الشرق الأوسط. من أجل فهم ما يحمله هذا المد إلى المنطقة، علينا أن نبدد ضباب الأيديولوجيا لنرى كيف فُهم ذلك المبدأ فعلياً من قبل المخططين السياسيين. فلنأخذ فقط إدارة وودرو ويلسون(**) ـ كمثال ـ عند فترة عز «المثالية» في السياسة الخارجية. أبان روبرت لانسينغ Robert Lansing وزير خارجية ولسون في جلسة خاصة أن مبدأ مونرو مبني على «الأنانية وحدها»، وأن الولايات المتحدة بدفاعها عنه إنما «تأخذ بالحسبان مصالحها الخاصة فقط، أما سلامة الأمم الأمريكية الأخرى فهي أمرٌ عرضي وليست غاية [للسياسات الأمريكية التي تستلهم ذلك المبدأ]». وقد وافق الرئيس على هذا الكلام مضيفاً أنه من «غير اللائق سياسياً» اطلاع الرأي العام على هذا السر. إن تطبيق «المثالية الولسونية» هذا أمر معقول تماماً وفقاً لما أضافه وزير الداخلية لأن الأمريكيين اللاتين «أولاد أشقياء يمارسون كل امتيازات وحقوق البالغين»، وهذا سلوك يستدعي «يداً صارمة، يداً ذات سلطة»[7].

ليس الفوز بـــإشراف أحادي الجانب [أمريكي فقط] على منطقة الشرق الأوسط المنتجة للبترول انجازاً ضئيلاً. حين صارت الولايات المتحدة قوة عظمى حقيقية في أربعينات هذا القرن، عدّت قيادتها السياسية المنطقة بأنها «المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الأعظم في العالم» (إيزنهاور)(***) و «مصدر هائل للقوة الاستراتيجية، وواحدة من أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم» كما أنها «قد تكون أثمن جائزة اقتصادية في مجال الاستثمار الأجنبي» (وزارة

(*) نسبة لجيمس مونرو (1758 ـ 1831) الرئيس الخامس للولايات المتحدة (1817 ـ 1825). يقضي هذا المبدأ بمعارضة أمريكا لتدخل القوى الأوروبية في نصف الكرة الغربي، أي احتكار واشنطن الإشراف على شؤون كل البلدان الأمريكية الأخرى.

(**) ولسون (1856 ـ 1924) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة (1913 ـ 1921) ينسب له مبدأ تقرير المصير. لكن الهدف الحقيقي للمبدأ هو إشغال أمريكا موقع المستعمرين الأوروبيين القدامى. دخلت أمريكا في عهده الحرب العالمية الأولى.

(***) دوايت إيزنهاور (1890 ـ 1969) الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة (1953 ـ 1961). فترة عز الحرب الباردة وانطلاق المكارثية.

الخارجية في الأربعينات)؛ جائزة نوت الولايات المتحدة أن تحتفظ بها لنفسها ولزبونها البريطاني في هذا النظام العالمي الجديد الذي ينبسط مشهده اليوم.

منذ ذلك الوقت، التزمت الولايات المتحدة بتصور استراتيجي عن المنطقة ورثته عن سلفها البريطاني: يجب أن تدار «الجائزة المادية» بأيدي مدراء محليين أي ديكتاتوريات عائلية ضعيفة وتابعة تقوم بما يقال لها أن تقوم به. تشكل تلك الديكتاتوريات ما سماه المخططون الإمبرياليون البريطانيون «الواجهة العربية» التي ستمكن بريطانيا من الحكم من وراء «روايات دستورية» متنوعة بعد منح استقلال اسمي. في وسع أولئك المدراء أن يكونوا متوحشين فاسدين قدر ما يطيب لهم طالما أنهم يؤدون وظيفتهم. إنهم، من هذا الباب، ينضمون إلى تشكيلة رائعة من الطغاة والقتلة: خيط يربط عسكر أمريكا اللاتينية، سوهارتو [أندونيسيا]، ماركوس [الفيليبين]، موبوتو [زائير]، تشاوشيسكو [رومانيا]، وجمهرة من آخرين من أمثالهم. من الصعب تخيل جريمة قد تستبعد أحداً منهم [بعدم ارتكابه لها] خارج هذا النادي. ستالين نفسه يقبل عضواً فيه.

أحب ترومان(*) الزعيم الروسي «الأمين» وأعجب به، وقد شعر أن موته سيكون «كارثة حقيقية»، مضيفاً أنه يستطيع «التعامل» مع ستالين طالما أن الولايات المتحدة تفعل ما تريد في 85٪ من الحالات. أما ماكان يفعله ستالين في بلاده فلم يكن يشغل بال ترومان. وعلى ذلك وافقت شخصيات محترمة مثل تشرشل(**) الذي استمرّ ثناؤه المرائي على الطاغية الدموي حتى عام 1945: «كان الرئيس ستالين شخصية ذات سلطان عظيم، وكان لدى [تشرشل] كل الثقة فيه». هذا ما أبلغ به تشرشل مجلس وزرائه [يبدو أن كلام تشرشل منقول عن غيره] معبراً عن أمله في أن يبقى ستالين في السلطة.

ما من شيء جديد في الدعم المقدم [من أمريكا..] لغيلان الشرق الأوسط، أو لاعتبار الجرائم الأبشع غير ذات أهمية إن تمت خدمة الغايات العليا المتمثلة «بالاستقرار». إن ما يحصل في العالم سيبقى لغزاً ما لم تفهم هذه الملامح الثابتة والدائمة «للدبلوماسية الموجودة فعلياً».

يجب حماية **الواجهة** [العربية] من شعب المنطقة، وهو شعب متأخر وغير متحضر، ويبدو أنه لايفهم لماذا يجب «لأثمن جائزة اقتصادية في العالم» أن لاتعود عليه بالفائدة، بل المستثمرين الغربيين فقط. وبناءً عليه، من الضروري الاعتماد على دركٍ محلي لحفظ النظام.

(*) هاري ترومان (1884 ـ 1972) الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة (1945 ـ 1953) تدشين الحرب الباردة. اتفاق يالطا.

(**) وينستون تشرشل (1874 ـ 1965) رئيس وزراء بريطانيا (1940 ـ 1945) و(1951 ـ 1955).

اعتُمِد في أوقات مختلفة على إيران، تركيا، باكستان وآخرين. أما العضلات الأمريكية والبريطانية فتبقى في الخلفية [لتستخدم] عند اللزوم. وتقع اسرائيل ضمن المستوى الثاني [مع إيران ـ سابقاً ـ وتركيا..] من مستويات الضبط الثلاثة هذه.

وصفت هيئة رؤساء الأركان المشتركة إسرائيل، تحت تأثير إعجابها بالنجاحات العسكرية للدولة الجديدة عام 1948 ، أنها ـ بعد تركيا ـ قوة عسكرية إقليمية كبرى تؤمن للولايات المتحدة الوسائل «للحصول على ميزة استراتيجية في الشرق الأوسط تعوض آثار تدهور القوة البريطانية في المنطقة». وبعد عشر سنوات، توصل مجلس الأمن القومي إلى استنتاج مفاده أن «اللازمة المنطقية» لمعارضتنا للقومية العربية المتنامية «هي دعم إسرائيل بوصفها القوة الوحيدة المؤيدة للغرب الباقية في الشرق الأوسط». طوال الستينات، نظر المحللون الأمريكيون إلى القوة الإسرائيلية كحاجز أمام التهديدات الناصرية للواجهة [العربية]، وهذا تصور تأكد من خلال تحطيم إسرائيل للقوة العسكرية المصرية عام 1967 . إن الأطروحة القاضية بأن إسرائيل يمكن أن تخدم «كذخر asset استراتيجي» يدافع عن مصالح الولايات المتحدة وزبائنها في مواجهة القوى القومية، أقول إن هذه الأطروحة تلقت تعزيزاً إضافياً عام 1970 حيث كبحت إسرائيل تهديداً سورياً ملحوظاً لمملكة الأردن وربما للدول المنتجة للنفط. وقد تنامى هذا الدور باضطراد فيما تلا من سنين.

وجدت أطروحة الذخر الاستراتيجي موقعها الطبيعي ضمن مبدأ نكسون الذي اعترف أنه «ما عاد بوسع الولايات المتحدة أن تلعب دور الشرطي في العالم» ولذلك فهي «تتوقع من الأمم الأخرى أن تقدم عدداً أكبر من الشرطة القائمين على رأس عملهم في محيطهم الخاص» (وزير الدفاع ملفين ليرد Melvin Laird). كان مفهوماً أن مركز القيادة سيبقى في واشنطن، أما الآخرون فعليهم أن يلاحقوا «مصالحهم الإقليمية» ضمن «الإطار الإجمالي للنظام» الذي تسيّره الولايات المتحدة، وفقاً لصياغة هنري كيسنجر لفكرة هذا النظام العامة، ونُصحه الأوروبيين ألا يخرقوا القواعد. كان الشرطيان الرئيسيان القائمان على رأس عملهما في الشرق الأوسط آنذاك هما إسرائيل وإيران، المتحالفتين سراً. يتحدث العمل البحثي عامة عن استراتيجية ذات «دعامتين» للسيطرة الأمريكية، وفي البال إيران والسعودية، ولقد صار واضحاً منذ السبعينات على الأقل أن لتلك «الاستراتيجية ثلاث دعائم»[8].

في أيار 1973 ، لاحظ الاختصاصي البارز في شؤون النفط والشرق الأوسط في مجلس الشيوخ، الصقر الديمقراطي هنري جاكسون Henry Jackson ، أن هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة محمية «بقوة إسرائيل وتوجهها الغربي في المتوسط وإيران في الخليج الفارسي» وهما «صديقان موثوقان للولايات المتحدة». هذان الصديقان «خدما في إحباط واحتواء تلك العناصر الراديكالية غير المسؤولة في دولٍ عربية معينة، تلك العناصر التي لو

تركت حرة لمثلث تهديداً خطراً فعلاً لمصادرنا البترولية الرئيسة في الخليج الفارسي». ندر أن استخدمت الولايات المتحدة تلك المصادر في ذلك الوقت. كان منتج النفط المتصدر عالمياً حتى عام 1970 هو فنزويلا التي كانت إدارة ولسون قد أشرفت عليها بوصفها إقطاعة خاصة قبل نصف قرن، طاردة بريطانيا ومقدمة بذلك مثالاً إيضاحياً آخر على «المثالية الولسونية»؛ مثالاً يظهر، في هذه الحالة المحددة، إخلاصها [لسياسة] «الباب المفتوح»(*) ومبدأ «تقرير المصير». كانت الاحتياطات النفطية الأخرى في نصف الكرة الغربي ضخمة أيضاً. لكن مصدر النفط الأرخص والأوفر عالمياً في الشرق الأوسط كان لازماً كاحتياطي ورافعة للهيمنة العالمية، ومن أجل الثروة الهائلة التي تتدفق منه ـ في المقام الأول ـ نحو الولايات المتحدة وبريطانيا.

إذا ما أصبحت المواد الأرشيفية متاحة يوماً، فقد تقول لنا الكثير من الأشياء الهامة عن الصلات الضمنية، عبر السنين، بين الواجهة العربية وقوتي الدرك الرئيسيتين [إسرائيل وإيران]؛ علماً أن الواجهة، رسمياً، في حالة حرب معهما. من غير المرجح أن يحصل ذلك في السعودية وإمارات الخليج، وهو أيضاً ولسوء الحظ أقل ترجيحاً مما كان يوماً بالنسبة للولايات المتحدة بعد تحول السياسة نحو رقابة أشد صرامة في ظل إدارة ريغان؛ وهذه سياسة لاتزال بجلاء سارية المفعول. كذلك تثير الاكتشافات الحديثة للمؤرخ الإسرائيلي بني موريس Benny Morris شكوكاً حول المحفوظات الإسرائيلية[9]، أما العلاقات، السرية بين إسرائيل والشاه فقد كشفت بصورة مكثفة وخاصة في إسرائيل.

يجب ألا نتفاجأ من أنه بعد سقوط الشاه، بدأت إسرائيل والسعودية بالتعاون فوراً في بيع أسلحة أمريكية للجيش الإيراني. ثمة سجل علني ضخم بهذا الصدد منذ عام 1982 . هذه الوقائع تسم المراحل الأولية لما سيعرف لاحقاً بفضيحة «الأسلحة مقابل الرهائن» التي انكشفت حين لم يعد ممكناً إخفاء الأطراف المشاركة فيها. لم يكن ثمة رهائن حين بدأت العملية الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ السعودية. كذلك كان ضباط إسرائيليون كبار صرحاء تماماً في شرحهم لما كان يحصل منذ أيامه الأولى: مسعى للدفع نحو انقلاب عسكري يعيد النظام القديم. علاوة على ذلك، ليس هذا الإمداد إلا «إجراءً عملياتياً نظامياً»، فالطريقة المعتادة لقلب حكومة مدنية هي بناء علاقات وطيدة مع عناصر من العسكر باعتبارهم الناس الذين يقع عليهم القيام بالمهمة. يلقى هذا المشروع النجاح أحياناً: إندونيسيا وتشيلي مثالان حديثان. أما إيران فقد تكشفت عن كونها جوزة أقسى من أن تكسر[10].

(*) سياسة تقوم على حرية التجارة وفتح أسواق البلد المعني أمام السلع الأجنبية وإلغاء الحماية الجمركية. تدعو لها البلدان القوية اقتصادياً لكنها تستمر في ممارسة سياسة الحماية للقطاعات الاقتصادية الأضعف قوة تنافسية لديها.

تنشأ حقوق مختلف الممثلين وفقاً لموقعهم ضمن التصور الاستراتيجي العام. الولايات المتحدة ذات حقوق بالتعريف [بوصفها هي من هي: صاحبة النظام وموزعة أدواره]. للشرطة القائمين على رأس عملهم حقوق ما لم يهجروا مواقعهم، وفي هذه الحالة الأخيرة، إذا كانوا جد مستقلين، فإنهم يصيرون أعداء، وللمدراء المحليين مثلهم طالما أنهم يلتزمون بعملهم. إذا تطلب صون الاستقرار «قبضة حديدية» فليكن.

لايملك الناس في أحياء البؤس في القاهرة، أو في قرى لبنان، وآخرون من أمثالهم، ثروة ولا قوة لذلك لاحقوق لهم كما يقضي المنطق البسيط. كذلك إن همومهم «عرض وليست غاية». أما الفلسطينيون فليسوا فقط بلا حقوق، بل إنهم مصدر إزعاج. لقد كان مصيرهم البائس أمراً مهيجاً وذا تأثير ممزق على الرأي العام العربي. لهذا لهم حقوق سلبية، وهذه واقعة تشرح الكثير [مما يصيبهم]، فقد كان من الضروري فقأ الخراج بطريقة ما، بالعنف أو بغيره. الهدف المرجو هو أنه إذا تم التخلص من القضية الفلسطينية، فلا بد أن يصير ممكناً إظهار العلاقات الضمنية بين الأطراف للعلن، بل وتوسيع تلك العلاقات لتشمل آخرين ضمن نظام إقليمي تسيطر عليه الولايات المتحدة في «المنطقة الأعظم أهمية استراتيجية في العالم».

كان ذلك دائماً هو المنطق الأساسي «لعملية السلام». هذا الإطار، الذي يتصف بأنه مستقر ومعمّر، لايسمح لنا مع ذلك باستخلاص حرفي لما يحصل ولما يرجح أن يستمر حصوله؛ إن الشؤون الإنسانية أعقد من أن تسمح بتوقع دقيق لمساراتها، ومع ذلك فإن استخلاصاتنا وثيقة الصلة، بصورة مفاجئة، بواقع الحال.

حتى وقتٍ قريب، لم يكن من الملائم فرض التصور الستراتيجي الأمريكي الموجّه فرضاً تاماً. يعود ذلك جزئياً إلى تحديدات تخضع لها ممارسة القوة الأمريكية، وفي جانب آخر إلى المشاكل المصاحبة لالتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على دور إسرائيل الحاسم «كذخر استراتيجي». اكتسب ذلك الدور أبعاداً إضافية خلال السبعينات والثمانينات متجاوزاً حدود الشرق الأوسط. وكان ذلك واحداً من نتائج مبادرات الكونغرس البادئة منذ السبعينات لفرض شروط تخص حقوق الإنسان على أفعال السلطة التنفيذية. تلك المبادرات هي إحدى المفاعيل الهامة للحركات الشعبية في الستينات التي غيّرت بقدر كبير المواقف والتصورات في أوساط الرأي العام حول مروحة عريضة من القضايا، الأمر الذي كان مبعث ضيق شديد للرأي النخبوي[11]. لذلك اضطرَّ المخططون [السياسيون] إلى اللجوء المتزايد إلى وكلاء. ولنذكر مثالاً واحداً بالغ التوضيح لهذه الحالة. فحين قرر جون كندي إرسال قوة جوية أمريكية لقصف جنوب فيتنام، لم تصدر همسة احتجاج واحدة في الولايات المتحدة؛ ولكن حين حاول الريغانيون القيام بعمليات مماثلة في أمريكا الوسطى، كان ثمة اهتياج عام واضطروا إلى التراجع نحو عمليات إرهابية سرية ضخمة.

ضمن هذا السياق تولت اسرائيل وظائف جديدة.

فحين منعت الشروط الخاصة بحقوق الإنسان، التي فرضها الكونغرس، الرئيس كارتر من إرسال طائرات أمريكية إلى أندونيسيا عام 1978 حين كانت الفظائع في تيمور الشرقية قد بلغت أوجها؛ استطاع أن يرتب لإسرائيل ارسال الطائرات، على أن يعاد تزويدها [اسرائيل] بالطائرات عبر القمع المفتوح(*). أما المساهمات [الإسرائيلية] الرئيسة فتقع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وخاصة عندما شكلت إدارة ريغان شبكة إرهابية دولية ذات أبعاد هائلة تشمل النازيين الجدد في الأرجنتين، وتشمل تايوان، جنوب أفريقيا، انكلترا، السعودية، المغرب وآخرين. لنتذكر أن الفاعلين الصغار كالقذافي يستأجرون إرهابيين [أفراداً]، أما الأشخاص الكبار فيفضلون دولاً إرهابية.

دار بعض الجدل الداخلي بخصوص دور إسرائيل المركزي في سياسة الولايات المتحدة الشرق ـ أوسطية، لكن لأسباب متنوعة لاتخلو من وجاهة، لم تواجه أطروحة الذخر الاستراتيجي أي تحدٍ جدي. رفضت سريعاً المحاولات القليلة للتحول عن هذه الأطروحة. ويعود سبب ذلك بقدر كبير إلى الاعتراف بـــإثباتات إسرائيل لبراعتها العسكرية التي لم تنتزع إعجاب قادة الولايات المتحدة فحسب، بل وإعجاب طيف واسع من الرأي المثقف.

هي ذي بعض الأسباب التي تفسر لِمَ قوضت الولايات المتحدة أو حرفت بثبات الجهود الدبلوماسية لحل النزاع طوال أكثر من 20 عاماً. دعت معظم هذه المبادرات [الدبلوماسية] إلى نوع من الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، في حين أن واشنطن تصر على أن لاحقوق للفلسطينيين قد تتضارب مع القوة الإسرائيلية. علاوة على ذلك، تدعو هذه المبادرات لنوع من المشاركة الدولية في الحل، وهو الأمر الذي ترفض واشنطن قبوله، رغم أنها قد ترضى باستثناء لمصلحة «الملازم أول» البريطاني، إن شئنا استعارة عبارة أحد مستشاري كندي النافذين وهو يصف «العلاقة الخاصة [بين أمريكا وبريطانيا]» كما يفهمها الشريك الأكبر. من الضروري «ضمان ألا يشارك الأوروبيون واليابانيون في العمل الدبلوماسي الخاص بالشرق الأوسط» وفقاً لما بينه هنري كيسنجر في حديث خاص(12).

إن الافتراضات الأساسية عميقة التجذر لدرجة أنها دخلت في قلب اللغة الاصطلاحية التي تصاغ بها القضايا [المعنية]. لنأخذ مثلاً مصطلح «الرفضية Rejectionism». يحيل إن استخدمناه بمعنى محايد إلى رفض حق تقرير المصير الوطني لهذه أو لتلك من المجموعتين اللتين تزعمان هذا الحق في فلسطين السابقة: السكان الأصليون والمستوطنون اليهود الذين شغلوا بالتدريج مكانهم(13). بيد أن المصطلح لايستخدم بهذه الطريقة. فالرفضيون هم أولئك الذين يرفضون حقوق أحد الفريقين المتنازعين، أي اليهود: بعض عناصر منظمة التحرير الفلسطينية، حكومة إيران وغيرهم. بالمقابل، أولئك الذين يرفضون حقوق الفلسطينيين (بما فيهم كلا

(*) ليست هناك قيود من أي نوع على تزويد إسرائيل بالأسلحة الأمريكية.

الكتلتين السياسيتين الرئيستين في إسرائيل [العمل والليكود]، كلا الحزبين السياسيين الأمريكيين [الديمقراطي والجمهوري]، كل الحكومات الأمريكية والإسرائيلية، عملياً كل الرأي العام الأمريكي المؤثر هم «معتدلون» و«براغماتيون» بل وحتى «حمائم» وأكثر لفتاً للنظر أيضاً أولئك الناس والمنظمات ممن يعتبرون «أنصاراً للحرية المدنية» ويستطيعون دونما خجل أن يدينوا ـ بوصفها «شائنة» ـ «المقارنة بين الإسرائيليين الذين يعارضون إنشاء دولة، معادية احتمالياً، على الحدود الإسرائيلية، والفلسطينيين ممن لايزالون يؤيدون تدمير إسرائيل..»؛ أي المقارنة بين من ينكرون على الفلسطينيين حق تقرير المصير وأولئك الذين ينكرونه على اليهود الإسرائيليين[14](*).

إن الاستعمال العنصري [للغة] منغرس بعمق لدرجة أنه لايلحظ، بل ولا يفهم حتى حين يشار إليه. وكما أشار أورويل(**) في مناقشته «للرقابة الطوعية.. في انكلترا»، فإن الوسيلة الأكثر فاعلية هي «التفاهم الضمني العام على أنه (لن يكون مناسباً) ذكر الواقعة المعنية». مهمة التربية اللائقة هي غرس المواهب المطلوبة. ولعل واحدة من الحقائق التي «لن يكون مناسباً» ذكرها، بل حتى التفكير فيها، هي أن الولايات المتحدة كانت منذ أمدٍ طويل قائدة جبهة الرفض.

جدير بالتنويه أن الحرب الباردة كانت لدرجة كبيرة ذات اعتبار ثانوي [في رسم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط]، وهذه حقيقة اعتُرِف بها أحياناً في المناقشة الداخلية. ففي آذار 1958 أعلم جون فوستر دالاس(***) John Foster Dulles مجلس الأمن القومي أنه ماكان للشيوعيين ولا للإتحاد السوفييتي ضلع في الأزمات الثلاثة الكبرى في ذلك الوقت، وهي جميعاً تتعلق بالعالم الإسلامي: الشرق الأوسط، شمال أفريقيا [حرب التحرير الجزائرية] وأندونيسيا. وحين اقترح أحد المشاركين [في مناقشة المجلس] أنه ربما يقوم آخرون بما يريده الروس نيابة عنهم، اعترض الرئيس إيزنهاور بقوة وفقاً لما يكشفه سجل المناقشة[15].

ما من داعٍ للاستمرار في مناقشة هذه النقطة. إن التسليم بها يتزايد حتى رسمياً بقدر ما أن هذه الذريعة ما عادت تخدم أي غاية مفيدة. لقد جرى التحول عنها سريعاً. حتى

(*) تُرى هل تصح معادلة الرفض هنا فنساوي بين صاحب الحق أو مالك الشيء الذي يرفض سيطرة الآخر واستحوازه على ملكه وبين الآخر الذي يرفض أن يعيد ما اغتصبه؟ فهل نضع كلا الرفضين على قدم المساواة؟ أم أنها المعادلة الذي يريد الآخر أن يفرضها؟ الناشر

(**) جورج أورويل (*1903 ـ 1950*) *روائي انكليزي. مؤلف* «*1984*» و «*مزرعة الحيوان*» شارك في الحرب الأهلية الإسبانية لجانب الجمهوريين. سعى في كتاباته النقدية لتحويل النقد السياسي إلى فن هاجٍ لاذع للأنظمة الاستبدادية.

(***) جون فوستر دالاس (1888 ـ 1959) وزير الخارجية الأمريكية (1953 ـ 1959) من مهندسي الحرب الباردة.

عام 1989 ، كانت الولايات المتحدة تدافع عن نفسها ضد عدوان شيوعي كوني. وعند نهاية ذلك العام كفت عن فعل ذلك. في آذار 1990 ، قدم البيت الأبيض استعراضه [السياسي] المعتاد أمام الكونغرس لشرح الأسباب التي تفسر ضرورة إبقاء ميزانية البنتاغون على ذلك المستوى الهائل، وكان ذلك هو الاستعراض الأول بعد سقوط جدار برلين في تشرين الثاني 1989 . كانت خلاصة الاستعراض هي المعهودة، لكن أسبابها اختلفت هذه المرة: لم يكن التهديد هو الكرملين بل «التعقيد التكنولوجي المتنامي» في العالم الثالث. وبصورة مخصوصة يجب على الولايات المتحدة أن تحتفظ بقوات التدخل الموجهة نحو الشرق الأوسط بسبب «اعتماد العالم الحر على إمدادات الطاقة من تلك المنطقة المحورية» حيث «لايمكن إلقاء مسؤولية تهديد مصالحنا على عاتق الكرملين» فيها خلال السنوات الأخيرة. [وفي الحقيقة] ولاسابقاً من هذه الناحية [تهديد المصالح الغربية في الشرق الأوسط]، وهذه حقيقة اعترف بها أحياناً، عام 1958 وعام 1980 أيضاً. في هذا العام الأخير شهد مهندس فكرة قوات الانتشار السريع أيام كارتر (التي سميت فيما بعد القيادة المركزية) الموجهة أصلاً نحو الشرق الأوسط، أقول شهد أمام الكونغرس أن استخدامها المرجح لن يكون لمقاومة هجوم سوفييتي (مستبعد جداً)، بل التعامل مع الاضطرابات الإقليمية وتلك التي يقوم بها السكان الأصليون: «الوطنية الراديكالية» التي كانت دائماً هماً سياسياً[16].

بطبيعة الحال، التفت المستهدفون بالهجوم الأمريكي، في الشرق الأوسط وغيره، نحو الروس بحثاً عن مساندة وقد كان الكرملين مستعداً لتقديمها أحياناً لأسباب كلبية(*) وانتهازية خالصة. كان للقوة السوفيتية مفعول رادع كما يظهر السجل(**) بصورة متكررة. لكن إن أهملنا هذه الحالات المخصوصة، يبقى صحيحاً أن «التهديدات التي تتعرض لها مصالحنا لايمكن إلقاء المسؤولية عنها على عاتق الكرملين».

مع قدوم عام 1991 ، كانت واشنطن في وضع يسمح لها بتحقيق أهدافها الاستراتيجية مبدية قليلاً من الاعتبار للرأي العالمي. لم يعد ضرورياً تقويض كل المبادرات الدبلوماسية كما كانت واشنطن تفعل خلال عشرين عاماً. زال الاتحاد السوفييتي وزالت معه دائرة عدم الانحياز. يعد زوال عدم الانحياز واقعة هامة في الشؤون العالمية، واقعة لم تحظ إلا بانتباه قليل في الغرب، لكنها أدركت بانشغال كبير في العالم الثالث. كتب المؤلف المعروف ماريو بنديتي Mario Benditti في صحيفة تشيلية أن «التركيب المتولد عن إضعاف الاتحاد السوفييتي وانتصار (الولايات المتحدة) في الخليج قد يتكشف عن نتائج مروعة (في

(*) كلبية: أنانية ومرائية ترتدي لبوس الأخلاق والمبادئ فيما هي تزدريها.

(**) السجل: بعد عدد محدد من السنين تكشف الإدارة الأمريكية ومؤسساتها المختلفة سجلاتها السرية كلياً أو جزئياً.

الجنوب» بسبب انهيار التوازن العسكري الدولي الذي كان قد مكن، بطريقة ما، من احتواء التطلعات الأمريكية للهيمنة»، ولأن الحقنة المقوية لساعد العنجهية العنصرية الغربية «تدفع نحو مغامرات امبريالية أشد وحشية». لقد فُهِم المزاج العام السائد في الجنوب من قبل الكاردينال البرازيلي باولو إيفاريستو آرنز Paulo Evaristo Arns الذي لاحظ أنه في البلاد العربية «وقف الأغنياء إلى جانب حكومة الولايات المتحدة بينما أدان ملايين الفقراء العدوان العسكري». في طول العالم الثالث وعرضه «ثمة كراهية وخوف: متى سيقررون غزونا؟» واستناداً إلى أي ذريعة؟ لاشيء من هذا يبلغ مسامع الغرب ـ باستثناء بعض الهوامش فيه ـ الغارق في الانتصارية وتهنئة الذات[17].

كان معظم العالم الثالث، على أية حال، في حالة فوضى مطلقة وقد دمرته كارثة الرأسمالية في الثمانينات. أما أوربا فقد تنازلت بصورة جوهرية عن أي دور في الشرق الأوسط، مانحة الولايات المتحدة سيطرة كاملة تقريباً طالما سعت إليها. ختمت حرب الخليج الصفقة، مثبتة أن «مانقوله يمشي» ومطلقة «عملية سلام» حقيقية، أي عملية تقع كلية تحت سيطرة أحادية الجانب: أمريكية.

التجميد

سألقي نظرة سريعة على الخلفيات ذات الصلة بادئاً من حزيران 1967 .

كانت حصيلة الحرب سارة جداً للولايات المتحدة، لأنه تمت إزالة النفوذ الناصري من المنطقة (الأمر الذي كان مبعث سرور الواجهة)، ولأن إسرائيل غدت مسيطرة على الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وسيناء. بيد أن الحرب كادت تقود إلى مواجهة خطرة بين القوتين العظميين. جرت اتصالات منذرة بالخطر «عبر الخط الساخن» بين واشنطن وموسكو؛ وفي إحدى اللحظات حذر رئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين الرئيس جونسون قائلاً «إن أردت الحرب فستكون حرباً» وفقاً لما رواه بعد سنوات وزير الدفاع روبرت ماكنمارا Robert Mcnamara مضيفاً حكمه الشخصي «لقد كنا على حافة الحرب» حين أحاط الأسطول الأمريكي «بحاملة طائرات ‹سوفييتية› في المتوسط». لايعطي ماكنمارا تفصيلات عن الحادث، لكنه ربما يكون قد جرى أثناء احتلال اسرائيل لمرتفعات الجولان السورية بعد وقف إطلاق النار.

بدا واضحاً أنه لابد من فعل شيء ما. انطلقت عملية دبلوماسية بعد الحرب أدت إلى قرار مجلس الأمن 242 الذي يوفر الإطار الأساسي للعمل الدبلوماسي منذ ذلك الوقت. وبالرغم من أن القرار صيغ عمداً بغموض على أمل أن يحظى بالتزام جماعي، فليس هناك إلا

قليل من الشك حول كيفية فهمه من قبل مجلس الأمن بما فيه الولايات المتحدة. إنه يدعو إلى سلام تام مقابل انسحاب اسرائيلي تام، وربما مع بعض التعديلات الصغرى المتبادلة [للحدود]. إن دعم الولايات المتحدة لهذا الإجماع الدولي أمر واضح من السجلات التي أزيح عنها نقاب السرية، أو تلك التي تسربت أحياناً، ومن ضمنها رواية هامة للوقائع تخص الخارجية الأمريكية. وقد تأكد هذا التأويل الأمريكي للقرار 242 علناً من خلال خطة روجرز [1969]، التي طرحها وزير الخارجية وليم روجرز William Rogers ونالت تصديق الرئيس نكسون. تتمسك الخطة بأن «أي تغيير للحدود القائمة سابقاً [قبل الحرب] يجب ألا يعكس ثقل الإحتلال، ويجب أن ينحصر في إطار تغييرات قليلة الأهمية يتطلّبها الأمن المتبادل».

لم ينفذ القرار 242 رغم أن الجميع وقعوه. فقد رفض العرب السلام التام ورفضت إسرائيل الانسحاب التام.

لاحظوا أيضاً أن القرار 242 ذو نزعة رفضية Rejectionist صريحة: فهو لايقدم شيئاً للفلسطينيين الذين ينظر إلى مشكلتهم كمشكلة لاجئين فقط.

تم اختراق هذا المأزق في شباط 1971 حين انضم الرئيس المصري السادات إلى الإجماع الدولي، وقبل اقتراح الوسيط الدولي غونار يارنغ Gunnar Jarring القاضي بسلام تام مع إسرائيل مقابل انسحابها التام من الأراضي المصرية. رحبت اسرائيل بتعبير مصر «عن استعدادها للدخول في معاهدة سلام مع إسرائيل» لكنها رفضته مقررة أن «إسرائيل لن تنسحب إلى خطوط ما قبل 5 حزيران». وقد ثوبر على هذا الموقف منذ ذلك الوقت دونما حيدان من قبل كلا الزمرتين السياسيتين: حزب العمل وتكتل الليكود.

جاء تبني السادات للموقف الأمريكي الرسمي ليضع واشنطن في ورطة: أيتوجب على الولايات المتحدة أن تقبل به تاركة إسرائيل وحيدة بين فاعلين كباراً في المعارضة؟ أم أن عليها أن تغير سياستها وتنضم إلى إسرائيل في رفضها المستمر والأحادي الجانب لشروط الانسحاب وفقاً للقرار 242؟ فُضّل الخيار الأخير من جانب هنري كيسنجر الذي دافع عن «التجميد» Stale Mate بانياً موقفه على أسس فائقة الغرابة لدرجة أنه كان من الضروري تجاهلها، ربما بدافع من الارتباك، وليست هذه هي الحالة الوحيدة [من هذا الطراز][18]. ربما كان الدافع الأول [لموقف كيسنجر] هو إضعاف منافسه وليم روجرز والإستيلاء من ثم على وزارة الخارجية، وهو ما فعله فوراً.

ساد موقف كيسنجر. ومنذ ذلك الوقت لم ترفض الولايات المتحدة حقوق الفلسطينيين فحسب (بالتوافق مع إجماع دولي آنذاك)، بل رفضت أيضاً شروط الانسحاب وفق القرار 242 كما فهمها واضعوه، ومنهم الولايات المتحدة، بخلاف ما تقوله التلفيقات اللاحقة[19].

مرة أخرى، هذه أشياء «ليس من اللائق» قولها، لذا تشطب القصة كلها من التاريخ.

في مذكراته، يصف اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، وقد كان أيامذاك سفيراً في واشنطن، قبول السادات لاقتراح يارنغ الشهير «كقنبلة»، «معْلَم بارز» على طريق السلام، وإن يكن غير مقبول بسبب بقاء «الطابع المراوغ لقبول السادات» الذي يتضمن «ربطاً مشروطاً» بين اتفاق السلام وانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 5 حزيران (بما يتوافق مع القرار 242 كما فهم آنها خارج إسرائيل). أما في الولايات المتحدة، بالمقابل، فقد اختفت الوقائع. إنها تتجاهل بثبات في الصحافة والتعليقات التي تلتزم الخط الرسمي، وفي الغالب أيضاً حتى من قبل السجل البحثي. ولعل المثال الأحدث هو التأريخ الذي أنجزه مارك تسلر Mark Tessler والذي يتصف بالاتزان أكثر من معظم الأبحاث المماثلة. ففي استعراضه المكثف للجهود الدبلوماسية لم يذكر أبداً «العرض السلمي الرسمي الذي قدمه السادات ولارفض إسرائيل له؛ بيد أن هناك هامشاً يحيل إلى مقابلة يبلغ فيها السادات محرر نيوزويك أرنود دوبور شغراف Arnaud de Borchgrave «أن مصر مستعدة للاعتراف بـــإسرائيل وصنع السلام معها». وقد أبلغ محرر الجريدة بورشغراف رئيسة الوزراء غولدامائير «أن السادات سيكرر، عرضه السلمي أمام مبعوث الأمم المتحدة يارنغ» حسبما تابع تسلر القول؛ لكن مائير «رفضت عرض السادات»[20].

هذا ما كان من شأن «المعلم البارز الشهير». ثمة قلة ممن يقتربون ولو بهذا القدر من الحقيقة الواقعة[*].

أزال موقف الولايات المتحدة الرافض للقرار 242 والذي اتخذ بمبادرة من كيسنجر، أزال مسألة الانسحاب من «عملية السلام». بعد بضع سنوات، برزت قضية التوجه الرافض مجدداً، بقدر ما تحول الإجماع الدولي نحو موقف لارفضي شاركت فيه الدول العربية الرئيسية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد بلغ الأمر أوجه في كانون الثاني 1976 حين ناقش مجلس الأمن قراراً يشمل نص القرار 242 لكنه يضيف اشتراطاً لمصلحة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ساندت القرار «دول المواجهة» العربية (مصر، الأردن، سوريا) ومنظمة التحرير الفلسطينية، الاتحاد السوفييتي، أوربا ومعظم دول العالم الأخرى. وقد مارست الولايات المتحدة حق النقض ضده مرسخة موقعها في قيادة الطرف الأشد تطرفاً من جبهة الرفض Rejection Fornt. نقضت واشنطن أيضاً قراراً مماثلاً عام 1980 ، فحولت القضية إلى الجمعية العامة التي كانت تعقد اجتماعات تصويت سنوية تقف فيها الولايات

(*) يقصد المؤلف أن قلة فقط يعترفون ــ ولو في هامش صغير ــ برفض إسرائيل للعروض السلمية، العربية وغيرها.

المتحدة وإسرائيل وحيدتين في الطرف المعارض (مع الدومينيكان في إحدى المرات). إن تصويتاً سلبياً للولايات المتحدة في الجمعية العامة يعادل ممارسة حق النقض حتى لو كانت وحيدة تماماً؛ أو أنه حق نقض فعلي كما هي الحال عموماً. حصلت آخر عمليات التصويت السنوية المنتظمة في كانون الأول 1990 ، وكانت حصيلتها 144 صوتاً ضد 2 للولايات المتحدة وإسرائيل. ونظر في قرار آخر يساند «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير» في تشرين الثاني 1994 ، وكانت حصيلته 124 ضد 2[21].

يُحرّم ذكر كل هذا في التاريخ، تندر حتى تغطيته إعلامياً، وهو يزال من السجل لمصلحة حكايات ملهمة عن الجهود الأمريكية لتحقيق السلام؛ تلك الجهود التي تحبطها الرفضية العربية وشخصيات سيئة أخرى، وقد يكون هذا الرفض جانباً من «تنازع الحضارات» الكوني[*].

جرى التصويت الخاص بعام 1990 ـ تصويت الأمم المتحدة ـ مباشرة قبل حرب الخليج التي وضعت الولايات المتحدة في موقع يمكّنها أن تفرض، أخيراً، نموذجها الخاص المتطرف من الرفضية. كانت إدارة بوش قد أعادت تقرير هذه المبادئ [الرفضية] قبل ذلك بمدة لابأس بها في خطة بيكر كانون الأول 1989 . وهي الخطة التي لم تفعل غير أن صادقت على خطة شامير ـ بيريز التي اقترحتها الحكومة الائتلافية الإسرائيلية في أيار 1989 وفقاً لخطة شامير ـ بيريز ـ بيكر. تنتقي الولايات المتحدة وإسرائيل فلسطينيين محددين يُسمح لهم بمناقشة «المبادرة الإسرائيلية» ولاشيء غير ذلك. كانت الخطة علنية من الناحية النظرية، وقد تم تناولها فوراً في الصحافة المنشقة [الأمريكية]، ولكن ليس في غيرها، كما تم تجاهلها وتحريفها من قبل معظم أفضل البحوث. واحدٌ من اشتراطاتها فقط ـ ذلك الذي يخص الانتخابات ـ استحق الذكر، مقدماً مثالاً إيضاحياً عما تسميه الصحافة أحياناً «التوق للديمقراطية» المميز للقادة الأمريكيين؛ هذا التوق الذي يراد له أن يتحقق من خلال انتخابات تحت ظل السيطرة العسكرية الإسرائيلية وبوجود قسم كبير من القطاع المتعلم من الشعب الفلسطيني في السجن دونما تهمة.

كانت الشروط الحاسمة في خطة شامير ـ بيريز ـ بيكر هي: 1 ـ لايسمح بوجود «دولة فلسطينية أخرى في قطاع غزة وفي المنطقة الواقعة بين اسرائيل والأردن» (لكون الأردن سلفاً «دولة فلسطينية»).

(*) إشارة إلى دراسة للمؤرخ الأمريكي صموئيل هنتنغتون يقسم فيها العالم إلى 8 دوائر حضارية منها الغربية، الإسلامية، الصينية، التركية، الهندية... منظوراً إليها كمجالات ثقافية، ويرى أن صراعات المستقبل ستدور بينها. نشرت في مجلة Foriegn Affairs الأمريكية 1994 وأثارت قدراً واسعاً من النقاش.

2 ــ «لن يكون هناك أي تغير في وضع يهودا والسامرة وغزة ‹الضفة والقطاع› يتعارض مع التوجهات الأساسية للحكومة ‹(الإسرائيلية)› التي تستبعد حق تقرير المصير للفلسطينيين.

من المهم أن نضع في أذهاننا أن هذا هو الموقف الرسمي لإدارة بوش، الإدارة نفسها التي تدان بصورة منتظمة لموقفها اللدود ضد إسرائيل. ينسجم هذا الموقف مع الرفضية الأمريكية في السنوات السابقة، وهو يشكل إطار «عملية السلام» التي تمكنت تلك الإدارة أخيراً من فرضها بعد حرب الخليج.

كل هذا غير مقبول من وجهة نظر المبادئ العقائدية [المعلنة]، لذا يستحيل التعبير عنه إن أمكن التفكير فيه أصلاً ضمن الثقافة العقلية intellectual Culture [ثقافة المثقفين] العالية الانضباط. ليست هذه الوقائع موضع نزاع، إلا أنها تقوض أسس السلطة. من الضروري لذلك «اغتيال التاريخ»، إن استعرنا المصطلح النبيه الذي يستخدم لوصف الممارسة المعتادة للمفوضين(*).

أما في وسائل الإعلام فلا يكاد المرء يجد استثناءً، وإن تكن بعض الأحداث قد غطيت آن وقوعها، ومنها ما حصل في كانون الثاني 1976 [مناقشة مجلس الأمن لقرار يدعو لدولة فلسطينية، ويتضمن القرار 242 ؛ نقضته الولايات المتحدة] وقد اختفى تماماً من التاريخ المحترم.

أصبحت القضية، منذ أوائل الثمانينات، مجرد أوبرا كوميدية، بقدر ما جهد إعلام النخبة والجماعة المثقفة وبعزم متزايد «كيلا يرى» المساعي المتزايدة لمنظمة التحرير للانتقال نحو حل تفاوضي. وقد وصل الأمر بهم [الإعلام والمثقفون] إلى درجة كبت حقيقة ــ نوقشت بصورة مكثفة في إسرائيل ــ أن هدف الهجوم الإسرائيلي المدمر على لبنان عام 1982 هو التخلص من الخطر الذي تمثله جهود منظمة التحرير الفلسطينية من أجل التفاوض على حل سلمي[22].

«سلام المنتصر»: اتفاقات أوسلو

يستدمج إعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة النسخة المتطرفة من الرفضية الأمريكية الإسرائيلية. فالحل النهائي يجب أن يبنى على القرار 242 فقط، دونما اعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وألاّ يعطى اعتباراً لموقف معظم دول العالم القاضي بأن قرارات الأمم المتحدة الداعمة للحقوق الفلسطينية يجب أن تؤخذ بالحسبان جنباً إلى جنب مع القرار 242 الذي

(*) انظر الفصل العاشر من كتاب تشومسكي «سنة 501 ، الغزو مستمر» [الصادر عن دار المدى، دمشق، 1996] ترجمة مي النبهان ص393 حيث يتحدث المؤلف عن مقالة نشرت في استعراض الكتب في التايمز عنوانها «لاتستطيعون اغتيال التاريخ» تدين سعي المفوضين السوفييت كبت التاريخ وإخفاء حقائقه...

يعترف فقط بحقوق الدول القائمة. أما بالنسبة للقضية الرئيسية الثانية: الانسحاب، فقد كانت الولايات المتحدة وإسرائيل واضحتين وصريحتين في توكيد أن الانسحاب سيكون جزئياً وفقاً لما قررتا من طرفهما وحده.

تنسجم هذه الحصيلة تماماً مع موقف الولايات المتحدة الثابت بخصوص الرفضية والانسحاب (بالنسبة للأخير بدءاً من عام 1971). وهي تندرج أيضاً ضمن إطار الاقتراحات الإسرائيلية المختلفة التي طرحت عبر السنين، بدءاً من خطة آلون 1968 على الطرف الحمائمي إلى خطة شامير ـ بيريز ـ بيكر 1989؛ وكذلك الخطط التي اقترحها اليميني الفائق التطرف آرييل شارون أو حزب العمل عام 1992 ، وهي خطط تكاد لاتختلف عن بعضها. كل هذا أيضاً موثق جيداً ومغطى بانتظام ودقة في إسرائيل وفي المنشورات الهامشية المنشقة في الولايات المتحدة، بيد أنه أمكن لقلة من الأمريكيين فقط أن تملك مجرد معرفة طفيفة بالوقائع. أما وقد هجرت أوروبا المسرح [الشرق الأوسط]، فإنه يبدو أن الأمر ذاته [ما يصح على أمريكا وإعلامها] يصح هناك أيضاً، وإن ـ وأنا أكره قول هذا ـ لم أحاول القيام بفحصٍ دقيق. ليس من المفاجئ، في هذا السياق، أن وافقت النرويج أن تكون وسيطاً في اتفاق اسرائيل ـ عرفات الذي التزم تماماً بالرفضية الإسرائيلية ـ الأمريكية.

أما عن سبب قرار إسرائيل التحول إلى قناة أوسلو التفاوضية واستبعاد الولايات المتحدة إلى أن حان وقت الاستعراضات (والمال)، فقد يكون الخشية من أن اتفاقاً يتوسط فيه كلينتون قد يخلو من المصداقية في العالم العربي على ضوء انسياق تلك الإدارة نحو الطرف الصقري(*) من الطيف. إن انحراف إدارة كلينتون هذا عن تاريخ طويل من دعم الشكل الأقل تطرفاً من الرفضية الخاص بحزب العمل قد صعق المعلقين الإسرائيليين. ويبدو أن هذه السياسات قد صيغت من قبل الصقر الاسترالي فيما يخص شؤون الشرق الأوسط(**) Australian Middle East hawk مارتن إنديك Martin Indyk [سفير الولايات المتحدة في تل أبيب] ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الذي أسسه بعد مغادرته للوبي الإسرائيلي في واشنطن AIPAC. لعب المعهد دوراً هاماً على صعيد الصحافة الأمريكية، سامحاً للصحفيين تقديم الدعاية الإسرائيلية بينما هم «يوردون الحقائق فحسب»

(*) الصقور والحمائم تعابير تطلق على السياسيين والعسكريين الأمريكيين والإسرائيليين، وهي توازي بالنسبة للعالم العربي توزيع الأوصاف إلى إرهابيين ومعتدلين. الفرق الهام هو أن الإعلام الأمريكي والإسرائيلي هو الذي يطلق الألقاب في الحالين.

(**) قد تكون صفة الاسترالي ابرازاً لخاصة التصلب عند هذا الصقر. ربما كان هناك نوع من الصقور الاسترالية الجارحة الشرسة.

وفقاً لكلمات «الخبراء» الذين يزودهم المعهد بالمعلومات.

لابد لكل اتفاق من طرفين بالطبع. من الضروري لذلك أن نتساءل لماذا وافق عرفات على ما يعادل تسليماً تاماً بالمطالب الأمريكية ــ الإسرائيلية. لعل الجواب المرجح هو أنه رأى في ذلك فرصته الأخيرة للاحتفاظ بموقعه على رأس الحركة الفلسطينية. كانت منظمة التحرير قد آلت إلى أن تكون محتقرة من جانب أكثر سكان الأراضي المحتلة [المناطق](*) بسبب من فسادها وسخف مواقفها، وبقدوم عام 1993 كانت معارضة عرفات والمطالبة بدمقرطة المنظمة قد بلغت مستويات درامية. غطيت هذه المعارضة في الصحافة الإسرائيلية، وهي معلومة قطعاً من قبل السلطات الإسرائيلية التي رأت فيها فرصة للوصول إلى نوع من الاتفاق سعت إليها دائماً. استطاع عرفات، آخذاً موقع وكيل اسرائيلي عملياً، أن يحتفظ بـــإقطاعته، بل وأن تطال يده موارد مالية هامة. يبدو مما هو متاح من معلومات أن هذه هي الأسباب التي قادت إلى أوسلو.

بنيت خطتا شارون وحزب العمل عام 1992 ــ وقد ترسختا فعلياً في إعلان المبادئ ــ على مبدأ تمسكت به إسرائيل بثبات منذ خطة ألون 1968: يجب أن تشرف اسرائيل على أكبر قدر من الأراضي تراه مفيداً، بما فيها الأراضي والموارد النافعة للزراعة (خاصة الموارد المائية للضفة الغربية التي تعتمد إسرائيل عليها بصورة مكثفة). أما صيغ توزيع الإشراف فقد كانت موضوعاً لنقاش تكتيكي عبر السنين، مثلها في ذلك مثل الحدود المقدرة «لإسرائيل الكبرى». كانت القضية الرئيسة بخصوص صيغ الإشراف هي: هل ستقسم السلطة الفلسطينية على أسس مناطقية أم «وظيفية»؟ وتعني الكلمة الأخيرة أن إسرائيل ستواصل سيطرتها على الأراضي، بينما ستكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الفلسطينيين المقيمين فيها. استمر الموقف الإسرائيلي، عند منتصف عام 1995 ، على إصراره على أن أكثر ما يمكن القبول به هو تقسيم «وظيفي» للسلطة حتى عام 1999 على الأقل. لن يكون ثمة «نقل أساسي للسيادة» إلى الفلسطينيين، حسبما أعلن شمعون بيريز وزير الخارجية عبر إذاعة إسرائيل، وستبقى معظم الضفة الغربية تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي خلال هذه الفترة[23]. أما بخصوص الحدود فإن البرامج الراهنة تشير إلى نية إلحاق وادي الأردن وحوالي ثلث قطاع غزة والمنطقة غير المحددة السريعة التوسع المشكّلة «أورشليم الكبرى» والتي تصل الآن تقريباً إلى شرق أريحا، وكل ما تختار إسرائيل إلحاقه مشفوعاً بمباركة (وتمويل) راعيها الأعظم [الولايات المتحدة]. إن توسيع «أورشليم الكبرى» يقسّم الضفة عملياً إلى «كانتونات» بما يتوافق مع خطة شارون، كما أن ممراً أرضياً منفصلاً يوصل إلى الأردن ويستوطنه الإسرائيليون يسهم في المزيد من كنتنة المنطقة.

(*) المناطق هي التسمية الإسرائيلية ــ إذن الأمريكية أيضاً ــ للأراضي المحتلة في حزيران 1967 .

عندما أذيع إعلان المبادئ أقر المراقبون المطلعون أنه لم يقدم «ولو تلميحاً عن حل للمشاكل الأساسية القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين» سواء على المدى القصير أم في المستقبل (الصحفي الإسرائيلي داني روبنشتاين). وقد صار معناه الإجرائي أوضح بعد اتفاق القاهرة أيار 1994 الذي ضمن «دون لبس» بقاء المناطق التي يديرها عرفات «ضمن الحظيرة الاقتصادية الإسرائيلية» وفقاً لتعليق وول ستريت جورنال، وأن تبقى الإدارة العسكرية [الإسرائيلية] سليمة من كل جانب إلا الاسم.

فُهمت أهمية هذا الاتفاق فوراً في إسرائيل. إن ميرون بنفنستي Meron Benevenisti وهو نائب محافظ القدس سابقاً ورئيس مشروع قاعدة البيانات الخاصة بالضفة الغربية، وواحد من أنبه المراقبين في الخط الإسرائيلي الرسمي لعدة سنوات؛ أقول إن بنفنستي علق على اتفاق القاهرة بأنه «يمنح الإدارة العسكرية ـ لدرجة يعسر على المرء أن يصدق عينيه وهو يقرأه ـ سلطة حصرية في (التشريع، التقاضي وتنفيذ السياسة)» وكذلك «المسؤولية عن ممارسة هذه السلطات بما ينسجم مع القانون الدولي» الذي تؤوّله الولايات المتحدة وإسرائيل كما تحبان. «سيحتفظ كامل نظام الأوامر العسكرية المعقد... بقوته باستثناء (الضابطة التشريعية وسلطات أخرى قد تتنازل إسرائيل عنها) طوعاً» للفلسطينيين. كذلك يحتفظ القضاة الإسرائيليون «بسلطة النقض ضد أي تشريع فلسطيني (قد يعرض للخطر المصالح الإسرائيلية)» التي تتمتع «بقوة مهيمنة» وتؤوَّل كما تشاء الولايات المتحدة وإسرائيل. وبالرغم من أن السلطات الفلسطينية خاضعة للقرارات الإسرائيلية في كل الشؤون ذات الأهمية، فإنها مُنحت نظاماً واحداً يخصها وحدها: تتحمل «مسؤولية حصرية عن أي شيء يقع أو لايقع». وهذا يعني أن توافق على أن تأخذ على عاتقها الأكلاف الباهظة لاحتلال عمره 28 عاماً استفادت منه اسرائيل بشكل هائل، وأن تتولى مسؤولية مستمرة عن أمن اسرائيل. يلحظ بنفنستي أن «إتفاق الاستسلام» هذا يطبق واقعياً اقتراحات أرييل شارون المتطرفة عام 1981 ، تلك الاقتراحات التي رفضتها مصر آنها.

بعد عام وبعد اتفاقٍ آخر بين إسرائيل وعرفات علق بنفنستي «أحنى عرفات رأسه مرة أخرى أمام خصمه الذي يفوقه قوة بدرجة متناهية». استعرض بنفنستي شروط الاتفاق التي تركت أكثر من نصف الضفة تحت «سيطرة اسرائيلية مطلقة» بينما أرجيء النظر في وضع 40٪ منها عدة سنوات تستطيع إسرائيل فيها أن تواصل استخدام عون الولايات المتحدة «لخلق وقائع» بالطريقة المعتادة. يلحظ بنفنستي أن الاتفاق يلغي مفعول اشتراط إعلان المبادئ القاضي «أن الضفة الغربية ستُعَدّ (وحدة إقليمية واحدة ستصان وحدتها خلال المرحلة الانتقالية)». وهو يتوقع القليل من التغيرات بالقياس لما كانه الأمر خلال فترة الاحتلال فيما عدا أن «السيطرة الإسرائيلية ستصبح أقل مباشرة: فبدلاً من إدارة الشؤون [في الأراضي المحتلة] بشكل مباشر وصريح سيديرها «ضباط ارتباط» إسرائيليون عن طريق موظفي السلطة

الفلسطينية. وكما كان الأمر بالنسبة لبريطانيا أيام مجدها، فإن إسرائيل ستواصل الحكم من وراء «أخيلة دستورية». ما من شيء جديد في هذا المسار. إنه المنوال التقليدي لفتح أوربا معظم العالم[24].

الوضع أسوأ أيضاً في غزة. فمصلحة الأمن الإسرائيلية (الشاباك) تبقى «قوة خفية وعنيفة، لامهرب من الاحساس بوجودها الغامض، وتتحكم بسلطة مشؤومة فوق حياة الغزاويين» وفقاً لما ترويه مراسلة هآرتس أميرة هاس التي تضيف أن السلطات الإسرائيلية تواصل السيطرة على الاقتصاد أيضاً. أما غراهام يوشر فيتوسع في الموضوع، ويرى أنه منذ 1991 أعادت سرائيل توجيه إنتاج غزة التقليدي ـ الفواكه والخضار ـ إلى نباتات الزينة والأزهار عبر إجراءات عقابية متنوعة، بما فيها تقليص مساحة الأرض المزروعة بالليمون بمقدار يقارب الثلث من خلال عمليات المصادرة. والهدف من ذلك هو ـ جزئياً فقط ـ نزع أراضٍ قيمة من السيطرة العربية. فإسرائيل تنوي أيضاً أن «تفصل تجارة غزة عن أي اقتصادات أخرى، وهذه هي الوسيلة المثلى لحبسها في إطار الاقتصاد الإسرائيلي». يقع التصدير من هذه القطاعات أحادية المحصول في أيدي متعهدين إسرائيليين، وتسمح تكاليف العمل المتدنية جداً في غزة المحبطة لأصحاب المشاريع الإسرائيليين بالحفاظ على أسواقهم الأوروبية وأرباحها الجسيمة.

بقدوم صيف 1995 كان 95٪ من سكان غزة «مسجونين ضمن منطقتهم» بواسطة القوات الإسرائيلية، حسب تقرير لجماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية (تسيفيتازا)، بينما كان «الاقتصاد مخنوقاً» وقوات الأمن مسيطرة على التجارة والتصدير والاتصالات، وباحثة أغلب الأحيان «عن شروط أكثر صرامة بحق الفلسطينيين». في ظل هذه الأوضاع، قلة هم الذين يريدون مواجهة مخاطر الاستثمار. هذا الامتناع ينطبق على الأقل خارج الرحبات الصناعية التي بناها الصناعيون الإسرائيليون من أجل «استغلال عمل الفلسطينيين الرخيص». ويضيف تقرير الجماعة أن إسرائيل تثابر على رفضها السماح للمستثمرين الفلسطينيين افتتاح تسهيلات انتاجية صغيرة، وأن الصيادين يمنعون من تجاوز مسافة 6 كم بعيداً عن الشاطئ حيث ليس ثمة أسماك خلال شهور الصيف. تستخدم الموارد المائية المحدودة، في هذه المنطقة القاحلة جداً، من أجل الزراعة الإسرائيلية التي تتطلب الكثير من الماء، بل حتى من أجل بحيرات صناعية ومنتجعات أنيقة وفقاً لما يرويه زوارها. في هذه الأثناء، قُلِّصت امدادات المياه للفلسطينيين بمقدار النصف منذ اتفاقات أوسلو وفقاً لما كتبه رين فلبر ـ وهو باحث من الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ـ في تقرير لاذع النقد عن أوضاع السجون والسياسة المائية. استقال فلبر بعد ذلك بفترة قصيرة معلقاً أنه لاجدوى من إصدار تقارير تذهب إلى سلة المهملات[25].

بعد عامٍ من إعلان المبادئ، بلغت سيطرة إسرائيل على أرض الضفة الغربية نسبة 75٪

تقريباً مرتفعة من نسبة 65٪ عندما وقعت الاتفاقات. كذلك تابع تأسيس و«تكثيف» المستوطنات السير بـــإيقاع سريع، ومعها بناء «طرق التفافية» تُكامِلُ المستوطنات اليهودية مع إسرائيل بالمعنى الضيق للكلمة [ما احتُل من فلسطين عام 1948]، تاركة القرى العربية مقطوعة عن بعضها وعن المراكز المدينية التي تفضل إسرائيل التخلي عنها للإدارة الفلسطينية. مشاريع الطرق العامة ضخمة جداً ويُتوقع لأكلافها أن تبلغ 400 مليون دولار وفقاً للأمين العام لحزب العمل الحاكم [قبل اغتيال رابين وفوز الليكود في انتخابات الكنيست في أيار 1996]. والغرض منها تزويد المستوطنين بما يسميه أحدهم «بطريقٍ ليس علي أن أرى أي عربي حولي وأنا أسير فيه». تفاصيل المشاريع سرية لكن «ملامحها تبرز من خرائط المستوطنين» وفقاً لتقرير المراسل بارتون جلمان، وهي تتضمن الأسلوب المعتاد المتمثل بتطبيق «قوة القانون الإسرائيلي» بهدوء على مشاريع «بدأها المستوطنون بصورة غير شرعية». يصف بنفنستي تلك الطرق بأنها «وقائع سياسية ذات عواقب بعيدة المدى» في إطار خطة «تقطيع المناطق العربية إلى عُلب، وتحويل الضفة الغربية إلى لاغرات (معسكرات مسيجة)» كجانب من «سلام المنتصر، ومن فرماناته».

ارتفع رصد الاعتمادات الحكومية للمستوطنات في الأراضي المحتلة بنسبة 70٪ في العام الذي تلا إعلان المبادئ (أي 1994)، منطلقاً من مستوى كان عالياً أصلاً بالمعايير الأقدم. إن دعم المستوطنين سخي جداً لدرجة أن مستويات عيشهم هي من بين الأعلى في البلاد. تدعو إعلانات الجرائد «اليهود من تل أبيب وجوارها إلى الإقامة في [مستوطنة] معاليه افرايم المشرفة على وادي الأردن والمرتبطة بطرق التفافية بالقدس، والتي تشكل أحد جوانب التطور الذي قسّم الضفة عملياً إلى قسمين. تعرض الإعلانات: «بِرك سباحة، مروجاً فسيحة ومناخاً ريفياً حقيقياً سيمنح لحياتك نوعية رفيعة»، ومعها منح حكومية تتجاوز 20000 دولاراً لكل أسرة، بالإضافة إلى أقساط رهن منخفضة، اعفاءات ضريبية وحوافز أخرى. في حزيران 1995 ، أعلن محافظ معاليه أدوميم المجاورة عن بناء 6000 وحدة سكنية جديدة ستضاعف ـ ونيّف ـ سكان المدينة بحيث يصير عددهم 50000 في السنوات القليلة القادمة؛ وإلى جانب الوحدات السكنية ثمة محلات تسوّق، مبنى جديد للإدارة المحلية، وأعمال بناءٍ أخرى. تروي صحيفة حزب العمل دافار أن حكومة رابين أبقت أولويات حكومة شامير اليمينية المتطرفة التي خلفتها. وبينما يزعم العمل تجميد المستوطنات، فإنه «أعانها مالياً بدرجة أكبر حتى مما كانت حكومة شامير قد فعلت» موسعاً إياها «في كل مكان من الضفة الغربية حتى في البقع الأكثر إثارة للاستفزاز»، بما في ذلك توطين أتباع (معظمهم أمريكيون) الرابي كاهانا (أمريكي) المحظر عليه دخول النظام السياسي الإسرائيلي بسبب دفاعه عن قوانين نورمبرغ الهتلرية وممارسات أخرى تشبه الممارسات النازية.

نتيجة لهذه الإجراءات ارتفع عدد السكان اليهود في العام الذي تلا إعلان المبادئ

بنسبة 10٪ في الضفة الغربية، و 20٪ في غزة، وفقاً لتقارير الصحافة الإسرائيلية؛ وهذه عملية تستمر اليوم وربما تكون في حالة تسارع. يلاحظ الجنرال (المتقاعد) شلومو غازيت، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية والحاكم [العسكري] للضفة الغربية، يلاحظ أنه يُراد للبرامج التي أعلنها حزب العمل أن تضاعف السكان اليهود في الضفة الغربية خلال السنوات الخمس التي تشكل «الفترة الانتقالية» اللاحقة لاتفاقات أوسلو. تستخلص مؤسسة العمل من أجل السلام في الشرق الأوسط في واشنطن ـ وهي تنشر تقارير منتظمة تتضمن آخر المعلومات ـ تستخلص أن «خطط حكومة رابين لبناء المستوطنات في الضفة والقدس تضارع، ومن بعض الجوانب، تفوق جهود حكومة شامير في المجال نفسه في الفترة 1989 ـ 1992» ، مع «زيادة مقررة» مخططٌ تنفيذها في السنوات القادمة، علماً أن حكومة شامير كانت قبلاً الأكثر تطرفاً في معارضة حقوق الفلسطينيين وفي تشجيع الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة.

إن خطة أعلنت حديثاً «تحطم أي أثرٍ باقٍ من وهم لدى الفلسطينيين بأن اتفاق أوسلو سيؤدي إلى انسحاب اسرائيليي من مناطق في الضفة، أو أن القدس الشرقية قد تصير يوماً عاصمة لهم» وفقاً لتعليق داني روبنشتاين، المراسل المتمرس بشؤون الضفة في كانون الثاني 1995 . ولم تؤدّ الأحداث اللاحقة إلا إلى تعزيز هذا الاستنتاج. في حزيران [1995] تأسست معاليه يسرائيل بوصفها المستوطنة رقم 145 في الضفة الغربية ضد أوامر الحكومة ولكن مع تسليمها بها. يستخدم المستوطنون معدات ثقيلة ومتفجرات لشق طرق قريبة من القطاعات المأهولة بكثافة والتي تسير فيها الدوريات العسكرية بكثافة أيضاً في الضفة الغربية، بيد أن الحكومة لاتعلم شيئاً عن ذلك وفقاً لما يقوله الناطقون الرسميون باسمها للصحافة. أما العرب فيعاملون بطريقة مختلفة قليلاً إن ارتكبوا جرائم كبرى من مثل العمل على توسيع مسكن على أرضٍ يملكونها (يندر أن تمنح رُخَص البناء لهم)[26].

كل هذا ولم نتحدث بعد عمّا يحصل في القدس الشرقية ومحيطها، وقد احتلت هي الأخرى عام 1967 . تقول جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية بِتسليم Btslem في تقرير لها: «منذ إلحاق القدس الشرقية عام 1967 تبنّت الحكومة الإسرائيلية سياسية تمييز منهجي ومتعمد ضد السكان المحليين الفلسطينيين فيما يتصل بكل الشؤون ذات العلاقة بالاستيلاء على الأرض وبالتخطيط والملكية» بما فيها «التوطين المتعمد لليهود في القدس الشرقية ‹وهو› غير شرعي وفقاً للشريعة الدولية»، لكنه مقبول من الولايات المتحدة، وهي المرجع الأخير بفضل قوتها. «تُشجع عمليات البناء الهائلة والاستثمار الضخم» من جانب الحكومة «اليهود على الاستيطان» في القدس الشرقية، العربية سابقاً، في حين أن السلطات «تخنق أعمال التطور والبناء بالنسبة للسكان الفلسطينيين» كما هو حاصل في أماكن أخرى من الأراضي المحتلة ومن إسرائيل نفسها. معظم الأراضي المصادرة كانت ملكاً خاصاً للعرب، وفقاً لتقرير بِتسليم،

وتبلغ نسبتها 85٪ باعتراف وزير الاستيعاب الإسرائيلي يائير تزابان. «بُنيت حوالي 38500 وحدة سكنية على تلك الأراضي من جل السكان اليهود، لكن ولا وحدة سكنية واحدة للفلسطينيين». إلى ذلك «حُظّر البناء على معظم المساحة التي بقيت في أيدي الفلسطينيين. حُدِّدت 14٪ فقط من كل الأراض في القدس الشرقية لغرض تطوير المحيط الفلسطيني. وتم تأسيس «المناطق الخضراء كوسيلة كلبية [وقحة، مرائية، مزدرية للأخلاق] تستخدم في إطار محاولة حرمان الفلسطينيين من حق البناء على أرضهم ومن أجل الحفاظ على تلك المناطق كمواقع للبناء في المستقبل لمصلحة السكان اليهود». إن تنفيد خططٍ كهذه يورد بانتظام في الصحافة.

وضعت هذه السياسات من جانب محافظ القدس تدي كولك، وهو شخص ينال الإعجاب في الغرب بوصفه ديمقراطي بارز وذو نزعة إنسانية. وكان هدفها [السياسات] ـ حسب تعليق أمير تشيشين مستشار كولك للشؤون العربية ـ «وضع العراقيل في طريق تنظيم القطاع العربي». ويشرح كولك موقفه قائلاً «لا أريد أن أعطي ‹العرب› شعوراً بالمساواة» رغم أنه قد يكون مفيداً فعل ذلك «هنا وهناك حين لايكلفنا الأمر الكثير»؛ إن معاملة أخرى للعرب «ستكون مؤلمة لنا». كذلك نصحت لجنة التخطيط التابعة لكولك بتنفيذ أعمال تطوير لمصلحة العرب إن كان لهذه الأعمال «مفعول استعراض يمكن أن يراه عدد كبير من الناس (مقيمون، سواح، الخ)». أبلغ كولك الإعلام الإسرائيلي عام 1990 أنه ـ فيما يخص العرب «لم يرعَهم بشيء ولم يبنِ لهم شيئاً» اللهم إلا نظام صرفٍ صحي سارع لتطمين مستمعيه أنه لايهدف «لخيرهم، لرفاههم»، والمقصود من «هم» عرب القدس. أما سبب بنائه فهو «وجود حالات كوليرا ‹في القطاع العربي› وكان اليهود يخشون أن يصابوا بالعدوى، ولذلك ركبنا مجاري وتمديدات مياه ضد الكوليرا». وفي عهد خليفة كوليك، المحافظ [الجديد للقدس] إيهود أولمرت من حزب الليكود صارت معاملة العرب أقسى بشكل واضح، وفقاً للتقارير المحلية[27].

إلى جانب كل من القدس الشرقية والمستوطنات اليهودية والتسهيلات العسكرية وشبكة الطرق العامة المكونة من طرق التفافية، ستواصل إسرائيل سيطرتها على الموارد المائية «وأراضي الدولة غير المسكونة، التي تعادل حوالي نصف أراضي الضفة الغربية» حسبما أورد ألوف بن، وقد تعادل أملاك الدولة الإجمالية نسبة 70٪ من الضفة وفقاً لتقارير الصحافة الإسرائيلية. تُحفظ أملاك الدولة لمنفعة اليهود، أما عرب الضفة فهم محصورون في كانتوناتهم المعزولة المخصصة لهم. هذه التضييقات تنطبق أيضاً على 92٪ من الأرض داخل إسرائيل، وتُنفَّذ بطرقٍ مختلفة لحرمان مواطني إسرائيل العرب ليس فقط من كل الأراضي تقريباً في بلدهم، بل ومن نيل اعتمادات مالية من أجل التطوير. تتسم المساهمات الأمريكية المالية لتحقيق هذه الأهداف [الإسرائيلية] بأنها مخفضة الضريبة بوصفها هبات خيرية، وبذلك تنتشر أكلافها بين عموم دافعي الضرائب. يحق للمرء أن يتخيل أن البرامج الحكومية

[الأمريكية] التي تهدف لحرمان اليهود من 92٪ من أراضي نيويورك ومرافقها العامة ربما يُعامَل بصورة مختلفة قليلاً. وكما هي العادة الوقائع محجوزة عن علم أولئك الذين يدفعون الفواتير[28].

فضلت إسرائيل دائماً أن تتعامل مع الأردن ــ وهو «الدولة الفلسطينية» من وجهة نظر خطة شامير ــ بيريز ــ بيكر ــ على التعامل مع الفلسطينيين. كان للدولتين دائماً مصلحة مشتركة في قمع النزوع الوطني الفلسطيني، وقد تعاونتا من أجل هذه الغاية خلال حرب 1948 . بصورة مخصوصة، تفضل الخطط الأمريكية ــ الإسرائيلية أن تتم الترتيبات الخاصة بالقدس ووادي الأردن مع الأردن وليس مع الإدارة الفلسطينية. ومع وضع هذه المرامي في البال، فقد أعيد مقدار قليل من الأرض في وادي الأردن إلى الأردن مصحوباً بجعجعة عظيمة. علينا أن نعود إلى الصحافة الإسرائيلية لنكتشف أن الصندوق القومي اليهودي (JNF) استخدم معدات ثقيلة قبل أسابيع [من إعادة الأرض للأردن] من أجل «حلاقة» التربة الخصبة ونقلها إلى المستوطنات اليهودية[29].

إن الاستيلاء على الممتلكات العربية لمصلحة الاستيطان اليهودي «يُسبِّب مشاكل إن نظرنا للأمر من وجهة نظر عملية السلام»، هذا ما أبلغته مادلين أولبرايت سفيرة إدارة كلينتون [في فترة رئاسته الأولى، اما الآن في الفترة الثانية فهي وزيرة خارجيته] في الأمم المتحدة لمجلس الأمن، لكننا «لانعتقد أن مجلس الأمن مكان ملائم لمناقشة هذا الفعل» الممول كلياً من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين (بما في ذلك الصندوق القومي اليهودي، وهو رسمياً مؤسسة خيرية)، وبالطبع لم يناقش الأمر في مكان آخر. يعلق المراسل غراهام يوشر: «في اللغة الواشنطنية(*) يعني هذا الكلام أن الولايات المتحدة ستنقض أي قرار حول القدس (معادٍ لإسرائيل». تلك هي الممارسة المعهودة. تقوم الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل المحكمة الدولية والمؤسسات الدولية الأخرى بما تريد منها الولايات المتحدة أن تقوم به، وإلا فإنها تُعطل. إن التوسع الإسرائيلي على حساب الفلسطينيين هو سياسة أمريكية مستقرة، سياسة تبلغ الآن في عصر كلينتون مستويات جديدة[30].

الإرهاب والعقاب

أثار إعلان المبادئ في البداية الكثير من الأمل، بل والغبطة، بين الفلسطينيين. إنه لأمر مفهوم بعد سنين من المعاناة والكفاح توجتها الانتفاضة التي قُمعت بعنفٍ شديد. ولكن ليس من حسن الفطنة أبداً أن تغرينا البلاغة الممجدة والأمل اليائس بدلاً من الانتباه لوقائع القوة،

(*) Washington - Speak: محاكاة للنيوسبيك الأورويلية، لغة السلطة الأمريكية.

وفي هذه الحالة المخصوصة، الانتباه للنص الحرفي للوثائق التي وضعها المنتصرون. وكما هو محتوم، أزاحت الوقائع العارية الحماسة المبكرة جانباً. وكانت إحدى نتائج ذلك انطلاقة للإرهاب عدّلت من المنوال التقليدي الموسوم بأن الأكثرية الساحقة من الضحايا عرب. من الصعب الحصول على الحقائق لأن قتل الفلسطينيين، أو الفظاعات والاساءات الأخرى بحقهم قلّما تحظى باهتمام، وهي قطعاً لاتنال التغطية البارزة والاستنكار العنيف «للقتل المجنون» (نيويورك تايمز) حين يكون الضحايا يهوداً إسرائيليين. لننتقِ مثالاً عشوائياً. لم يعبِّر محررو التايمز وغيرهم عن «الإشمئزاز والحنق»، بل لم يروا أي حاجة لإيراد الوقائع حين أعيد إحياء فرق الموت العسكرية الإسرائيلية التي تأسست عام 1989 ، وقتلت 7 فلسطينيين في الأسبوع الأول من عام 1995 ، أربعة منهم في قرية بيت ليقية؛ وقد أنقذ شخص آخر بفضل التدخل الشجاع للنشطة في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني حنان عشراوي التي كانت من قبل عضواً في الفريق الفلسطيني المفاوض. تذكر ملاحظة نادرة في الصحافة الأمريكية أنه منذ توقيع الاتفاقات وحتى نهاية السنة التالية «مات حوالي 187 فلسطينياً وبالدرجة الأولى على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية التي تزداد توتراً والتي تتحمل عبء حماية المستوطنين اليهود» في حين مات 93 إسرائيلياً. وبقدوم أيار 1995 ، كان الرقم قد ارتفع إلى 124 إسرائيلياً مقابل 204 فلسطينيين وهو رقم «أقل مما في السنوات السابقة». اقترحت الجماعة الأصولية الإسلامية حماس، المعتبرة الفاعل الرئيس للإرهاب ضد اليهود، مفاوضات «لإخراج المدنيين من دائرة الحرب والعنف» حسبما أوردت الصحف الإسرائيلية، لكن رئيس الوزراء رابين رفض العرض على أساس أن «حماس معادية للسلام، والطريقة الوحيدة للتعامل معها هي حرب الإبادة»[31].

تمر الفظاعات الإسرائيلية في لبنان أيضاً دونما ذكرٍ أو تعليق في الولايات المتحدة. قُتل أكثر من ـ 100 لبناني على أيدي الجيش الإسرائيلي أو مرتزقته في جيش لبنان الجنوبي في النصف الأول من عام 1995 وفقاً لما أوردته الايكونوميست اللندنية، ومقابلهم قُتل ستة جنود إسرائيليين. تستخدم القوات الإسرائيلية أسلحة إرهابية، بما فيها قنابل مضادة للأشخاص تنثر مسامير فولاذية [حين تنفجر]، (وأحياناً قنابل يتأخر انفجارها زيادة في الإرهاب)، وقتلت طفلين في تموز 1995 ، وأربعة آخرين في البلدة نفسها قبل بضعة أشهر، وسبعة غيرهم في النبطية «حيث لم يظهر أي مراسل أجنبي» ليصف الفظائع، حسبما أورد روبرت فيسك من مسرح الواقعة. الذكر العرضي [لما تفعله إسرائيل] يأتي عادة في سياق استنكار إرهاب حزب الله الثأري ضد الإسرائيليين[32].

كائناً من يكون الضحية، رد السلطات الإسرائيلية هو نفسه دائماً: عقاب الفلسطينيين. ولعل المثال الأكثر إثارة للشعور هو ما حصل في الخليل بعد المجزرة التي راح ضحيتها 29

فلسطينياً في الحرم الإبراهيمي في شباط 1994 على يد مستوطن الخليل باروخ غولدشتاين، وهو مهاجر من الولايات المتحدة مثل الكثير من دعاة التطرف الأقصى الذين يتصفون بتكوينهم النازي الجديد، كما لاحظ المعلقون الإسرائيليون بانتظام. بعد المجزرة «ضاعف الاحتلال الإسرائيلي قمع» الفلسطينيين، حسبما أورد أوري نير بعد عام. تحولت إجراءات أمنية جديدة «لحماية المستوطنين اليهود من الانتقام» إلى إجراءات دائمة، كذلك أُغلقت الطرق الرئيسية والسوق الذي كان مركزاً للمنطقة، كما دُمرت القاعدة الاقتصادية في الخليل. أُغلقت السوق لأنها قريبة من مستقر 50 عائلة يهودية في المدينة التي يسكنها 120000 فلسطيني، وقد «اعتاد المستوطنون على قلب أكشاكهم رأساً على عقب أثناء أعمال الشغب، إلى أن ملّت السلطات العسكرية الإسرائيلية من وقوعها وسط الاضطرابات فلجأت ببساطة إلى إغلاق السوق «حسبما أورد المراسل جيديون ليفي [الذي تابع تقريره قائلاً] «المحلات التجارية مغلقة، والدخول إلى الشارع مسموح به لليهود فقط» بمن فيهم أولئك الذين «يذهبون إلى السوق ومعهم كلاب شرسة لتخويف الفلسطينيين، ويقومون برمي الأحجار وهم [المستوطنون] يسيرون في مناطقهم [الفلسطينيين] حاملين «أسلحة جاهزة لإطلاق النار» في أعمال الشغب الأسبوعية مساء كل سبت؛ ومن ناحية أخرى، يُفهمون [من يريد أن يفهم] من هم الحاكمون [في المدينة] بتسامح من قوات الأمن.

يتابع نير أنه يُحظَّر على الحافلات التي تخدم العرب دخول المدينة، أما تلك التي تستخدمها الأقلية الهزيلة من اليهود فهي تتحرك بحرية. إن «الحقيقة المجنونة» المفروضة على العرب بالقوة العسكرية «تُخضع حيواتهم لمصالح المستوطنين». صارت الحياة بالنسبة لهم «كابوساً» مع دمار الاقتصاد والمعاملة السيئة المستمرة من المستوطنين الذين يربطون الكلاب بسلاسل لمنع مرور العرب، يرسمون نجمة داود [السداسية] على منازل العرب ويرفعون شعارات تقول «انقلعوا أيها العرب»، «الموت للعرب»، «عاش باروخ غولدشتاين»، وينهمكون في إذلالٍ تعسفي أو أشد عسفاً للعرب، في حين تشيح قوات الأمن بأنظارها إلى الاتجاه المعاكس. ويضيف المراسل ران كيسليف فقط حين «يحاول العرب حماية ممتلكاتهم» في الخليل أو القرى المجاورة، تظهر هذه القوات. والنتائج النظامية لحضورها هي «جرح عددٍ من العرب واعتقال عدد أكبر».

قد تكون العقوبة الأقسى هي حظر التجول الذي يعقب بانتظام أي اضطراب كائناً من يكون المسؤول عنه. بعد مذبحة غولد شتاين في الحرم (غار البطاركة The Patriarchs Cave)، صار حصر العرب ضمن شبه توقيف (في الغالب، توقيف فعلي) في منازلهم لفترات طويلة شيئاً روتينياً، وهو يحصل أحياناً بطريقة تكشف الواقع الكئيب بصورة أجلى بياناً مما تفعله الفظائع المتكررة. خلال عطل عيد الفصح اليهودي 1995

مثلاً فُرض حظر تجولٍ دام 4 أيام متواصلة على 120000 فلسطيني في الخليل من أجل أن تنعم القلة من المستوطنين و 35000 زائر يهودي جُلبوا إلى الخليل في حافلات مستأجرة بنزهاتهم، ولكي يتجولوا بحرية في أنحاء المدينة، راقصين في الشوارع ومؤدين لصلوات علنية من أجل اسقاط «حكومة اليسار»، واضعين حجر الأساس لبناء سكني جديد، ومنغمسين في مباهج أخرى تحت النظرة الراعية لقوات عسكرية إضافية. يورد ياكوف بن إفرات مايلي: «اختُتِم الاحتفال بالمستوطنين وهم يعيثون جلبة في المدينة القديمة مدمرين الممتلكات ومحطمين نوافذ السيارات.. في مدينة طُهِّرت بشكلٍ سحري... من الفلسطينيين» مستغلين الفرصة «لإهانة الفلسطينيين المحبوسين في بيوتهم ولقذفهم بالحجارة إن تجرؤوا على اختلاس النظر من النوافذ إلى اليهود وهم يحتفلون في مدينتهم» (إسرائيل شاحاك). «الأطفال والآباء والمتقدمون في السن يُسجنون عملياً لأيام في بيوتهم، وهي في معظم الأحوال مكتظة جداً» وفقاً لما يورده ليفي، وفي وسعهم تشغيل التلفزيون «ليروا مستوطنة تقول بسعادة (ثمة حظر تجول، الحمد لله)» وليسمعوا «رقصات المستوطنين المرحة ومواكب العيد» التي يتجه بعضها نحو «غار البطاركة المفتوح لليهود فقط». وخلال ذلك تتعطل فورياً التجارة، العمل المهني، الدراسة، الحياة الأسرية والحب و«تُشلُّ المنظومة الطبية» بحيث «يعجز العديد من المرضى عن الوصول إلى المستشفيات أثناء حظر التجول، ولاتقدر النساء اللاتي في حالة وضع على الوصول إلى العيادات في الوقت المناسب»[33].

تفرض حالة حظر التجول المديدة معاناة هائلة، وفي بعض الأحيان مجاعة بالمعنى الحرفي للكلمة، على جمهورٍ دُفع دفعاً إلى الاعتماد على العمل اليدوي في إسرائيل من أجل بقائه. شروط العمل فظيعة، وهي تُدان منذ سنوات في الصحافة الإسرائيلية التي تصورها بأوصاف مبينة. تستخلص الدراسة البحثية المقارنة الوحيدة أن «وضعية العرب غير المواطنين في إسرائيل أسوأ بالمقارنة مع نظرائهم من غير أهل البلاد في الدول الأخرى» مثل العمال المهاجرين في الولايات المتحدة و«العمال الضيوف» في أوربا الخ. ومع ذلك فقد كانت تلك الأيام الخوالي طيبة. إن الفلسطينيين الآن يُستبدلون بعمالٍ جُلبوا من تايلاند، الفيليبين، رومانيا وبلدان أخرى يعيش أهلها في بؤس. ذكرت وزارة العمل [الإسرائيلية] أكثر من 70000 عامل أجنبي مُسجل حتى آذار 1995 ، مع السماح بـ 18000 إذن دخول للفلسطينيين من الأراضي المحتلة منخفضاً عددهم عن 70000 في السنة السابقة. تشير تقارير مفصلة إلى أن الفلسطينيين، إلى جانب عشرات الألوف من المهاجرين غير الشرعيين، يعانون من «مدة عمل لا إنسانية ومن منع الأجر عنهم لمختلف الذرائع» بينما «يباع الرجال كالرقيق من صاحب عمل لآخر» و«تتحمل النساء مضايقات جنسية شديدة وهن خائفات من أن ينبسن بكلمة» عالمات بأن أدنى احتجاج قد يؤدي لطردهن.

«يعيش هؤلاء الناس الصامتون والكادحون في كثير من الحالات في شروط عمل تحت إنسانية» كما يكتب محرر هآرتس «وهم يخضعون غالباً للاضطهاد من مستخدميهم». إنهم يحجزون في حالة عزلة دونما حقوق أو حياة عائلية أو أمن. شروط حياتهم «هي أقرب شيء في زماننا للعبودية» هذا إن لم تكن العبودية «صفقة مُتَّفقاً عليها» بفضل شروط «الرأسمالية الموجودة فعلاً» في الكثير من أنحاء العالم. ويُحذر المحرر من أن «الحل التايلندي» ينذر بكارثة أخرى للفلسطينيين، وبعواقب وخيمة على الإسرائيليين أيضاً.

إن حالات حظر التجول وإغلاق [الأراضي المحتلة] قد «خربت الاقتصاد الفلسطيني ودمرت حياة 100000 عائلة في غزة وحدها» وفقاً لما أورده ناداف هاإتزني. يمكن مقارنة هذه «الرضّة» فقط مع التجريد من الممتلكات والطرد الجماعي للفلسطينيين عام 1948 . وبقدر ما يمنع العمل شبه العبدي القوة العاملة الفلسطينية من الاستخدام الوحيد الذي سُمح لها به، «فإن اتفاقات أوسلو تخلق فعلاً شرق أوسطٍ جديد» كما يكتب هاإتزني[34].

برامج وخطط التطوير

حُرم أي تطورٍ ذي قيمة في الأراضي المحتلة تحت ظل الاحتلال الإسرائيلي. أعلن أمرٌ رسمي لوزارة الدفاع الإسرائيلية أنه «لن تُمنح أذونات لتوسيع الزراعة والصناعة [الفلسطينية] قد تنافس دولة إسرائيل» هذه الحيلة مألوفة من الممارسة الأمريكية والإمبريالية الغربية عموماً التي سمحت لمناطق الخدمة «بتطورٍ تكميلي» ولكن ليس «تنافسي». وهذا هو أحد أسباب كون أمريكا اللاتينية منطقة كوارث، وكذلك الهند، مصر ومناطق أخرى تحت السيطرة الغربية.

رغم أن منع إسرائيل للتطوير في الأراضي المحتلة كان معروفاً تماماً، فإن مداه كان مفاجئاً حتى لِأوسع المراقبين اطلاعاً حين أُتيحت لهم الفرصة لزيارة الأردن بعد اتفاقيات السلام. إن المقارنة في محلها، كما يلاحظ داني روبنشتاين، لأن عدد السكان الفلسطينيين متساوٍ تقريباً على كلا جانبي نهر الأردن، ولأن الضفة الغربية كانت أكثر تطوراً إلى حد ما قبل الاستيلاء الإسرائيلي عليها 1967 . كان روبنشتاين على إدراك تام بأن الإدارة الإسرائيلية ـ إذ مدّت سياستها التمييزية فوق الأراضي المحتلة لسنوات طويلة ـ «دهورت بصورة متعمَّدة الشروط التي على الفلسطينيين العيش في ظلها». ومع ذلك فقد أحس بالصدمة والأسى لاكتشاف هذه الحقيقة المذهلة.

وجد روبنشتاين أنه «بالرغم من اقتصاد الأردن غير المستقر، وكونه جزءاً من العالم الثالث، فإن معدل تطوره أعلى من معدل الضفة الغربية، ناهيك عن غزة»؛ علماً أن الضفة وغزة محكومتان من قبل مجتمع غني يستفيد من مساعدات أجنبية عزّ نظيرها. وفي حين أن

اسرائيل شيدت طرقاً للمستوطنين اليهود فقط، فإنه «في الأردن يشق الناس طرقاً عامة متعددة المسالك مجهزة جيداً بالجسور ومواقع التقاطع». الكهرباء متوفرة في كل مكان في الأردن، بخلاف الضفة حيث ليس لدى معظم القرى العربية إلا مولدات محلية تعمل بصورة غير منتظمة. «الأمر ذاته ينطبق على منظومة المياه. في الأردن القاحلة حوَّلت عدة مشاريع مياه... الضفة الشرقية لوادي الأردن إلى مساحة زراعية كثيفة ومزدهرة» أما في الضفة الغربية فإن امدادات المياه قد وُجِّهت لصالح المستوطنين وإسرائيل نفسها: 6/5 من مياه الضفة فيما يقول المختصون الإسرائيليون. ليس لدى العديد من القرى مياه جارية البتة، بل حتى مدن كالخليل ورام الله تنقصها المياه الجارية عدة ساعات يومياً في الصيف.

تطورت المعامل، التجارة، الفنادق، الجامعات في الأردن الفقيرة، وبلغت مستويات عالية. ولم يسمح بشيء يداني ذلك في الضفة الغربية، اللهم إلا «فندقين صغيرين في بيت لحم». «كل الجامعات في الأراضي المحتلة بُنيت حصراً بفضل تمويل خاص وهبات من الدول الأجنبية، دون قرشٍ واحدٍ من إسرائيل» إلا الجامعة الإسلامية في الخليل التي دعمتها إسرائيل في الأصل كجانبٍ من تشجيعها للأصوليين الإسلاميين لتقويض منظمة التحرير العلمانية؛ تلك الجامعة هي اليوم مركز لحماس. الخدمات الصحية في الضفة الغربية «فائقة التأخر» بالمقارنة مع الأردن. «إن بنائين كبيرين كان يشيدهما الأردنيون في القدس الشرقية عام 1967 ليكونا مستشفيات وعيادات في خدمة سكان الضفة، حولتهما الحكومة الإسرائيلية إلى بنائين للبوليس». كذلك رفضت الحكومة الإسرائيلية أذونات لبناء معامل في نابلس والخليل تحت ضغط الصناعيين الإسرائيليين الذين يريدون أسواقاً تابعة لاتنافسهم». النتيجة هي أن المملكة الأردنية المتأخرة والفقيرة عملت للفلسطينيين الذين يعيشون فيها أكثر بكثير مما عملت إسرائيل» الأمر الذي يظهر «بشكل ساطع درجة سوء المعاملة التي خضعوا لها من قبل الاحتلال الإسرائيلي»[35].

أما في قطاع غزة فيلاحظ مراسلان للفايننشال تايمز أنه «لاشيء يرمز للتفاوت في استهلاك المياه أكثر من المروج الخضراء الزاهية والمساكب المروية للأزهار والحدائق المزدهرة وبرك السباحة في المستوطنات اليهودية في الضفة» في حين تُحرم القرى الفلسطينية المجاورة من حق حفر الآبار، وتأتيها المياه الجارية يوماً واحداً كل بضعة أسابيع، وهي ملوثة بمياه المجاري، مما يضطر الفلسطينيين للذهاب إلى المدن لملء براميل بالماء، أو استئجار متعهدين يجلبونها بكلفة مضاعفة 15 مرة. تزعم إسرائيل الحق بمياه الضفة الغربية التي تزودها بحوالي 30٪ من ما تستخدمه من ماء ونصف مياه الري الزراعية، وهي تسند حقها هذا إلى «الانتفاع التاريخي» منذ احتلال 1967 . من الصعب تخيل أنها ستتخلى عن هذا المورد الثمين لأي سلطة فلسطينية. هذه الواقعة وحدها تجعل النقاش حول الاستقلال الذاتي غير ذي معنى عملياً[36].

يحكي الأدب الاعتذاري [الدفاعي، التبريري] الضخم قصة مختلفة تثني على الاحتلال «المُحْسن» الذي جلب مكاسب كثيرة للفلسطينيين الجاحدين «جاعلاً الصحراء تزهر»، كذلك حقق الاحتلال معظم الزيادة الكبيرة في الفرص التعليمية المقدمة للسكان الفلسطينيين في ظل الحكم الإسرائيلي. يتجاهل هذا الكلام ما يذكره روبنشتاين وأشياء أخرى أيضاً. في النقاش الداخلي ينصح موظفو الحكومة بالسماح بهكذا فرصٍ تعليمية كجانب من خطة شاملة «لإبعاد» الفلسطينيين قدر الإمكان إلى مكانٍ آخر. كان أمل الإسرائيليين هو أن «الكثير من الخريجين الجامعيين الفلسطينيين قد يهاجرون من المنطقة» بما أنه لن تكون ثمة فرص مهنية لهم في ظل الحكم الإسرائيلي (ميخائيل شاشار الناطق باسم الإدارة العسكرية في السنوات الأولى من الاحتلال). أما الفلسطينيون الذين يبقون فلن يكون أمامهم من خيارات إلا وجود هامشي في قرى معزولة أو عمل يدوي في شروط فظيعة في إسرائيل[37].

أُدركت الملامح الرئيسية «لعملية السلام» بشكلٍ واقعي من قبل تانيا رينهارت الأستاذة في جامعة تل أبيب التي أشارت إلى أنه من الخطأ أن نقارن الترتيبات التي يجري فرضها مع انهاء التّمييز العنصري في جنوب أفريقيا؛ الأصح هو مقارنتها مع تأسيس ذلك النظام الشنيع، مع مايرافقه من اشتراطات «الاستقلال الإداري» لـِ «الدول المستقلة» حديثاً كما رآها العنصريون الجنوب ـ أفريقيون وأصدقاؤهم المخلصون[38].

تصب الولايات المتحدة المال الذي يُحوَّل عملياً إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، وإلى أعمال بناء وتطوير في الأراضي المحتلة [لمصلحة اليهود]، تمويل قوات الأمن وما إلى ذلك. وستكون النتيجة أن يؤول الفلسطينيون إلى جمهور خاضع منقوص الحقوق، أو ييأسون بما يكفي لكي يسعوا للمغادرة. وربما وُضِعَ الأردن نصب الأعين كمزبلة ممكنة [للفلسطينيين]؛ سيقاوم الأردن لكن دون فاعلية كافية بقدر ما يتم استيعابه كمنطقة تابعة ضمن الاقتصاد الإسرائيلي الأغنى والأقوى بكثير.

من الممكن توقع أن إسرائيل وجناح عرفات من منظمة التحرير الفلسطينية سيتحدان في معارضة حازمة للديمقراطية في المناطق المدارة فلسطينياً. وليس في وسع المرء إلا أن يُعجَب برابين وبيريز لصراحتهما في إعلان أنه «إن فازت حماس في انتخابات مجلس الحكم الذاتي، فإن الاتفاق سيكون لاغٍ». سيصفِّق عرفات لذلك بالطبع لكونه ينسجم تماماً مع إلغائه لانتخابات تشرين الثاني 1994 لمجلس فتح في منطقة رام الله، وإلغائه لانتخابات أخرى بعد أن هُزم أنصاره فيها.

من الصعب أيضاً توقع أن تنهي إسرائيل احتلالها غير الشرعي لجنوب لبنان (تحدياً لقرار مجلس الأمن في آذار 1978 الذي يطالب بانسحابها فوراً ودون شروط)، أو العمليات الإرهابية التي تقوم بها هناك أو في أي مكان في لبنان كما تهوى. وليس المقصود فقط تلك

الفظائع التي تلحظ عرضياً، بل الحالات الصغرى التي لاترد في الصحافة الأمريكية مثل حظر صيد الأسماك جنوب صور وقد فرضته إسرائيل لما يقارب 20 عاماً، أو اختطاف لبناني جنوبي أعلن عنه الجيش [الإسرائيلي] في تموز 1994 وأخذه إلى إسرائيل على أساس الاشتباه بمشاركته في عمليات ضد المحتلين الإسرائيليين والجيش السفاح عميلهم [جيش لبنان الجنوبي]؛ تلك العمليات التي هي مقاومة شرعية وليست إرهاباً وفقاً للقرار الرئيس للأمم المتحدة حول الإرهاب، القرار الذي فاز في كانون 1986 بـ 125 صوتاً ضد 2 ، وبامتناع هندوراس وحدها عن التصويت، لكنه نُقِضَ عملياً لأن الولايات المتحدة صوتت ضده (ومعها إسرائيل)، لذلك لم يرِدْ إلى الصحف، ومن ثم فهو محظور من التاريخ[39].

النفاية الإنسانية وقمامة المجتمع.

خطا إعلان المبادئ وعقابيله خطوة واسعة نحو الأهداف العقلانية للتوسعيين والرفضيين في الولايات المتحدة وإسرائيل. فإذا ما أمكن فعلياً إزاحة القضية الفلسطينية إلى تحت البساط، فإن العلاقات بين الدول الرئيسية [في المنطقة] قد تصبح علنية وأكثر قوة، بينما تصير إسرائيل المركز التكنولوجي والصناعي والمالي، وتحافظ في الآن نفسه على تفوقها العسكري، وتتلقى الدعم الأمريكي وتواصل العيش على حساب الإعانات الأمريكية التي لانظير لها في العلاقات الدولية. إن المنحة السنوية الراهنة لإسرائيل، والتي تبلغ رسمياً 3 مليار دولار، تعادل أكثر من 25٪ من إجمالي المساعدات الأمريكية [لكل بلدان العالم]. فإن أُخِذت بالاعتبار الابتكارات الأخرى المتنوعة [لتحويل المال لإسرائيل] فإن المبلغ الفعلي يتجاوز ضعفي الرسمي، حسب تقدير المحلل لشؤون الشرق الأوسط دونالدنف (من تلك الابتكارات: ضمانات طويلة المدى، هبات، أقساط ديون مؤجلة؛ أما التبرعات المخفضة الضريبة ـ وهي فريدة في بابها أيضاً ـ فهي إعانة عامة أخرى). تتصف المساعدات المالية لإسرائيل بأنها غير مشروطة ولا مراقبة، بخلاف كل برامج المساعدات الأخرى، بما فيها المبلغ الذي ينوف على 2 مليار دولار المعطى بانتظام لمصر لكي تبقى منسجمة مع المصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية.

بالمقابل يذهب مبلغ 100 مليون دولار إلى الفلسطينيين، وكله عن طريق السلطة الوطنية الفلسطينية التابعة لعرفات، وهو مخصص أساساً لقوات الأمن. خفضت إدارة كلينتون بمقدار 17 مليون دولار التبرعات الأمريكية لمنظمة الأونروا [غوث اللاجئين]، وهي أكبر رب عمل فرد في قطاع غزة وتحمل مسؤولية 40٪ من الخدمات الصحية والتعليمية فيها .ربما تخطط واشنطن للإنتهاء من الأونروا «الممقوتة تاريخياً من اسرائيل» كما يلاحظ المراسل غراهام يوشر، تاركة الفلسطينيين «مشكلة» تحلها إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية التي تُعتبر وكيلاً فعلياً للحكومة الإسرائيلية. صوتت إدارة كلينتون ـ هاجرة السياسات الأمريكية

السابقة ـ ضد كل قرارات الجمعية العامة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في 1993 و 1994 على أساس أن هذه القرارات «تصادر حصيلة عملية السلام الجارية، ويجب أن تُحلَّ مشكلة اللاجئين بالمفاوضات المباشرة» وهذه [المفاوضات] آمنة الآن في أيدي الولايات المتحدة وعملائها. وكخطوة على طريق تفكيك الأونروا تقرر نقل مركزها الرئيس إلى غزة، الأمر الذي سينهي عملياً الدعم الدولي لـ 1.8 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن ولبنان وسوريا. ستكون الخطوة التالية قطع التمويل عن الأونروا وتسليمها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا لما تقوله مصادر الأمم المتحدة[40].

تُمثِّل الموارد المالية التي تذهب إلى إسرائيل ومصر، والقطرات التي تذهب بالقطّارة إلى الفلسطينيين، قسم المساعدات الأمريكية الأكثر إثارة للاعتراض عند الرأي العام الأمريكي[41]. بيد أن السياسة تنفصل بحدة عن موقف الرأي العام بالنسبة لمروحة واسعة من القضايا وليس لهذه القضية وحدها.

وقد يكون جديراً بالملاحظة أن مدفوعات الولايات المتحدة لاسرائيل ليست خارقة في حجمها فقط، بل هي غير شرعية أيضاً. ناقش مرصد حقوق الإنسان القضية مؤخراً، وأشار مجدداً إلى أن القوانين الأمريكية تحظّر صراحة المساعدة العسكرية أو الاقتصادية لأي حكومة متورطة بصورة نظامية بالتعذيب. وكما يُظهر تقريرها الموسَّع فإن إسرائيل «متورطة حقاً في شكل نظامي [منهجي] من إساءة المعاملة والتعذيب» وفقاً للمعايير المقبولة دولياً، وأنها تفعل ذلك على نطاق مرموق. يقدر مرصد حقوق الإنسان أن عدد الفلسطينيين الذين عُذِّبوا أو أسيئت معاملتهم خلال التحقيق معهم أثناء الانتفاضة ‹بدءاً من كانون الأول 1987› بعشرات الألوف مأخوذين من أقل من 4/3 مليون من الذكور البالغين والمراهقين؛ وقد أدين قسم منهم فقط (وحكموا، بناءً على «اعترافات» عادةً). إسرائيل هي بجلاء الديمقراطية الصناعية الوحيدة التي يُرخَّص فيها التعذيب قانونياً وذلك بتزكية من لجنة لانداو الرسمية، التي توصلت إلى أن الاستخبارات الأمنية كانت تستخدم التعذيب لمدة 16 عاماً، ولكن سيُسمَح من الآن فصاعداً بـــإجراءات قسرية محددة فقط (أُفصِح عن هذا الكلام في مقطع سري). تعتبر الممارسات التي لوحظت وأُجيزت تعذيباً من قبل مراقبي حقوق الإنسان[24]. ويعطي مرصد حقوق الإنسان تفاصيل [عن هذه الممارسات]، وكذا فعلت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية، واستعلامات أخرى خلال عشرين عاماً.

على أية حال، ليس من الأنصاف أن نفرد إسرائيل عن غيرها، فمعظم مساعدات الولايات المتحدة غير شرعية وللسبب نفسه. فمثلاً تذهب نصف المساعدات العسكرية الأمريكية لأمريكا اللاتينية إلى كولومبيا التي لاتقوم بالتعذيب فقط ولكن بالمذابح أيضاً، وعلى نطاق مثير، متصدرة نصف القارة الغربي في مجال انتهاكات حقوق الإنسان.

تنكشف المسلمات الرفضية المتطرفة للحكام [الأمريكيين] في كل مناسبة. ولعل أحد الأمثلة الموضِّحة هو رد الفعل الأمريكي على دعوة عرفات لـِ «الجهاد» في سبيل القدس. فقد أثارت الدعوة هستريا فعلية في الولايات المتحدة، وقدمت البرهان على أنه لايمكن الوثوق بالارهابي المخادع [عرفات]. أثناء ذلك أعلنت إسرائيل أن جهادها(*) قد اكتمل: ستبقى القدس العاصمة الأبدية الموحدة لاسرائيل، خالية من أي مؤسسات (ناهيك عن حقوق) فلسطينية. مرّ هذا الإعلان دون تعليق في الولايات المتحدة. كما عكس رد الفعل (المعدوم) على قرار إسرائيل تسليم إدارة الأماكن المقدسة إلى حليفها الأردني الموقف الرفضي نفسه، وكذا ينعكس من قلة اهتمامها بقضية الحدود المتوسعة للمنطقة غير المحددة المحيطة بالقدس، والإيقاع السريع لأعمال البناء والاستيطان الجديدة فيها، تلك الأعمال الممولة بصورة غير مباشرة من قبل دافعي الضرائب الغافلين.

ثمة خطوة أخرى نحو تحقيق الرفضية الأمريكية ـ الإسرائيلية تتمثل في التخلص من الحق النظري في العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين. يشكل هذا الحق عنصراً حاسماً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: تقرر المادة 13 من الإعلان: «لكل شخص حق مغادرة اي بلد بما في ذلك بلده، وله **الحق في العودة إلى بلده**» (التوكيد مني [المؤلف]). في اليوم التالي لتبني الجمعية العامة للإعلان العالمي تبنّت أيضاً بالإجماع القرار 194 الذي يُطبّق المادة 13 على حالة الفلسطينيين. تعترف المحاكم الأمريكية وغيرها بالإعلان العالمي بوصفه «قانوناً دولياً ثابتاً» و«التعريف المرجعي» لمعايير حقوق الإنسان. إن المادة 13 هي بالتأكيد الاشتراط الأشهر [من الإعلان] الذي كان يستحضر سنوياً لعدد من الأعوام في يوم حقوق الإنسان 10 كانون الأول مع مظاهرات واحتجاجات غاضبة ضد الاتحاد السوفييتي من أجل السماح لليهود الروس بالمغادرة بوصف ذلك حقهم المقدس الذي تكفله المادة 13 . تبقى دائماً في الخفاء حقيقة أن أولئك الذين يستحضرون المادة 13 بأعنف هوى هم خصومها الأعنف. تُنجَز الخدعة بسهولة: يكفي كبت العبارة المبرزة [أعلاه] التي أكد القرار 194 معناها. لكن ذلك النفاق ـ وهذا أقل ما يقال عنه ـ صار وراءنا [في وسع اليهود المغادرة الآن...]. وهكذا فَقَدَ القسم الأول من المادة 13 معناه، وتخلت إدارة كلينتون عن المساندة الأمريكية للقسم الثاني في كانون الأول 1993 في أول احتفال لها [انتُخِب كلينتون رئيساً في أواخر 1992] باليوم العالمي لحقوق الإنسان، قاطعة مع سياسة رسمية عمرها 45 عاماً عبر التصويت ضد القرار 194 ، وحيدة كالعادة (ومعها إسرائيل).

(*) كلمة جهاد هي نسخ بالأحرف الانكليزية للكلمة العربية Jihad.

يمثّل انتصار التطرفية الرفضية الأمريكية الإسرائيلية إنجازاً خارقاً. وهي تشكل خطوة واسعة أخرى نحو تحقيق مطامح القيادة الصهيونية منذ أيامها الباكرة حين أبلغ الأب المؤسس للصهيونية الحديثة حاييم وايزمان اللورد بلفور(*) أن «القضية المعروفة بالمشكلة العربية ستكون ذات طابع محلي فحسب، وعملياً ما من عارفٍ بالوضع يعدّها عاملاً بالغ الأهمية». لايفترق الحل الراهن كثيراً عن الخطوط الموجهة الأساسية التي أبرزها الرئيس السابق حاييم هرتزوغ عام 1972 حين أعلن أنه «لاينكر على الفلسطينيين أي مكان أو موقف أو رأي حول أي شأن» ولكن «لست مستعداً بالتأكيد لاعتبارهم شركاء من أي وجه في الأرض التي تقدست على يد أمتنا خلال آلاف السنين. لايمكن أن يكون ثمة شريك لليهود على هذه الأرض. وكما ذكرت قبلاً فإن هذا الموقف ينسجم مع مختلف الأطاريح الإسرائيلية، من اليسار أو اليمين المتطرف منذ عام 1968 .

حقاً لاتزال النتائج دون مستوى المواقف التي عبر عنها وايزمان حين أشار قبل سبعين عاماً إلى أن البريطانيين كانوا قد أخبروه أنه «ثمة بضع مئات من الألوف من الزنوج» في فلسطين «بيد أنه ليس لوجودهم أي أهمية». لكن الحصيلة تُظهر فعلاً بعد نظر المختصين في الحكومة الإسرائيلية عام 1948 الذين تنبّؤوا أن اللاجئين الفلسطينين إما أن يتم تمثّلهم في مكان آخر أو «سيُسحقون»: «سيموت بعضهم ويتحول معظمهم إلى نفاية إنسانية وقمامة المجتمع، وينضمون إلى الطبقات الأشد فقراً في البلدان العربية». [تُظهر الحصيلة أيضاً بُعد نظر] موشي دايان ــ ربما يكون الأكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين في أوساط القيادة الإسرائيلية ــ حين أعلن في أوج حماسة حزب العمل قبل حرب 1973 أن السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة «دائمة»، وأشار على إسرائيل أن تبلغ الفلسطينيين «بأنه لاحل لدينا، وأنكم ستستمرون في العيش كالكلاب، وكل من يريد منكم المغادرة في وسعه أن يفعل، وسنرى إلى أين ستقود هذه العملية..».

بالطبع ماكان بمقدور إسرائيل إطلاقاً أن تنجز هذه الأهداف بمفردها، وربما ما كان لها أن تتجرأ على السعي إليها. لقد استطاعت فعل ذلك عبر التحول إلى عميل للحاكم العالمي. إن الاعتقاد بأن السلطة الأمريكية تهتدي بنوعٍ من «الالتزام الأخلاقي» تجاه إسرائيل أسخف من أن يستحق التعليق، وهو ما ستكتشفه إسرائيل سريعاً إن ارتكبت خطأً معارضة السيد. طالما استمرت العلاقة الاستراتيجية، وطالما حوفظ على الهيمنة الأمريكية دونما تحدٍ جدي يصيب الداخل الأمريكي نفسه، فإن مسائل العدالة وحقوق الإنسان ستوضع بأمان على الرف.

(*) آرثر بلفور (1848 ــ 1930) وزير خارجية انكلترا إبان الحرب العالمية الأولى. صاحب الوعد الشهير.

فلنتذكر الإقرار الرسمي بأن ميزانية البنتاغون يجب أن تبقى عالية، وأن تظل قوات التدخل موجهة أساساً نحو الشرق الأوسط، المنطقة التي «لايمكن تحميل الكرملين مسؤولية التهديدات لمصالحنا فيها». بوجود هذا التبصر الثاقب في شؤون العالم الواقعي، ثمة سبب قوي لنقبل حكم شلوموغازيت بأنه بعد الحرب الباردة:

> لم تتغير مهمة إسرائيل الأساسية أبداً، وهي تحتفظ بأهمية حاسمة. إن موقعها في قلب الشرق الأوسط العربي المسلم يجعل قدر إسرائيل أن تكون الحارس الأمين للاستقرار في كل البلدان المحيطة بها. إن دورها هو حماية النظم القائمة: منع أو إيقاف سيرورات التحول الجذري وسد الطريق أمام توسع الحماسة الدينية الأصولية.

من أجل أن نستوعب كلماته، يلزم فقط أن نقوم بالترجمة المعتادة من النيوسبيك إلى اللغة العادية. يعني مصطلح «الاستقرار» السيطرة الأمريكية، التحويل الجذري معناه الأشكال غير المقبولة من الاستقلال، «الحماسة الدينية الأصولية» هي حالة خاصة من جريمة الاستقلال. ولايهم إن كان المجرمون يفضلون النزعة القومية العلمانية، الاشتراكية الديمقراطية، الفاشية، لاهوت التحرير أو «الحماسة الدينية الأصولية». بالتأكيد ليست مهمة إسرائيل تقويض النظام الأصولي الإسلامي الأكثر تطرفاً في العالم ــ السعودية ــ على الأقل في هذه الآونة؛ تماماً كما أن إسرائيل لم تُدْعَ «لسد الطريق» أمام القوى الأصولية الإسلامية المتطرفة لقلب الدين حكمتيار ــ ربيب الولايات المتحدة ــ في الثمانينات الذي كان منشغلاً بتمزيق بقايا أفغانستان بعد الانسحاب السوفييتي، بينما يقوم بتوسيع الاتجار بالمخدرات. لا ولا المجموعات الأصولية الإسلامية التي كانت إسرائيل ترعاها منذ بضع سنوات في الأراضي المحتلة لإضعاف منظمة التحرير العلمانية. وليس من المتوقع لإسرائيل من هذا الباب [باب الأصولية] أن «تحتوي» الولايات المتحدة، وهي صاحبة واحدة من أشد الثقافات الدينية أصولية في العالم.

إذا استجابت إسرائيل بفطنة لما يدعوه توماس فريدمان ــ محرر نيويورك تايمز المختص بشؤون الشرق الأوسط ــ «العلم الأبيض ــ الذي رفعه عرفات مستسلماً فستلغي القيود التي فرضتها لمنع أي تطور في الأراضي المحتلة». يتمثل الموقف العقلاني في تشجيع تدفق الموارد المالية الأجنبية التي يمكن أن تستخدم لتأسيس قطاع خادم للصناعة الإسرائيلية ولإفادة المستثمرين الإسرائيليين وشركائهم الفلسطينيين أو الأجانب. سيكون مفيداً لإسرائيل أن تنقل مصانع التجميع على بعد بضع أميال [من حدودها] حيث ما من حاجة للاهتمام بأمورٍ مثل حقوق العمل، التلوث، وحضور العرب غير المرغوب فيهم (أو حتى العمال التايلنديون أو الرومانيون) ضمن المناطق التي يستوطنها اليهود. يمكن لمصانع في غزة أو قربها، وفي كانتونات الضفة الغربية أن توفر عملاً رخيصاً ويسهل استغلاله، وأن تُغِلَّ أرباحاً للمستثمرين

وتساعد في السيطرة على السكان. ستكسب القطاعات الثرية في إسرائيل كثيراً من استغلال ذكي للأراضي المحتلة وفقاً للمنوال الذي ثابرت عليه واشنطن في محيطها الخاص.

أما بخصوص الأمن، فسيكون مناسباً لإسرائيل أن تترك معظمه في أيدي قوات محلية عميلة، على الطراز الذي التزمه البريطانيون في الهند، والأمريكيون في أمريكا الوسطى الكاريبية، وما تفعله القوى العقلانية(*) عموماً. ثمة فوائد عديدة لذلك، أشار لإحداها آخر الفائزين بجائزة نوبل للسلام بعد إذاعة إعلان المبادئ بقليل: اسحق رابين. فخلال حديثه إلى المجلس السياسي لحزب العمل، أوضح رابين أن على القوات الفلسطينية أن تكون قادرة على «التعامل مع غزة دونما مشاكل تنشأ عن الالتماسات التي تُقدَّم لمحكمة العدل العليا، دون مشاكل تصنعها بتْسليم [منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية]، ودونما مشاكل يسببها كل أنواع الناس أصحاب القلوب الشفوقة من الآباء والأمهات». قد يكون هذا صحيحاً، رغم أنه قد تلزم قوات خارجية أيضاً، كما هو الحال في الطراز الإمبريالي التقليدي.

يجب أن تتطور الأمور ـ إن توفر التخطيط الجيد ـ بصورة تنسجم مع مارسمه آشر دافيدي في صحافة حزب العمل في شباط 1993 قبل اتفاق إسرائيل ـ عرفات في أسلو. يصف دافيدي «التوافق التام بين ممثلي مختلف القطاعات (القطاع المصرفي، الصناعة والتجارة الكبيرة) والحكومة على ضرورة إبقاء اقتصاد «الكيان الفلسطيني تابعاً» ولكن مع «تحول من النظام الاستعماري إلى النظام الاستعماري الجديد»؛ التوافق الذي تم التعاهد عليه بصورة مشتركة مع حاشية ثرية من المستثمرين والمتعهدين الفرعيين الفلسطينيين، وفقاً للطراز العالم ـ ثالثي القياسي.

من غير الواضح ما قد يعنيه حل النزاع بالنسبة للأوضاع الداخلية للمجتمع الإسرائيلي. يتنبأ أحد الاختصاصيين الإسرائيليين البارزين. سامي سموحة بأن السلام «سيزيد التفاوت الاجتماعي بدرجة كبيرة» مسبباً الضرر لمواطني الدرجة الثانية من اليهود الشرقيين، رغم أنه قد يُحسِّن حالة مواطني الدرجة الثالثة الفلسطينيين. مع ذلك قد يزداد التفاوت نتيجة لأسباب أخرى. تبقى إسرائيل تابعة بشدة للمنح والمساعدات الأمريكية، لذا من المرجح أن تتبع الطراز الأمريكي وتهجر عقدها الاجتماعي التقليدي. وبقدر ما «يضفى الطابع الليبرالي» على الاقتصاد، فإنه يمكن توقع ازدياد التفاوت الاجتماعي البارز جداً [أصلاً] في إسرائيل؛ وبقدر أيضاً ما تحاكي النظام الداخلي للسيد [الأمريكي] الذي يقوم بـــإعالتها مقابل ما تؤديه من خدمات(43).

(*) العقلانية بالمعنى الحسابي أو الأداتي للكلمة: تعظيم المردود المادي أو الأمني.. مقابل أدنى كلفة.

بدا لي بعد حرب 1967 أن الوجهة الأعقل والأكثر إنسانية بالنسبة للمنتصر ستكون إحياء الأفكار الصهيونية التقليدية حول فيدرالية من مناطق يديرها اليهود وأخرى يديرها العرب، بما قد يؤدي إلى تكامل نهائي ثنائي القومية بقدر ما تتطور الروابط بين الجماعتين مخترقة خطوط التمايز القومي. وقد غدا ذلك الخيار أكثر ملاءمة في رأيي بعد رفض كيسنجر لاشتراطات الانسحاب التي يتضمنها القرار 242؛ وهو أكثر ملاءمة أيضاً بعد أن انضمت الولايات المتحدة بسرعة وقوة إلى إسرائيل في رفض مفهوم [حل يقوم على] دولتين، حين وضع هذا المفهوم على جدول الأعمال الدولي في أوساط السبعينات؛ ذلك الرفض الذي ازداد فيما تلا من سنين[44]. ومع وجود إعلان المبادئ، ينبغي أن يكون قد اتضح أن خيار الدولتين قد فقد كل ماله من آفاق (وهي محدودة في رأيي). وقد صار الأمر أكثر وضوحاً أيضاً منذ ذلك الوقت. في أوساط الإسرائيليين والفلسطينيين والأجانب المتعاطفين والمعنيين بالسلم والعدالة، إن تحولاً نحو الانشغال بمسائل حقوق الإنسان والديمقراطية بدلاً من أوهام سياسية تزداد لا واقعيتها لهو أمرٌ ملح، وإلى جانب ذلك العودة إلى بدائل كانت متاحة منذ أمد طويل، ولاتزال. كان يمكن لهذه [الخيارات] أن تمنع وقوع حرب 1973 التي كادت أن تقضي على إسرائيل؛ أن تمنع الغزو الفظيع للبنان وعقابيله، وكذلك الكثير من التدمير والمعاناة التي ليست أبداً على وشك الانتهاء.

نلاحظ بوضوح، في كل جوانب الشأن الشرق ـ الأوسطي، المبادئ القائدة للنظام العالمي: شؤون العالم محكومة بحكم القوة، بينما يُعتمَد على المثقفين لتقنيع الوقائع ولخدمة مطالب السلطة. يحتاج المرء لقدر من الانضباط كيلا يرى هذه النقطة. إن الترتيبات التي تنبسط الآن أمامنا مذلة ومخزية، ولكنها ليست أكثر إذلالاً من تثبيت المنوال نفسه في معظم أنحاء العالم، حيث تتغلب المُثل العملانية ـ وليس مُثُل حكايات الجنيات ـ على العديد من الحواجز الشعبية التي تعوق تحققها. لقد تقدم البعض أكثر من غيرهم على مسار «التحول إلى نفاية إنسانية وقمامة المجتمع»، بيد أن هذا هو الاتجاه الذي يسير فيه معظم العالم، وسيواصل السير فيه إن سُمِح للأسياد أن يضعوا نظاماً عالمياً يكون فيه «مانقوله يمشي».

الفصل الثاني

الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد

«حقائق مقيمة»

ثمة صورة متعارف عليها عن العصر الجديد الذي ندخله وعما يحمله من وعود. لقد صيغت هذه الصورة بجلاء من قِبَل مستشار [الرئيس الأمريكي] لشؤون الأمن القومي انطوني ليك حين أعلن مبدأ كلينتون في أيلول 1993: «عملنا، طوال عهد الحرب الباردة، على احتواء تهديد عالمي لديمقراطيات السوق، أما الآن فيجب أن نسعى لتوسيع مداها». وبعد عام يستفيض ليك في شرح نفس الصورة: إن «العالم الجديد» الذي يتفتح أمامنا «يقدم فرصاً هائلة» للمضي قدماً نحو «ترسيخ انتصار الديمقراطية والأسواق المفتوحة».

هذه القضايا أشد عمقاً من مسألة الحرب الباردة، وفقاً لاستطراد من ليك نفسه. فقد كان دفاعنا عن الحرية والعدل ضد الفاشية والشيوعية مجرد طورٍ واحد في تاريخ من التفاني من أجل «مجتمع متسامح لايوجد فيه القادة والحكومات بهدف استغلال الناس أو الإساءة إليهم، بل لتزويدهم بالحرية والاقتدار». هو ذا «الوجه الثابت والدائم» لكل ما فعلته الولايات المتحدة في العالم، وهو أيضاً «الفكرة» التي «ندافع عنها» مجدداً الآن. إنها «الحقيقة الثابتة في هذا العالم» الذي نسعى لأن نتابع رسالتنا التاريخية بصورة أكثر كفاءة فيه، مواجهين ما بقي من «أعداء المجتمع المتسامح» الذي أخلصنا له دائماً، ومنتقلين من «الاحتواء» إلى «التوسيع». من حسن حظ العالم أن القوة الكبرى الوحيدة هي «طبعاً» فريدة في التاريخ من حيث «أننا لانسعى لتوسيع نطاق مؤسساتنا بالقوة أو التخريب أو القمع» بل نلتزم بالاقناع والتعاطف والوسائل السلمية[1].

وكما هو منتظر فقد تأثر المعلقون بهذه الرؤيا المستنيرة وهذه الصياغة الجديدة الصافية للحقائق المعهودة. قبل سنة من ذلك كان توماس فريدمان، وهو المراسل الدبلوماسي الرئيس لنيويورك تايمز قد كتب أن «انتصار أمريكا في الحرب الباردة هو انتصار لمجموعة من المبادئ

السياسية والاقتصادية: الديمقراطية والسوق الحرة». فأخيراً ها هم آخرون يتوصلون إلى فهم أن «السوق الحرة هي موجة المستقبل، مستقبل تشغل فيه أمريكا موقع البواب [الذي يقرر من يدخل] والمثال [الذي يُقتدى به] في آنٍ معاً». ويتم إعلامنا على الدوام أن العالم محظوظ لوجود هكذا بواب نبيل. ويخشى البعض أن يكون نبله مبالغاً به. ومن بينهم هنري كيسنجر الذي طالما حذر من أن غيرية سياسة الولايات تمضي بعيداً جداً بحيث قد تضر بصالحها. وفي بعض الأحيان تتعالى الوقائع على كونها مجرد وقائع تجريبية لتغدو منطقاً خالصاً. فعلى هذا المنوال يكتب صموئيل هنتنغتون(*) الأستاذ الشاغل لكرسي إيتون Eaton Professor لعلم الحكومة في جامعة هارفارد أن على الولايات المتحدة أن تحافظ على «صدارتها العالمية» من أجل خير العالم لأنها الوحيدة بين الأمم التي «تعرّف هويتها القومية بمجموعة من القيم السياسية والاقتصادية ذات الطابع الكوني» وهي «الحرية، الديمقراطية، المساواة، الملكية الخاصة والأسواق». وبناء على ذلك فإن «تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق هُنَّ [كذا](**) أهداف أكثر مركزية في سياسة الولايات المتحدة مما هي في سياسة أي بلدٍ آخر»[2].

بما أن الأمر أمر تعريف(***) حسب تعاليم علم الحكومة، ففي وسعنا الاستغناء عن الجهد المرهق الذي يتطلبه إثبات صحة [تلك الأحكام]. إنه لقرار حكيم وإلا فإن من ينظر إلى الماضي القريب فقط قد يسأل، مثلاً، كيف نثبت رفضنا «للقوة أو التخريب أو القمع» من خلال الحروب الإرهابية أثناء سنوات حكم ريغان في أمريكا الوسطى؛ تلك الحروب التي خلفت وراءها ثلاثة بلدان في حالة خراب وقد تناثر على أرضها عشرات الألوف من الجثث المعذبة والمشوهة. أو قد يتساءل كيف أن إدارة كندي ـ وهي تشغل الطرف الآخر من الطيف السياسي الأمريكي ـ كانت تثبت الالتزام ذاته [بتلك القيم] عبر حملتها الإرهابية ضد كوبا وتصعيدها للهجوم على جنوبي فيتنام. لقد انتقلت إدارة كندي من تقديم الدعم إلى الدولة الإرهابية من الطراز الأمريكي اللاتيني القياسي الذي كان ايزنهاور قد ابتدأه، إلى العدوان الصريح، بما في ذلك قصف أهداف مدنية من قبل القوات الجوية الأمريكية، استخدام النابالم، تدمير المحاصيل من أجل قتل المقاومة المحلية جوعاً، ووسائل أخرى مماثلة.

كذلك قد يتساءل شخص موهوم كيف أن الإدارة ذاتها [كندي]، في فترة عزِّ الليبرالية الأمريكية، كانت «تحتوي تهديداً عالمياً لديمقراطيات السوق» في حين أنها هي التي

(*) صاحب نظرية صراع الحضارات المشار إليها آنفاً.

(**) يسخر المؤلف من الخطأ النحوي لهنتنغتون. الضمير المنفصل عائد لكلمة تعزيز ويجب أن يكون: هو.

(***) نعرّف قيم الحرية والديمقراطية.. بطريقة تجعلها تطابق سلوك الولايات المتحدة، ثم نقيس سلوك الولايات المتحدة بهذه التعاريف.

أعدّت لقلب الحكومة البرلمانية في البرازيل ممهدة بذلك الطريق لقدوم نظامٍ من القتلة والجلادين؛ الأمر الذي كان له تأثير دومينو [تأثيراً محرضاً] أفسح المجال لتحكم نظم نازية جديدة بمعظم نصف القارة [أمريكا اللاتينية]، وكل ذلك بدعمٍ حازمٍ من الولايات المتحدة إن لم يكن بمبادرة منها.

لقد كانت جائحة القمع الناتجة عن هذه السياسات شيئاً جديداً حتى بالنسبة للتاريخ الدامي لـ «منطقتنا الصغيرة المجاورة التي لم تزعج أحداً البتة» وفقاً لوصف وزير الحرب هنري ستمسون لنصف الكرة في أيار 1945 وذلك في سياق شرحه لضرورة فصل نظم المنطقة عن نظامنا نحن. إلى ذلك أضاف إيب فورتاس الليبرالي الديمقراطي الواسع النفوذ أن لنظمنا أن تتوسع «بوصف توسعها جانب من التزامنا بأمن العالم»، موضحاً أن «ماهو خير لنا هو خير للعالم».

بما أنه لاعلاقة للأمر بالوقائع، ففي وسعنا أن نتجاهل ما استنتجه لارس شولتز، الاختصاصي الأكاديمي البارز في العلاقة بين الولايات المتحدة وحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، في عمله البحثي الأصيل عن الموضوع. يرى شولتز أن هدف دول الأمن القومي هو «التدمير الدائم لأي خطر مُتَصور يهدد بنية الامتيازات الاجتماعية الاقتصادية القائمة، وذلك من خلال التخلص من المشاركة السياسية للأكثرية العددية..» ومن الممكن تقصي أصول تأسيس هذه الدول وأهدافها وإنجازاتها ـ على نطاق واسع ـ انطلاقاً من قرار تاريخي اتخذته إدارة كندي عام 1962 . يقضي ذلك القرار بتحويل مهمة عسكر أمريكا اللاتينية من دائرة «الدفاع عن نصف الكرة» إلى دائرة «الأمن الداخلي [للولايات المتحدة]» وتعزيز العون والتدريب العسكري بما يؤمن انجاز المهمة بصورة لائقة. إن «الدفاع عن نصف الكرة» هو من بقايا الحرب العالمية الثانية، أما «الأمن الداخلي» ـ وهو تسمية ملطفة للحرب ضد السكان المحليين ـ فشأن أكثر جدية. إن تغيير المهمة بناءً على أوامر ليبراليي كاميلوت(*) قد غيّر موقف الولايات المتحدة من التسامح «مع ضراوة وشراسة عسكر أمريكا اللاتينية» إلى «التواطؤ المباشر» باستخدام «طرائق فرق الموت التي قادها هنريش هيملر، وفقاً لكلمات تشارلز ميكلينغ الذي ترأس إدارة التخطيط ضد التمرد والدفاع الداخلي بين 1961 و 1966[32].

(*) كاميلوت هو موقع بلاط الملك آرثر، ملك من ملوك انكلترا في العصور الوسطى أضفيت عليه الأساطير في التراث الغربي. وكاميلوت مجازاً هو نوع من الفردوس المفقود. يرى تشومسكي أن عهد كندي في الثقافة السياسية الأمريكية هو فردوس مفقود. ويخصص كتابه (التفكير مجدداً بكاميلوت) لتفنيذ هذه الصورة. وخاصة الأسطورة الرائجة في أمريكا بأن كندي كان ينوي الانسحاب من فيتنام وأنه اغتيل بسبب ذلك. انظر من أجل ذلك: فيتنام والثقافة السياسية الأمريكية ـ العودة إلى كاميلوت، ترجمة مي النبهان، دار مختارات. بيروت 1995 . الطبعة الأولى.

لاصلة لكل ذلك ـ وهو مجرد حبة من بيدر ـ «بالحقائق المقيمة» عن «المبادئ السياسية والاقتصادية» التي يخلص لها «المجتمع المتسامح» حسبما يتم إعلامنا به. بل ربما يكشف السجل [الوثائقي الذي لم يكشف بعد] عن الإخلاص لفكرة أن «القادة والحكومة لايوجدون لاستغلال الشعب أو الإساءة إليه بل لتوفير الحرية والاقتدار له.

تُرى الأشياء فعلاً بتلك الطريقة خلال مسار حدوثها، وبوحدة مدهشة في المواقف، ويجب ألا تضللنا حالات تسليط الضوء العرضية على بعض الأحداث. أما عند الطرف المنشق، فقد انتقد جون كينغ فيربانك، الباحث في شؤون آسيا، حرب فيتنام، في خطابه كرئيس للجمعية التاريخية الأمريكية في كانون الأول 1968 ، مُبيناً أن الولايات المتحدة تورطت هناك «بصورة رئيسة عبر الإفراط في العدالة والاحسان النزيه». وبعد سنوات، وحين انكشف السجل بتفصيل أكثر إثارة للخجل، انتقد أنطوني لويس من نيويورك تايمز التي تشغل الموقع الأكثر تطرفاً على مستوى وسائل الإعلام المنشقة «مساعينا المضطربة لفعل الخير» تلك المساعي التي كانت قد صارت بقدوم عام 1969 «كارثة». وعند الطرف الآخر من الطيف كان نُقّاد الحرب يُتّهمون بتحويل ما يعدّه الجميع «قضية نبيلة» إلى إخفاق باهظ الكلفة.

أما بالنسبة للانقلاب العسكري في البرازيل فقد كان ـ براوية للسفير الأمريكي هناك أيام كندي لينكولن غوردون ـ «انتصاراً عظيماً للعالم الحر» وتم القيام به «صوناً للديمقراطية البرازيلية وعدم تركها للدمار». لقد كان «الانتصار المفرد الأكثر أهمية للحرية في أواسط القرن العشرين»، الانتصار الذي «يجب أن يخلق مناخاً طيباً جداً للاستثمارات الخاصة». وهكذا فهو بهذا المعنى على الأقل يحتوي حقاً الخطر المهدد لديمقراطية السوق.

إن أخذنا بالحسبان أن الحقائق المقيمة تمثل «تعريف هويتنا القومية» ذاتها، فلن نضطر لتقييم حالات أخرى. في الواقع لتقييم كل السجل التاريخي الذي يكشف أن الولايات المتحدة قدعملت على تدمير الديمقراطية وخسف حقوق الإنسان بثبات، أما الذرائع فكانت تتغير إرضاءً للمتطلبات العقائدية الطارئة. طوال سنين عديدة، كانت الحرب الباردة هي التبرير التلقائي لأي عمل مروِّع. بيد أن هذه الحكاية تنهار بالنسبة لكل حالة نخضعها للفحص. ولعل أحد المؤشرات العامة عن قيمتها هو استمرار السياسات نفسها قبل وبعد الحرب الباردة. كان القيصر [الروسي] ثابتاً على عرشه حين شن وودرو ولسون، ملتزماً بتراث مديد، غزوه المميت لهاييتي والجمهورية الدومينيكان. تسببت هذه الممارسة «للمثالية الولسونية» في قتل الألوف، وأعادت العبودية عملياً إلى هاييتي، وفكّكت نظامها البرلماني، لأن الهيئات التشريعية رفضت قبول دستور «تقدمي» كتب في واشنطن، ويسمح للمستثمرين الأمريكيين بأن يحوّلوا البلد إلى مزرعة خاصة بهم. ولعل النتيجة الأهم لذلك الغزو هي ترك البلدين في أيدي جيوش إرهابية مخلصة «للأمن الداخلي»، مدرّبة ومجهزّة لتحقيق هذه المهمة. حتى دون وجود البلاشفة، كانت الولايات المتحدة تدافع عن نفسها ضد البرابرة.

في أعوام أبكر، كان الفتح والإرهاب أعمال دفاع عن النفس ضد ـ (من بين آخرين) ـ اسبانيا، انكلترا، و«الهنود المتوحشين معدومي الرحمة» الذين أدينت جرائمهم في إعلان الاستقلال بصيغة تقلب الوقائع بشدة، تلك الوقائع التي لم تلحظ حتى اليوم بعد 200 عام [استقلت الولايات المتحدة عام 1776]. لقد كان الأمريكيون الأبرياء عُرضة للهجوم حتى من «حشود من الهنود الذين لاقانون لهم» و«الزنوج الهاربين» وهم يشنون «حرب إبادة همجية وحقيرة ضد الولايات المتحدة» عام 1818 . هكذا كان التبرير الرسمي الذي قدمه وزير الخارجية جون كوينسي آدامز لفتح فلوريدا عام 1818 حين كان الجنرال أندرو جاكسون يُبيد السكان الأصليين والعبيد الآبقين في المنطقة المفتوحة. يُشكّل هذا التبرير وثيقة دولة بالغة الأهمية، نالت كثيراً من الإعجاب، وهي التي رسخت مبدأ الحرب التي تشنها السلطة التنفيذية دونما تصديق من الكونغرس وفقاً لما يقتضيه الدستور. هكذا تستمر القصة القبيحة حتى اليوم.

أحياناً يكون العدو هو العالم بأكمله. فقد حذّر الرئيس ليندون جونسون في تشرين الثاني 1966 من أن الناس في الخارج يفوقوننا عدداً بنسبة 15 إلى 1 ، و«إذا كانت القوة تصنع الحق فإنهم سيكتسحون الولايات المتحدة ويستولون على ما نملك». وقد تأكدت هذه الأخطار الجسيمة بفساد الأمم المتحدة التي كانت واقعة آنذاك تحت «طغيان الأكثرية» في الوقت الذي كانت عملية نزع الاستعمار والتعافي من الحرب قد أضعفت قدرة الولايات المتحدة على فرض الانضباط. كتبت مراسلة نيويورك تايمز باربرا كروسيت في الستينات ملقية نظرة إلى الوراء: «كانت موسكو والعديد من الأمم المستقلة حديثاً تقوم بعزل الولايات المتحدة وتشويه سمعتها». ليس من المفاجئ إذن أن تضطر الولايات المتحدة، دفاعاً عن النفس، إلى احتلال موقع الصدارة في نقض قرارات مجلس الأمن وعرقلة عمل الجمعية العامة ورفض تمويل المنظمة، وهي الملزمة به شرعاً.

يتقصّى المعلقون النبهاء أسباب التدهور الأخلاقي للعالم. فالمعلق الثقافي للتايمز ريتشارد برنشتاين، الذي اشتهر حديثاً لإدانته «للاستقامة السياسية political correctness»، يعزو ذلك التدهور إلى «ذات البنية الثقافية السياسية» للأمم المتحدة وإلى نقص البراعة السياسية في أوساط الأمريكيين السذّج. كان عنوان مقاله «الأمم المتحدة ضد الولايات المتحدة» وليس «الولايات المتحدة ضد الأمم المتحدة». إن العالم هو المصاب بالنشوز حين تقف الولايات المتحدة وحيدة. وبالرغم من أن الأمم المتحدة استعادت سمعتها الشريفة حين تبعت أوامر الولايات المتحدة مجدداً خلال حرب الخليج [الثانية] ـ لمرة واحدة لم تضطر الولايات المتحدة إلى نقض قرارات تدين عدواناً وفظاعات ـ فإن هذا «الانقلاب العجيب» كما سماه ناشرو التايمز لم يدم طويلاً. طوال تلك السنوات الكئيبة «مرت أوقات صوتت فيها الولايات المتحدة

وإسرائيل فقط معاً، وقد تساءل الناس إن كان لدينا أيَّ أصدقاء في العالم» حسب تعليق حديث لرئيس لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية الجمهوري النيويوركي المعتدل بنيامين جلمان. لقد حصل ذلك مراراً في الواقع، رغم أن الولايات المتحدة تمكنت أحياناً من استنفار السلفادور ورومانيا وقليل من الدول الأخرى لخدمة قضية العدل والحرية. أما في مجلس الأمن فإن بريطانيا رديف موثوق تماماً، وهي تشغل الموقع الثاني من حيث عدد مرات استخدام حق النقض ــ (فرنسا هي الثالثة ولكن على بعدٍ عن الأولينْ) ــ منذ الستينات حين صارت هيمنة موسكو لاتطاق بالنسبة للديمقراطيين الحقيقيين[4].

بقدر ما أخذت «المؤامرة الشاملة الشرسة» [الشيوعية] ــ حسب تعبير كندي ــ المنشغلة بــإخضاع العالم تتلاشى في الثمانينات، كان البحث يجري قدماً عن معتدين جدد يهددون حدودنا وحياتنا. وقد خدمت ليبيا الممقوتة والعزلاء كدريئة تدريب مفيدة بشكل متميز للريغانيين البواسل. ومن المرشحين الآخرين هناك العرب المجانين بعامتهم، الإرهابيون الدوليون أو كل من يمكن اختلاقه. عندما احتفل جورج بوش بسقوط جدار برلين بغزو بنما، لم يكن ذلك عملاً دفاعياً ضد الشيوعية. فالحقيقة أن الشيطان نورييغا اعتقل وحوكم وأدين على جرائم ارتكبت جميعاً تقريباً بينما كان على قائمة عملاء الـ سي آي إيه المأجورين. وفي هذه البرهة يذهب نصف العون العسكري الأمريكي إلى كولومبيا، المنتهك الأول لحقوق الإنسان في نصف الكرة الغربي وذات السجل المروع من الفظاعات. إن طراز تقديم العون لكولومبيا نموذجي ومألوف، لكن الذريعة ليست كذلك هذه المرة: إنها الدفاع ضد تجار المخدرات. يذهب العون والتدريب العسكري الأمريكي بالكامل تقريباً إلى قوات عسكرية لادخل لها بـ «حرب المخدرات»، اللهم إلا من جانب واحد: يذكر المراقبون العالميون لحقوق الإنسان وكل المتابعين الأكفاء أن من يتلقون العون والتدريب الأمريكي وصُحبتهم من التنظيمات شبه العسكرية هم في قلب العمل الإجرامي الذي يشكل مشروعاً عالمياً كانت سياسة الولايات المتحدة قد حرضته خلال نصف قرن بطرق مثيرة.

ثمة حيل متنوعة جداً تثبت أن افتتاناً مَـــرَضياً بالواقع أمرٌ لاطائل منه. فالباحثون الواقعيون يُبيِّنون أن اللجوء إلى السجل التاريخي «يخلط بين سوء استخدام الواقع والواقع نفسه». الواقع هو «الغاية القومية» غير المنجزة التي كشفتها «شواهد التاريخ كما تعكسها أذهاننا». أما السجل التاريخي الفعلي فهو مجرد شيء مصطنع لايقول أي شيء عن «غاية أمريكا». إن التفكير بطريقة أخرى يعني الوقوع في «خطيئة الإلحاد الذي ينكر صلاحية الدين بناءً على أسس مماثلة»[5].

في المتناول أيضاً مبدأ «تغيير المسار»: نعم لقد ارتكبنا أخطاء في الماضي نتيجة لبراءتنا وإفراطنا في إرادة الخير، لكن صار ذلك وراءنا، ولذا في مقدورنا الآن أن نكرس أنفسنا للآفاق

المهيبة الممتدة أمامنا، ونتجاهل التاريخ كله وما قد يعرضه من أفكار عن عمليات اشتغال وسلوك البنى المؤسسية التي ظلت دونما تغيير. يُستَحضر المبدأ بتواتر منتظم عجيب مصحوباً بـــإيماءات متزنة تستحسن عمق ونفاذ هذا التبصر.

هَبْ أننا تبنينا هذا المبدأ ولَزِمنا ـ الآن في عام 1995 ـ حدود «منطقتنا الصغيرة هنا» وذلك قبل ظهور مفاعيل التغيير التالي للمسار، فسنجد أنفسنا دائماً، بطريقة ما، على المضمار نفسه.

في أيار 1995 ، أصدر أُسقف وقسس أسقفية أبارتادو في المنطقة الشمالية الغربية من كولومبيا «بياناً إلى الرأي العام» عن «برهة الإرهاب» التي يعيش فيها الشعب «بسبب من أعمال القتل والاختفاء». وهم يتهمون «الزمر شبه العسكرية بأنها دمرت بلا رحمة بلدات كاملة»، بينما السلطات «تبقى إزاء مأساة الشعب... لامبالية ودونما مقاومة لتقدم خطة الموت والدمار الرهيبة»، وفي حين أن عشرات الألوف من العسكر والشرطة يرقبون ما يجري بصمت. وبصمت أيضاً يرقب العالم كله، وخاصة البلد الذي قدم الأسلحة والتدريب.

قد يصل البيان إلى قلة من الناس في مجموعات التضامن، لكنه لن يجد طريقاً عبر الفلترات المعتادة وللأسباب المعتادة أيضاً. وهذه هي الحكاية المخجلة: إن المسؤولية ملقاة في أيدي الناس غير المناسبين، وكان يمكن تجنب الفظاعات بسهولة لو أنه تم تحذير الرأي العام. حتى اللحظة تم بنجاح حرف كل الجهود التي بُذِلت للكشف عن كيفية استخدام نصف المساعدة العسكرية الأمريكية، فإن استحال فعل ذلك، فيمكن صرف تلك الجهود بابتسامات تعبر عن الضجر من «القصص القديمة» و«الافتراء الروتيني على أمريكا» أو باللجوء إلى مبدأ «تغيير المسار». حصل هذا منذ أسابيع قليلة كما يجدر بنا أن نتذكر.

يبدو الاندلاع الراهن للفظائع العسكرية وشبه العسكرية في كولومبيا أحد جوانب الجهود الرامية إلى الاستيلاء على الأرض، تلك الجهود المرتبطة بمشروع تطوير في المنطقة كِلْفته مليارات الدولارات. تقيم الجماعات شبه العسكرية صلاتٍ وثيقة بملاكي الأرض، بأصحاب المزارع، وبتجار المخدرات. وفي الآونة الأخيرة أصبح واحدٌ من أولئك الأخيرين القائد الأعلى للوحدات شبه العسكرية في منطقة ماغدالينا ميديو وكان معروفاً منذ أمد بعيد بتعاونه الوثيق مع العسكر وسادة المخدرات وملاك الأراضي والقوى شبه العسكرية. إن منفذي «خطة الموت والتدمير الرهيبة» هذه هم المنفذون المعتادون، وضحاياها هم أيضاً الضحايا المعتادون: تنظيمات العوام المدنية والشعبية وقادتها، الفلاحون، الأهالي الأصليون [الهنود] والسكان السود؛ أي في الواقع كل من يقف في طريق تحالف الحكومة وعصابات المخدرات والقوى الاقتصادية «الشرعية». كل هذا يسير وفقاً لطراز منتظم، بما في ذلك الصمت تجاهه.

الأسواق في العالم الواقعي

بما أن الحقائق المقيمة تتجاوز نطاق الواقع التافه فبمقدورنا أن نزيح جانباً وبمرح أية وساوس أخرى. لنأخذ كمثال إخلاصنا [لفكرة] الأسواق. لما كانت هذه بالتعريف أحد جوانب «هويتنا القومية» فسيكون من الحمق البيِّن الكشف عن واقعة أن الولايات المتحدة هي منذ أصولها «البلد الأم والمعقل الحصين للنزعة الحمائية الحديثة». إني أقتبس من المؤرخ الاقتصادي البارز بول بايروك الذي يواصل توثيق استخلاصه العام الذي يفيد أن «من العسير العثور على حالة أخرى تناقض فيها الوقائع إلى هذه الدرجة النظرية السائدة» بقدر حالة المبدأ الذي يقول أن الأسواق الحرة هي التي كانت محرك النمو[6] أو ــ بصدد النقطة ذاتها ــ أن القوى الكبرى تمسكت بهذه المبادئ اللهم إلّا من أجل مكاسب وقتية. وقد كان معروفاً تماماً ومنذ عمل الكسندر غير شنكرون على الأقل أن «البلدان التي انطلق تطورها متأخراً» قد هجرت تلك المبادئ. والأمر ذاته يصح على البلدان الأبكر انطلاقاً. كانت الولايات المتحدة علىالأخص متطرفة في رفضها لنظام السوق. وقد تطورت بهذه الطريقة منذ البداية أي ضد نظام السوق. ويشمل [هذا التطور الحمائي قطاعات] النسيج، الفولاذ، الطاقة، المواد الكيماوية، الحواسيب والالكترونيات، المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية، الصناعات الزراعية وما إليها؛ الأمر الذي أكسبها قوة وثراءً هائلين. لقد فعلت ذلك بدلاً من الالتزام بالأفضلية المقارنة(*) وتصدير الفرو انسجاماً مع المبادئ الصارمة للعقلانية الاقتصادية.

ثم أن حالة التطور الأمريكي لم تبتكر جديداً. كانت انكلترا قد اتبعت مساراً مماثلاً من قبل، ولم تتجه إلى التجارة الحرة إلا بعد أن أعطتها فترة 150 عاماً من الحمائية أفضليات كبرى بحيث أن «الملعب المستوي» [دون حواجز حمائية] بدا رهاناً مأموناً تماماً. بل حتى في ذلك الوقت [بعد التخلي عن الحماية] اعتمدت بريطانيا على حقيقة أن 40٪ من صادراتها تذهب إلى العالم الثالث (1800 ــ 1938).

ليس من اليسير أن نعثر على استثناء واحد بدءاً من أصول الثورة الصناعية الأوروبية حين نبّه دانيال ديفو(**)، معبّراً عن الإدراك العام سنة 1728 ، إلى أن انكلترا واجهت صراعاً شاقاً في محاولتها التنافس مع «الصين والهند والبلدان الشرقية الأخرى». إن المشكلة [التي

(*) الأفضلية المقارنة: وفقاً لنظرية ريكاردو يقتضي السلوك العقلاني أن يتخصص كل بلد بمجالات الإنتاج التي يتمتع فيها بأفضلية نسبية بالمقارنة مع بلدان أخرى. يرى تشومسكي أن أمريكا لو صدّرت الفرو، وهي تتمتع بميزة نسبية فيه، لأطاعت مبادئ النظرية التي تدعي التزامها، ولكن لما بلغت مابلغته من ثراء وقوة.

(**) دانيال ديفو (1660 ــ 1731) روائي وصحفي انكليزي. صاحب الرواية المشهورة روبنسون كروزو.

واجهت انكلترا] هي أن تلك البلدان كانت تملك «صناعة بالغة الاتساع وأكبر تنويعة [سلعية] في العالم، وتنتشر سلعها في العالم لمجرد كونها رخيصة». كذلك ربما كان لدى تلك البلدان أعلى أجور حقيقية في العالم آنذاك وأفضل شروط لتنظيم الطبقة العاملة، كما يكشف البحث العلمي الحديث الأغنى تفصيلاً، وذلك على النقيض من معتقدات قديمة العهد. ويستخلص البحث نفسه أن «بريطانيا ذاتها كانت ستتدهور صناعاتها بفضل رُخص الأقمشة الهندية لو أن سياسات الحماية لم تُتَبنّ»(7).

لقد رأى معاصرو ذلك العهد الأمور من هذا المنظار تماماً. فبعد قرن من ديفو لاحظ المؤرخ الليبرالي هوراس ولسون بأسى أنه من دون الحماية «كانت معامل بيسلي ومانشستر ستتوقف منذ البداية وماكان سيمكن تشغيلها مجدداً ولا حتى بقوة البخار. لقد خُلقت تلك المعامل من خلال التضحية بالصناعيين الهنود». إن الهند وليس بريطانيا هي التي تدهورت صناعاتها بما فيها صناعة الفولاذ، بناء السفن والصناعات الأخرى.

أظهرت بريطانيا «الوجه الثابت» نفسه عندما حاولت مصر مباشرة ثورة صناعية في ظل محمد علي. فلربما كان التطور المصري بوجود مواد زراعية غنية وقطن محلي، سينجح كما خشيت فرنسا وانكلترا لولا القوة المالية والعسكرية البريطانية التي تدخلت لعرقلة منافسة غير مرغوبة وتشويش [محتمل] على الستراتيجية الإمبريالية البريطانية. بخلاف الولايات المتحدة في المرحلة نفسها، ماكانت مصر قادرة على تجريب مسار تطور مستقل ينتهك جذرياً مبادئ العلم الاقتصادي المزعومة(8).

إن الدراسات المقارنة الجدية قليلة، لكن ما تطرحه من أفكار قوي الصلة بالشؤون المعاصرة. من الصعب أن لانلاحظ أن قسماً واحداً من الجنوب قاوم الاستعمار: اليابان هو القسم الذي تطور وتبعته مباشرة مستعمراته. لقد كانت اليابان قوة استعمارية وحشية إلا أنها صنّعت وطورت مستعمراتها بخلاف ما فعل الغرب. من العسير أيضاً ألا نلحظ أن أبكر استعمار حصل أن أصاب أحد أجزاء شمال أوروبا جعله يحتفظ بالخصائص المميزة للعالم الثالث: إيرلندا.

يلاحظ أحد المؤرخين البارزين لأفريقيا باسيل دافيدسون أن الإصلاحات التحديثية في اتحاد فانتي ومملكة أسانتي في غرب أفريقيا كانت مماثلة لتلك التي حققتها اليابان في الوقت نفسه؛ وقد نُظر إليها بالفعل من هذا المنظار من قبل المعلقين والمؤرخين الأفارقة. وقد كتب أحدهم بعد بضع سنوات [بعد دافيدسون] بمرارة «أن الهدف المرغوب ذاته كان أمام الطرفين ‹لكن› المحاولة الأفريقية سُحقت بلا رحمة وأُحبطت خططها» بالقوة الانكليزية. إن وجهة نظر دافيد سون الشخصية هي أن الطاقة الإمكانية [للتحديث الأفريقي] «لم تكن من حيث الجوهر مختلفة عن الطاقة التي حققها اليابانيون بعد عام 1867». لكن غرب أفريقيا تشارك

مصر والهند مصيرهما وليس اليابان والولايات المتحدة اللتين قدرتا على مواصلة مسار مستقل حر من الحكم الاستعماري ومن تضييقات العقلانية الاقتصادية[9].

عند عشرينات هذا القرن، لم تستطع بريطانيا أن تنافس الصناعة اليابانية الأكثر كفاءة. لذلك ألغت اللعبة عائدة إلى الممارسات التي أتاحت لها أن تتطور في الأصل. أُغلقت الإمبراطورية فعلياً أمام التجارة اليابانية، وفعل الهولنديون والأمريكيون الأمر نفسه. وقد كانت هذه الأفعال من بين الخطوات الأولى على طريق الطور الباسفيكي من الحرب العالمية الثانية [الحرب بين أمريكا واليابان]، وهي أيضاً بين الأمور المتجاهلة في احتفالات الذكرى الخمسين [لانتهاء الحرب].

بعد نصف قرن اتّبع الريغانيون المسار نفسه تماماً في مواجهة المنافسة اليابانية. ولو أنهم سمحوا لقوى السوق التي يعبدونها في العلن أن تفعل فعلها لما كانت هناك صناعة فولاذ أو سيارات في الولايات المتحدة اليوم، لا ولا أنصاف ناقلات أو حساب موازٍ على مستوى بالغ الكبر Massively Parallel Computing والكثير غيرها. ببساطة أغلقت إدارة ريغان السوق أمام المنافسة اليابانية بينما تقوم هي [الإدارة] باستنزاف الصناديق العامة، وهي ذات الإجراءات التي اتسع نطاقها في ظل كلينتون. ولم يكن ثمة حاجة لهكذا إجراءات من أجل حماية صناعة طائرات النقل التي تحتل الصدارة بين صناعات التصدير المدنية، أو لحماية الصناعية السياحية الهائلة والمجزية المؤسسة على [النقل] بالطائرات والبنية التحتية المموّلة حكومياً. ليست هذه الإجراءات أكثر من تفرع واحد عن المكوّن الرئيس لدولة الرفاه: جهاز البنتاغون (بما فيه «نظام الطرق العامة الدفاعي» الذي كان جزءاً من مشروع الهندسة الاجتماعية المشترك بين الدولة والشركات، وهو المشروع الذي غيّر وجه أمريكا).

لقد كان طبيعياً جداً من كلينتون أن يختار شركة بوينغ كمثال «للرؤية العظيمة لمستقبل مبني على السوق الحرة» كما صرّح في لقاء سياتل للمؤتمر الاقتصادي الآسيوي الباسفيكي A P E C عام 1993 ، الأمر الذي استدرّ كثيراً من التصفيق. لايكاد المرء يعثر على نموذج مثالي أفضل من هذا عن اقتصاد ينال الدعم العام بينما أرباحه خاصة، اقتصادٌ يُدعى بافتخار «المشروع الحر». وقد أبرز انتصار السوق الحرة بدرجة أكبر عبر إعلان كلينتون عن إنجازه الأوحد ضمن إطار A P E C : عقود مع الصين لبيع الطائرات، مفاعلات الطاقة النووية، حواسيب متطورة جداً وأقمار صناعية أنتجتها بوينغ و «جنرال الكتريك» ، كراي وهيوز للطائرات وهي جميعاً نماذج مُثلى للمشروع الحر (كانت البيوع غير شرعية بسبب من التورط الصيني المزعوم في نشر الصواريخ والأسلحة النووية، إلا أن وزارة الخارجية أبانت أن واشنطن «ستؤوّل» القوانين بحيث لاتنطبق على هذه الحالة).

وكذا كان ملائماً اختيار كلينتون لإكسون في دورة جاكرتا لمؤتمر A P E C بعد عام.

إكسون مثال ممتاز آخر على القيم المقاولاتية المستقلة التي لاتعوقها الدولة الرؤوم. ومرّة أخرى أُطْري كلينتون ليس بسبب الرؤية العظيمة فقط، ولكن أيضاً من أجل نجاح «حملة الإدارة في الدبلوماسية التجارية» تلك الحملة التي «ستثمر عن وظائف للأمريكيين» وفقاً لتقرير المراسلة السياسية للتايمز إلين سيولينو. كانت سيولينو تشير إلى إعلان كلينتون عن عقدٍ جديد لمصلحة إكسون قيمته 35 مليار دولار أمريكي يخص التعاون مع شركة برتامينا الأندونيسية للبترول لتطوير حقلٍ للغاز الطبيعي لصالح شركات أمريكية أخرى وشركة الكهرباء الأندونيسية المملوكة من الدولة. يجب أن يوفر هذا العقد الكثير من «الوظائف للأمريكيين»، على الأقل للمحامين والمصرفيين وموظفي الإدارة والمدراء، وربما «كمشة» من العمال المهرة لكن لفترة قصيرة. أدت الأخبار الطيبة للعمال الأمريكيين إلى ازدياد سريع في أرصدة إكسون[10].

قد يكون جديراً بالذكر أن كلمة «أرباح» اختفت إلى درجة كبيرة من الخطاب المحترم. في النيوسبيك(*) المعاصر تُلفظ هذه الكلمة «وظائف». إن فهمنا هذه الإصطلاحات فسنقدّر حق قدره صواب الثناء على نجاح كلينتون في الحصول على «وظائف للأمريكيين». وتُمكّن الاصطلاحات ذاتها من إدراك حقيقة أن مهمة البنتاغون ليست فقط الدفاع ضد حشود أجنبية، بل أيضاً تأمين «وظائف». «إن السياسيين من كلا الحزبين [الديمقراطي والجمهوري] يرون إلى ميزانية الدفاع كبرنامج لتأمين وظائف»، وفقاً لما كتب لورنس كروب من مؤسسة بروكينغز ناقداً الميزانية العسكرية المتضخمة.

هل ينبغي أن تكون الأرباح للمستثمرين والرواتب العالية لكبار موظفي الإدارة؟ بئس المبدأ.

على أية حال، لصحافة الأعمال [البزنس] معايير أكثر رخاوة. فبينما كانت الولايات المتحدة تضغط على اليابان لكي تقبل باستيراد حصة أكبر من لوازم السيارات التي صنعها مصنعون أمريكيون في أواسط عام 1995 ، كانت وسائل الإعلام المحترمة تبرز الموضوعة الرسمية: «ليس هذا إلا إظهاراً للعزم وفهماً لمصالح الشعب الأمريكي» الذي حُرِم جوراً من الوظائف (الممثل التجاري الأمريكي ميكي كانتور). لكن صحيفة وول ستريت جورنال تمكنت من رفع الحجاب: فمصنعو لوازم السيارات الأمريكيون كانوا يأملون فعلاً أن تتمكن

(*) النيوسبيك هي اللغة الرسمية في دولة أورويل في روايته 1984 . الكلمة ذاتها غير صحيحة اشتقاقياً. لكن عقيدة الدولة تقوم على احتقار القيم الجمالية للغة والإبقاء على الوظيفة الإبلاغية في حدودها الدنيا. من ثوابت الممارسة الإيديولوجية في تلك الدولة حذف الوقائع بحذف أو تغيير الكلمات التي تُطلق عليها. هكذا تُسمى الحرب سلاماً والاستبداد حرية.. يرى المؤلف أن لغة الإعلام الأمريكي ـ ولغة السلطة في كل مكان وزمان في الواقع ـ لاتختلف عن النيوسبيك في شيء. وليست تسمية أرباح الشركات وظائف للأمريكيين إلا مثالاً واحداً على ذلك.

سلطة الدولة من فتح السوق اليابانية عنوة، السوق التي كانوا ينوون تزويدها [بلوازم السيارات] من معاملهم في الصين، جنوب شرق آسيا، ومن اليابان نفسها. كانت ستتوفر بضع وظائف للأمريكيين [من جرّاء ذلك] بالمعنى الحرفي لكلمة وظيفة، لكن الكثير من «الوظائف» للشركات العابرة للقوميات الأمريكية المقر، بالمعنى الأورويلي للكلمة.

بات اللجوء إلى هذه الحيلة معتاداً لدرجة أنه ما عاد يستثير، مهما يكن مضحكاً، أي استنكار أو دهشة.

لقد كان الخروج على مبادئ السوق واستخدام الدولة للعنف عاملين هامّين في التطور الاقتصادي حتى لأوربا بعد الحرب [العالمية الثانية] ولليابان والبلدان المصنعة حديثاً [كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان...]، تلك البلدان التي تلقت جميعاً دفعاً اقتصادياً حاسماً من المغامرات العسكرية الأمريكية. كان العالمين الأول والثالث ـ بلغة اليوم ـ أكثر تماثلاً بكثير في القرن الثامن عشر [مما هما الآن]. ويعود أحد أسباب اختلافهما الهائل منذ ذلك الوقت إلى أن الحكّام [في الأول] كانوا قادرين، على تجنُّب نظام السوق الذي فُرض غصباً على البلدان التابعة لهم. يقول بايروك مختتماً دحضه المفصّل لأبرز «أساطير العلم الاقتصادي»: «ما من شك في أن الليبرالية الاقتصادية الإجبارية التي فرضت على العالم الثالث في القرن التاسع عشر هي عنصر رئيس في تفسير تأخر تصنيعه»، وفي الواقع «تخريب تصنيعه»؛ وهي قصة تستمر حتى اليوم تحت أقنعة مختلفة. إن بايروك يقلل في الواقع كثيراً من دور تدخل الدولة لمصلحة الأثرياء لأنه يلزم نفسه وفقاً للأسلوب التقليدي بنوع معين من التدخلات في عمل السوق: الحماية حصراً. بيد أن الحماية ليست إلا جزءاً صغيراً من القصة. ولنذكر قسماً واحداً محذوفاً منها: لقد تغذت الثورة الصناعية الباكرة في انكلترا والولايات المتحدة بالقطن الذي كان رخيصاً وسهل المنال بفضل طرد وإبادة السكّان الأصليين من جنوب شرق الولايات المتحدة واستيراد العبيد. وكلا الأمرين يشكل انحرافاً عن عقيدة السوق القويمة التي لاتدخل القصائد الغنائية في أعاجيبها(*). وهكذا تستمر القصة حتى اليوم.

ملتزماً حدود الإجراءات الحمائية، يستخلص بايروك أن الولايات المتحدة اتجهت أخيراً وبعد الحرب العالمية الثانية إلى الليبرالية على الصعيد العالمي بعد تاريخ مديد من انتهاك مبادئها، بما في ذلك فترة نموها [الولايات المتحدة] الأسرع حين كانت التعرفات الجمركية الأمريكية أعلى بكثير من تعرفات منافسيها. بيد أنه لايمكن الحفاظ على ذلك الإيمان [بليبرالية

(*) إن طرد السكان الأصليين واستيراد العبيد عمليات تقوم على القسر السياسي والقوة العنفية للدولة، بينما لاتعترف العقلانية الاقتصادية الرأسمالية إلا بالقسر الاقتصادي (اضطرار الناس للعمل كي يعيشوا دون إكراه من الدولة كما في الرق والقنانة). ستتجاهل العقيدة «السوقية»، بطبيعة حالها المآسي التي بنيت عليها الأعجوبة والتي هي عقيدتها وبلاغتها الغنائية.

السوق] إلا بتجاهل التدخل الهائل للدولة كعنصر مكوّن للاقتصاد، ذلك التدخل الذي كان ركيزة كل صناعة التكنولوجيا المتطورة خلال «العصر الذهبي لرأسمالية السوق الحرة». في الخمسينات، جاءت عملياً كل ميزانية البحث والتطوير في مجال الحواسب من أموال دافعي الضرائب، وكذلك 85٪ من ميزانية البحث والتطوير في مجال الالكترونيات عامة. ولي عودة إلى هذه القضية. إن تجاهلناها، لن نفهم إلا القليل عن الاقتصاد المعاصر أو عن «الأسواق الحرة القائمة فعلياً».

وبالمثل اعتمد مشروع الهندسة الاجتماعية الذي قاد إلى «تحويل أمريكا إلى ضواحٍ»، وكانت له عواقب ضخمة، اعتمد على تدخل مكثف من الدولة، بدءاً من المستوى المحلي وحتى المستوى الوطني، وترافق مع جريمة كبرى للشركات تلقت عليها مجرد ضربة خفيفة على اليد(*) من المحاكم، أما اختيارات المستهلكين فهي عامل طفيف التأثير[12].

ثمة تموجات [في شدة ممارسة الحماية وتدخل الدولة]، علينا أن نسلّم بذلك. فقد حطم الرجعيون الدولانيون Statists خلال سنوات حكم ريغان أرقاماً قياسية في النزعة الحمائية والعون الحكومي للشركات متبجحين بذلك علناً أمام مستمعيهم من أهل «البزنس». صرّح وزير الخزانة جيمس بيكر «متفاخراً أن السيد رونالد ريغان منح اعفاءات استيراد لصناعة الولايات المتحدة أعلى مما فعل أيٌّ من أسلافه خلال أكثر من خمسين عاماً» وفقاً لما كتبه الاقتصادي العالمي فرد برغستن الذي أضاف أن الريغانيين تخصصوا في «أشد أشكال النزعة الحمائية إيذاءً»: فقد «أداروا التجارة» بما يسبب أعظم «التقييد للتبادل التجاري وإغلاق الأسواق» وبما «يرفع الأسعار ويضعف المنافسة ويقوي سلوك الكارتلات [الاحتكاري]». لقد كان بيكر شديد التواضع إذن [في تقدير لإنجازات معلمه]. فقد فرض المتحمسون للتجارة الحرة وذوي النزعة المحافظة مالياً إجراءات حمائية أكثر مما فرضته كافة الإدارات الأمريكية مجتمعة في فترة ما بعد الحرب، مضاعفين فعلياً تقييدات الاستيراد لتصل إلى 23٪، وفي الوقت نفسه رافعين وبسرعة عُجوز الميزانية ومثقلين كاهل دافعي الضرائب بدفعات فائدة ضخمة جداً[13].

رغم أن الريغانيين هم الذين تولوا على العموم زمام القيادة، فإن كافة المجتمعات الصناعية غدت أكثر حمائية في السنوات الأخيرة. كانت تأثيرات هذه السياسة على الجنوب بالغة الخطر. فإجراءات الحماية التي اتخذها الأغنياء كانت عاملاً هاماً في مضاعفة الفجوة الهائلة أصلاً بين البلدان الأفقر والأغنى خلال الجيل المنصرم. يقدر تقرير الأمم المتحدة عن التطور عام 1992 أن الإجراءات الحمائية والتمويلية التي قامت البلدان الغنية بها حرمت

(*) كما تضرب يد الطفل حين يمد يده إلى الطعام في غير موعده.

الجنوب من 2/1 تريليون [ألف مليار] دولار أمريكي سنوياً، أي 12 ضعفاً «للمساعدة» الإجمالية المقدمة له والتي يتكون معظمها من تشجيع للصادرات مدعوم من الخزائن العامة. هذا السلوك «إجرامي عملياً» حسبما علّق مؤخراً الدبلوماسي والمؤلف الإيرلندي المرموق ارسكين تشايلدرز. وقد لاحظ أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة أحبط عام 1991 قراراً عرضه الجنوب على الجميعة العام ضد «استخدام الإجراءات الاقتصادية وسيلة للقسر، السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية». لكن هذه الإجراءات هي التقنيات المفضلة ـ إن استثنينا الإرهاب ـ التي تسعى واشنطن من خلالها إلى تدمير البلدان الناشئة المستقلة مثل كوبا ونيكاراغوا دون أن تكف في الوقت ذاته عن الترنُّم بمحاسن السوق الحرة. يكتب تشايلدرز أن الحقائق «معروفة قليلاً جداً لأن أشياء كهذه لا تبلغ مسامع وسائل الإعلام الشمالية المهيمنة». وهو يأمل أن يقود «هذا الجحود الأخلاقي التام من قبل البلدان الشمالية» يوماً ما إلى «خزيها المطلق أمام مواطنيها»(14).

بيد أنه ما من أحدٍ ممن ألفوا «الحقائق المقيمة» سيشعر بالدهشة [إزاء ذلك الجحود]. ويخطئ تشايلدرز أيضاً بخصوص «الخزي المطلق». فمنذ عامين ورد في تقرير للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية هيروشي ناكاجيما أن 11 مليون طفل يموتون سنوياً من أمراضٍ سهلة المعالجة لأن العالم المتقدم لايريد أن يقدم الموارد الضئيلة الضرورية للتغلب على هذه «المأساة القابلة للمنع»، هذه «الإبادة الجماعية الصامتة» التي يجب أن تشعرنا جميعاً بالعار. وفي حزيران 1995 نشرت اليونيسيف [صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة] تقريرها السنوي الذي يقدّر أن 13 مليوناً هو عدد الأطفال الذين يموتون لأن البلدان الغنية تنكر عليهم قروشاً من المساعدة. هذا أيضاً فات «وسائل الإعلام الشمالية المهيمنة» أن تذكره، أقلّه في الولايات المتحدة رغم أن صحافتها القومية نقلت في اليوم ذاته عزم الكونغرس على خفضِ مقداره الثلث للمبلغ السخي البالغ 425 مليون دولار الذي كان قد اقترح تقديمه لليونيسيف للعام التالي [1996]؛ وكذلك تقليص المساعدات الخارجية بمقدار 3 مليارات دولار، خلال سنتين (بينما تُركت سليمة لم تُمس 3 مليارات دولار تذهب إلى بلدٍ غني يخدم مصالح الولايات المتحدة: إسرائيل، وأيضاً 2.1 مليار دولار لمصر وللأسباب نفسها؛ ويبلغ نصيب هذين البلدين نصف إجمالي المساعدات). إن سجل المساعدات الخاص بالولايات المتحدة هو الأشد بخلاً بين بلدان منظمة التعاون والتطور الاقتصادي لكن الكونغرس قرر أنه ليس بخيلاً بما فيه الكفاية.

وبعد فترة قصيرة أعلمت واشنطن منظمة التطور الصناعي التابعة للأمم المتحدة، اليونيدو، أنها ستقدم نصف الـ 26 مليون دولار فقط المتوجبة عليها (وهي مُلزمة بدفعها شرعاً حسب مواثيق الأمم المتحدة) فارضة تقليصاً كبيراً على عمليات اليونيدو. أُصيبت مجموعة

الـ 77 «بالصدمة الشديدة والارتياع» جراء هذا التصرف غير القانوني من قبل المدين الرئيس الذي يتوجب عليه أصلاً دفع مليون دولار من المستحقات المتأخرة. وها نحن نتبين مرة أخرى أن الباحث المجتهد فقط هو الذي يقدر على اكتشاف الحقائق.

ليس للرأي العام أي صلة بالأفعال التي تُشْعِر أي شخص كريم «بالخزي المطلق». بالعكس. تُظهر الدراسات الحديثة مجدداً أن «أكثرية كبيرة» من الرأي العام تفضل تثبيت مستوى المساعدة، لابل زيادتها وتوجيهها نحو الفقراء وليس نحو الحلفاء الاستراتيجيين والأغراض العسكرية. إن «أغلبية كبيرة» أيضاً مستعدة لدفع ضرائب أكثر إذا ذهبت المساعدة إلى الناس الذين يحتاجونها، و«ترفض أغلبية ساحقة فكرة أن تعطي الولايات المتحدة فقط حين يُسهم عطاؤها في تعزيز مصالحها القومية». كل هذه المواقف تعاكس تماماً السياسات التي تنفذها القيادة السياسية التي لاتكف عن إعلان خدمتها للإدارة العامة[15].

إن اطّراد هذا المنوال منير جداً للذهن. فعلى هذا الغرار وافق الرئيس كلينتون على أن تخفّض الولايات المتحدة مساهماتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أما خصومه في الجناح اليميني [الحزب الجمهوري] فيريدون المضي قدماً إلى تقييد هذه المساهمات أو حتى إنهائها. وفي المقابل تلقى هذه العمليات التأييد من 80٪ من الرأي العام، 50٪ يساندون بثبات مشاركة الولايات المتحدة، 88٪ يؤيدون المشاركة إن كانت آفاق النجاح واضحة. هناك 5 ــ 10٪ فقط يعارضون بثبات هذه العمليات، أما ما بقي [بين 2 و 7٪] فتتنوع مواقفهم حسب الظروف. وخلافاً لقدر كبير من الإدعاء فإن تأثير الوفيات الأمريكية في الصومال [على مواقف الرأي العام] كان طفيفاً. يؤيد ثلثا الناس مشاركة الجيوش الأمريكية في حماية «الأجواء الآمنة» فوق البوسنة أو لوقف المذابح هناك. ويأخذ 80٪ منهم الموقف نفسه بخصوص رواندا إن رأت الأمم المتحدة أن ما يجري هناك هو إبادة جماعية.

ومع ذلك يظن 60٪ من الناس أن الولايات المتحدة «فعلت ما يكفي لوقف الحرب في البوسنة»، [في الحقيقة] لاشيء على التعيين. لكن هذا التصور ليس ناجماً عن القسوة أو اللامبالاة كما تكشف دراسات أخرى. ثمة أيضاً معارضة للمساعدة الخارجية، وخاصة من جانب 25٪ من السكان ممن يعتقدون أنها تشكل أكبر بندٍ من الميزانية الاتحادية. في الواقع يمضي نصف الانفاق الاستنسابي [غير المحددة وجوه صرفه سلفاً] تقريباً إلى البنتاغون، وهذه حقيقة يعرفها أقل من ثلث السكان؛ بينما لاتكاد نسبة المساعدة الخارجية تقبل الكشف (ناهيك عن غاياتها)[16].

ليس من الصعب تفسير هذه النتائج بينة التناقض. يميل الناس لفعل الشيء الصحيح لكنهم مغمورون «بالحقائق المقيمة» عن غيريّتنا وإحساننا الرائع، وعن جحود العالم الحقود حولنا. ولأسباب مماثلة تؤيد أغلبية ساحقة تقديم عون أكبر للفقراء، لكنها تدعو لقطع

اعتمادات الضمان الاجتماعي ولسان الحال يقول: لماذا ننفق ما نشقى في سبيله من مال على الأمهات السوداوات اللاتي يركبن الكاديلاك ويلدن كالأرانب كي يحصلن على شيكات ضمان اجتماعي أكثر. ولأنهم غارقون في هذه الحكايات الخرافية وغيرها ـ حكايات ترتبط بأشخاص مثل رونالد ريغان الذي ربما صدّق طرائفه الشهيرة ـ فإنهم يبالغون في تقدير حصة الضمان من الميزانية الاتحادية غير مدركين البتة أن هذه الحصة انخفضت جذرياً خلال العشرين عاماً الماضية عن مستوى كان منخفضاً أصلاً بالمعايير المقارنة. إن حملة [إعلامية] مماثلة أيضاً تدفع الشعب للشعور بالانسحاق تحت وطأة عبء ضريبي باهظ. في الواقع ليس هذا العبء ـ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ـ أخفض إلا في تركيا واستراليا من بين بلدان منظمة التعاون والتطور الاقتصادي OECD (1991)

غير معروفة للرأي العام حقيقة أن النظام الضريبي الأمريكي، بخلاف العادة ـ تنازلي. ولعل المقياس الدال بصورة مميزة على ذلك هو تأثير الضرائب والتحويلات (الإعانات، الخ) على تخفيف الفقر. تستخلص الدراسة الأدق عن الموضوع ـ وقد أنجزها الاقتصاديان لورنس ميشل وجارد برنشتاين ـ أن «نظام الضرائب والتحويلات الأمريكي أقل فاعلية في تخفيض الفقر من نظيره في أي بلد (صناعي) آخر» وهو صائر «أقل فاعلية مع الزمن»، وخاصة في سنوات حكم ريغان، بينما كانت فاعليته تزداد في البلدان الأخرى.

إن معاناة الأطفال أشد في ظل النظام [الضريبي] الأمريكي. لقد خفضت الإجراءات الضريبية ـ إن أخذنا متوسط البلدان الصناعية ـ معدل فقر الأطفال بنسبة تتجاوز النصف بدءاً من 1979 دخولاً في الثمانينات؛ أما في الولايات المتحدة فقد انخفض ذلك المعدل بأقل من الربع عام 1979 وتدهور إلى 8.5٪ عام 1986 حين بدأت السياسات الريغانية تؤتي أُكُلها.

تدعو الدُرْجة الجارية هذه الأيام واسمها اقتراحات «الضريبة الثابتة»، تدعو إلى استبعاد المكاسب المالية (إيرادات الأسهم، مكاسب رأس المال والفوائد) من الخضوع للضريبة، علماً أن تلك المكاسب تشكل ما يقارب نصف دخل شريحة الأُسر ـ ونسبتها 1٪ فقط ـ التي تحتل قمة الهرم، وتنخفض النسبة بحدة بقدر ما ننزل إلى مستويات الدخل الدنيا.

«من الصعب أن نجد تعريفا للإنصاف أقوى من فكرة أن يُعامَل المواطنين كلهم على قدم المساواة» هذا ما أعلنته مجلة فورتشن Fortune في قصة غلاف بهيجة عن «بداية انتهاء نظام ضريبة الدخل في أمريكا» مستشهدة باقتصادي يعمل لمصلحة معهد بحث يميني[17].

ربما لم يؤدِّ ما يسميه قادة «البزنس» «المعركة الأبدية على عقول الناس» إلى تغيير المواقف كثيراً، لكنها أوقعتهم [الناس] في مستنقع من البلبلة ليست فائدته أقل من تغيير المواقف خدمة للغاية الأساسية: دفع «البهيمة الضخمة» ـ حسبما يسمي الكسندر هاملتون

الشعب ـ خارج الحلبة السياسية إذ لامكان له فيها. ولقد تردد صدى هذه التصورات طوال التاريخ الأمريكي ومن الاتجاهات السياسية المختلفة. مرة أخرى ليس هذا الموقف ابتكاراً جديداً ولااستثناءً. ومرة أخرى أيضاً ليس لهذه القضايا أدنى تأثير على حالة الديمقراطية الأمريكية ما دامت الحقائق المقيمة تتجاوز نطاق الشواهد الواقعية.

الديمقراطية: «احتواء الشعب».

ليس من الإنصاف أن يُفهَم من كلامنا أن الجميع يعتبرون الحقائق خارج الموضوع. ذكرت قبلاً بضع أمثلة على العكس، وهناك أمثلة أخرى.

لنأخذ الديمقراطية مثلاً. إنها وفق العقيدة الرسمية المبدأ الذي يوجّه ويُلْهم القيادة السياسية أكثر من أي مبدأ آخر. من أجل تقييم هذه النظرية، نلتفت بطبيعة الحال إلى المكان الذي يتمتع فيه صانعو القرار بحرية كبيرة نسبياً: «منطقتنا الصغيرة هنا [أمريكا اللاتينية]»؛ وهي منطقة غنية بالموارد والإمكانيات، وواحدة من أسوأ مواطن الرعب في العالم. ليس لنا أن نتعلم من هذه الواقعة الأخيرة شيئاً [بصدد الديمقراطية].

ولكن ماذا عن أعوام الثمانينات حين حصل «تغيير مسار» آخر حين قاد الريغانيون حرباً صليبية شاملة لجلب محاسن الديمقراطية إلى الشعوب المقهورة؟ قد تكون الدراسات الأكثر جدية عن الموضوع ـ ضمن نطاق التوجهات الرسمية السائدة ـ هي تلك التي أنجزها توماس كاروثرز الذي يجمع بين نظرة المؤرّخ ونظرة العارف ببواطن الأمور لأنه كان قد شارك في برامج إدارة ريغان «لتعزيز الديمقراطية» في أمريكا اللاتينية. كانت تلك البرامج «مخلصة» في رأيه لكنها فاشلة جداً. إن فشلها منهجي ونظامي [بحكم تكوينها وتوجهاتها وبالنظر للجهة الوصيّة: أمريكا] في الواقع مهما بدا ذلك غريباً. فحيثما كان تأثير الولايات المتحدة أقل، كان التقدم [على صعيد الديمقراطية] أكبر. هكذا كان الحال في المخروط الجنوبي [أمريكا اللاتينية عدا المكسيك وأمريكا الوسطى ولها على الخريطة شكل مخروط] حيث حصل تقدم حقيقي عارضه الريغانيون خطوة بخطوة وإن انفردوا بالفضل فيه حين لم يعد إيقاف المدّ ممكناً. أما حيث كان تأثير الولايات المتحدة أكبر ـ في أمريكا الوسطى ـ فإن التقدم كان أضأل. ففي هذه المنطقة سعت واشنطن «لإحداث أشكال محدودة، فوقية، للتغيير الديمقراطي بحيث لايُجازَف بقلب بنى السلطة التقليدية التي طالما تحالفت معها الولايات المتحدة» كما يقول كاروترز. سعت الولايات المتحدة لأن تحافظ على «النظام الأساسي لــ.. مجتمعات ليست ديمقراطية»، ولأن تتجنب «تغيراً ذا توجه شعبوي» قد يقلب «النظم الاقتصادية والسياسية السائدة» ويفتح الطريق أمام «توجه يساري»[18]. هذا التحول هو على العموم ما يحصل بالفعل.

يمكن فقط من خلال إمعان النظر في حالات مخصوصة أن يقدّر المرء درجة عمق الخوف من الديمقراطية والكراهية لها في دوائر النخبة. ولعل أحد أكثر الأمثلة إثارة للذهن هو نيكاراغوا. إنه أيضاً مثال مدروس جيداً، ولكن في عمل بعيدٍ عن متناول الرأي العام.

جرت انتخابات في نيكاراغوا عام 1984 [فاز فيها الساندينيون]. وقد أُثني عليها كثيراً حتى من مراقبين دوليين معادين [للساندينيين]، وأطْرتها أيضاً المنظمة المهنية للباحثين الأمريكيين اللاتينيين التي درست تلك الانتخابات بتعمق غير معتاد. ولكن بما أن تلك الانتخابات لم توَجّه [من قبل الولايات المتحدة]، فإنها لم تحصل في الواقع؛ قُضي الأمر. ووفقاً للفرمان الرسمي والممارسة شبه الشاملة فإن أول انتخابات [حرة] جرت عام 1990 [خسر فيها الساندينيون]. ولاحاجة بنا للتوقف عند الحكاية الرسمية التي تفيد أن الانتخابات التي كان مقدراً لها من قبل أن تتم عام 1990 حصلت فقط بتأثير ضغوط الولايات المتحدة حسب التبريرات النظامية للحرب الإرهابية. ما أن بدأت الحملة الانتخابية حتى أعلن البيت الأبيض أن الإرهاب الأمريكي والحرب الاقتصادية ستستمر. ولم يُنظر إلى ذلك كتدخل في «السيرورة الديمقراطية» لا في الولايات المتحدة ولا في الغرب عامة. وحين ظهرت نتائج الانتخابات «كما هي مرغوبة»، أجمعت صحافة أمريكا اللاتينية ـ وهي معادية جداً للساندينيين ـ أجمعت على اعتبارها انتصاراً لجورج بوش. كان رد فعل الولايات المتحدة مختلفاً. وكان تعليق صحيفة Newspaper of Record نمطياً بعناوينه التي تهتف بحياة «انتصار نزاهة الولايات المتحدة»، بينما «اتحد» الأمريكيون جميعاً «في الابتهاج» على الطريقة الألبانية أو الكورية الشمالية.

وخارج هذه الدائرة لم يستطع انطوني لويس، وهو محرر أحد الأعمدة [في نيويورك تايمز التي تُعَدّ صحيفة «منشقة» في الولايات المتحدة] كبح إعجابه «بأداء الولايات المتحدة في خدمة السلام والديمقراطية»، ذلك الأداء الذي قدم «دليلاً جديداً على قوة فكرة جفرسون(*): الحكم بناء على رضا المحكومين.. قد يبدو هذا القول رومنسياً، بيد أننا نعيش فعلاً في عصر رومنسي».

قلة هم الذين ساورتهم الشكوك عن كيفية تحقيق «فكرة جفرسون». ابتهجت مجلة التايم «بانبثاق الديمقراطية» في نيكاراغوا مبرزة أساليب «النزاهة الأمريكية»: «تحطيم الاقتصاد والاستمرار في حرب بالوكالة [من خلال عملاء: الكونترا] مديدة ومميتة إلى أن يلقي أهل البلاد الأصليون المنهكون بأنفسهم عن كاهلهم الحكومة غير المرغوبة» دون أن يكلفنا ذلك إلا

(*) توماس جفرسون (1743 ـ 1826) الرئيس الثالث للولايات المتحدة (1801 ـ 1809)، يعتبر الواضع الرئيس لوثيقة الاستقلال.

الكلفة «الأدنى»، بينما يُترك الضحايا وقد «تحطمت جسورهم، وخُرِّبت محطات الطاقة الكهربائية ودُمِّرت مزارعهم»، مما يؤمن لمرشحة الولايات المتحدة [فيوليت تشامورو] «قضية رابحة»: وضع حدٍ «لإفقار الشعب في نيكاراغوا»[19].

بيد أن ذلك كله يضيع من ثقوب الذاكرة جنباً إلى جنب مع بقية القصة القذرة. ومن المستحسن أيضاً تجنب كل ما حصل لذلك المجتمع المحطم بعد «انبثاق الديمقراطية». لقد كانت الحصيلة [حصيلة الانتخابات] كارثة على الأكثرية الساحقة لدرجة أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تتوقع أن «الجيل القادم من النيكاراغويين سيكون أصغر حجماً وأضعف وأدنى ذكاءً من السكان الحاليين». والمقصود مصير من سيبقون على قيد الحياة. ازدادت وفيات الأطفال تحت سن 4 سنوات بسبب سوء التغذية بنسبة 35٪ منذ بدأ «العصر الرومنسي». أما المشردون ممن لامسكن لهم فيتسولون القروش في الشوارع أو يتنشّقون الغراء «لإخماد الشعور بالجوع». وتجوس كائنات تكاد لاتشبه الآدميين مقلب نفايات ماناغوا [العاصمة] بحثاً عن بقايا الطعام. إلى ذلك حصلت مجاعة هائلة على شاطئ الأطلنطي وانتشر وباء إدمان المخدرات. هذه الوقائع ترويها منظمات الإغاثة و [الصحف] في الهوامش المعتادة، بيد أنها تخلو من الأهمية في عيون مرتكبي الجرائم بمن فيهم أولئك الذين كانوا قد سفحوا دموعاً حرّى على المصير المحزن لشعب الشاطئ [الأطلنطي في نيكاراغوا] الخاضع «للقتل الجماعي» من قبل الساندينيين الشرسين. إن مظالم الساندينيين حقيقية لكنها لاتكاد تظهر بالمقارنة مع مظالم أولئك الذين ساندهم الشعب النيكاراغوي بحماسة وفقاً للتقارير المزهوة لمراقبي حقوق الإنسان الدوليين[20].

إن الجريمة الأبشع من بين كل تلك الجرائم هي تدمير الأمل في مجتمع محبط يغرق في العجز والبؤس والقنوط. وتخبرنا الوقائع التي تُقصى عن النظر بالكثير عن العواطف المعلنة تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان في مثال مخزٍ بعد آخر.

إن ما يصفه كاروتروز هو تماماً ما نراه في هذه اللحظة بالذات في الدولة التي تمثل النموذج الأكمل لمبدأ كلينتون كما عرضه مستشار الأمن القومي [أنطوني] ليك: هاييتي، التي سمح لرئيسها المنتخب بالعودة [إلى بلاده] بعد أن تلقت التنظيمات الشعبية جرعة كافية من الإرهاب، ولكن أيضاً بعد أن تم تثقيفه هو باعطائه «تدريباً مكثفاً على الديمقراطية والرأسمالية» حسبما وصف نصيره الأبرز في واشنطن عملية تمدين ذلك القس المشاكس مستخدماً لغة أكثر تعاطفاً من المعتاد مع «المتطرف الراديكالي». لقد أُجبر الرئيس أرستيد على القبول ببرنامج اقتصادي أملته الولايات المتحدة يشترط على «الدولة المتجددة أن تركز على استراتيجية اقتصادية تتمحور حول قدرة ومبادرة المجتمع المدني، وخاصة القطاع الخاص، سواء كان محلياً أم أجنبياً». يشكل المستثمرون الأمريكيون قلب المجتمع المدني الهاييتي، وإلى

جانبهم مساندو الانقلاب [على الرئيس ارستيد بعد انتخابه وقبل عودته مجدداً من منفاه في الولايات المتحدة] الفاحشو الثراء؛ ويُستبعد منه الفلاحون الهايتيون وسكان الأحياء البائسة الذين صدموا الولايات المتحدة بخلقهم مجتمعاً مدنياً مفعماً بالحيوية ونابضاً بالنشاط لدرجة أنهم انتخبوا رئيساً ودخلوا الحلبة السياسية. وقد تم التغلب على تلك الفعلة الشائنة بالطريقة المعتادة وبتواطؤ جسيم من الولايات المتحدة؛ مثلاً عبر قرار إدارتي بوش وكلينتون السماح لشركة تكسا كو للبترول بتلبية حاجات قادة الانقلاب وأنصارهم الأثرياء خرقاً للمقاطعة [الدولية]. هذه الحقيقة الحاسمة كشفتها الأسو شيتد برس قبل نزول الحشود الأمريكية في [هاييتي] في أيلول 1994 بيوم واحد، لكنها حجبت أيضاً عن الرأي العام. عادت «الدولة المتجددة» الآن إلى المسار الصحيح تابعة لسياسات مرشح واشنطن في انتخابات 1990 ، ذلك المرشح الذي نال 14٪ فقط من الأصوات فيها[21].

سيكشف استقصاء أمين أن الصورة السائدة تتراوح بين كونها عرضة للشك وكونها زائفة في كل مظاهرها الحاسمة باستثناء واحد: أهمية الحقائق المقيمة. يلزم فقط أن نوافق على النظر إلى السجل التاريخي لنكتشف ما هي تلك الحقائق ولماذا هي كذلك. وبالتأكيد يجب علينا أن نأخذها بعين الجد حين ننظر في أمر المستقبل المحتمل في ظل بقاء الأطر المؤسسية، جوهرياً، دون تغيير وقيامها بعملها دونما قيود تقريباً.

سنجد، إن تبعنا هذا المسار، سبباً للاعتقاد بأن «العالم الجديد» المرسوم بألوان براقة وواعدة قد يكون متميزاً حقاً بتحولٍ عن «الاحتواء» ولكن ليس إلى «التوسع» بل بالأحرى إلى «الانكفاء» إن استعرنا مفردة أخرى من معجم الشؤون الدولية. طوال أكثر من قرن سعى أولئك الذين سماهم آدم سميث «مهندسو السياسة الرئيسون» ــ وهم في أيامه «التجار والصناعيون» في انكلترا، وفي أيامنا ورثتهم ــ إلى احتواء الديمقراطية وحقوق الإنسان، واحتقروا الأسواق إلا عندما تعطيهم المكاسب. وكما في أيام سميث يحاولون اليوم طبيعياً استنفار سلطة الدولة بحيث تلقى مصالحهم الخاصة «عناية متميزة» كائنة ما تكون النتائج «المؤلمة» لذلك على الآخرين. منذ السبعينات فتحت تغيرات مهمة في الاقتصاد العالمي الأفق لما يتجاوز الاحتواء نحو الرد على انتصارات حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية التي كانت قد أُحرزت خلال قرن من كفاح شعبي مرير؛ إنه أفق مغرٍ كما يبين بجلاء المشهد الجاري. ليس من المرجح أن تقيم الحقائق المقيمة فحسب، بل وأن تغدو أكثر قتامة لمعظم سكان العالم ولسكان البلاد [الولايات المتحدة] أيضاً بقدر ما أن عُرى العقد الاجتماعي آخذة بالإنحلال.

هذه مسائل كبرى. وليس في وسعي أن آمل بأكثر من ملامسة بعض منها[22]. بيد أن عليّ أن أرسم ملامح القصة كما أراها بقدرٍ من التفصيل المحدد.

خير مقام ننطلق منه هو واشنطن في هذه اللحظة بالذات(*). إن الصورة المعتمدة [عن الواقع السياسي الأمريكي] هي أن «إعادة اصطفاف سياسي تاريخية» قد حصلت في انتخابات الكونغرس عام 1994 حاملة نيوت غينغريش [رئيس مجلس النواب الأمريكي] وفريقه إلى السلطة عبر «انتصار كاسح» الأمر الذي يشكل «فوزاً للنزعة المحافظة» ويعكس استمرار «التحول نحو اليمين». وبما أن فريق غينغريش حاصل على «تفويض شعبي ساحق» فإنه سينجز وعود العقد مع أمريكا Contract with America . سيعمل ذلك الفريق على «إنزال الحكومة عن ظهورنا» بحيث نستطيع العودة إلى الأيام السعيدة التي حكمتها السوق الحرة، ونستعيد «القيم العائلية» متحررين من «إفراطات دولة الضمان الاجتماعي» والبقايا الأخرى من سياسات «الحكومة الكبيرة big government». المخفقة لليبرالية النيوديل(**) و«المجتمع العظيم». سيتمكن ذلك الفريق أيضاً وعبر تفكيك «الدولة المرضعة» من «خلق وظائف للأمريكيين» وتحقيق الأمن والحرية «للطبقة الوسطى». وسيتولى [الفريق] السلطة ويقود بنجاح معركة تحقيق الحلم الأمريكي بالسوق الحرة والديمقراطية في طول العالم وعرضه.

تلك هي القصة الأساسية. إنها ذات رنين مألوف.

قبل عشر سنوات [أواخر 1984] أعيد انتخاب رونالدريغان في ثاني «انتصار كاسح للمحافظين» خلال أربع سنوات. في انتصاره الأول قبل 4 سنوات فاز ريغان بأكثرية زهيدة من أصوات الجمهور، ونال أصوات 28٪ من الناخبين(***). وقد أظهر سبر المنتخِبين أن التصويت لم يكن «حباً بريغان» بل «ضد كارتر» الذي كان هو في الواقع من دشّن السياسات التي تولاها ونفذها الريغانيون بتأييد عام من ديمقراطيي الكونغرس(****): تعزيز الانفاق العسكري (القطاع الحكومي من الاقتصاد)، واقتطاعات من البرامج التي تخدم الأكثرية الواسعة. كشفت صناديق الاقتراع عام 1980 أن 11٪ من مصوتي ريغان اختاروه لأنه «محافظ حقيقي» كائناً ما يكون المعنى المحتمل لهذه الكلمة.

في عام 1984 مورست جهود كبيرة لتعميم التصويت، وقد أثمرت عن زيادة

(*) ألقي هذا الفصل لأول مرة على شكل محاضرة في استراليا صيف 1995

(**) النيوديل هو البرنامج التشريعي والإداري الذي طرحه الرئيس الأمريكي روزفلت في أعقاب الأزمة الاقتصادية الكبرى أواخر العشرينات، وهو يهدف إلى الإنعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي من خلال رفع الانفاق العام.

(***) قلما تتجاوز نسب المنتخبين في الولايات المتحدة 50٪ من مجموع من يحق لهم الانتخاب. وفي الانتخابات الأخيرة عام 1996 ، وفاز فيها كلينتون، شاركت نسبة أقل من 50٪.

(****) لأول مرة منذ 40 عاماً صار الجمهوريون أكثرية في مجلس النواب الأمريكي، بعد أن كانت الأكثرية للديمقراطيين حتى في ظل الإدارات الجمهورية.

بنسبة 1٪، لكن عدد المصوّتين الذين أيد ريغان بوصفه «محافظاً حقيقياً» انخفض إلى 4٪. وكانت أكثرية معتبرة ممن صوتوا تأمل أن البرامج التشريعية الريغانية لن تتحول إلى قوانين. وتظهر دراسات الرأي العام استمرار الميل الراسخ نحو نوعٍ من ليبرالية دولة الضمان الاجتماعي من الطراز النيوديلي.

لم التصويت؟ إن هموم ورغبات العامة لاتتمفصل مع النظام السياسي، الأمر الذي يفسر الانحراف الحاد لعمليات التصويت لمصلحة القطاعات صاحبة الامتياز. فحين تكون مصالح أهل الحظوة والأقوياء هي الالتزام الموجّه لكلا الزمرتين السياسيتين [الحزبين الديمقراطي والجمهوري] فإن الناس الذين لايشاركون في هذه المصالح يميلون إلى البقاء في بيوتهم. أشار وليم دين بيرنهام ــ وهو اختصاصي بارز في السياسات الانتخابية ــ إلى أن الطراز الطبقي للامتناع عن التصويت «يبدو مرتبطاً بـــإحكام بخاصية أخرى حاسمة نسبياً من خصائص النظام السياسي الأمريكي: الغياب التام لحزب اشتراكي أو عمالي كمنافس منظم في السوق الانتخابية». كذا كان الأمر منذ 15 عاماً، ولم يغدُ اليوم إلا أكثر وضوحاً بقدر ما تم التفكيك الفعلي للمجتمع المدني: النقابات، التنظيمات السياسية وما إليها.

في الولايات المتحدة ليست مصالح «الأخماس الثلاثة الدنيا» من المجتمع ممثلة في النظام السياسي حسبما اشار توماس إدسال في الواشنطن بوست، منذ عقد مضى، متحدثاً عن انتخاب ريغان. هناك كثير من العواقب لذلك حتى دون النظر إلى هيكل توزع الأصوات شديد الانحراف. أولى تلك العواقب هي أن نصف السكان يعتقدون بضرورة حل كلا الحزبين، 80٪ يرون أن النظام الاقتصادي «جائر بصورة متأصلة» وأن الحكومة «تسير في خدمة الأقلية والمصالح الخاصة وليس لمصلحة الشعب» (وقد كانت هذه النسبة 50٪ فقط ممن أجابوا نفس الجواب على ذات السؤال في السنوات السابقة لريغان)؛ أما ما قد يعنيه الناس «بالمصالح الخاصة» فهو مسألة أخرى. والنسبة نفسها تعتقد أنه ليس للعمال إلا تأثير ضعيف، رغم أن 20٪ فقط يشعرون الشعور نفسه تجاه النقابات، في حين أن 40٪ يعدّونها قوية التأثير. وهذه علامة أخرى على آثار جهاز الدعاية الدافع للتشوش إن لم يكن لتغيير المواقف.

يقودنا ما سبق إلى عام 1994 الذي شهد الحلقة التالية من مسلسل «الانتصار الكاسح للمحافظين» فمن نسبة 38٪ من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، صوتت للجمهوريين أكثرية هزيلة. يقول المدير المسؤول عن تغطية عمليات الاقتراع في «الواشنطن بوست»: «يزعم الجمهوريون حصولهم على 52٪ من مجموع الأصوات التي نالها المرشحون للمقاعد المتنافس عليها في المجلس التشريعي، وتشكل هذه النسبة تحسناً بقدرٍ يفوق النقطتين بقليل قياساً إلى عام 1992» الذي فاز فيه الديمقراطيون. وصف واحدٌ من كل ستة مصوتين حصيلة التصويت بأنها «توكيد لجدول أعمال الجمهوريين». ويرى 12٪ من الناخبين النشطاء وجود «كونغرس

أكثر محافظة» مشكلة خلافية. ولم تكن أكثرية ساحقة قد سمعت أبداً بالعقد مع أمريكا [شعار غينغريش]، في حملته الانتخابي] الذي أضفى الوحدة على جدول أعمال الجمهوريين والذي يُنفَّذ منذ ذلك الوقت باندفاع لايلين، مشفوعاً بالكثير من الجعجعة عن الإرادة الشعبية؛ بينما لايقال شيء عن كوْن هذا العقد هو الأول في تاريخ أمريكا الذي يوقعه حزب واحد في حين لايكاد يعلم الحزب الآخر بوجوده.

إذا ما سُئل الناس عن رأيهم بالعناصر المكونة الجوهرية لذلك العقد فإن أكثرية كبيرة منهم ترفضها، وبالخصوص العنصر المركزي: انقاص الانفاق الاجتماعي. أراد 60٪ من السكان وقت الانتخابات زيادة ذلك الانفاق. وكان غينغريش نفسه قليل الشعبية جداً، أقل حتى من كلينتون الذي كان تصنيفه على سلّم التقدير العام شديد الانخفاض. ولقد استمر النفور منه [غينغريش]، بل وازداد، بقدر ما كان برنامجه يدخل حيز التنفيذ.

كان هناك معارضة كبيرة للديمقراطيين أيضاً، فقد كان انتخابهم «رفضاً لـ [الجمهوريين]». بيد أن هذه المعارضة غنية بالتلوينات الدقيقة. فقد خسر «الديمقراطيون» من طراز كلينتون ـ وهم في الواقع جمهوريون معتدلون ـ كثيراً بخلاف أولئك الذين حافظوا على جدول العمل الليبرالي التقليدي، وحاولوا تنشيط التحالف الديمقراطي القديم: أكثرية السكان التي ترى نفسها، بحق، مجردة من الحقوق.

جنحت عملية التصويت بقوة أكبر من ذي قبل لمصلحة الأثرياء وأصحاب الامتيازات. فقد اختارت الديمقراطيين أكثرية كبيرة ممن ينالون أقل من 30000 دولار سنوياً (يشغلون الموقع الوسط تقريباً)، وتساوى الديمقراطيون والجمهوريون بالنسبة لمن ينالون ما بين 30000 و 50000 دولار سنوياً. وتماثل لوحات توزع رأي الذين لم يصوتوا ـ من حيث القضايا الأساسية ـ آراء الذين صوتوا لمصلحة الديمقراطيين. المصوتون الذين شعروا بتدهور معايير معيشتهم اختاروا الجمهوريين ـ أو إن شئت الدقة، رفضوا الديمقراطيين الحاكمين ـ بنسبة تقارب 2 إلى 1 . ومعظم هؤلاء هم من الذكور البيض ممن يجدون مستقبلهم الاقتصادي غير مضمون، وهم أيضاً نفس الناس الذين كانوا سيصيرون جزءاً من ائتلاف شعبوي يساري يكرس نفسه من أجل نمو اقتصادي عادل وديمقراطية سياسية، لو أمكن لاختيار كهذا أن يقتحم الحلبة السياسية التي يديرها «البزنس». وبغيابه يتحول الكثيرون إلى التعصب الديني، إلى عبادات من كل ما يخطر بالبال من أنواع، وإلى تنظيمات شبه عسكرية «ميليشيات» وأشكال أخرى لاعقلانية، الأمر الذي يمثّل تطوراً منذراً بالشر وله سوابق نتذكرها جميعاً، سوابق تشغل الآن بال إداريي الشركات الكبار أنفسهم ممن يصفقون عادة لأفعال غينغريش وفريقه المتفانية في خدمة الأغنياء وأصحاب الامتيازات.

مع ذلك، وبالرغم من الهجوم الدعاوي الضاري خلال نصف القرن الأخير، ثابر عامة

الناس على اتخاذ مواقف اشتراكية ديمقراطية. تعتقد أكثريات كبيرة أن على الحكومة أن تساعد الناس المعوزين، وهي تؤثر الانفاق على الصحة والتربية ومساعدة الفقراء وحماية البيئة. وكما ذكرت قبلاً، تؤيد الأكثرية العون الخارجي للبلدان المحتاجة ولعمليات حفظ السلام. بيد أن السياسة القائمة تجري في مسارٍ مختلف جذرياً.

يمثّل المبدأ المركزي ـ وهو ميزانية متوازنة ـ توضيحاً رائعاً [لهذه السياسة]. فهذا ما تفضله دوائر البزنس. تلخص صحيفة «بزنس ويك» استقتاء لكبار مدراء «البزنس» «لقد تكلم «المال» الأمريكي: وازنوا الميزانية الاتحادية». وحين يتكلم البزنس فكذا تفعل الطبقة السياسية والصحافة، على الأقل في صفحاتها الأولى. إن أولئك الذين لايمضون أبعد من تلك الصفحات سيكون لديهم حِسّ ضعيف بتعقد الواقع.

إلى أوستراليا، ينقل غراهام ريتشاردسون من نيويورك أن «الأمريكيين مقتنعون بضرورة أن تكون الميزانية متوازنة مهما تكن الظروف السائدة» وهم يؤيدون اقتطاعات من الانفاق الاجتماعي من أجل هذه الغاية. مصدر معلوماته هو دون هويت «رجل الدولة المتقاعد الذي يعمل خبيراً في تلفزيون الشؤون الأمريكية الراهنة»، والذي تناول معه وجبة الفطور في الحجرة الإدواردية بفندق بلازا «واحد من أفخم فنادق نيويورك». هويت «رجلٌ اعتاد الاختلاط مع الرؤساء وأصحاب المليارات والنجوم» و«أن يكون قد بقي على القمة في ‹تلفزيون› الشؤون الراهنة مدة طويلة لدالٌّ على أن لديه حس حقيقي بنبض أمريكا المتوسطة»؛ المتوسطة وليس مالكي أجهزة إعلام الشركات والمعلنين الذين يشترون إنتاجهم (فرص الاستماع لإعلاناتهم audiences) ولا الملياردريين الذين يتناولون طعامهم في الحجرة الادواردية.

حين يحدثنا هويت عما يريده الأمريكيون «عليك أن تضع في بالك ما يقول» تماماً كما لابد أن يداخلك العجب بذلك «التحول الهائل نحو الجمهوريين» في الانتخابات، التحول الذي تفحصناه لتونا.

في انكلترا، وتحت عنوان «كلنا نريد ميزانية متوازنة وفوراً»، يكتب معلق الشؤون الأمريكية في «الفاينتشال تايمز» مايكل براوز «يستحق نيوت غينغريش وثواره الجمهوريون مرة أخرى تصفيقنا» لسعيهم في سبيل ميزانية متوازنة في مواجهة «الاستراتيجية المنافقة» لأولئك الذين يعارضون اقتطاعات كبيرة في البرامج الاجتماعية. يعكس أولئك الثوريون إرادة الشعب، حسبما يكتب براوز الذي يضيف: «تظهر استفتاءات الرأي أن 80٪ من الناس يؤازرون الهدف المتمثل في بلوغ ميزانية متوازنة»[23].

لاشك أن ريتشاردسون يروي ما يؤمن به مصدر معلوماته [هويت]، أو أقله ما يفضل أن يؤمن به. أما براوز فهو مصيب في الخطوط الرئيسة و[في نقله] لما يُرجّح أنه سمعه من

برنامج النخبة الإخباري الرئيس في الإذاعة الوطنية العامة National Public Radio المتهمة تكراراً بانحيازها الليبرالي. يورد معلق بارز في تلك الإذاعة هو روبرت سيغل أن «الأمريكيين صوتوا لصالح ميزانة متوازنة»، ثم يتبسَّط في تفصيل الاقتطاعات من برامج التربية والضمان اجتماعي امتثالاً للإرادة الشعبية.

ولكن إن تجاوزنا الحجرة الإدواردية والخطوط الرئيسة [لتقارير الصحف]، فإننا نجد صورة مختلفة صحيح أن معظم الناس يفضلون ميزانية متوازنة، بالضبط كما يرغبون أن يروا ميزانياتهم المنزلية متوازنة، وقد تخلصوا من الديون بطريقة سحرية وبلا مقابل؛ لكن الاستفتاءات نفسها تظهر أن استجابة الناس للسؤال الواضح التالي: هل تريدون الموازنة متوازنة إن اقتضى ذلك تقليصات في الانفاق على التربية، الصحة، البيئة، وبرامج أخرى مفضلة؟ أقول إن نسبة مساندة التقليص تنخفض إلى أقلية صغيرة: حوالي 20 ـ 30٪ وهذا ما يعلمنا به على سبيل المثال نص مقالة مكتوب بالبنط الصغير عنوانها «يحب الأمريكيون جدول أعمال الحزب الجمهوري لكنهم منقسمون حول كيفية بلوغ الأهداف». يقدم التقرير معطيات تُظهر أن الأمريكيين وبأغلبية ساحقة **لا** يحبون جدول أعمال الحزب الجمهوري. وتعطي استفتاءات أخرى نتائج مماثلة: نعم لميزانية متوازنة، لا لاقتطاعات من الانفاق الاجتماعي. ففي حين استهدف الجمهوريون التخلص من قطاعي التربية والطاقة، فإن 80٪ من السكان يريدون الاحتفاظ بالأول و 63٪ بالثاني. «إن نسبة قوية تبلغ 72٪ تعارض أي تقليص في نصيب التعليم كائناً ما يكون» وفقاً لـ «لوول ستريت جورنال» و«تعارض أكثريات حازمة أي تخفيضات هامة من نصيب التأمين الاجتماعي، برامج العناية الصحية بالمسنين، والبرامج الصحية الخاصة بالفقراء»، وهي جميعاً مستهدفة بتخفيضات حادة مثلها في ذلك مثل عددٍ آخر من البرامج الشعبية، مع تعليق تام للتأمين الاجتماعي وحده[24].

على أية حال، ليست هذه الحقائق مرغوبة باستثناء واحدة: لقد تكلم «البزنس». والواقع أن هذا هو كل ما علينا أن نعلمه. علاوةً على ذلك، إن أخضعنا الجهاز العقائدي لتعديل طفيف فإن الأماني ستصبح ـ على الأرجح ـ وقائع مع مرور الزمن.

تنطبق المناقشة أعلاه في كل مجال. تظهر الاستفتاءات دائماً أن الرأي العام معارض لزيادة انفاق البنتاغون. بيد أن صوت «البزنس» يقول العكس هنا أيضاً. فقادة «البزنس» يدركون تماماً أن البنتاغون هو قلب دولة الرفاه الخادمة للأغنياء. وعلى هذا الأساس كان رد الفعل الأولى لكلينتون على «الانتصار الكاسح» الجمهوري إعلان زيادة كبيرة في انفاق البنتاغون، مما دفع خصومه اليمنيين لرفع الرهان سريعاً. تبلغ ميزانية البنتاغون بالسعر الثابت للدولار 85٪ من معدلها خلال فترة الحرب الباردة، وهي أعلى بـ 30 مليار دولار عما كانته أيام نكسون. عدو الحرب الباردة هو بالطبع حليف اليوم حتى في مجال الإنتاج العسكري:

مكّنت برامج البحث السوفيتية المتقدمة الولايات المتحدة من استعادة الصدارة في مجال الطاقة النابضة والأسلحة الموجهة بالموجات الكهرطيسية القصيرة، وفقاً لما أوردته صحيفة «جينز دِفِنْس ويكلي». تعطي تلك الأرقام مؤشراً عن ضخامة «الخطر على ديمقراطية السوق» الذي مثّله الشيطان الأكبر [الاتحاد السوفييتي] كما لاح أمام أعين المخططين [السياسيين] الذين سعوا «لاحتوائه» و«لصده على أعقابه».

في نيسان 1995 سلمت مؤسسة التراث Heritage Foundation اليمينية جداً تصورها عن الميزانية، وتبنى الكونغرس خطوطه الأساسية. يدعو ذلك التصور إلى زيادة ميزانية البنتاغون بالتوافق مع تمنيات واحد من كل ستة من دافعي الضرائب، وفي الوقت نفسه يدعو إلى خفض الاعتمادات المخصصة للتربية، لبرامج مكافحة الإدمان على المخدرات، البيئة، وانفاقات اجتماعية أخرى يفضلها ثلثي الناس. يشرح محلل للسياسة من مؤسسة التراث [الأمر قائلاً]: «القضية فلسفية، فيجب ألا يُلزم دافعو الضرائب بدعم أنشطة قد لايوافقون عليها»، المعنى: دافعو ضرائب معينون. إن «القضية» المقصودة هي بالتحديد دعوة مؤسسة التراث «لقطع التمويل عن اليسار» معرّفاً بوصفه المؤسسات الخيرية الكاثوليكية، الجمعية الأمريكية للمتقاعدين، وهيئات أخرى تحاول مساعدة الأصناف غير المناسبة من الناس بمنحٍ اتحادية ضئيلة جداً أحياناً. هذه صورة أخّاذة «لليسار» بالمناسبة[25].

ليس الشعب وحده هو الذي يعارض زيادة انفاق البنتاغون، بل حتى هيئة الأركان المشتركة التي حذّرت من أن ذلك سيسبب مشاكل للقوات المسلحة في المستقبل. ولكن ما أهمية ذلك. لقد تكلم «البزنس»، ويعرف الرجعيون الدولانيون كيف يُصغون لكلامه.

ليست استهانة «مهندسي السياسة الرئيسيين» بالرأي العام مفاجئة أو استثنائية، رغم أنها تصلح مؤشراً لكيفية فهم الديمقراطية من قبل أولئك الذين يغنون لها المدائح. لكن هذا النمط [من الاستهانة] غدا شديد الثبات والإثارة بحيث يستدعي بعض التعليق؛ وليس هذا بالأمر المعتاد. يقول المعلق السياسي المحترم بْراد نيكر بوكر من صحيفة كريستيان ساينس مونيتور، يقول بنبرة تأملية «يبدو كما لو أن المشرعين ينظرون إلى ما يريده الأمريكيون.. ثم يسيرون في الاتجاه المعاكس». كان حديثه يشير إلى سياسات الطاقة والبيئة، لكن استنتاجاته تنطبق بصورة مثيرة [على كافة السياسات] وبدرجة تتجاوز المعيار المتعارف عليه[26].

يحسن بالمهتمين المخلصين بالديمقراطية أن يركزوا انتباههم على المبادئ المؤسسة لأول ديمقراطية حديثة نشأت منذ 200 عام، ولاتزال من وجوه متعددة تشكل المثال [لغيرها]. ففي مناقشات 1787 حول الدستور الاتحادي لاحظ جيمس ماديسون أنه «إذا فتح حق الانتخاب في انكلترا اليوم لكل طبقات الشعب فإن ملكية الملّاك العقاريين لن تكون بمأمن، وسيصدر قانون زراعي [يحدد الملكية أو يوزع الأراضي..] على الفور». «على حكومتنا» تفادياً لظلامة

كهذه «أن تؤمن المصالح الدائمة للبلد ضد الابتداع»، وأن تضع ضوابط وروادع «لحماية الأقلية من الأثرياء في مواجهة الأكثرية».

التزم البناء الدستوري التزاماً وثيقاً بخطة ماديسون. لقد ظلت «المصلحة الدائمة» كما عرّفها «غاية أمريكا» على الصيعد المحلي في نظر الأقوياء. كما أن «المجتمع المتسامح» الذي يديره هؤلاء أصرّ دائماً على مؤازرة المبدأ ذاته على الصعيد الخارجي «بالتعاون مع أطراف أخرى حين يمكن ذلك، ومن طرفنا وحده كما يقضي الواجب» حسبما أبلغت سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة في عهد كلينتون مجلس الأمن في تشرين الأول 1994. في نفس اللحظة كان انطوني ليك [مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي] يمجّد التزامنا التاريخي بالمبادئ السلمية[27].

يؤمن ماديسون بوجود «هدفين رئيسيين للحكومة»: «حقوق الأشخاص وحقوق الملكية». ويجب أن تنال الأخيرة الأسبقية لأنها ستكون تحت تهديد دائم من قبل «إرادة الأكثرية». ففي ظل الديمقراطية، قد تستند الأكثرية إلى قوتها و«تنتهك حقوق الأقلية». غالباً ما أُسيء فهم صياغات ماديسون الغامضة لهذه الأفكار، ونُظِر إليها بوصفها تعبيراً عن انهمام عام بأن «طغيان الأغلبية» قد يسحق حقوق الأفراد، اقرأ: حرية الكلام والضمير. بيد أن هذه القراءة تخطئ فهم مقصد ماديسون، وهو مقصد أكثر تحديداً كما أبان هو بوضوح. إن التهديد الأبرز هو ذلك الذي يقع على «حقوق الملكية». زد إلى ذلك أن حقوق «الأقلية الثرية» التي على الحكومة أن تحميها بوصف ذلك واجبها الأول تختلف تماماً عن «حقوق الأشخاص». فالأخيرة يجب أن تُمنح بشكل متكافئ وموحّد للجميع في ظل النظام الدستوري، أما «حقوق الملكية» فيجب أن توضع حصراً في أيدي «الأقلية الثرية». وتُحرم الأكثرية من هذه الحقوق ويجب أن تُمْنع من التعدي عليها.

إن البلاغة الماديسونية، وقد هيمنت بدرجة واسعة على المناقشة اللاحقة مضللة من وجوه أخرى. فليس هناك أي معنى لأن نقارن حقوق الأشخاص مع حقوق الملكية. إن القلم الذي في يدي هو ملكي، بيد أنه لايتمتع بأي حقوق، وإن كان لدي الحق في امتلاكه. إن حقوق الملكية هي حقوق أشخاص، أشخاصٍ محددين أريد لهم أن يكونوا أقلية دائماً. بناء على ذلك ينشغل إطار التفكير الماديسوني بحقوق الأشخاص فقط، ويعزو لأقلية ثرية من أولئك الأشخاص حقوقاً إضافية فوق الحقوق التي يشترك ــ نظرياً ــ بها الجميع. إن نظرته تحابي حقاً هذه الحقوق الإضافية، وترى أنها يجب أن تنال الأسبقية على الحقوق المشتركة. لقد عُتِّم على هذه القضايا ــ بقدرٍ لابأس به من الجدية في الواقع ــ بتأثير البلاغة المتكلفة التي صيغت بها؛ وفي كثير من النقاش اللاحق.

رأى ماديسون أنه من أجل تأمين محاباة حقوق الأقلية الثرية على هذه الأخيرة أن تمسك بأعنة الحكومة. وأضاف أن هذا عادل تماماً لأن الملكية هي «الحامل الرئيس لعبء

الحكومة» و«بمعنى ما يمكن القول أن البلد يخص (ملّاك التراب)». وقد تعمم هذا التصور عبر المسار الواضح لتحول قاعدة السلطة في المجتمع من المجال الزراعي إلى المجال الصناعي والمالي. وكما تشير جنيفر ندلسكي في التحليل الأكثر دقة لـ «إطار التفكير الماديسوني وميراثه» فإن تركيزه الأول الذي ينصب على («حماية الملكية» يعطي «للشعب»، أكثرية المستقبل، دور مشكلة ينبغي احتواؤها). وهي تلاحظ أن هذا التصور قد قُبل كأمر طبيعي من قبل كل صائغي الأفكار تقريباً؛ وتنوّه بجيمس ولسون باعتباره «الوحيد الذي أعلن أن الملكية ليست الهدف الرئيس للحكومة» والذي «منح الأولوية لما كان يعدّه زملاؤه التهديد الأكبر للملكية: الحرية السياسية للشعب».

اتخذ توماس جفرسون موقفاً مماثلاً لموقف ولسون، ولكن لم يكن له أي دورٍ مباشر في تكوين هذه الأفكار. أما ماديسون فقد وصل بعد بضع سنوات، وليس دون إحساس بالصدمة، إلى إدراك أن الأقلية الثرية ستسيئ استخدام سلطتها، ولن تتصرف بالطريقة المستنيرة التي توقعها بسذاجة منها. نعى ماديسون (الفجور السليط لهذا الزمن» حيث صار الأغنياء يستخدمون سيطرتهم على الحكومة بالطريقة التي وصفها آدم سميث تماماً، وحيث احتل «سماسرة البورصة دور «الحرس البرتوري» [كذا](*) للحكومة مشكلين في آن واحد أداتها والمستبِد بها، يرتشون من هباتها السخية ويُرهِبونها بهياجهم وألاعيبهم»[28].

يشكل التحقيق الواقعي للبناء الفكري الماديسوني الأصلي موضوعة مركزية ثابته في التاريخ الأمريكي، وقد احتفظ ذلك البناء بخطوطه الأساسية عبر العديد من التغيرات الاجتماعية. تلاحظ ندلسكي أن ميراث ماديسون و إن خفتت قوته يساعد في تفسير «نقاط ضعف التراث الديمقراطي» في الولايات المتحدة، وإخفاق ذلك التراث في التعاطي مع «تأويل السلطة الاقتصادية والسياسية» أو إن شئت الدقة نجاحه في التعاطي مع المشكلة بطريقة محددة: تقديس محاباة حقوق أولئك الذين يملكون البلاد. صارت تلك الحقوق من الناحية الفعلية تُعرّف مفهوم الديمقراطية. وهكذا خدمة للديمقراطية أُبعد الراديو، وفيما بعد التلفزيون، عن رقابة الشعب وسُلِّم إلى بضع شركات عملاقة بحيث صار الطغيان الخاص معادلاً للحرية. تلك هي الطبيعة الثانية(**). هناك قلة تجد مشكلة فيما يكتبه صحفي معروف جيداً في

(*) أدّينا تعبير الحرس البريتوري في المتن برتوري قصداً لأنه خطأ في الأصل الأنكليزي الذي يستشهد به المؤلف ويعلق عليه ساخراً بتعبير [كذا]. الحرس البريتوري هو الحرس الإمبراطوري الروماني في الفترة المتأخرة من تاريخ روما حين صار أولئك يتحكمون بنصب وخلع الأباطرة كما كان شأن عسكر الخلفاء العباسيين المتأخرين.

(**) يقول المثل الانكليزي أن العادة طبيعة ثانية. ويريد المؤلف أن تحقق التراث الماديسوني في الواقع جعله يصوغ مفاهيمنا عن الحرية والديمقراطية وتحول إلى عادة عقلية توحد وتساوي امتياز حقوق الأثرياء وطغيان المصالح الخاصة مع الحرية والديمقراطية.

نيويورك تايمز: «كما يجب أن يعرف كل تلميذ فإن صحافة حرة ـ وهذا يعني صحافة متحررة من تدخل الحكومة ـ هي مكوّن جوهري للنظام الديمقراطي» (ديفيد شبلر). وبخلاف ذلك، إن صحافة متحررة من [روبرت] مردوخ أو [سلفيو] برلوسكوني(*)، أو الشركات العملاقة، ليست مكوناً جوهرياً.

بقدر ما كان الحرس البريتوري يحكم قبضته صارت السياسة باطراد «الظل الذي يلقيه البزنس الكبير على المجتمع» وفقاً لصياغة جون ديوي ـ أبرز فلاسفة أمريكا في القرن العشرين ـ للبدهية التي عبر عنها آدم سميث. تواصل ندلسكي كلامها قائلة إن النظام الذي تطور [عن تلك السياسات] لا يقوم بمجرد حماية الملكية، بل هو يحمي «اللاتساوي في الملكية» بالتوافق مع روحه الأساسية، مخضعاً حقوق الأغلبية الكبيرة من السكان في كل دوائر الحياة الأخرى أيضاً.

صدر التحدي الجدي الوحيد لهذه الأفكار عن حركات العمل والحركات الشعبية الأخرى التي التي أحرزت بالتأكيد بعض الانتصارات، وإن تكن قد هُمّشت إلى حدٍ غير معتاد في الديمقراطيات الصناعية؛ إضافة إلى أنها تخسر الآن المكاسب التي كانت قد أحرزتها قبلاً[29].

إن بنى السلطة الهرمية التي وصفها كاروترز بأنها «إخفاق» لجهود أمريكا في تعزيز الديمقراطية [في أمريكا اللاتينية] هي أي شيء إلا ذلك. إنها ليست نجاحاً آخر فحسب في مشروع تقويض الديمقراطية ضمن نطاق الهيمنة الأمريكية ـ الأمر [الوقوع في نطاق الهيمنة الأمريكية]، الذي يفسر الطابع المنهجي المحتّم لهذا «الاخفاق»، ـ بل هي تعكس أيضاً طبيعة المجتمع المحلي [مجتمع الولايات المتحدة]. وليس من الصعب اكتشاف الوقائع [المؤيدة لذلك] في التاريخ والعقيدة [الأمريكية] إن رفعنا براقع البلاغة المنمقة التي تخفيها.

«النزعة المحافظة الخاصة بالسوق الحرة»

جرياً على المسار نفسه، في وسعنا أن نقترب من استيعاب مفهوم «النزعة المحافظة للسوق الحرة». إن معناه الحقيقي يتكشف إن ألقينا نظرة أكثر تمعناً نحو المتحمسين الأشداء لـِ «إنزال الحكومة عن ظهورنا» وترك السوق تحكم دون أن يعكر صفوها أحد. ربما يكون نيوت غينغريش رئيس مجلس النواب مثالهم الأبرز. يمثّل غينغريش مقاطعة كوب كاونتي من ولاية

(*) ١ ـ روبرت مردوخ واحد من أباطرة المال من أصل استرالي. تمتد امبراطوريته ـ ومجال عملها هو وسائل الإعلام: صحف، إذاعات، محطات تلفزيونية... إلى أمريكا واليابان وانكلترا واسترالي.
٢ ـ سلفيو برولوسكوني نظير إيطالي لمردوخ. رئيس وزراء إيطاليا لفترة قصيرة عام 1996 .

جورجيا، وكانت نيويورك تايمز قد انتقت تلك المقاطعة كموضوع لصفحة الغلاف من أحد أعدادها لتبيان المد الصاعد «للنزعة المحافظة» والإزدراء الملقى على «الدولة المرضعة». يقول عنوان الموضوع: «النزعة المحافظة تزدهر بين المماشي المظللة بالأشجار» في هذه الضاحية الضخمة لأطلنطا، المعزولة بحرص شديد عن أي عدوى مدينية بحيث يتاح لسكانها أن يتمتعوا بثمرات «قيم المنشئين» وحماسات السوق التي يدافع عنها في الكونغرس الممثل الأبرز للنزعة المحافظة نيوت غينغريش الذي يصف منطقته بكبرياء: «عالم من عوالم نورمان روكويل(*) يمتاز بحواسيبه ذات الألياف البصرية وبطائراته النفاثة»[30].

ولكن ثمة ملاحظة هامشية بسيطة: تتلقى مقاطعة كوب كاونتي إعانات اتحادية أكثر من أي من مقاطعات الضواحي مع استثنائين هامين: آرلينغتون في ولاية فيرجينيا، وهي تشكّل فعلياً جزءاً من الحكومة الاتحادية؛ وفلوريدا التي هي موطن مركز كندي الفضائي، وهذا عنصر مكون آخر لنظام: الإعانة عامة والربح خاص. وحين نخرج من إطار النظام الاتحادي نجد أن مقاطعة كوب كاونتي تحتل الصدارة في ابتزاز الموارد المالية من دافع الضرائب المسؤول أيضاً عن تمويل «الطائرات النفاثة والحواسيب ذات الألياف البصرية» في عالم نورمان روكويل. ثم أن معظم الوظائف في كوب كاونتي، وهي عالية الرواتب، تم الحصول عليها بالتطفل على الموارد العامة. ومن الممكن تتبّع أصول ثروة عموم منطقة أطلنطا بدرجة كبيرة إلى المصدر نفسه. خلال ذلك يبلغ تمجيد معجزات السوق عنان السماء في المكان الذي «تزدهر النزعة المحافظة» فيه.

هذه أيضاً معلومة عرضية. فخلال الحملة الانتخابية للكونغرس، وحين كانت دعاوة غينغريش المضادة للدولة المرضعة وإفراطات الضمان الاجتماعي مدوية الأصداء، وبينما كان الديمقراطيون منهزمين، لم يكن أحد راغباً بأن يصدر نأمة ردٍ عليه. لقد تُرِكَ لغينغريش موقع المدافع الأبرز في البلاد عن دولة الضمان الاجتماعي ولكن للأغنياء فقط. إن أسباب ذلك الصمت مفهومة بيسر: تسود المصالح الطبقية على المصالح الانتخابية الضيقة. ومما يحظى بـــإجماع شامل وجوب حماية الأغنياء من نظام السوق عبر دولة رفاه قوية وتدخلية.

يقدم «العقد مع أمريكا» الغنغريشي المثال المحكم عن إيديولوجيا «السوق الحرة» ذات الحدين: حماية الدولة والإعانات العامة للأغنياء، ونظام السوق للفقراء. يدعو العقد إلى «اقتطاعات شاملة في الانفاق الاجتماعي» تمس الفقراء والضعفاء بما فيهم الأطفال وكبار السن، كما يدعو لزيادة الضمان الاجتماعي من أجل الأغنياء وبالطرق الكلاسيكية: اجراءات مالية تنازلية [في مجال الضرائب] وإعانات حكومية صريحة. يشمل الصنف الأول إعفاءات

(*) نورمان روكويل مصمّم ومزين منازل أمريكي (1894 ــ 1978).

ضريبية متزايدة «للبزنس» ولمصلحة الأثرياء، اقتطاعات [ضريبية] على مكاسب رأس المال وما إلى ذلك. أما الصنف الثاني فيضم إعانات على حساب دافعي الضرائب للاستثمار في المشاريع والتجهيزات، قواعد أكثر مواتاة لمواجهة انخفاض الأسعار، تفكيك الجهاز المنظم [ضبط العلاقة بين الدخول والمصاريف..] وإن يكن لايكاد يحمي الشعب والأجيال المقبلة؛ مطالب صفيقة جداً. وهكذا تظهر اقتراحات لتحفيز «البزنس»، لاقتطاعات ضريبية تنازلية ولإجراءات رفاهية أخرى لمصلحة الأغنياء، تظهر تحت عنوان «مرسوم إيجاد الوظائف وتعزيز الأجور. يحتوي نص المرسوم حقاً على شرطٍ احتياطي يقضي باتخاذ اجراءات «لإيجاد وظائف ورفع أجور العمال» مع إضافة عبارة «دونما اعتمادات مالية». ولكن لايهم. فبالنظر إلى الإصطلاحات السائدة، تعني «وظائف» «أرباحاً»، لذلك فالاقتراح يدور حقاً حول «إيجاد وظائف» الأمر الذي سيستمر في تعزيز «الأجور» نزولاً.

يدعو العقد كذلك إلى «تقوية دفاعنا القومي» بحيث «نحافظ على مصداقيتنا في العالم» بصورة أفضل، وبحيث أن أي شخص يمكن أن تخطر بباله أفكار غريبة كالقسس ومنظمي الفلاحين في أمريكا اللاتينية سيكون على دراية تامة [بقوتنا ونوايانا]. إن عبارة «الدفاع القومي»، ليست حتى نكتة مروعة من النوع الذي يجب أن يستثير السخرية بين من يحترمون أنفسهم من الناس. فالولايات المتحدة لاتواجه أي تهديدات، لكنها تنفق على «الدفاع» قدر ما ينفقه العالم كله تقريباً. على أية حال، ليست المصاريف العسكرية مزاحاً. وبغض النظر عن تأمين نوعٍ محدد من «الاستقرار» في مجال «المصالح الدائمة» لمن يعنينا أمرهم، فإن البنتاغون ضروريٌ لإعالة أناس مثل غينغريش وقاعدته الانتخابية الثرية بما يمكنّهم من التنديد بالدولة المرضعة التي تصب الاعتمادات المالية في جيوبهم.

إن نظرة نلقيها على التاريخ تنيرنا هنا أيضاً، كما ذكرت من قبل. كانت الأوهام حول مواتاة ونجاح السوق الحرة تشكل حقل نشاط الإيديولوجيين. وهؤلاء ليسوا فاعلين حقيقيين في النظام السياسي والاقتصادي. وما يحتمل أنه بقي من أوهام عن القضية تبدد بعد الكساد الكبير [أزمة أواخر العشرينات الاقتصادية الكبرى] وإثر نجاح اقتصاد الحرب ــ العالمية الثانية ــ المدار من قبل الدولة في التغلب عليه، وما تميزت به تلك الفترة من نمو هائل للإنتاج والأرباح. تم تعليم العِبَر [عبر اقتصاد الحرب] لمدراء الشركات الذين اتجهوا زرافات إلى واشنطن «لإنجاز واحدٍ من أعقد نماذج التخطيط الاقتصادي في التاريخ». تلك التجربة التي «خفّفت من المخاوف الإيديولوجية من دور الحكومة في تحقيق استقرار الاقتصاد» كما يشير مؤرخ «البزنس» البارز ألفرد تشاندلر. توقع أولئك المدراء، وسواهم، عودة الكساد ما لم يحتفظ بتلك الاجراءات [الحكومية] بطريقة ما. لقد أدرك عالم «البزنس» أن الصناعة المتقدمة لايمكن أن توجد بصورة مرضية في اقتصاد يقوم على (المشروع الحر) التنافسي النقي ودونما إعانات

حكومية»، وأن «الحكومة هي منقذهم الوحيد الممكن» (فورتشن، بزنس ويك). تشير هذه الملاحظات بصورة مخصوصة إلى صناعة الطائرات التي رسخت أركانها على حساب الاعتمادات العامة واستغلال وضع الحرب لكسب الأرباح، لكنها فُهمت كملاحظات قابلة للتعميم [على صناعات أخرى]. وقع التفضيل على جهاز البنتاغون دون غيره لأسباب معروفة تماماً، وأعيد بعثه بوصفه «المنقذ» الذي يضمن إعالة وتوسع صناعة الطائرات وإنتاجاتها الجانبية(*). وإلى جانبها صناعة الفولاذ والمعادن عامة، الالكترونيات، المستحضرات الكيميائية، المكائن، الأتمتة وصناعة الإنسان الآلي، ومكونات مركزية أخرى للاقتصاد الصناعي.

وفرت خرافة الحرب الباردة، طالما كان ممكناً إدامتها، ذريعة مناسبة، وغالباً ما تحولت الذريعة إلى احتيالٍ واعٍ. عبر ستيوارت سمنغتون أول أمين للقوات الجوية، عبر عن الأمر بجلاء تام في كانون الثاني 1948: «الكلمة التي يجب أن تقال ليست (الإعانة المالية [الحكومية])، الكلمة التي يجب أن تُقال هي (الأمن)». طالب سمنغتون بانتظام ـ كممثل للصناعة في واشنطن أن «تلبي» الميزانية العسكرية «متطلبات صناعة الطائرات» حسب تعبيره. وتستمر القصة ذاتها دونما تغير جوهري حتى اليوم في كل القطاعات الاقتصادية العاملة تقريباً، وبطبيعة الحال، في مقاطعة كوب كاونتي. فهنا، كما في أي مكان آخر، يعتمد «القطاع الخاص» بصورة مكثفة على مدفوعات الضمان الاجتماعي، أي على الإعانات الحكومية التي تسمى في الغالب «أمناً». كذلك اعتمدت الصناعة بشكل درامي، أثناء سنوات حكم ريغان، على التكنولوجيا المتقدمة التي تُحوّل بيسر من الاستخدام العسكري إلى الاستخدام التجاري. هذا العامل الحاسم في التطور الصناعي والتقدم الاقتصادي الحديث فُهِم منذ زمن طويل في عالم الأعمال، وكان مثار نقاش في أوساط اليسار أيضاً، لكن النقاش حوله خُلِط خطأً بالأدب المعادي للنزعة العسكرية الذي يركز على حقيقة أن الطريق العسكري مضرٌ بالاقتصاد بالمقارنة مع البدائل المدنية. هذا صحيح. لكنه خارج الموضوع بالنسبة لقادة «البزنس» الذين شرحوا منذ 50 عاماً لماذا يفضلون البديل العسكري: أساساً لأسباب تتعلق بالسلطة في الإطار المحلي وليس بالعافية الاقتصادية. إن بعضاً من هذه الموضوعات مطروحة للتقصي الآن، أخيراً، حتى من قبل العمل الأكاديمي الذي يلتزم الخط الرسمي، وهو عمل مفيد رغم أن سوء الفهم يستمر فيه عبر الاعتقاد بأن ما يكتشفه هذا البحث «مناقض لاعتقادات المحللين من كلا الطرفين، اليمين واليسار»؛ [كلا] فقد كان الأمر واضحاً منذ أمدٍ طويل في صحافة «البزنس» وضمن أوساط النقاد اليساريين. وتستخلص الدراسات نفسها وجوب صيانة «القاعدة

(*) معلوم أن البنتاغون يتعاقد مع كبريات الشركات الأمريكية لصنع ما يطلبه من أعتدة حربية.. وهي تكسب أرباحاً هائلة من هذه العقود. كذلك لاتقتصر الصناعة العسكرية الأمريكية على الإنتاج العسكري، فهي تطور وتنتج الكثير من السلع المدنية أو التي تستخدم في القطاعين.

الصناعية العسكرية» والمحافظة عليها بصورة ملائمة، وهي تبني استخلاصها هذا على إدراك ضرورة حماية الأغنياء من نظام السوق واستغفال السكان بما يجعلهم يقدمون لهم [للأغنياء] الدعم المالي[31].

تلك أسباب رئيسة تفسر زيادة الانفاق العسكري في حين يُحدّ بشدة أي شيء قد يعود بالفائدة على «البهيمة الضخمة» التي تهدد «الأقلية الموسرة».

المبادئ العامة واضحة وصريحة: الأسواق الحرة من أجل العالم الثالث ونظيره المتنامي في الوطن[*]. ومن الممكن إفهام الأمهات وأبنائهن القُصّر بحزم ضرورة الاعتماد على النفس دون أن يخضع للضرورة ذاتها، من فضلكم، كبار الإداريين والمستثمرون المعتمدون على الدولة. فبالنسبة لهؤلاء على دولة الرفاه أن تزدهر.

تظهر نظرة أكثر تمعناً على دقائق الوضع مرة أخرى المعنى الحقيقي لما يحصل. فإذ هو غير مكتفٍ بزيادة كلينتون لميزانية البنتاغون المتعارضة جذرياً مع الإرادة الشعبية، قاد غينغريش رئيس مجلس النواب الذي يمثل لوكهيد ـ مارتين وصناعات أخرى عالية التكنولوجيا، قاد مجلس النواب إلى المصادقة على إعانات عامة أكبر من ذي قبل لقاعدته الانتخابية الثرية. فقد صادق المجلس تحت قيادته على مبلغ 2.3 مليار دولار كزيادة إضافية «طارئة» من أجل البنتاغون المتهالك جوعاً، على أن تُسحب الاعتمادات [المغطية لهذا المبلغ] من برامج تخدم الأكثرية الواسعة. وفي إيماءة باهتة وعقيمة تسلط الضوء على ماهية القضية موضع الجدل، اقترح النائب الديمقراطي ديفيد أوبي في اللجنة المعنية مقايضة اقتطاع حددته الخطة بمقدار 5 ـ 7 مليار دولار من برامج تغذية الأطفال والاسكان والتدريب المهني بتأخير لمدة خمس سنوات في نشر الطائرة المقاتلة المتطور F22 التي تنتجها لوكهيد والممثلة لبرنامج رفاه كلفته 72 مليار دولار (ولاشك أن هذا التقدير أقل من الواقع)؛ أقول اقترح التأخير وليس قطع الهبات المجانية [لتمويل صنع الطائرة] على حساب دافعي الضرائب. وقد رُفض الاقتراح سريعاً ولم ينل أي تغطية إعلامية تقريباً.

تبقى الكلمة التي يجب استخدامها هي «الأمن» وليس «الإعانة». إن خطط «الدفاع» الراهنة، كما كان الأمر غالباً في الماضي، مصممة بحيث ترعى مصادر التهديد للأمن[**]. أحد مصادر التهديد الصغيرة هو روسيا. فبالرغم من أنها الآن حليف، فإنها تظل تمثل تهديداً

(*) من الأفكار المتكررة للمؤلف في معظم كتاباته السياسية وجود نوع من العالم الثالث داخل كل بلد صناعي يتكون من الفقراء والمعوزين والمشردين والعاطلين عن العمل.. يعاملون داخل بلادهم من قبل أهل السلطة والثروة كما يعامل العالم الثالث من قبل المراكز الدولية المتحكمة بالاقتصاد والسياسة العالمية.

(**) سيوضح المؤلف بعد قليل الحاجة المستمرة لوجود خطر خارجي يبرر التوسيع المستمر لميزانية الحرب.

ممكناً «لغلبة» الولايات المتحدة حسب المفردة الشائعة اليوم لوصف السيطرة العالمية [الأمريكية]. لكن التهديد الأول هو «انتشار الأسلحة في العالم الثالث» حسبما أبلغ المدير المسؤول عن العلم والتكنولوجيا في وزارة الدفاع الجنرال ريتشارد بول صحيفة جينز دفنس ويكلي. يجب أن نثابر على إنفاقنا العسكري ونقوي «قاعدتنا الصناعية الدفاعية» بسبب من «التعقيد التكنولوجي المتزايد لنزاعات العالم الثالث» وفقاً لما أبانته أمام الكونغرس إدارة بوش بينما كانت تشهد انهيار جدار برلين آخذاً معه الذريعة الأمثل «للإعانة المالية». ما من أحد نظر بتمعن إلى «النظام الأمني» سيفاجأ بمعرفة ضرورة تعزيز كلا التهديدين.

يُنتظر لقسم الاعتمادات المخصص للزيادة الإضافية الطارئة على ميزانية البنتاغون أن يسحب من برامج تهدف إلى تفكيك وحماية الترسانة النووية للاتحاد السوفييتي السابق. [وعلى ذلك] يعلق الممثل الديمقراطي لفلوريدا بيت بترسون مبيناً أنه لحماية أنفسنا من الخطر الناجم [عن تفكك الاتحاد السوفييتي] سيتوجب علينا أن «نزيد ميزانية وزارة الدفاع». علاوة على ذلك، يجب تنشيط «انتشار الأسلحة في العالم الثالث» مع مساهمة متجددة [من قبلنا] في «تعقيدها التكنولوجي المتنامي».

بلغت حصة الولايات المتحدة من مبيعات الأسلحة لبلدان العالم الثالث ما يقارب ثلاثة أرباع [كل مبيعات الأسلحة من بلدان العالم الأخرى]. من واجبنا لذلك أن نزودهم بأسلحة أكثر تقدماً بحيث نستطيع أن نرتجف كما ينبغي من الخوف. مكّن بيع طائرات F16 بقروض على حساب دافعي الضرائب، مكّن القوات الجوية من أن تدفع للوكهيد لتحسين الطائرة وتطوير المقاتلة F22 بحيث تواجه الأخطار التي يمكن أن تعرض [من بلدان العالم الثالث]. أكد الجنرال بول أن برامج الرفاه تمتد إلى خارج بلد غينغريش مبرزاً التزامنا «بمد الاستخدام المزدوج ‹للعلم والتكنولوجيا› خارج النطاق العسكري» في إطار «المصلحة القومية» و«تعزيز أمننا الاقتصادي». أما ما ينال «التعزيز» أكثر من غيره فهو رفاه أمريكا الشركات التي يُنتظَر منها أن «تحقق نقلة في عملنا» حسبما تابع الجنرال بول حديثه باللغة البيروقراطية المعتمدة.

إن بقرة غينغريش الأثيرة، المحبة للمال والمعتمدة على التمويل الحكومي، تستوعب الحيلة تماماً(*) تنبه دعاوة لوكهيد إلى أنه «عالم خطر» هذا الذي «تباع فيه طائرات مقاتلة و نظم دفاع جوي معقدة» والفضل يعود أساساً «للمنقذ». ويضيف أحد المؤلفين لقد بعنا F16 في العالم كله، ماذا سيحصل إن انقلب ‹صديق أوحليف› علينا؟». من أجل تجنب هذا الخطر علينا أن نبيع أسلحة أشد تعقيداً للخصوم المحتملين، وأن نحوّل بقدر أكبر أيضاً اعتمادات

(*) المقصود الشركات الرابحة جداً التي تتعاقد مع وزارة الدفاع.

مالية عامة إلى القطاع الذي يزداد تقلصاً من السكان، ذلك القطاع الذي يتحمل عبء الأرباح «الباهرة». إنه لأمر بسيط حقاً.

يعارض مبيعات الأسلحة إلى بلدان غير ديمقراطية ـ أي لمعظم الشارين ـ نسبة تصل إلى 96٪ من السكان فقط. وهكذا فإن برامج [البيع هذه] تعكس التفويض الشعبي مثلها في ذلك مثل أصحابها[32].

إن دولة الأمن القومي هي التفضيل الطبيعي للمدافعين عن الطغيان الخاص. فهذه الأداة تسهّل تحويل الاعتمادات العامة إلى الصناعة المتقدمة وإلى القطاع الثري بعامة، بينما ينكمش الجمهور خوفاً من الأعداء الأجانب مما يمكّن راسمي الخطط من العمل في «انعزال تكنوقراطي» حسب اللغة الخاصة بالبنك الدولي. إلى ذلك يجب التعاطي بطريقة ما مع «البهيمة الضخمة»، وأيسر طريقة هي تخويفها، وإلى جانبها الأعداء الداخليين أيضاً. إن توليد الخوف والبغضاء هو منهج معتمد لضبط السكان سواء كان الشيطان [المسبب للخوف...] هو اليهود أو المثليين الجنسيين أو الإرهابيين العرب أو ملكات [النساء المستفيدات من] الضمان الاجتماعي (السود منهن، ضمناً) أو المجرمين المترصدين في الزوايا المعتمة (السود أيضاً). وفي حين أن معدل الجريمة ثابت منذ عقود فإن الإحساس بالجريمة والخوف منها قد تصاعد بحدة بين قسم كبير من السكان ممن استثيروا بصورة زائفة حسبما استنتج عالم الجريمة وليم تشامبليس من توقيت حملة كلامية ضخمة واستفتاءات أُجريت [حول الموضوع]. الأمر ذاته يصح، وبصورة درامية جداً، بخصوص المخدرات[33].

لذلك فالخلاصة الوحيدة المعقولة هي أن «المحافظين» الجدد يسعون لتوسيع إضافي لجهاز الأمن القومي الذي نظمته ووجهته الدولة القوية التي يرغبون برعايتها. ويُراد للتوسع السريع لنظام السجون، إلى جانب البنتاغون، أن يتسارع أكثر بينما تلغى ضمانات الحماية الدستورية من خلال، مثلاً، تشريع يسمح بالتفتيش دون ترخيص رسمي (الأمر الذي اعتبر «فكرة سيئة» من جانب 69٪ ممن يمنحون «التفويض [الانتخابي: الشعب]. إن الإجراءات الصارمة التي تتضمنها مشاريع القوانين الجديدة حول الجريمة قليلة الجدوى من أجل «حرب ضد الجريمة» كما أشار الخبراء مراراً وتكراراً. لكنها مجدية تماماً من أجل حرب ضد السكان، وذلك من وجهين: الاخضاع رعباً للأكثرية الواسعة المقدر لها أن تعاني من تدهور نوعية حياتها وفرصها، [والوجه الثاني] التخلص من الكتلة النامية من الناس الفائضين الذين يجب ضبطهم بطريقة ما، والذين يشكلون النمط العالم ـ ثالثي وقد تحقق داخل البلد.

تضاعف عدد السجون ثلاث مرات في الولايات المتحدة في عهد الريغانيين المتحمسين لسلطة الدولة مخلفة وراءها وعلى مسافة كبيرة المنافسين الرئيسيين: جنوب أفريقيا وروسيا، وإن تكن روسيا أدركت الولايات المتحدة تواً بقدر ما بدأت باستيعاب قيم معلميها

الأمريكيين. أفادت «حرب المخدرات»، وهي خدعة كبيرة، كحيلة هامة لسجن الناس غير المرغوبين. ويُتوقَّع من مشاريع القوانين الجديدة حول الجريمة أن تسهِّل هذه العملية لاتصافها بـــإجراءات قاسية جداً من حيث إصدار الأحكام. كذلك يُرحَّب بالانفاقات الجديدة الهائلة على السجون بوصفها حافز كينزي(*) آخر للاقتصاد. تقول صحيفة «وول ستريت جورنال» في تقرير لها أن «مشاريع البزنس تنتهز الفرصة» مكتشفة طريقة جديدة لاستنزاف الموارد العامة. من بين المستفيدين هناك صناعة البناء، الهيئات القانونية، الشبكة المعقدة المنتعشة والمجزية للسجون الخاصة(**)، ثم «أرفع الأسماء في عالم التمويل» مثل غولدمان ساكس وبرودنشال وآخرون؛ وهم جميعاً يتنافسون على تولي المسؤولية عن بناء السجون المستفيدة من سندات خاصة معفاة من الضرائب. يقف في الطابور أيضاً «المنشأة الدفاعية... وقد تشممت رائحة خط جديد للبزنس» مجسداً في أجهزة المراقبة والضبط عالية التكنولوجيا [المراقبة... داخل السجون] من النوع الذي كان يمكن للأخ الأكبر(***) أن يعجب به.

تلك هي أسباب أساسية، فيما يبدو، لنمو ما يسميه تشامبليس «صناعة ضبط الجريمة». ليس مدار نقاشنا نفي كون الجريمة تهديد حقيقي للسلامة والبقاء، فهي تهديد فعلاً، وقد كانت كذلك منذ زمن طويل؛ بيد أن أسبابها لم تدرس وتجابه. يدور النقاش بالأحرى حول استغلال الجريمة كأسلوب لضبط الجمهور والسيطرة عليه بشتى أنواع الطرق.

بصورة عامة، يتعرض للهجوم القطاع الأكثر ضعفاً [من المجتمع]، ويشكل الأطفال هدفاً طبيعياً آخر. تم تناول القضية في عمل هام يشتمل على دراسة لمصلحة اليونسيف قامت بها الاقتصادية الأمريكية المعروفة سيلفيا آن هولت(35). وجدت هولت، وهي تستعرض الأعوام الخمسة عشر الماضية، شرخاً حاداً بين المجتمعات الأنغلو أمريكية ومجتمعات أوروبا القارية واليابان. وهي ترى في النموذج الانكلوأمريكي «كارثة» على الأطفال والأسر، وبالعكس حسّن النموذج الأوروبي الياباني أحوالهم بدرجة معتبرة. ومثل آخرين، تعزو هولت «الكارثة» الأنغلو أمريكية إلى التفضيل الإيديولوجي «للأسواق الحرة». بيد أن ذلك نصف الحقيقة فقط.

(*) نسبة للاقتصادي الانكليزي الشهير جون مينارد كينز (1883 ـ 1946) الذي أوصى بزيادة الانفاق العام لتنشيط الاقتصاد وحفز الاستثمار. وقد طبقت دعوته عبر النيوديل الروزفلتية في مواجهة الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929 ـ 1933) وأدت لنتائج مُرضية.

(**) نعم، هناك خصخصة للسجون في الولايات المتحدة تعود بالربح على أصحابها من خلال تشغيل المساجين.

(***) الأخ الأكبر هو الزعيم كلي الحضور، كلي القدرة والعلم في دولة أورويل في رواية 1984 حيث هناك جهاز رقابة تلفزيوني في كل بيت وساحة وشارع، وبين حين وآخر تظهر على شاشته عبارة: الأخ الأكبر يراقبك. توسعاً الأخ الأكبر هو كل زعيم لدولة تسلطية تطمح لتحويل مواطنيها إلى نسخ متماثلة من الأمعات.

فمهما يكن الاسم الذي يرغب المرء في إطلاقه على الايديولوجيا الحاكمة، ليس من الإنصاف أن يلطخ الاسم الفاضل «للنزعة المحافظة» [يتحدث المؤلف دون سخرية، جاداً] بتطبيقه على هذا الشكل العنيف، المتمرد على القانون، للنزعة الدولانية الرجعية، المتصف بازدراء الديمقراطية وحقوق الانسان، والأسواق أيضاً.

بغض النظر عن الأسباب، ليس هناك كبير شك حول نتائج ما تسميه هولت «الروح المعادية للطفولة التي انفلتت من عقالها في هذه البقاع»، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة وبريطانيا. إن «النموذج الانغلو أمريكي المتسم بالاهمال الشديد» قد خصخص رعاية الأطفال إلى حد بعيد، وفي الوقت نفسه جعلها خارج متناول معظم الناس. والنتيجة كارثة على الأطفال والأسر، أما في «النموذج الأوروبي الأكثر رعاية ودعماً بكثير» فقد قوّت السياسة الاجتماعية أجهزة الدعم لهم.

أشارت لجنة رفيعة المستوى من مجالس الدولة للتربية والجمعية الطبية الأمريكية إلى أنه «لم يحصل من قبل أبداً أن كان جيل من الأطفال أقل عافية، أقل نيلاً للعناية أو أقل إعداداً للحياة مما كان آباؤهم في العمر نفسه من هذا الجيل» رغم أن الأمر يقتصر على المجتمعات الانكلو أمريكية حيث تسود «روح معادية للطفولة وللأسرة» منذ خمسين عاماً تحت قناع من «النزعة المحافظة [بالمعنى الأصلي للكلمة، الأخلاقي]»، و«القيم العائلية»؛ مما يشكل انتصاراً عقائدياً سيُعجَب به أي ديكتاتور.

هذه الكارثة هي، جزئياً، الحصيلة البسيطة لتدهور الأجور. يضطر كلا الأبوين. بالنسبة لمعظم السكان، أن يعملا وقتاً إضافياً من أجل تأمين الضرورات. ولايعني التخلص من «التقييدات المفروضة على عمل السوق» إلا أن تعمل ساعات إضافية مقابل أجور أدنى، وإلا **إيّاك**. العواقب متوقعة: تراجع جذري لوقت الاتصال المباشر بين الآباء والأبناء، زيادة حادة في الاعتماد على التلفزيون كوسيلة لضبط الأطفال، زيادة في عدد الأطفال المتروكين وحدهم في المنازل بغياب الأبوين»، ازدياد أيضاً في إدمان الأطفال للمشروبات الكحولية والمخدرات، وفي العنف الذي يمارسه الأطفال أو يكونون ضحاياه، وآثار واضحة أخرى على الصحة والتربية والقدرة على المشاركة في مجتمع ديمقراطي، بل وحتى على البقاء.

يبلغ الجوع مستواه الأقسى بين أوساط الأطفال، وهو يخلّف آثاراً دائمة مدى الحياة. كذلك «يجيش» الجوع بين المسنين. تورد صحيفة «وول ستريت جورنال» في تقرير لها: «يعيش بضع ملايين من الأمريكيين المسنين جياعاً، وتتزايد أعدادهم باطراد» في حين أن هناك 5 ملايين أي حوالي 16٪ من السكان فوق سن 60 عاماً مصابون إما بالجوع أو بدرجة ما من سوء التغذية. ومرة أخرى ليست هذه الظواهر معروفة في مجتمعات متقدمة أخرى[36].

أما المستهدف الأوهى قوة من الجميع فهو الأجيال القادمة التي لاتملك «أصواتاً» في السوق مما يُمكّن من تحميلها مجاناً أكلاف سُعار تركيز الثروة. هذا تأثير بعيد المدى لتفكيك الجهاز الضابط [المنظم للعلاقة بين الدخول والمصاريف...] الذي يأمل غنغريش وفريقه تحقيقه بصورة شاملة عبر فرض شروط حساب الكلفة ـ المكسب على كل الإجراءات الضابطة البيئية والصحية. ومن الممكن تقليص البيروقراطية الاتحادية الهائلة اللازمة لإدارة الجهاز برفض تخصيص اعتمادات لها، ويستطيع أي من محامي الشركات عرقلة عمليات التقاضي لآجال طويلة في هذا المجال [القضاء الإداري] الذي تسوده التخمينات والالتباسات. إن التغيرات في النظام القانوني المرتبطة بهذه السياسات مصممة بغرض حماية جريمة الشركات بفرض شروط مرهقة على الضحايا الذين يبحثون عن الإنصاف والتعويض، بينما ترفع تلك التغييرات الحماية عن المستهلكين والمستثمرين الصغار وتضعف سلطات فرض القانون. سيكون ذلك نعمة «لمعدومي الضمير» الذين «يسرقون عشرات المليارات من الدولارات وربما مئاتها» بعمليات احتيال في مجال المال والتأمين حسب تعليق أستاذ إدارة الأعمال بنجامين شتاين. هذا بينما تُحمَّل الأكلاف للضعفاء بما فيهم دافعوا الضرائب الذين يُنتظر منهم أن يدفعوا الحساب حين تسوء الأمور كما حصل في حالة المدخرات والإخفاق في سداد الدين حيث أضيفت عدة مليارات إلى عجز الميزانية الاتحادية. ثم أن تغيير النظام القانوني هو أيضاً هدية قيمة للشركات مثل فيليب موريس(*) كبرى الشركات المانحة لفريق غنغريش والتي تحتاج إلى حماية الحكومة من أجل تسويق عقاقيرها المهلكة المسببة للإدمان، والمسؤولة عن نسبة من الوفيات أعلى من نظيرتها غير القانونية [المخدرات]، هذه النسبة التي تشمل (وهي تختلف في ذلك عن المخدرات الحقيقية) غير المدخنين [ما يُعرف بالتدخين السلبي][37].

نحو نهاية التاريخ: طوبى الأسياد

إن شروط الحياة والعمل آخذة في التدهور بالنسبة لمعظم السكان، وهذا أمر جديد في تاريخ البلدان الصناعية تصل الطبعة الأخيرة من الدراسة العلمية السنوية عن «حالة أمريكا العاملة» إلى نتيجة مفادها أن «الأكثرية الواسعة: من الأسر خسرت جزءاً من ثروتها أما الاقتصاد [الكلي] فقد نما» خلال طور التعافي من التراجع الاقتصادي الشديد عام 1982 تحت حكم ريغان. ويقدّر مؤلفو الدراسة أن الخسارة أصابت الجميع باستثناء نسبة 20٪ يحتلون قمة المجتمع. وحين ركد الاقتصاد وأصابه التراجع في الفترة 1988 ـ 1991 «تدهورت الثروة في أوساط كل فئات الدخل تقريباً». وخلال التعافي الكلينتوني واصلت الأجور المتوسطة

(*) من الشركات الأمريكية الكبرى في مجال إنتاج السكائر.

تدهورها المطّرد منذ عام 1980 . تراجعت أجور الحاصلين الجدد على وظائف – وهي ذات دلالة تنبؤية عن المستقبل – بنسبة 30٪ للذكور و 18٪ للإناث من خريجي المدارس العليا (يشكلون 4/3 من القوة العاملة). أما بالنسبة للمتعلمين في الكليات فقد انحطت الأجور بمقدار 8٪ للذكور وارتفعت 4٪ للإناث. سقطت الأجور الساعيّة بنسبة تزيد على 10٪، وتنوف على ذلك بالنسبة لخريجي المدارس العليا. ويقول التقرير الاقتصادي المرفوع للرئيس أن الدخل الحقيقي سقط بنسبة صاعقة منذ ذلك الوقت. بلغت معدلات الفقر [في الولايات المتحدة] ضعف مستواها في البلدان الصناعية الأخرى. أما فقر الأطفال فهو أعلى بدرجة بارزة تتجاوز كثيراً أي مجتمع صناعي آخر، ويكاد يبلغ ثلاثة أضعاف متوسطها. في الوقت نفسه ارتفعت رواتب صُنّاع القرار الرئيسيين بنسبة 66٪، وليست الولايات المتحدة مسبوقة في هذا المجال إلا ببريطانيا التي ارتفعت فيها الرواتب نفسها بنسبة 123٪ رغم أن الولايات المتحدة تحتفظ بصدارة قطعية في نسبة رواتب صناع القرار إلى أجور العمال. تركّز النمو البطيء للثروة في أصول مالية يتملكها بصورة حصرية الأثرياء. وقعت «إعادة توزيع استثنائية» للثروة مصحوبة بتفاوت يتسم الآن بأنه أعلى مما في أي بلد آخر من العالم المتقدم. وتبلغ حصة القيمة الصافية القابلة للتسويق التي تملكها نسبة 1٪ من السكان في القمة ضعف المقدار الموازي لها في انكلترا، وأعلى بنسبة 50٪ عما هي في فرنسا المنافسة الأقرب لأمريكا في هذا المجال وفقاً لقائمة ميشيل – برنشتاين. كانت الفوارق طفيفة بين هذه البلدان عام 1980 ، لكن البرامج الريغانية وجهت 60٪ من ربح الثروة القابل للتسويق إلى فئة 1٪ من الناس الذين يحتلون القمة بين مستلمي الدخول، بينما عانت نسبة 40٪ ممن يحتلون الحضيض خسارة مطلقة في القيمة الصافية بالأسعار الفعلية؛ أما الإجراءات الأخرى فهي أشد فظاظة أيضاً[38].

يحدد ميشل وبرنشتاين عدة عوامل لتدهور الأجور: أولاً سقوط حاد للحد الأدنى للأجور وإضعاف التنظيمات العمالية، و[ثانياً] توسع سريع في الوظائف الخدمية الأدنى أجراً (80٪ من الوظائف الجديدة التي وُفِّرت تقع في مجال صناعات القطاع الخدمي متدنية الأجور)، و[أخيراً] عولمة الاقتصاد. ولا يجدان أي تأثير – فإن وجد فهو طفيف جداً – لتطور التكنولوجيا على بنية الأجور والاستخدام. تُظهر نظرة أكثر تدقيقاً وجود دور مبادرٍ مكثف للدولة في إحداث كل من هذه التطورات بتفضيلها بعض القوى الاقتصادية وإضعاف غيرها؛ ودائماً بطرق تخدم مصالح «الأقلية الثرية». وأحد المؤشرات على ذلك هو أن «بروز تفاوتات واسعة في الأجور قد ظهر في الولايات المتحدة وبريطانيا فقط، البلدين الذين انتقلا بسرعة إلى تحرير أسواق العمل فيهما»؛ هذا علماً أن العوامل الأخرى [عدا الدولة] (التغير التكنولوجي، الخ) لاتخص هذين البلدين وحدهما.

الوضع العام مماثل في انكلترا، مختلف في أوربا القارية [الغربية عدا الجزر البريطانية]

واليابان رغم أنه ــ في اقتصاد تزداد عولمته ــ أولئك الذين يتبعون السياسات الأقسى والأكثر توليداً للامساواة سيجرفون الآخرين معهم، تقدم نهاية الحرب الباردة أسلحة جديدة لأصحاب النفوذ الخاص في معركتهم ضد «العمال الغربيين المدللين» الذين سيضطرون ــ كما تنبه صحافة «البزنس» ــ لمواجهة الواقع والتخلي عن «أنماط حياتهم الفاخرة» في النظام العالمي الجديد الرائع. لكن هناك من يمضون في نجاحهم قدماً فيما تقول المصادر ذاتها بحبور. فبعد 4 سنوات متتالية من نمو للأرباح يتجاوز 10٪ سنوياً، يتوقع لها ــ وهي الأعلى في 45 عاماً ــ أن تواصل نموها «المذهل»، بينما يتوقع للأجور الحقيقية والإعانات المالية [للشيخوخة أو المرض...] أن تواصل تدهورها المطرد. زادت أرباح السهم الواحد أكثر من ضعف منذ عام (1991) للشركات الخمسمئة الأقوى، ويتوقع لها أن تُضاعف معدل النمو ذاك في عام 1996؛ كذلك نافت زيادة عائد رأس المال على الضعف بالنسبة للشركات غير المالية منذ عام 1980 حيث فاقت الزيادة حتى نسبة نمو الفقر وإن لم ترقَ إلى مستوى ازدياد نزلاء السجون[39].

تتعرض الأسواق أيضاً للهجوم وليس الديمقراطية وحدها. وحتى لو صرفنا النظر عن تدخل الدولة الهائل فإن التركيز الاقتصادي المتزايد والسيطرة على السوق تقدم حيلاً لاتُعد لتجنُّب نظام السوق وتقويضه؛ وهذه قصة طويلة لا وقت لدينا للخوض فيها. ولكن لنذكر وجهاً واحداً لها. تدور نسبة 40٪ تقريباً من «التجارة العالمية» ضمن الشركات، أما في الولايات المتحدة واليابان فترتفع إلى 50٪. ليست هذه [إذن] «تجارة» بأي معنى مفيد للكلمة، إنها بالأحرى عمليات داخلية للشركات تدار مركزياً من قبل يد مرئية تماماً [الدولة] وتستخدم فيها كل أنواع الآليات الهادفة لتقويض الأسواق خدمة لمصلحة الربح والسلطة[40].

في الواقع يعج النظام شبه المركنيتلي(*) لرأسمالية الشركات العابرة للقوميات بشتى أنواع «مؤامرات» الأسياد ضد العامة ــ المؤامرات التي اشتهر آدم سميث بالتحذير منها ــ هذا دون أن نتحدث عن الاعتماد التقليدي على سلطة الدولة والإعانات العامة. تستخلص دراسة لمنظمة التعاون والتطور الاقتصادي OECD عام 1992 أن «التنافس بين قلة من الاحتكارات والتفاعل الاستراتيجي بين الشركات والحكومات هو الذي يشرط ــ أكثر من اليد الخفية لقوى السوق ــ الأفضلية التنافسية والتقسيم العالمي للعمل الراهنين في الصناعات عالية التكنولوجيا» وكذلك في مجالات الزراعة، المستحضرات الصيدلانية، الخدمات ومجالات أخرى رئيسية من مجمل النشاط الاقتصادي. أما الأكثرية الواسعة من سكان العالم الخاضعة لنظام السوق

(*) المركنتيلية: نظام اقتصادي نشأ في أوروبا في طور انحطاط الاقطاعية يقوم على تعزيز الثروة النقدية للدولة وإنشاء الاحتكارات التجارية وتعظيم المخزون الذهبي ويركز على الجانب التجاري للاقتصاد مع اهتمام أقل بالإنتاج.

والمنتشية بالأغاني عن أعاجيبه فليس من المفترض بها أن تسمع هذه الإشاعات، وهي نادراً ما تسمع بها بالفعل.

تضع عولمة الإنتاج أسلحة هائلة في أيدي الطغيان الخاص. وهناك عامل حاسم آخر [في خدمتهم] هو الانفجار الضخم لرأس المال النقدي الحر منذ أن فكك ريتشارد نكسون نظام بريتون وودز في أوائل عام 1970 . لقد فُهمت بسرعة عواقب تحرير الأسواق المالية. ففي عام 1978 اقترح جيمس توبين الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل فرض ضرائب على صفقات التسويات المالية الخارجية من أجل إبطاء استنزاف رأس المال من الاقتصاد الحقيقي (اقتصاد الاستثمار والتجارة) لمصلحة التلاعبات المالية التي تشكل الآن 95٪ من صفقات المبادلات الخارجية (بالمقارنة مع 10٪ من إجمالي كان أصغر بكثير عام 1970). وكما لاحظ توبين في تلك المرحلة المبكرة، كان مقدوراً لتلك العمليات أن تدفع العالم إلى اقتصاد يتصف بتدني الأجور وتدني النمو. تعزو دراسة أشرف عليها بول فولكر ـ وهو رئيس سابق [الهيئة] الاحتياطي الفيدرالي ـ حوالي نصف التباطؤ الجسيم في النمو منذ أوائل السبعينات إلى هذا العامل.

يدلي الاقتصادي الدولي ديفيد فليكس بتعليق هام يبين أن القطاعات المنتجة نفسها التي كان مقدراً لها أن تستفيد من الضريبة التي اقترحها توبين انضمت إلى الرأسمال النقدي في مقاومتها لها. وهو يفترض أن السبب هو أن النخب عامة «تتحد من أجل هدف مشترك.. تقليص، وربما تصفية دولة الضمان الاجتماعي». يمثل التحريك الفوري لمبالغ هائلة من الرأسمال النقدي سلاحاً بالغ الفاعلية لإجبار الحكومات على اتباع «سياسات مسؤولة مالياً» سياسات تستطيع أن تحقق محلياً ـ في المجتمعات الغنية ـ الطراز العالم ثالثي ذي الطبقتين المتمايزتين بحدة. بتعزيزها الظل الذي يلقيه البزنس الكبير على المجتمع وبتقييدها لقدرة الحكومة على الاستجابة للإدارة الشعبية تقوّض هذه العمليات الخطر الذي تمثله الديمقراطية، وهذه عاقبة أخرى مرغوبة لها.

يفترض فليكس أن المصلحة المشتركة للنخبة تتغلب على المصلحة الذاتية الأضيق لمالكي ومدراء القطاعات المنتجة من الاقتصاد[41]. هذا الافتراض وجيه. فتاريخ «البزنس» والاقتصاد السياسي يعرضان أمثلة عديدة على إخضاع المصلحة الضيقة للمصلحة الأوسع للأقلية الثرية التي تتصف بأنها واعية طبيقاً بصورة غير عادية في مجتمع يديره «البزنس» كمجتمع الولايات المتحدة. وتتضمن الأمثلة التي تبين ذلك ملامح مركزية للعالم الحديث: خلق وإعالة نظام البنتاغون الراعي لرفاه الشركات بالرغم من نواقصه المعروفة جيداً، الاستراتيجية المعلنة لتحويل أرباح عالية جداً إلى الخارج بهدف خلق طاقة إنتاجية إضافية هناك تفيد كسلاح ضد الطبقة العاملة المحلية [في الغرب. من خلال الصناعات المهاجرة التي تستغل

الأجور الأدنى في العالم الثالث]، وضع الأتمتة ضمن جهاز الدولة بغية تعزيز الرقابة الإدارية وحط مستوى مهارةالعمال حتى لو حصل ذلك على حساب الكفاءة والربحية، وهناك أمثلة أخرى تشمل جانباً كبيراً من السياسة الخارجية.

أخشى أن هذه الملاحظات تكاد لاتتجاوز سطح الظواهر. من السهل أن ندرك لماذا يرى الأسياد أملاً حقيقياً في رد دولة الضمان الاجتماعي المكروهة منهم على أعقابها ودفع البهيمة الضخمة إلى زريبتها، وبلوغهم ـ أخيراً ـ «الفجور السليط لهذه الأزمنة»؛ الفجور الذي صعق ماديسون بشدة في مراحله [الفجور] الباكرة حيث يتولى الطغيان الخاص ـ وقد تحرر الآن من أي مساءلة عامة مهما تكن محدودة ـ دوره الملائم «كحرس برتوري [كذا] للحكومة، أداتها والمستبد بها في آن معاً، يرتشون بهباتها السخية ويرهبونها بهياجهم وألاعيبهم». من السهل أيضاً أن نفهم مزاج اليأس والقلق والقنوط والخوف السائد في العالم خارج دائرة القطاعات الثرية وصاحبة الامتياز وأولئك الذين يغنون لهم المدائح.

لن يكون وقف وقلب هذا المسار، واستعادة قدرٍ يسير من الاحترام لقيم التنوير، للحرية وحقوق الإنسان، لن يكون بالشأن اليسير. ولعل الخطوة الأولى هي اختراق حجب الخداع والتحريف وتعلُّم قول الحقيقة حول شؤون العالم، ثم التنظيم والعمل من أجل تغييره. لم تكن هذه المهمة مستحيلة أبداً لكنها لم تكن أبداً يسيرة أيضاً. وهي ليست مستحيلة الآن كما أنها ليست سهلة. قلما وجد طور في التاريخ حمل اختيار التغيير فيه هكذا عواقب إنسانية مثيرة.

الفصل الثالث

أهداف ورؤى

في بالي، وأنا أتحدث عن الأهداف والرؤى، تمييز عملي بينهما أكثر مما هو تمييز مبدئي. فكما هو مألوف في الشؤون الإنسانية، المنظور العملي هو الأكثر أهمية. أما ما لدينا من فهم نظري فلا يزال أضعف من أن يكون مؤثراً.

أعني بالرؤى تصور مجتمع قادم يبث الحياة فيما نفعله في الواقع، مجتمع قد يرغب الكائن الإنساني الكريم أن يعيش فيه. وبالأهداف أعني الاختيارات والمهام الممكنة التي سنقوم بها بطريقة أو أخرى، توجهنا في ذلك رؤيا قد تكون بعيدة ومضية.

لابد لرؤية محيية من أن ترتكز على تصور ما عن الطبيعة الإنسانية، عما هو خير للناس، عن احتياجاتهم وحقوقهم، عن تلك الجوانب من طبيعتهم التي يجب رعايتها وتشجيعها وإفساح المجال لها كي تزدهر لخيرهم وخير الآخرين. إن مفهوم الطبيعة الإنسانية الذي يُبّطن رؤانا هو في الأغلب كامن وجنيني، بيد أنه موجود دائماً وإن ضمنياً، وذلك سواء اختار المرء أن يترك الأمور تجري على أعنتها وعُني بشؤونه الخاصة، أو سعى من أجل تغييرات صغيرة، أو تحولات ثورية.

ضمن هذا الحد على الأقل يصح ما قلناه على أولئك الناس الذين يعدّون أنفسهم فاعلين أخلاقيين وليسوا غيلاناً، أولئك الذين تشغلهم آثار ما يفعلون وما يعجزون عن فعله.

إن معرفتنا وفهمنا لهذه الشؤون يتصفان بالضحالة. وكما هو الأمر بصدد كل مناحي الحياة الإنسانية فإننا نسير على قاعدة من الحدس والتجربة، ومن الآمال والمخاوف. تستلزم الأهداف اختيارات صعبة. وتترتب عليها عواقب إنسانية خطيرة. ونحن نتبنى تلك الأهداف على أساسٍ من بينات ناقصة وفهم محدود. وبالرغم من أن في وسع رؤانا، بل من واجبها، أن تهدينا، فإنها في أحسن الأحوال رؤى جزئية، غير واضحة ولا قارّة، على الأقل عند الناس الذين تعنيهم حصائل أفعالهم. يتطلع ذوو الحس من بني البشر إلى ربط أوضح لرؤاهم المحيية

مع تقييمهم النقدي على ضوء العقل والخبرة. لكن المضمون لايزال هزيلاً حتى الآن، وما من علائم على أي تغير في الحال. الشعارات سهلة، لكنها غير مجدية حيث يتوجب اتخاذ قرارات حقيقية.

الأهداف ضد الرؤى

قد تظهر الأهداف والرؤى في حالة تعارض، وهي كذلك في الغالب. وأعتقد أن لاتناقض في ذلك كما نعرف جميعاً من الخبرة العادية. فلآخذ حالتي الخاصة لأوضح ما في ذهني.

رؤاي الخاصة هي رؤى فوضوية من النمط التقليدي تماماً، وتمتد أصولها إلى أفكار التنوير والليبرالية الكلاسيكية. يتوجب عليّ أن أوضح ما أعنيه بذلك قبل متابعة الحديث. فلست أعني تلك النسخة من الليبرالية الكلاسيكية التي أعيد بناؤها من أجل غايات إيديولوجية، بل الليبرالية الأصلية قبل أن تتحطم على صخور الرأسمالية الصناعية الصاعدة وفقاً لتعبير رودولف روكر في عمله الصادر منذ 60 عاماً عن النقابية الفوضوية، وأعتقد أن تعبيره دقيق[1].

بقدر ما تطورت رأسمالية الدولة إلى صورتها في العصر الحديث فقد استولت مؤسسات هائلة من الطغيان الخاص على النظم الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، طغيان يداني مثال الشمولية بدرجة لاتقل عن أي نظام شمولي بناه الناس حتى الآن. كتب عالم الاقتصاد السياسي روبرت برادي منذ نصف قرن: «تصدر كل السياسات ضمن الشركة من القمة المسيطرة. وفي اتحاد سلطة تقرير السياسات مع تنفيذها تنطلق كل السلطة بالضرورة من القمة إلى القاعدة وكل المسؤولية من القاعدة إلى القمة. هذا بالطبع قلبٌ للإشراف (الديمقراطي). فهو يوافق الشروط البنيوية للسلطة الديكتاتورية». «إن ما قد يسمى في الدوائر السياسية بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية» يجتمع في «الأيدي المسيطرة» التي «توجد ـ بقدر ما يخص الأمر صياغة وتنفيذ السياسة ـ عند ذروة الهرم وتتلاعب بالسياسات دونما رادع من القاعدة». بقدر ما «تنمو وتتوسع» السلطة الخاصة فإنها تتحول إلى «قوة عامة متزايدة الفاعلية والوعي السياسيين»، قوة تكرس ذاتها «لبرنامج دعاوة يهدف إلى تحويل الرأي العام.. إلى الاقتناع بوجهة نظر الهرم المسيطر».

كان ذلك المشروع ضخماً في الحقبة التي نظر فيها برادي، وقد بلغ أبعاداً مروعة بعد بضع سنين حين سعى نشاط «البزنس» الأمريكي إلى إلحاق الهزيمة بالتيارات الاشتراكية الديمقراطية لفترة ما بعد الحرب، التيارات التي بلغت الولايات المتحدة كما بلغت غيرها. كما

سعى البزنس إلى الفوز بما يسميه قادته في أمريكا «المعركة الأبدية على عقول الناس» باستخدام الموارد الهائلة لصناعة العلاقات العامة، لصناعة التسلية، لوسائل الإعلام الجماعية، ولكل ما يمكن «للأهرام المسيطرة» في النظام الاجتماعي والاقتصادي أن تعبئه وتحركه. هذه ملامح بالغة الأهمية للعالم الحديث، وهو ما كشفته بدرجة مثيرة الدراسات القليلة المدققة [حول الموضوع][2].

كان توماس جفرسون قد حذر من «المؤسسات المصرفية ومتحدات أهل المال» في أعوامه الأخيرة متنبأً بأنها إن لم تُشكم فستصبح نوعاً من الحكم المطلق الذي سيدمر وعد الثورة الديمقراطية. ومذ ذاك تحققت هذه التوقعات الفظيعة وزيادة. لقد غدت [المؤسسات المصرفية...] خارج المساءلة لحد بعيد وازدادت حصانتها تجاه التدخل والرقابة العامة في الوقت الذي تحرز فيه سيطرة عظيمة على مجمل النظام الاجتماعي. وعلى أولئك الواقعين داخل بنية سلطتها المراتبية أن يتلقوا الأوامر من أعلى ويرسلوها إلى أدنى، أما من هم خارجها فقد يحاولون تأجير أنفسهم لنظام السلطة، لكن ليس لهم ـ عدا ذلك ـ غير علاقة واهية به «اللهم إلا أن يشتروا ما يعرضه إن استطاعوا». إن الحال أكثر تعقيداً من أن يحيط بها وصف بسيط لكن الوصف الذي يقدمه برادي قريب من الإحاطة، وهو أوثق قرباً اليوم مما كان وقت كتابته.

يجب أن نضيف أن السلطة الاستثنائية التي تتمتع بها الشركات والمؤسسات المالية لم تكن نتيجة لاختيارات شعبية. لقد شيدتها المحاكم ورجال القانون في مسار بناء الولاية [في الولايات المتحدة] كإطار تنموي يخدم مصالح السلطة الخاصة. وامتدت من خلال تأليب الولايات واحدة ضد أخرى بحثاً عن امتيازات مخصصة الأمر الذي لايعسر تحقيقه على المؤسسات الخاصة الكبرى. هي ذي العلة الرئيسية لسعي الكونغرس الراهن، المدار بدرجة غير عادية من قبل دوائر «البزنس»، إلى تحويل السلطة الاتحادية إلى الولايات التي يسهل تهديدها والتلاعب بها. إنني أتحدث عن الولايات المتحدة حيث حظيت هذه العملية بالدراسة في البحث الأكاديمي، وسأبقى في الإطار الأمريكي، وإن يكن الحال ـ بقدر ما أعلم ـ مماثل في كل مكان آخر.

نميل عادة إلى التفكير ببنى السلطة المتكونة بهذه الطريقة كما لو كانت غير قابلة للتحويل، كأنها تشكل جزءً من الطبيعة؛ إنها أي شيء إلا ذلك. فلم تبلغ أشكال الطغيان الخاص هذه ما يقارب وضعها الراهن مانحة نفسها حقوق الخلود إلا في بواكير هذا القرن. منح الحقوق هذا والنظرية التشريعية التي تؤسسها يتجذران في ذات التربة الثقافية التي غذّت شكلي الشمولية الآخرين الأساسيين في القرن العشرين، أعني الفاشية والبلشفية. ما من سبب يدفعنا لاعتبار هذا الميل في الشؤون الإنسانية أكثر دواماً من شقيقيه المخزيين[3].

تنزع الممارسة الفكرية المعتادة إلى حصر دلالة مصطلحات الـ «الشمولية»

و«الديكتاتورية» بالسلطة السياسية. ويمثّل برادي استثناء بعدم التزامه بهذا العرف المستقر الذي يساعد على إبعاد مراكز صنع القرار عن الانتباه العام. هذا المسعى الهادف لابعاد السلطة عن عين الجمهور متوقع في أي مجتمع قائم على سلطة غير شرعية، أي في الواقع كافة المجتمعات الراهنة. وهذا هو السبب في أن التقارير عن المزايا والعيوب الشخصية ــ مثلاً ــ أو عن ممارسات ثقافية غامضة وغير محددة تُفضَّل كثيراً على دراسة بنية ووظيفة المؤسسات ذات السلطة(*).

إذ أتحدث عن الليبرالية الكلاسيكية، أنا أعني تلك التي أُزيحت على نطاق واسع من قبل المد الكاسح لأوتوقراطية الدولة الرأسمالية. بقيت هذه الأفكار حية (أو أُعيد اختراعها) بأشكال مختلفة في الثقافة المقاومة للأشكال الجديدة من الاضطهاد، وهي تقوم بدورها كرؤيا محيية للكفاحات الشعبية التي وسّعت بصورة مرموقة أمداء الحرية والعدل والحق. وقد تم تعهُّدها أيضاً، وتكييفها وتطويرها على أيدي التيارات اليسارية التحررية.

يقع على عاتق أي بنية مراتبية وسلطوية، وفقاً لهذه الرؤية الفوضوية، عبء تبرير ذاتها سواء كان مدارها العلاقات الشخصية أو النظام الاجتماعي الأوسع. فإن لم تستطع حمل هذا العبء ــ أحياناً تستطيع ــ فهي عندئذٍ غير شرعية ويجب تفكيكها. فإذا ما طرح هذا التحدي بأمانة وجوبه بنزاهة فقلما يمكن لتلك البنى تحمله. إن لدى أنصار الحرية الأُصلاء الكثير من العمل لينهضوا به.

إن سلطة الدولة والطغيان الخاص هي الأمثلة الأظهر والأكثر خارجية فحسب. فالقضايا ذاتها تبرز على كافة المستويات: في العلاقات بين الآباء والأبناء، المعلمون والطلاب، الرجال والنساء، الناس الأحياء والأجيال القادمة التي ستضطر للعيش في ظل نتائج ما فعلوه؛ في كل مجال في الحقيقة. لقد تطلعت الرؤيا الفوضوية بكل تنويعاتها إلى تفكيك سلطة الدولة بصورة خاصة. وإني لأشارك شخصياً في هذه الرؤيا رغم أنها ــ على المستوى المباشر ــ تعارض أهدافي؛ من هنا ذلك التوتر الذي أشرت إليه.

أهدافي على المدى القصير هي الدفاع عن، لابل وتقوية، تلك العناصر من سلطة الدولة التي ــ وإن تكن غير شرعية من وجوهٍ أساسية ــ هي ضرورية جداً في هذه اللحظة بالذات لقطع الطريق على المساعي المكرسة لـ «صد» موجة التقدم المحقق على صعيد توسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان. تتعرض سلطة الدولة الآن لهجوم عنيف في المجتمعات الأكثر ديمقراطية. لكن سبب الهجوم ليس تعارضها مع الأهداف التحررية بل العكس: لكونها توفر

(*) فكرة المؤلف غامضة في الأصل. يبدو أن المقصود هو أن التركيز على عيوب الأشخاص الحاكمين ومزاياهم، وعدم الاهتمام بهياكل المؤسسات ووظائفها تجعل منبع اللاشرعية بمنأى عن النظر. بالتركيز على نقد الأشخاص تعفى البنى التي تحدد أفعالهم من المسؤولية.

حماية (وإن ضعيفة) لبعض جوانب تلك الرؤيا التحررية. فبخلاف الطغيان الخاص ـ ومن وجهة نظره ـ تعاني الحكومات من نقيصة مهلكة، وهي أن مؤسسات سلطة الدولة والحكم تقدم للجمهور المحتقر فرصة القيام بدورٍ ما مهما يكن محدوداً في إدارة شؤونهم الخاصة. لايمكن التسامح مع هذا العيب من وجهة نظر السادة. وهم يشعرون الآن شعوراً مبرراً بأن تغيرات النظام الاقتصادي والسياسي العالمي توفر آفاقاً لخلق نوع من «طوبى السادة» مصحوبة بآفاق مقنطة لمعظم الناس الآخرين. ما من داعٍ لأن أفصّل ما أعنيه، فآثاره بالغة الوضوح في المجتمعات الثرية بدءً من أروقة السلطة إلى الشوارع، ومن الأرياف حتى السجون. ثمة أسباب تستحق الانتباه ـ لكنها تقع خارج مجال ملاحظاتنا هذه ـ لكون الحملة المناهضة للديمقراطية وحقوق الإنسان تتصدرها القطاعات المسيطرة في المجتمعات التي تحققت فيها تلك القيم بأشكالها الأكثر تقدماً، أعني العالم الناطق بالانكليزية. إنه أمر مثير للسخرية لكنه لايشكل مفارقة.

يجدر بنا أن نستبقي في أذهاننا حقيقة الاحتفال بـــإنجاز ذلك الحلم الطوباوي [طوبى السادة] كأفق وشيك منذ بواكير القرن التاسع عشر (سأعود بعد قليل إلى تلك الحقبة). عند ثمانينات القرن التاسع عشر، أمكن للفنان الاشتراكي الثوري وليم موريس أن يكتب:

> إني أعلم أن الرأي المجمع عليه راهناً هو اعتبار النظام التنافسي أو نظام «فليأخذ الشيطان المتأخرين» هو آخر نظام اقتصادي سيعرفه العالم؛ إنه الكمال ذاته، ولذا فهو مسك الختام. ولاشك أنها لشجاعة كبيرة أن يهبّ المرء في وجه هذا الرأي الذي يعتنقه، فيما بلغني، حتى الرجال الأكثر علماً.

ويضيف موريس أنه إن كان التاريخ قد وصل النهاية حقاً كما يقال بثقة فإن الحضارة ستموت، لكن التاريخ كله يقول أن الأمر ليس كذلك. ازدهر أمل دنوّ «الكمال» مجدداً في عشرينات هذا القرن. فقد مكّن التلويح بالرعب الأحمر [الشيوعي] حسب تعبير وودرو ولسون(*) والمساندة القوية من عامة الرأي الليبرالي و، بطبيعة الحال، من عالم الأعمال، مكّنا من تقويض النقابات وتحطيم الفكر المستقل مما ساعد على إقامة عصر سيادة البزنس، العصر الذي تُوُقِّع له البقاء والدوام. وبانهيار النقابات لم يكن لدى العمال أي قوة، والقليل من الأمل فحسب، آن وصلت صناعة السياسات إلى ذروتها. لقد صدم سحق النقابات وتجريد العمال من حقوقهم وعن طريق العنف غالباً، صدم حتى الصحافة اليمينية البريطانية. بل إن زائراً استرالياً، وقد أذهله ضعف النقابات الأمريكية، علق عام 1928 قائلاً: «إن تنظيمات العمال لاتوجد إلا بفضل تسامح أرباب العمل، وليس لها دور فعلي في تحديد شروط العمل في المصانع».

(*) انظر الهامش 5 للفصل الأول. الرعب الأحمر هو «الخطر الشيوعي» بعد الثورة البلشفية 1917 .

ومن جديد أظهرت السنوات القليلة اللاحقة أن آمال السادة تلك كانت سابقة لوقتها. بيد أن تلك الآمال المتكررة تقدم نموذجاً لما تسعى «أهرامات السيطرة» وعملاؤها السياسيون إلى إعادة بنائه في يومنا هذا[4].

ينبغي، في اعتقادي، أن تتمثل أهداف الفوضوي الملتزم في عالم اليوم بالدفاع عن بعض مؤسسات الدولة في وجه ما تتعرض له من هجمات، وأن يجعلها في الوقت نفسه أكثر انفتاحاً على المشاركة الشعبية الفاعلة، وفي النهاية أن يفككها في مجتمع أوسع حرية إن أمكن إنجاز الشروط الملائمة لتحقيق ذلك.

سواء كان هذا الموقف صحيحاً أو خاطئاً ـ وهذه قضية حكم غير يقيني ـ فإنه لاينهار تحت وطأة النزاع الظاهر بين الأهداف والرؤى؛ ذلك أن هذا النزاع سمة سوية للحياة اليومية، سمة قد نسعى بطريقة ما للتعايش معها، لكننا لانستطيع الفرار منها.

«التصور الانسانوي»

أودّ، وفي البال ماقيل أعلاه، أن أتوسع في قضية الرؤى. إنها قضية بالغة الدلالة اليوم بالنظر إلى الجهد المركّز لقلب وخسف وتفكيك المكاسب التي أُحرِزت عبر كفاح شعبي كان في الغالب مريراً ومديداً. تحتفظ هذه القضايا بأهمية تاريخية، وفي الغالب تحجبها أقنعة التحريف والخداع التي تقوم بها الحملات الهادفة لـِ «تحويل الرأي العام إلى وجهة نظر الهرم المسيطر». يصعب أن تتوفر لحظة أفضل من هذه من أجل النظر في المثل والرؤى التي فُصِّلت وعُدّلت، وأعيد صوغها، وحوِّلت كثيراً إلى نقائضها بقدر ما تطور المجتمع الصناعي إلى طوره الراهن المتسم بانقضاض هائل على الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل وعلى الأسواق؛ وفي الوقت ذاته يهتف بانتصار هذه القيم أولئك الذين يقودون الهجوم عليها. وتنال هذه العملية إيماءات الاستحسان ممن ألفوا ماكان يسمى عادة «الدعاوة» في أيام أشرف من هذه الأيام.

إن تناول الشؤون الإنسانية في هذه البرهة ممتعٌ من الناحية العقلية، وإن تكن برهة حبلى بنُذُر الشر من وجهة نظر إنسانية.

فلأبدأ برسم ملامح وجهة نظر تم تفصيلها على يدي مفكرين بارزين في القرن العشرين هما برتراند رسل(*) وجون ديوي(**)، وقد اختلفا حول أشياء كثيرة جداً لكنهما اشتركا برؤية يسميها رسل «التصور الإنسانوي»، وهي وفقاً لديوي الإيمان بأن «الهدف النهائي» للإنتاج

(*) رسل (1872 ـ 1970) رياضي وفيلسوف إنكليزي، متعدد الاهتمامات، من أعلام الوضعية المنطقية ومؤسسي المنطق الرياضي. اهتم دائماً بالسياسة والشؤون الاجتماعية والعلاقات الدولية فوق اهتماماته العلمية.

(**) ديوي (1809 ـ 1952). فيلسوف أمريكي. من اصحاب المدرسة البراغماتية.

ليس إنتاج السلع بل إنتاج «كائنات إنسانية حرة تترابط مع بعضها البعض على أسس من المساواة». إن هدف التربية، بتعبير رسل، هو «منح الناس شعوراً بقيمة الأشياء مختلفاً عن الشعور بالسيطرة عليها» وذلك بهدف المساعدة في تكوين «مواطنين حكماء ينتمون إلى جماعة حرة» تزدهر فيها، في وقت واحد، الحرية و«الإبداعية الفردية»، وفيها أيضاً يكون العاملون أسياد مصيرهم لا مجرد أدوات للإنتاج. يجب تفكيك بنى القسر غير الشرعية، وفي القلب منها ــ في رأي ديوي ــ سيادة «البزنس الساعي للربح الخاص من خلال التحكم الخاص بالمصارف والأرض والصناعة، التحكم الذي تعززه السيطرة على الصحافة وأصحاب الصحف ووسائل النشر الأخرى والدعاوة». ويتابع ديوي أنه ما لم يحصل ذلك فإن أي كلام عن الديمقراطية سيظل غير ذي دلالة، وستبقى السياسات عبارة عن «ظل تلقيه مشاريع البزنس الكبرى على المجتمع، ولن يكون في وسع تخفيف الظل أن يغير جوهر الحال في شيء». ستفتقد الأشكال الديمقراطية [في ظل هذه الشروط] إلى أيّ محتوى حقيقي، ولن يعمل الناس «بحرية وذكاء، بل كرمى للأجر الذين ينالونه»؛ وهذا ظرف «غير كريم ولا أخلاقي». وبالمثل يجب أن تتحول الصناعة من «نظام اقطاعي إلى آخر ديمقراطي» مؤسس على سيادة العمال والتناظم الحر والتنظيم الفدرالي وفقاً للطراز العام الذي أبرزته مروحة واسعة من الأفكار، ومنها ــ فيما عدا الكثير من الأفكار الفوضوية ــ اشتراكية ج. د. هـ كول النقابية، وأفكار الماركسيين اليساريين من أمثال أنطون بانيكوك، روزا لوكسبمرغ، بول ماتيك وآخرين. ومن هذا الباب تماثل أفكار رسل هذه الأفكار[5].

كانت مسائل الديمقراطية هي البؤرة الأولى لفكر ديوي وانشغاله المباشر. لقد خرج مباشرة من صلب أمريكا التقليدية، وهو ــ حسب العبارة المعتمدة ــ «أمريكي كفطيرة تفاح [أمريكي كما يجب للأمريكي أن يكون]. إنه لذو دلالة، لذلك، أن الأفكار التي عبر عنها منذ بضع سنين فقط تعتبر اليوم ــ إن عُرفت ــ غريبة ومنفرة، بل أسوأ، من قبل الجانب الأكبر من الثقافة العقلية. ثم أن القطاعات النافذة تستنكرها بوصفها «معادية لأمريكا».

وبالمناسبة، إن عبارة «معادٍ لأمريكا» هامة وبالغة الدلالة إن نظرنا في تداولها الحديث. فمن المتوقع أن نجد عبارات كهذه في المجتمعات الشمولية، في العهد الستاليني مثلاً حين كان المنشقون وذوو المواقف النقدية يدانون بوصفهم «معادين للسوفييت» وهذه جريمة لاتغتفر؛ وكذا الأمر في ظل حكم الجنرالات النازيين الجدد في البرازيل وغيرهم من أشباههم. لكن ظهور هكذا عبارات في مجتمعات أوسع حرية بكثير، وحيث يكون الخضوع للسلطة طوعياً لاقسرياً، يشكل ظاهرة شديدة الأهمية. ففي أي وسط يحتفظ ولو بذكرى عن الثقافة الديمقراطية لن تثير هذه المفاهيم إلا السخرية. تصور مثلاً ما يمكن أن يكون رد الفعل في شوارع ميلان أو أوسلو عل كتاب عنوانه «مناهضة الإيطالية» أو «العداء للنرويجيين»، ومضمونه التنديد بالأعمال الحقيقية أو الملفقة لمن لايبدون الاحترام اللائق لمبادئ المعتقد

العلماني(*). أما في المجتمعات الأنغلو أمريكية ـ بما فيها استراليا فيما لاحظتُ ـ فإن ممارسات فكرية كهذه تعامل بجدية واحترام حتى في الدوائر الرصينة. هذه إحدى علائم تدهورٍ خطر للقيم الديمقراطية العادية.

تتجذر الأفكار التي عبر عنها في وقت ليس ببعيد أشخاصٌ مرموقون مثل رسل وديوي في فكر التنوير والليبرالية الكلاسيكية. وهي لاتزال تحتفظ بطابعها الثوري في مجالات التربية ومواقع العمل وكل دوائر الحياة الأخرى. فإن طُبِّقت فستفيد في إفساح الطريق أمام تطور حر للكائنات الإنسانية التي لاتقتصر قيمها على التراكم والسيطرة، بل ترتكز على استقلال العقل والفعل، والتناظم الحر في شروطٍ من المساواة، والتعاون لتحقيق أهداف مشتركة. سيشارك هؤلاء الناس آدم سيمث ازدراءَه لـِ «الاهتمامات الوضيعة» و«الحقيرة» لـِ «أسياد الجنس البشري» و«مبدئهم الدنيء»: «كل شيء لنا ولاشيء للآخرين من البشر». هذه هي المثل الهادية التي ألفنا أن نعجب بها ونوقرها بينما كانت القيم التراثية [للديمقراطية والحرية] تتآكل تحت وطأة هجوم لايكل. وسيفهم [المتعاطفون مع آدم سميث] بيسر ما قاده قبل العصر الرأسمالي [توفي آدم سميث 1790] إلى التحذير من العواقب الوخيمة لتقسيم العمل، وإلى بناء مدافعته الدقيقة عن الأسواق، جزئياً، على الاعتقاد بأنه في شروط «الحرية التامة» سيكون ثمة نزوع طبيعي إلى المساواة، نزوع مرغوب وضروري بجلاء من وجهة نظر البداهة الأخلاقية.

إن «التصور الانسانوي» الذي عبر عنه رسل وديوي في حقبة أكثر تحضراً من حقبتنا هذه ـ وهو تصور مألوف لدى اليسار التحرري ـ يتعارض جذرياً مع التيارات القائدة في الفكر المعاصر، أعني أفكار النظام الشمولي الهادية التي ابتدعها لينين وتروتسكي، والأفكار التي تقوم عليها مجتمعات رأسمالية الدولة الصناعية في الغرب. لقد انهار أحد هذين النمطين لحسن الحظ، لكن الآخر يواصل مسيرته التراجعية نحو ما قد يكون مستقبلاً بالغ القبح.

روح العصر الجديدة

من المهم أن نتعرف إلى درجة حدة واحتدام تعارض القيم بين التصور الإنساني والتصور الحاكم اليوم الذي يقوم على مثل استنكرتها صحافة الطبقة العاملة في أواسط هذا القرن بوصفها «روح العصر الجديدة: اغتنِ ناسياً الكل إلا نفسك»، أو ما سماه سميث «المبدأ الدنيء»، وهو مبدأ مذل ومخزٍ لدرجة أنه ما من إنسان كريم يستطيع تحمّله. ومن الأمور التي تستحق النظر اقتفاء آثار تطور القيم من شخصية سابقة للرأسمالية كآدم سميث المتميز

(*) وجه المفارقة أن العلمانية ليست معتقداً بين معتقدات بل هي التنظيم العقلي والسياسي للعلاقة بين المعتقدات المتنوعة في المجتمع، ورفض منح امتياز لأي منها، واستقلال الحيز العلمي عن الحيز الاعتقادي، والسياسي عن الديني.

بتشديده على التعاطف والحرية هدفاً، وعلى المساواة وحق الإنسان الأساسي في عمل مبدع يمنحه الشعور بالامتلاء وصولاً، إلى أولئك الذين يحتفلون بـ «روح العصر الجديدة» والذين يستحضرون كثيراً ودونما خجل اسم آدم سميث [لدعم قيمهم].

فلنزح جانباً الممارسات السوقية التي تسم بانتظام عمل المؤسسات الإيديولوجية، ولنلتفت بدلاً من ذلك إلى شخص يمكن على الأقل أخذه على محمل الجد؛ وليكن الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل جيمس بوكانان. يقول بوكانان أن «المجتمع الأمثل هو الفوضى حيث ما من شخص ـ أو مجموعة من الناس ـ يقسر آخر». ثم يقدم، بعبارة تقريرية وكحقيقة الخلاصة الشارحة التالية:

> إن الوضعية المثلى لأي كان هي تلك التي تتيح له الحرية الكاملة في التصرف وتثبط سلوك الآخرين بما يمكّنه من شق الطريق عنوة إلى الوفاء برغباته الخاصة. وهذا يعني أن كل شخصٍ يبحث عن السيادة على عالم من العبيد[6].

كان يمكن لآدم سميث أن يعتبر هذه الفكرة حالة مَرَضيّة، وكذا كان سينظر لها فلهلم فون همبولت، جون ستيوارت ميل(*) أو أي شخص قريب من التراث الليبرالي الكلاسيكي. بيد أن هذا، إن كنت لاتدري، ليس إلا حلمك الأثير.

لعل أحد التوضيحات الآسرة لحالة الثقافة العقلية وقيمها السائدة يتمثل في التعليق على المشاكل العسيرة التي نواجهها في إنهاض شعوب أوروبا الشرقية. فالآن، وقد تحررت هذه الشعوب أخيراً، نستطيع أن نغمرها بالرعاية الحنون التي نجود بها على محميينا في أماكن أخرى منذ بضع مئات من الأعوام. وتبدو الحصائل واضحة في حشدٍ مؤثر من زنازين الهلع عبر العالم، لكنها بصورة إعجازية ولحسن الطالع لاتعلّم أي درس عن قيم حضارتنا والمبادئ التي تهدي قادتها النبلاء. فـ «المعادون لأمريكا» وحدهم ومن شاكلهم يمكن أن يصابوا بالعتْه لدرجة أن يقترحوا أن سجل التاريخ الثابت والمطّرد ربما يستحق أن تُلقى عليه نظرة جانبية؛ نقول ربما. ثمة الآن فرص جديدة لإحساننا. ففي وسعنا أن نساعد الشعوب التي تحررت من الطغيان الشيوعي لتبلغ، أو على الأقل، لتقترب من الحالة المباركة للبنغاليين أو الهايتيين أو البرازيليين أو الفيليبينيين، أو أيٍ من الشعوب الأصلية في أي مكان، أو أيضاً العبيد الأفارقة، وهكذا وهكذا.

في أواخر عام 1994 نشرت نيويورك تايمز سلسلة من المقالات عن أداء تلامذتنا [دول أوروبا الشرقية] الدراسي. تبدأ المقالة التي تتناول الحال في ألمانيا الشرقية باقتباس على لسان قس كان أحد قادة الاحتجاج الشعبي ضد النظام الشيوعي. يصف القس انهمامه المتنامي بما

(*) جون سيتوارت ميل (1806 ـ 1873) فيلسوف واقتصادي بريطاني. من أهم كتبه الفلسفية «في الحرية»

يحصل في مجتمعه قائلاً: «تعمل المنافسة البهيمية وشهوة المال على تدمير حسّنا بالجماعة. ويشعر كل الناس تقريباً بالخوف أو الإحباط أو انعدام الأمن» بقدر ما هم يتمرسون بالدروس التي نقدمها لشعوب العالم المتأخرة. بيد أن رد الفعل هذا لايحمل لنا أي عبرة[7].

إن الحالة الاستعراضية التي يفخر بها الجميع هي بولندا حيث «كانت الرأسمالية ألطف» مما في الأماكن الأخرى، كما تقول المراسلة جين بيرلز تحت عنوان «مضماران سريع وبطيء على الطريق الرأسمالي»: استوعب بعض البولونيين الأمر بسرعة، أما الآخرون فقد كانوا أبطأ تعلماً[8].

وتقدم بيرلز أمثلة عن كلا النموذجين. فالتلميذ الجيد هو صاحبة مصنع صغير يشكل «مثالاً مزدهراً» لأفضل ما في بولندا الرأسمالية الحديثة. بفضل قروض حكومية بلا فائدة في مجتمع اقتصاد السوق الآخذ بالازدهار هذا، ينتج مصنعها «فساتين مزينة بالخرز» و«فساتين عرسٍ مصممة بشكلٍ معقد» تباع أكثرها إلى أثرياء الألمان، ولكن أيضاً للموسرين البولونيين. في هذه الأثناء، يقول تقرير البنك الدولي أن معدّل الفقر زاد أكثر من ضعفين منذ أن دُشّنت الإصلاحات، بينما هبطت الأجور الحقيقية إلى 30٪، و[فقط] عند نهاية 1994 يُتوقع للاقتصاد البولوني أن يستعيد 90٪ من مستوى إنتاجه المحلي الإجمالي قبل عام 1989 . لكن «الرأسمالية كانت ألطف»، وفي وسع الجياع أن يقدّروا «علائم استهلاك مفاجئ» حق قدرها، مبدين إعجابهم بفساتين العرس في واجهات المحلات الفاخرة، و«بالسيارات الأجنبية تحمل لوحات ترخيص بولونية» وهي تهدر على طريق وارسو ــ برلين، و«بالنساء محدثات النعمة وقد دسسن هواتفهن الخلوية ــ وسعر كل منها 1300 دولار ــ في حقائبهن».

تقدم مستشارة في شؤون التوظيف في جمهورية تشيكيا الشرح التالي: «يجب إفهام الناس أن عليهم أن يقاتلوا من أجل أنفسهم، وأن ليس في مقدورهم الاعتماد على الآخرين». وإذ هي مهمومة «بتكوّن طبقة دنيا متمترسة»، فإنها تدير صفاً تدريبياً لتعليم المواقف اللائقة لأولئك الناس الحاملين لـِ «قيم مساواتية قُطّرت في عقولهم» أيام كان «الشعار الفخور: (أنا عامل منجم، من أحسن مني!؟)». يعلم التلاميذ سريعو التعلّم الآن الجواب على هذا السؤال. و[سريعو التعلم هؤلاء] هم النومنكلاتورا [النخبة الحاكمة في دول أوروبا الشرقية الاشتراكية سابقاً] السابقة، وقد بلغت من الثراء ما يتجاوز حدود أحلامها بقدر ما صار أفرادها وكلاء للمشاريع الأجنبية التي تُؤْثرهم بالطبع بسبب براعتهم وخبرتهم؛ والمصرفيون الذين شيدوا عملهم عبر «شبكة الأصحاب القدامى»؛ وبعض النساء البولونيات ممن يتمتعن بمباهج الاستهلاك، والصناعيون الذين يتلقون المساعدات الحكومية لإنتاج فساتين أنيقة تصدّر إلى نساء ثريات أخريات. باختصار النوع الصحيح من الناس.

أولئك هم الناجحون وفقاً للقيم الأمريكية، ومن يعدهم ثمة المخفقون السائرون على المضمار البطيء. تصطفي بيرلز كمثال على الإخفاق عامل منجم في الثالثة والأربعين. «يجلس في غرفة معيشة ديكورها خشبي معجباً بثمار عمله في ظل الشيوعية: جهاز تلفزيون، أثاث مريح ومطبخ حديث ولمّاع». هو الآن، وبعد 27 عاماً من العمل في المناجم، عاطل عن العمل يفكر بالأعوام التي سبقت 1989 . يقول أنها كانت «أياماً عظيمة» و«كانت الحياة آمنة ومريحة». وبوصفه متعلم بطيء فإنه يجد القيم الجديدة «لا تُكتنه»، ولايستطيع أن يفهم «لماذا هو في البيت بلا عمل ويعتاش من مدفوعات الضمان الاجتماعي»، وباله منشغل بأطفاله العشرة، ولايملك مهارة «اغتنِ ناسياً الجميع إلا نفسك».

من المفهوم إذن أن تجد بولونيا مكانها على الرف إلى جانب الجوائز الأخرى ملهمة [أمريكا] المزيد من الكبرياء والتمجيد الذاتي.

تلك المنطقة مبتلاة بمتعلمين بطيئين آخرين. نظر في هذه المشكلة «التقرير الكوني» لمراسلي مجلة «كريستيان ساينس مونيتور» في العالم الشيوعي السابق. شكى أحد أصحاب المشاريع من أنه «عرض على رجل أوكراني 100 دولار شهرياً ليساعده في زراعة الأزهار في قطعة أرض خاصة» (بالفصحى. من أجل أن يعمل عنده». إن قورن هذا العرض بما يحصل عليه الأوكراني في المزرعة الجماعية فإنه يشكل ثروة. لكن العرض رُفض. وينسب المتعلم السريع هذا المسلك اللاعقلاني إلى «ذهنية معينة» تستمر في البقاء رغم انتصار الحرية. «يفكر المتعلم البطيء هكذا (نييت [لا بالروسية]، لن أترك المزرعة الجماعية وأكون عبدك)». كان العمال الأمريكيون قد أصيبوا منذ أمد بعيد بعدوى الامتناع ذاته عن التحول إلى عبيد لأيٍّ كان ما لم يتم تمدينهم بصورة لائقة. ولي عودة إلى ذلك.

يعاني مستأجرو الشقق السكنية في أحد أبنية وارسو من الداء نفسه. إنهم يرفضون تسليم شققهم إلى صناعي يزعم ملكيته للبناء منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، ويتساءَلون «لماذا يجني الناس الربح من شيء لاحق لهم به؟». لقد حصل «تقدم إصلاحي هام» في التغلب على هكذا مواقف رجعية، كما يلاحظ التقرير، رغم أنه «لايزال ثمة امتناع قوي عن السماح للأجانب بشراء وبيع الأرض».

يبيِّن منسق المبادرات الزراعية، الممولة أمريكياً، في أوكرانيا أنك «لن تجد أبداً حالة تكون فيها 100٪ من الأرض في أيدٍ خاصة، لم تكن لديهم ديمقراطية أبداً». لكن ـ والحق يقال ـ ليست أمواج الأهواء المناهضة للديمقراطية عالية هنا [في أكرانيا] بقدر ماهي في فيتنام حيث صدر مرسوم عام 1995 «أعاد عقارب الساعة إلى الوراء»: «يهدف المرسوم ـ في تحية إلى ماركس ـ إلى مساعدة الفيتناميين عبر اعتصار الريع من الأقلية ذات الامتيار التي تملك وثائق ملكية للأرض بهدف استخدامها للبزنس»، وثائق مُنحت في إطار السعي لجذب

الاستثمار الأجنبي. ألا ليته قد سُمِح للمستثمرين الأجانب ولنخبة محلية ضيقة أن تشتري البلد لكان في مستطاع السكان المحليين أن يعملوا في خدمتهم (إن واتاهم الحظ)، ولحظينا بالحرية و«الديمقراطية» أخيراً كما هو الحال في أمريكا الوسطى والفيليبين والفراديس الأخرى التي حُرّرت منذ زمن بعيد[9].

ولطالما قُرّع الكوبيون بسبب أنواع التأخر ذاتها. وقد بلغ الهياج ذروته أثناء دورة الألعاب الأمريكية التي عقدت في الولايات المتحدة حيث لم يمتثل الرياضيون الكوبيون لحملة دعاوية هائلة تتضمن عروضاً مالية سخية ليصيروا محترفين، وكل ذلك لكي يهجروا بلدهم. قالوا للصحفيين إنهم يشعرون بالالتزام تجاه بلدهم وأهله. ولهذا السبب لم يعرف سخط [الأمريكيين] حدوداً بصدد التأثير المخرب للغسيل الشيوعي للأدمغة وللمذهب الماركسي.

إن الأمريكيين، لحسن الحظ، محصنون ضد حقيقة أن الكوبيين ـ حتى في ظل شروط الفقر التي تفرضها الحرب الاقتصادية الأمريكية ـ لايزالون يرفضون قبول الدولارات مقابل الخدمة المنزلية، وهم غير راغبين أن يكونوا «عبداً لك»؛ هذا ما يقوله زائرو كوبا. من غير المرجح أيضاً أن تعرض على الأمريكيين نتائج سبر غالوب [معهد لدراسة اتجاهات الرأي العام] عام 1994 الذي اعتُبر أول مسح علمي ومستقل [عن كوبا] ونشرت نتائجه في صحف ميامي الناطقة بالاسبانية وليس ـ والأمر لايحتاج إلى بيان ـ في أي مكان آخر. يقول السبر أن 88٪ من الكوبيين قالوا أنهم «يفخرون بكونهم كوبيين» و 58٪ أن «نجاحات الثورة تفوق إخفاقاتها»، 69٪ عرّفوا أنفسهم بوصفهم «ثوريين» (ولكن 21٪ فقط بوصفهم «شيوعيين» أو «اشتراكيين»)، 76٪ قالوا أنهم «راضون عن حياتهم الشخصية» و 3٪ قالوا أن «المشاكل السياسية» هي المشاكل الرئيسة التي تواجه البلد.

إن قُدّر لهذه الشناعات الشيوعية أن تعرف، فقد يكون من الضروري قصف هافانا بالأسلحة النووية بدلاً من مجرد محاولة قتل أكبر عددٍ ممكن من الناس جوعاً أو مرضاً لتحقيق «الديمقراطية». بعد سقوط جدار برلين صارت الديمقراطية الذريعة الجديدة لخنق كوبا. فلا يجب على المؤسسات الايديولوجية أن تضيّع إيقاعها حين تغير وجهتها. لم تعد كوبا عميلة للكرملين عازمة على الهيمنة على أمريكا اللاتينية وإلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة المرتجفة هلعاً. ومن الميسور أن توضع أكاذيب 30 عاماً بهدوءٍ على الرف وفقاً للنسخة النظامية المنقحة اليوم. كان الإرهاب والحرب الاقتصادية ضد كوبا على الدوام محاولة لتحقيق الديمقراطية. لذلك علينا أن نُحكم الحصار الذي يقول عنه خبراء صحيون في نصوص نشرت في الصحف الطبية الأمريكية في تشرين الأول 1994: «أسهم في زيادة الجوع والمرض والموت، وخلق واحداً من أكبر الأوبئة العصبية منذ قرن كامل». يقول كاتب أحد هذه النصوص «الحقيقة أننا نقتل الناس» بحرمانهم من الغذاء والدواء، ومن التجهيزات التي تمكّنهم من صنع منتجاتهم الطبية الخاصة.

إن «مرسوم» إدارة كلينتون عن «الديمقراطية في كوبا» ـ وكان الرئيس بوش قد مارس حق النقض ضده في البداية لأنه يشكل انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي، ثم عاد ووقعه حين زايد عليه كلينتون من اليمين خلال الحملة الانتخابية ـ يقطع التبادل التجاري الكوبي مع فروع الشركات الأمريكية في الخارج علماً أن 90٪ من هذه التجارة هي أغذية ودواء وتجهيزات طبية. وقد أعان الإسهام في تحقيق الديمقراطية ذاك في تدهور معتبر لمستويات الصحة الكوبية تمثل بزيادة معدلات الوفيات وبخلق «أزمة صحية عامة هي الأشد إثارة للخوف ضمن حدود الذاكرة الحديثة»؛ تتمثل هذه الأزمة في مرض يصيب الأعصاب كان قد لوحظ آخر مرة في معسكرات الاعتقال في المناطق المدارية من جنوب شرق آسيا خلال الحرب العالمية الثانية حسبما يقول الرئيس السابق لقسم الأوبئة العصبية في المؤسسة الصحية الوطنية، وهو أحد مؤلفي النصوص المذكورة. لأجل توضيح هذه الآثار يذكر أستاذ في الطب من جامعة كولومبيا حالة جهاز سويدي لترشيح الماء كانت كوبا قد اشترته لإنتاج اللقاحات: حظر بيعه لكوبا لأن بعض أجزائه منتجة من قبل شركة يملكها أمريكيون. هكذا يُحرم الكوبيون من اللقاحات المنقذة للحياة بغية تحقيق «الديمقراطية» لمن يبقى منهم حياً[10].

إن إحراز النجاح في «قتل الناس» وتسبيب المعاناة الأليمة لهم أمور على درجة من الأهمية. وفي العالم الواقعي [بخلاف العالم الوهمي الذي تبتكره السياسة الرسمية] كانت كوبا كاسترو هماً لأمريكا لا بسبب ما تشكله من تهديد عسكري أو ما تقوم به من إساءات لحقوق الإنسان أو لنظامها الدكتاتوري، بل لأسباب عميقة الجذور في التاريخ الأمريكي. ففي عشرينات القرن التاسع عشر، وبينما كانت الهيمنة الأمريكية على القارة الجديدة تسارع خطاها، اعتبر القادة السياسيون والاقتصاديون كوبا الجائزة التالية التي ينبغي الفوز بها. وقد أشار جون كوينسي أدامز(*)، وهو واضع مبدأ مونرو(**) إلى أن كوبا «شأن فائق الأهمية للمصالح التجارية والسياسية لاتحادنا». وهو يتفق مع جفرسون وآخرين. في ضرورة أن تحافظ إسبانيا على سيادتها [في كوبا] إلى أن يزول الرادع البريطاني، فعندئذٍ ستقع كوبا في يدي الولايات المتحدة وفقاً لـِ «قوانين الجاذبية.. السياسية»، كثمرة ناضجة للقطاف، وهو ما حصل بالفعل منذ قرن. وفي أواسط القرن العشرين كانت تُثمّن عالياً تلك الثمرة الناضجة من قبل أصحاب المصالح الزراعية وأندية القمار الأمريكيين وغيرهم. ولذلك لم يُنْظر باستهانة إلى سرقة كاسترو لهذه الحيازة الأمريكية. والأسوأ أيضاً هو خطر تطورٍ يحدث وفقاً لـِ «مفعول الدومينو»(***)، حيث قد يكون [المثال الكوبي] ذا مغزى في أعين الشعوب البائسة في بلدان

(*) جون كوينسي آدامز (1767 ـ 1848) سادس رئيس أمريكي (1825 ـ 1829).

(**) انظر الهامش 4 للفصل الأول.

(***) مفعول الدومينو: سقوط قطع الدومينو المتساندة واحدة بعد أخرى بتأثير دفع القطعة التي على الطرف. والقصد هو ما سيقوله المؤلف فوراً عن التفاحة المتعفنة المفسدة والعدوى..

أخرى: تتمتع كوبا مثلاً بأنجح خدمات صحية في أمريكا اللاتينية. لقد خشي الأمريكيون من أن تكون كوبا إحدى «التفاحات المتعفنة» التي «تفسد الصندوق»، أو «الفيروس» الذي قد «يُعدي» الآخرين، وفقاً للمصطلحية الأثيرة عند المخططين السياسيين الذين لايبالون بالجرائم، لكنهم يهتمون كثيراً بمفاعيل الاستعراض(*).

بيد أن الناس المحترمين لايقفون عند أمور كهذه، ولاحتى عند الوقائع الأولية للحملة التي ابتدأت عام 1959 ، وتستمر حتى اليوم، وتهدف إلى استعادة الثمرة الناضجة إلى مالكها الشرعي. قلة من الأمريكيين هم على إطلاع على المادة المفحمة التي نشرتها الصحافة الطبية في تشرين الأول 1994 ، أو حتى على علم بحقيقة أنه في الشهر ذاته أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو لوضع حدٍ للحصار غير الشرعي [الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا]. وقد صوت إلى جانب القرار 102 بلداً ضد 2 . ولم تستطع الولايات المتحدة أن تعتمد إلا على إسرائيل، وخذلتها حتى ألبانيا ورومانيا والباراغواي التي كانت ـ لأمدٍ وجيز ـ قد شاركت واشنطن حربها الصليبية من أجل الديمقراطية فيما سبق من سنين.

تقول القصة النظامية أن في وسع أوربا الشرقية، وقد تحررت أخيراً، أن تنضم إلى مجتمعات الغرب الغنية. ربما. لكن المرء يتساءل متعجباً لماذا لم يحصل ذلك خلال نصف الألفية السابق وحتى أمدٍ لابأس به من هذا القرن، حين كانت أوروبا الشرقية تتدهور بــإطراد قياساً إلى الغرب لتؤول إلى «العالم الثالث» الأصلي الخاص به. يمكن تخيل أفق مختلف [عن القصة النظامية]: استعادة الأمر الواقع السابق إلى هذا الحد أو ذاك: ستعاود أقسام من الإمبراطورية الشيوعية ممن كانت تنتمي إلى العالم الصناعي كغرب بولندا أو جمهورية تشيكيا وغيرهما الإنضمام التدريجي إلى الغرب، بينما سترتد المناطق الأخرى إلى ما يشبه مكانتها السابقة كمناطق خادمة للعالم الصناعي الغني، العالم الذي لم يبلغ ما بلغه لمجرد تمتعه بفضائل فذة. وكما لاحظ ونستون تشرشل في ورقة قدمها إلى زملائه في الوزارة في كانون الأول 1914(**):

> لسنا شعباً فتياً بريئ السجل هزيل الميراث. لقد استحوذنا لأنفسنا.. على حصة **غير متناسبة إطلاقاً** [مع حجمنا..] من ثروة العالم وتجارته ونلنا كل مانريده من أراضٍ. وتبدو مطالبتنا بأن نترك في حالة تمتع لاتشوب صفوه شائبة بممتلكات هائلة ورائعة **اكتسبت رئيسياً بالعنف وحوفظ عليها أساساً بالقوة**، تبدو للآخرين أقل وجاهة مما تبدو لنا.

(*) مفعول الاستعراض في الأدب الاقتصادي هو أثر العرض السلعي والخدمي المتجدد على جمهور المستهلكين. وفي سياق مناقشة المؤلف الأثر السيء للمثال أو القدوة الكوبية على باقي دول أمريكا اللاتينية.

(**) كان تشرشل وقتها وزير المستعمرات.

يقيناً هذه النزاهة نادرة في الدوائر الراقية من المجتمع رغم أن هذا المقطع مقبول منها إن حذفنا العبارات المبرزة(*)، وهو ما أدركه تشرتشل الذي طرح ورقته على الرأي العام في عشرينات القرن خلال فترة الأزمة العالمية، ولكن بعد إزالة العبارات المزعجة [المبرزة][11].

أمرٌ منير للذهن أيضاً تتبّع الإطار الذي صُوّرت فيه المصيبة الشيوعية. لم يكن موضع شكٍ أبداً أنها شيء شنيع. وقد كان ذلك جلياً منذ الوهلة الأولى للفوضويين ولذوي الأذهان المستقلة مثل رسل وديوي وللماركسيين اليساريين، بل إن الكثيرن منهم تنبؤوا بها سلفاً. وما انهيار الطغيان إلا مناسبة بهيجة لكل من يثمن الحرية والكرامة الإنسانية. ولكن تَفَكّر في مسألة أضيق: فالبرهان المعتمد هو أن الإخفاق المدوّي للاقتصاد الأوامري يشكل اثباتاً للميزات المتفوقة للرأسمالية. وإليك الدليل: ببساطة قارن ألمانيا الغربية أو فرنسا أو انكلترا أو الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي وتوابعه. ليست هذه الحجة أكثر من منعكس عقلي اعتُبر واضح الصواب بحيث لم يعد يلفت الانتباه. وهي الافتراض المسبق [المسلم به] لكل بحث أوسع في القضية المطروحة.

حجة ممتعة وذات قابلية واسعة للتطبيق. يستطيع المرء بالمنطق ذاته أن يثبت، مثلاً، الاخفاق الهائل لرياض الأطفال في جامعة كامبردج بولاية ماساشوستس والنجاح العظيم لمعهد التكنولوجيا في ماساشوستس MIT، والدليل ببساطة: إلى أي درجة يفهم الأطفال في الصف الأول فيزياء الكم بالمقارنة مع خريجي المعهد الحائزين على الدكتوراة.

قد يحتاج من يقدم هذه الحجة إلى علاج نفسي. إن زيفها واضح لدرجة التفاهة. وعلى المرء من أجل تقييم رشيد أن يقارن الأطفال الذين تخرجوا من رياض كامبردج مع الأطفال الذين دخلوها في المستوى نفسه. وتُملي المعقولية البديهية نفسها أنه من أجل تقييم الاقتصاد الأوامري السوفييتي بالمقارنة مع البديل الرأسمالي، يجب أن نقارن بلدان أوروبا الشرقية مع بلدان كانت تشبهها عندما بدأت «تجربة» نموذجي التطور هذين، وقطعاً ليس مع الغرب. فعلى المرء أن يعود نصف ألفية من السنين ليجد حقبة من تاريخ الغرب تماثل وضع أوروبا الشرقية. قد تكون المقارنة الوجيهة بين روسيا والبرازيل، أو بلغاريا وغواتيمالا، رغم أنها لن تكون منصفة للنموذج الشيوعي الذي لم يَحُز البتة ولو من بعيد ما يقارب ميزات توابع الولايات المتحدة. إن قمنا بهذه المقارنة العقلانية نستسخلص حقاً أن النموذج الاقتصادي الشيوعي كان مصيبة، لكن إخفاق النموذج الغربي مُدوٍّ أكثر. هناك [بالطبع] فوارق دقيقة وتعقيدات لكن الاستخلاصات الأساسية ثابتة بدرجة معقولة.

(*) الإبراز أو البنط الغامق، الكتابة بخطٍ مائل في الانكليزية، يقصد منه لفت نظر القارئ إلى عبارة متفردة من اعتبار ما.

من الممتع أن نرى كيف لايستطاع فهم هذه النقاط الأولية. ممتعٌ أيضاً أن نرقب النكوص إلى محاولات تدريبية وغير مفهومة لاستكشاف هذه القضية. يوفر تمرين فكري كهذا بعض الدروس المفيدة عن الأجهزة الأيديولوجية في المجتمعات الحرة[12].

يلخص ما يحصل الآن في أوربا الشرقية جزئياً السجل العام لمناطق من العالم دفعت للقيام بدور خادم، ولازال الكثير منها باقٍ في هذا الدور رغم وجود استثناءات منيرة للذهن. من المناسب أيضاً رؤية وضع أوروبا الشرقية الراهن في إطار خط مديد وممتع وهام من تاريخ المجتمعات الصناعية ذاتها. يشير مؤرخ الحركات العمالية دافيد مونتغمري من جامعة يال إلى أن أمريكا الحديثة «خلقتها احتجاجات العمال»، الاحتجاجات التي كانت حادة وصريحة وترافقت مع «كفاحات عنيفة». ويلاحظ مونتغمري أنه كانت هناك انتصارات أُحرزت بمشقة يتخللها تكيف قسري مع «الجانب اللاديمقراطي من أمريكا»، وخاصة في عشرينات هذا القرن حين بدا أن «بيت العمال قد خرب».

كان صوت العاملين منطوقاً بوضوح وحيوية عبر الصحافة العمالية والأهلية التي ازدهرت منذ أواسط القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، قبل أن تدمرها في النهاية الدولة والنفوذ الخاص. وحتى خمسينات هذا القرن كان هناك 800 صحيفة عمالية تصل وقتها إلى 20 ــ 30 مليون إنسان.

كانت تلك الصحف تسعى ـ بكلماتها هي ـ لأن تجابه هجوم الشركات الهادف إلى «بيع الشعب الأمريكي على شرف البزنس الكبير»، وأن تفضح الكراهية العنصرية و«كل أنواع الأقوال والأفعال المناهضة الديمقراطية»، وأن تقدم «علاجات مضادة لأسوأ السموم التي تبثها الصحافة المحافظة»، أي وسائل الإعلام التجارية التي أخذت على عاتقها «لعن العمال في كل فرصة متاحة، بينما تلمّع بحرص آثام أباطرة المصارف والصناعة الذين يسيطرون فعلياً على البلد»[13]:

أصوات المقاومة

هناك الكثير مما نتعلمه من حركات المقاومة الشعبية لأوتوقراطية الدولة الرأسمالية، ومن بلاغة أصواتها عن أهداف ورؤى الناس العاديين وعن فهمهم ومطامحهم. نُشرت الدراسة الرئيسية الأولى عن صحافة أواسط القرن التاسع عشر العمالية (وهي، فيما أعلم، لاتزال الوحيدة) منذ 70 عاماً بقلم نورمان وير. وهي اليوم، إن اطلعتم عليها، قراءة مفيدة. يركز وير على صحف أسسها وأدارها ميكانيكيون و«فتيات مصانع» في البلدات الصناعية المجاورة

لبوسطن التي يصفها بأنها «أثينا الولايات المتحدة» وموطن أعظم جامعاتها. لاتزال تلك البلدات موجودة لكن في حالة تدهور وخراب كبيرين، غير أن حالها لايتجاوز في خرابه حال الرؤى المحيية لأولئك الناس الذين بنوها ووضعوا أساسات الثروة والقوة الأمريكية.

تكشف تلك الصحف كم هي غريبة ولاتطاق بالنسبة للناس العاملين نظم القيم التي يدعو لها الأقوياء، وكيف يرفض العاملون بعناد التخلي عن العواطف الإنسانية العادية. كانت «روح العصر الجديدة» التي يشجبونها بمرارة «بغيضة إلى قلوب قطاع واسع جداً من الجماعة الأمريكية في ذلك الوقت» وفقاً لما كتب وير. وأول أسباب ذلك هو «انحطاط العامل الصناعي كشخص» و«التغير السيكولوجي» [الذي يطرأ عليه] و«فقدان الكرامة والاستقلال» وضياع الحقوق الديمقراطية والحريات بقدر ما كانت تفرض ـ بالقوة إن اقتضى الأمر ـ قيم الرأسمالية الصناعية على يدي الدولة وأصحاب النفوذ الخاص.

كان العمال ينعون «الانحطاط وفقدان احترام الذات الذي كان قد جعل من الميكانيكيين والعمال قرّة عين العالم»، ويشعرون بالأسى لتدهور الثقافة والمهارة والإنجاز، بل ومجرد الكرامة الإنسانية بقدر ما كانوا يخضعون لما يسمونه «عبودية الأجر» التي شعروا أنها لاتختلف كثيراً عن العبودية المنزلية في مزارع الجنوب [الولايات الجنوبية الأمريكية] وبقدر ماكانوا مكرهين على بيع أنفسهم وليس بيع ما ينتجون صائرين هكذا «خدماً» و«رعايا مساكين» لـ «الطغاة». يصف العمال تدمير «روح المؤسسات الحرة» وما يرافقه من ردّهم إلى «حالة من العبودية» حيث «نرى الأرستقراطية الثرية تجثم علينا مثل جبل جليدي يهدد بـــإبادة أي إنسان يتجرأ على مساءلتها عن حقها في استعباد واضطهاد الفقراء والتعساء». ولم يكن في وسعهم إلا أن يعوا الشروط المادية في مواطنهم وفي بوسطن المجاورة حيث كان العمر المتوقع للإيرلنديين يقدر عام 1849 بــ 14 عاماً فقط.

ولعل الأمر الأكثر إثارة للمشاعر، لكن الوثيق الصلة بالانقضاض الراهن على الديمقراطية وحقوق الانسان، هو التدهور الحاد في الثقافة العليا [للعمال]. كانت «فتيات المصانع» القادمات من مزارع ماساشوستس قد اعتدن على قضاء وقتهن في قراءة الأدب الكلاسيكي والمعاصر. أما أصحاب المهن المستقلون فقد ألفوا، إن توفر لديهم القليل من المال، على استئجار صبي يقرأ لهم بينما هم يعملون. لم تكن مهمة صغيرة إذن طرد هذه الأفكار من أذهان الناس لدرجة أن معلقاً محترماً ينبذ اليوم بسخرية أفكاراً عن دمقرطة شبكة الانترنت بما يمكّن الناس من غير أصحاب الحظوة الإفادة منها:

> اعتاد المرء أن يتخيّل أنّ الفقراء يتهربون من كل المعلومات التي يحتاجونها كما هو الحال الآن، بل، وفي حالات كثيرة، يقاومون جهود المدارس والمكتبات

ووسائل الإعلام الناقلة للمعلومات التي تهدف لتحسين اطلاعهم. الأمر كذلك حقاً. وكثيراً ما تساعد تلك المقاومة في تفسير سبب كونهم فقراء.

ولاشك أيضاً أن موروثاتهم الناقصة تلعب دوراً مساعداً في ذلك. اعتبر هذا التبصر عميق النفاذ لدرجة أنه أُبرز ضمن إطار خاص من قبل الناشرين[14].

أدانت الصحافة العمالية أيضاً ما سمته «الكهانة المشتراة بالمال» لوسائل الإعلام والجامعات والطبقة المثقفة بوصفها مدافعة عن السلطة تسعى لتبرير الاستبداد الذي كانت قبضته تزداد أحكاماً، وتعمل على طبع النفوس بقيمه المذلّة. ودونما عونٍ من المثقفين الراديكاليين، كتب العمال: «من يعملون في المعامل يجب أن يملكوها». فبهذه الطريقة يمكن التغلب على «المبادئ الملكية» التي كانت تمد جذورها «في التربة الديمقراطية». بعد أعوام صارت تلك العبارة صرخة استنفار وتعبئة لحركة العمل المنظمة بما فيها قطاعاتها الأكثر محافظة. صرّح هنري ديمارست لويد في خطبة واسعة الانتشار أُلقيت في نزهة نقابية أن «رسالة حركة العمال هي تحرير الجنس البشري من خرافات وآثام السوق، وإلغاء الفقر الذي هو ثمرة تلك الآثام. يمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق توسيع مبادئ الديمقراطية السياسية لتشمل الاقتصاد أيضاً». وقد ألح على أن «ساعات العمل، وشروط الاستخدام، وتوزيع الناتج يجب أن يحددها من يقومون بالعمل». يسمي ديفيد مونتغمري هذه الدعوة «صرخة البوق التي دعت لانعقاد مؤتمر العمل الأمريكي عام 1893». إن العمال أنفسهم ـ يتابع لويد ـ هم «من يجب أن يختاروا ربابنة الصناعة، يختاروهم ليكونوا خدماً لاسادة. على العمل المنسّق للجميع أن يهدف إلى رفاه الجميع.. هي ذي الديمقراطية»[15].

هذه الأفكار مألوفة بالطبع لليسار التحرري، لكنها معارضة جذرياً لمبادئ أجهزة السلطة المسيطرة سواء اتخذت هذه اسم «اليسار» أو «اليمين» أو «الوسط» في مصطلحات الخطاب المعاصرة الفاقدة للمعنى إلى حدٍ بعيد. ولم يتم قمع هذه الأفكار إلا حديثاً، لكنه لم يكن أول قمع لها؛ ومن الممكن استعادتها أيضاً كما حصل كثيراً من قبل.

في وسع هذه الأفكار أن تكون مفهومة أيضاً من قبل مؤسسي الليبرالية الكلاسيكية. تُبيِّنُ ردود فعل العمال في البلدات الصناعية في نيوانغلندا(*) ـ كما في انكلترا في وقت سابق [النصف الثاني من القرن الثامن عشر] ـ نباهة نقد آدم سميث لتقسيم العمل. لقد أدرك سميث، وهو يتبنى أفكار التنوير النظامية عن الحرية والإبداعية ـ أن «مدركات القسم الأكبر من الناس تتشكل حتماً من قبل وظائفهم العادية». وإذن:

(*) نيوانغلند: منطقة من شمال شرق الولايات المتحدة تتألف من ولايات مين، نيوها مبشاير، فيرمونت، ماسا شوستس، كونكتيكت وورود أيلاند. كانت نواة التطور الصناعي ـ الاقتصادي للولايات المتحدة.

إن الإنسان الذي يقضي حياته في أداء بضع عمليات بسيطة ذات آثار متماثلة دائماً أو تكاد، لن تتاح له الفرصة لممارسة ذكائه.. سيبلغ من الغباء والجهل أقصى ما يمكن أن يبلغه الإنسان... هي ذي الحالة التي لابد أن يسقط فيها الفقراء الكادحون، أي القسم الأكبر من الشعب في كل مجتمع راقٍ ومتحضر، ما لم تبذل الحكومة كل مافي وسعها لمنع ذلك.

وقد أحسَّ أن هذا هو ما يجب فعله لمنع التأثير المخرب للقوى الاقتصادية.

كتب فيلهلم فون همبولت في عمل كلاسيكي ألهم [جون ستيوارت] ميل: إن أنتج حرفي شيئاً جميلاً بناءً على طلب من أحدهم «فإننا قد نعجب بما فعل، لكننا سنزدري من يكون» إذا أنه ليس كائناً إنسانياً حراً بل مجرد ألعوبة في أيدي الآخرين. ولأسباب مماثلة قد يكون «العامل الذي يرعى حديقة هو، بمعنى أصدق، مالكها الحقيقي أكثر من الشهواني الخامل الذي يتمتع بثمراتها».

ثابر المحافظون الحقيقيون على إدراك أن قوى السوق ستدمر ماله قيمة في الحياة الإنسانية ما لم تُشكم بقوة. يردد [المحافظ] الكسيس دي توكفيل(*) أصداء أقوال آدم سميث وفون همبولت الذين سبقاه بنصف قرن ويطرح سؤالاً خطابياً: ما الذي «يمكن توقعه من رجل قضى عشرين عاماً من عمره وهو يصنع رؤوس الدبابيس؟» ويُعلّق «يتقدم الفن الحرفي فيتراجع حال صاحب الحرفة». ومثل آدم سميث، كان يقدر عالياً تكافؤ الفرص معتبراً إياه أساس الديمقراطية الأمريكية، ومحذراً من أنه إن ترسّخ «لاتكافؤ دائم في الفرص» فإن «الأرستقراطية الصناعية التي تتنامى أمام أنظارنا» وهي «واحدة من أشرس الأرستقراطيات التي شهدها العالم» قد تنفلت من عقالها معلنة نهاية الديمقراطية. أما جفرسون فقد اعتبر كقضية أساسية أن «الفقر الواسع الانتشار والثروة المركّزة لايمكن أن يتعايشان في أي ديمقراطية..»[16].

ابتداء من بواكير القرن التاسع عشر رُقّيت قوى السوق الهدامة واللاإنسانية ـ التي أدانها مؤسسوا الليبرالية الكلاسيكية ـ إلى مصاف أشياء مبجلة. وقد رسخ ريكاردو(**). واقتصاديون كلاسيكيون آخرون قداستها على أساس يقيني يضارع يقينية «مبادئ الجاذبية» بوصف ذلك إسهامهم في الحرب الطبقية التي كانت تخاض في انكلترا الصناعية. يُعاد بعث

(*) طوكفيل، الكونت ألكسيس دوطوكفيل. كاتب فرنسي من القرن التاسع عشر. من أشهر مؤلفاته «الديموقراطية في أمريكا».

(**) ديفيد ريكاردو (1772 ـ 1823) اقتصادي بريطاني. أهم مؤلفاته «مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة». صاحب نظرية الأفضليات المقارنة و، إلى جانب آدم سميث، من واضعي نظرية القيمة ـ العمل.

هذه المبادئ ذاتها الآن تحت اسم «المعركة الأبدية على عقول الناس»، معركة تخاض بحدة وشراسة متجددتين.

ينبغي ملاحظة أنه، في الواقع الفعلي ، روعيت هذه النظائر الاقتصادية [قوانين السوق] لقوانين نيوتن تماماً كما تراعى اليوم. فالدراسات النادرة التي أنجزها مؤرخون اقتصاديون حول هذا الموضوع تقدر أن حوالي نصف القطاع الصناعي في نيو انغلندا كان سيغلق لو فُتح اقتصادها على المنتجات الأرخص للصناعة الانلكيزية. هذه الأخيرة نفسها توطدت أركانها واستمرت بفضل لجوء واسع إلى سلطة الدولة. والأمر ذاته صحيح اليوم تماماً كما سيكتشف أي شخص يزيح غشاوة البلاغة الفخمة عن عينيه ويحدق في الحقيقة الواقعية لـِ «الليبرالية الاقتصادية» وما تتعهده من «قيم المقاولات».

إن جون ديوي وبرتراند رسل هما في القرن العشرين اثنان من ورثة التقليد الذي يمد جذوره في أفكار التنوير والليبرالية الكلاسكية. وقد التقطا بحيوية بالغة، في رأيي، السجل الملهم لكفاح وتنظيم وفكر الرجال والنساء العاملين الساعين لصون وتوسيع نطاق الحرية والعدالة في وجه الاستبداد الحديث للنفوذ الخاص المدعوم من الدولة.

ثمة قضية أساسية صاعها توماس جفرسون في أعوامه الأخيرة حين لحظ نمو «الأرستقراطية الصناعية» الجديدة التي أرعبت طوكفيل. فقد ميز بين «الأرستقراطيين» و«الديمقراطيين» انطلاقاً من انهمامه الكبير بمصير التجربة الديمقراطية. «الأرستقراطيون» هم «أولئك الذين يخشون الشعب ويتوجسون منه ويتمنون تجريده من كل قوة ووضعها في أيدي الطبقات العليا». أما «الديمقراطيون» فيتماهون مع الشعب ويثقون به، يحترمونه ويعتبرونه المستودع الأمين والآمن للمصحلة العامة» وإن لم يكن دائماً «الأكثر حصافة». كان الأرستقراطيون أيام جفرسون هم المدافعون عن الدولة الرأسمالية الصاعدة، الدولة التي نظر إليها جفرسون بفزع مدركاً التعارض الجلي بين الديمقراطية والرأسمالية أو، إن شئنا الدقة، بين الديمقراطية و«الرأسمالية الموجودة واقعياً» ذات الارتباط الوثيق بسلطة الدولة.

تطور وصف جفرسون للأرستقراطية درجة إضافة على يدي باكونين(*) الذي تنبأ بأن «طبقة» المثقفين «الجديدة» ستتبع واحداً من مسارين متوازيين: فإما أنها ستسعى لاستغلال الكفاحات الشعبية وتستولي على سلطة الدولة لتصبح «بيروقراطية حمراء» تفرض أشرس

(*) باكونين (1814 ـ 1876) فوضوي روسي. تأثر بهيغل في بداية حياته ثم تحوّل إلى قومي سلافي. سجنه القيصر بين 1851 ـ 1857 فعاش بقية حياته في أوروبا الغربية محرضاً وداعية لاشتراكية فوضوية.

وألعن نظام عرفة التاريخ، أو أنها ستدرك أن القوة الحقيقة تكمن في مكان آخر، فتعرض نفسها كـ «كهانة مشتراة بالمال» في خدمة السادة الحقيقيين، كهانة تقوم، في ديمقراطيات رأسمالية الدولة، بدور مدراء أو «ميرراتية» «يجلدون الشعب بعصاه».

لابد أن هذا واحد من عدد قليل من تنبؤات العلوم الاجتماعية التي صدقت بصورة مذهلة. لهذا السبب وحده يستحق مكان الشرف في القانون الكنسي الشهير رغم أننا سننتظر طويلاً قبل أن يتحقق ذلك.

«الحب القاسي»

ثمة، فيما أظن، تماثل مقلق بين الفترة الراهنة والأيام التي صيغت فيها الايديولوجيا المعاصرة على يدي ريكاردو ومالتوس(*) وآخرين، الإيديولوجيا التي تسمى الآن «الليبرالية الجديدة» أو «العقلانية الاقتصادية». تمثلت مهمة هؤلاء في أن يثبتوا للناس أن لاحقوق لهم على النقيض مما يعتقدونه بحماقة، فهذا بالفعل ما يبرهنه «العلم». كانت الغلطة الخطيرة للثقافة قبل الرأسمالية هي الاعتقاد بأن للشعب مكاناً في المجتمع وأن له حق بهذا المكان، قد يكون مكاناً بائساً لكنه مكان على أية حال. أما العلم الجديد فقد أثبت أن مفهوم «الحق في الحياة» مجرد أكذوبة يجب شرحها للناس المضللين الذين لاحقوق لهم اللهم إلا الحق في تجريب حظهم في السوق. صرّح مالتوس في عمله الواسع النفوذ أن شخصاً لاثروة مستقلة له ولايقدر على الاستمرار في سوق العمل «لاحق له في المطالبة بأدنى قدر من الطعام، بل لاسبب لوجوده حيث يوجد». إنه «لشرٌ عظيم» وانتهاك «للحرية الطبيعية» تضليلُ الناس وجعلهم يؤمنون بأن لهم حقوقاً إضافية، وفقاً لريكاردو الذي أثار سخطه هذا الهجوم على مبادئ العلم الاقتصادي والعقلانية البديهية، بل وعلى المبادئ الأخلاقية الممجدة كثيراً. إن الرسالة [التي يريد الاقتصاديون إبلاغها] بسيطة: لكم حرية الاختيار بين سوق العمل أو ورشة السجن أو الموت، أو الذهاب إلى مكان آخر؛ وهذا الذهاب ممكن لأن فضاءات رحيبة افتتحت باستئصال وطرد السكان الأصليين، استئصالٌ وطرد لم يتحققا تماماً عبر مبادئ السوق.

لم يفقْ أحدٌ مؤسسي العلم [الاقتصادي] في إخلاصهم «لسعادة الشعب». لقد مضوا

(*) توماس مالتوس (1766 ـ 1834) اقتصادي بريطاني. أهم كتبه «بحث في مبدأ السكان» وفيه يرى أن البشر يتكاثرون بمتوالية هندسية أما الغذاء فبمتوالية حسابية، والنتيجة غلبة الأقوى في الصراع من أجل البقاء.

إلى درجة الدفاع عن توسيع حق الانتخاب خدمة لهذه الغاية. يبين ريكاردو أن التوسيع «لن يكون شاملاً فعلاً لكل الشعب، بل لقسم منه يستبعد أن تكون له أي مصلحة في قلب حق الملكية» ويضيف أن تقييدات أشد ستكون ضرورية إذا ما بدا أن «تقييد الحق الانتخابي في أضيق نطاق» سيوفر «أمناً أكبر من أجل اختيار حرٍ للنواب». ثمة سجل وفير من الأفكار المماثلة وصولاً إلى أيامنا هذه(17).

مفيد أن نستذكر ما حصل حين صيغت قوانين العقلانية الاقتصادية وفُرضت بطريقة الكيل بمكيالين المعتادة. فقد فُرض نظام السوق على الضعفاء، بينما أفادت تقدِّمات الدولة المرضعة، حيث لزمت، في حماية الأثرياء وأصحاب الامتيازات. كان انتصار الأيديولوجيا الجديدة راسخاً عند ثلاثينات القرن التاسع عشر، وترسخ على أكمل وجه بعد بضع سنوات. بيد أنه كانت هناك مشكلة طفيفة: إذ يبدو أن الناس لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم أن لاحقوق أصلية لهم. وإذ هم حمقى وجهلة فقد صعب عليهم أن يستوعبوا الحقيقة البسيطة القاضية بأن لاحق لهم في الحياة، وردّوا بكل أنواع الطرق اللاعقلانية. لذلك مرّ وقت أنفق فيه الجيش البريطاني قدراً كبيراً من قدراته في إخماد أعمال الشغب. وفيما بعد اتخذت الأمور مساراً أشد شؤماً، فقد بدأ الناس ينظمون أنفسهم. وصارت الحركة الشارتية [الميثاقية](*) قوة هامة. عند تلك النقطة بدأ الأسياد يشعرون بالخوف. لقد استوعبوا جلية الأمر: نحن نستطيع أن ننكر عليهم الحق في الحياة، ولكن هم يستطيعون أن ينكروا علينا الحق في الحكم. لابد من فعل شيء ما.

كان هناك حل لحسن الحظ. فقد بدأ «العلم»، وهو أكثر طواعية من علم نيوتن، يتغير. وعند أواسط القرن [التاسع عشر] كان قد أعيد تشكيله على يدي جون ستيوارت ميل، بل وعلى أيدي شخصيات عنيدة مثل ناسو سنيور الذي كان قبلاً أحد أعمدة العقيدة القويمة [الأرثوذكسية: سنيور مدافع عن أرباب العمل ومن واضعي النظرية الهامشية في القيمة]. لقد تبيّن أن مبادئ الجاذبية تشمل الآن ما سيصير بالتدريج دولة الرفاه الرأسمالية حيث سيوجد نوع من العقد الاجتماعي، تم توطيده عبر كفاح مديد وعسير، تخللته تراجعات كثيرة، لكن أيضاً نجاحات بالغة الأهمية.

هناك محاولة الآن لإرجاع التاريخ إلى الوراء، للعودة إلى الأيام السعيدة حين حكمت لأمدٍ قصير مبادئ العقلانية الاقتصادية. وقد أثبت حكمها جدياً أن لاحقوق للناس غير ما

(*) الشارتية: حركة إصلاحية انكليزية في القرن التاسع عشر. دعت إلى تحسين أوضاع الطبقة العاملة اجتماعياً وإلى إصلاح أوضاع العمل الصناعي.

يمكن أن يكسبوه في سوق العمل. الآن، وبما أن النصح بـ «الذهاب إلى مكانٍ آخر» لم يعدْ ينفع، ضاقت الاختيارات: فإما ورشة السجن أو الموت جوعاً. هذا قانون طبيعي، وهو يكشف أن أي محاولة لمساعدة الفقراء لن تؤدي إلا إلى الإضرار بهم، أعني الفقراء. وهذا الكشف ذاته يساعد الأغنياء بطريقة إعجازية، تماماً مثلما يحصل حين تتدخل الدولة لتسعف المستثمرين بعد انهيار «المعجزة الاقتصادية» المكسيكية التي مُجِّدت كثيراً، أو لتنقذ المصارف والصناعات المصابة بالعجز، أو تتدخل لمنع اليابان من الدخول في الأسواق الأمريكية بما يسمح للشركات المحلية أن تعيد بناء صناعة الفولاذ والأتمتة والالكترونيات في أعوام الثمانينات (وسط بلاغة خطابية مؤثرة عن الأسواق الحرة صادرة عن الإدارة الأكثر حمائية في عصر ما بعد الحرب [إدارة ريغان 80 ــ 88] وأتباعها). وأكثر، فليست هذه [التدخلات لمصلحة الأثرياء] إلا طبقة السكر الرقيقة المرشوشة على الكعكعة. أما باقي الناس فيخضعون للمبادئ الحديدية للعقلانية الاقتصادية، المبادئ التي يطلق عليها أحياناً اسم «الحب القاسي» من قبل أولئك الذين يوزعون المكاسب.

ليس هذا كاريكاتيراً ساخراً لسوء الحظ. في الواقع يكاد الكاريكاتير يكون مستحيلاً. يستذكر المرء تعليق مارك توين(*) القانط في مقالاته (التي طال تجاهلها) بصدد عجزه عن هجاء أحد الأبطال الأمجاد لمذابح الفيليبين: «ما من هجاء ساخر لفنستون [البطل المعني] يمكن أن يبلغ الكمال، لأن فنستون يحتل القمة وحيداً... (إنه) الهجاء مجسداً».

إن ما تورده الصحافة دون ذوق على صفحاتها الأولى جدير بإثارة السخرية والذعر في مجتمع يتمتع بثقافة عقلية ديمقراطية وحرة حقاً. خذوا مثالاً واحداً فقط، وليكن النظر في حال العاصمة الاقتصادية لأغنى بلاد الأرض: مدينة نيويورك. أقر محافظها رودلف جيولياني أخيراً بأخطاءه في مجال سياسات المالية العامة. تشمل تلك السياسات تحويلاً تنازلياً كبيراً للعبء الضريبي: تخفيض الضرائب على الأغنياء («كل اقتطاعات المحافظ الضريبية تفيد دوائر البزنس» وفقاً لما قالت نيويورك تايمز بينط صغير) وزيادتها على الفقراء (تم تمرير هذه على شكل ارتفاع في رسوم النقل على تلامذة المدارس والعمال، ورسوم تعليم أعلى في مدارس المدينة، الخ). ويوضح المحافظ أن هذه السياسات ــ وقد صُحبت باقتطاعات حادة من صناديق المال العامة التي تخدم حاجات العموم ــ يجب أن تساعد الفقراء على الذهاب إلى مكان آخر. هذه الاجراءات «ستمكنهم من الانتقال بحرية عبر البلد» وفقاً لتقرير مسهب للصحيفة عنوانه «جيولياني يرى أن الاقتطاعات من مصاريف الضمان الاجتماعي تقدم فرصة للانتقال إلى أماكن أخرى»(18).

(*) مارك توين (1835 ــ 1910): كاتب أمريكي ساخر. من أشهر أعماله «مغامرات توم سوير» و«مغامرات هكلبري فِن».

باختصار، إن أولئك الذين كان يقيدهم نظام الضمان الاجتماعي والخدمات العامة تحرروا أخيراً من أصفاده. وهذا هو تماماً مانصح به مؤسسو مذاهب الليبرالية الاقتصادية في نظرياتهم المبرهنة بحرص شديد. فكل شيء إنما يتم لمصلحة الفقراء وفقاً لما يبرهنه العلم المعاد تكوينه مجدداً [من تلك المذاهب الكلاسيكية]. وبقدر مانبدي إعجابنا بالصرح المهيب للعقلانية مجسدةً، فإن التعاطف مع الفقراء يثير العبرات.

تُرى أين ستذهب الجموع المحررة؟ ربما إلى Favelas في الضواحي بحيث يكونون «أحراراً» في العودة بطريقة ما إلى العمل القذر في خدمة أولئك القادرين على التمتع بأغنى مدينة في العالم، المدينة التي يفوق تفاوت الدخول فيها نظيره في غواتيمالا والتي يعيش 40٪ من أطفالها الآن تحت عتبة الفقر وذلك قبل أن تُدشن إجراءات «الحب القاسي» الجديدة.

يجب على أصحاب القلوب الشفوقة الذين يعجزون عن فهم الأفضال التي تم التكرّم بها على الفقراء، يجب عليهم ـ على الأقل ـ أن يدركوا أنه ما من بديل آخر. ويخبرنا رأي خبيرٌ أبرزه عدد آخر من التايمز في موضوع صفحتها الأولى: «قد يكون الدرس الذي تلقننا إياه السنين القليلة القادمة هو ببساطة أن نيويورك ليست غنية أو حيوية بدرجة كافية من الناحية الاقتصادية بحيث تتمكن من تحمل القطاع العام الواسع الذي كوّنته طوال فترة ما بعد الكساد الكبير.

إن فقدان الحيوية الاقتصادية حقيقي تماماً، وهو ـ جزئياً ـ نتيجة لبرامج «التطور الحضري» التي أزالت [من المدينة، نيويورك] قاعدة صناعية مزدهرة لمصلحة قطاع مالي يزداد اتساعاً. أما غنى المدينة فأمر آخر. إن الرأي الخبير الذي أحالت إليه التايمز هو تقرير مقدم إلى المستثمرين في شركة ج.ب. مورغان التي تحتل المرتبة الخامسة بين المصارف التجارية من بين 500 [مشروع وشركة ومصرف] تضمها قائمة مجلة فورتشن عام 1995 . وقد عانت من ربح بلغ 1.2 مليار دولار أمريكي فقط عام 1994 . حقاً لم يكن عام 1994 عظيماً بالنسبة لـ ج. ب. مورغان بالقياس إلى الزيادة «المذهلة» للأرباح التي بلغت 54٪ للشركات الـ 500 ، في حين ازداد الاستخدام بنسبة 2.6٪، وتوسعت المبيعات بنسبة 8.2٪، وكل ذلك في «واحدة من أكثر السنين ربحية مرّت على البزنس الأمريكي» حسبما تقول «فورتشن» بجذل. وقد هتفت صحافة البزنس لسنة أخرى «تستحق أخبار أرباح الشركات الأمريكية فيها احتلال عناوين الصحف». وفي الوقت نفسه «يبدو أن الثروة المعيشية الأمريكية قد هبطت فعلياً» خلال أربع سنوات متوالية من نمو مضاعف في الربح و 14 عاماً متوالية أيضاً من تدهور الأجور الحقيقية. بلغت الشركات الخمسمئة لقائمة فورتشن ذرى جديدة من «الجبروت الاقتصادي» ووصلت عائداتها إلى ثلثي الناتج المحلي الإجمالي [الأمريكي]، أي أكثر بقدر

لابأس به من ناتج ألمانيا وبريطانيا؛ ناهيك عن هيمنتها على الاقتصاد العالمي. إنها تركيز هائل للقوة والسلطة في أيدي طغيان خاص يتمتع بالحصانة، وكذلك ضربة مرغوبة أخرى للديمقراطية والأسواق[19].

إننا نعيش «أوقاتاً عجفاء وشحيحة» وعلى الجميع شد الأحزمة، هذا ما تقوله التعويذة الشائعة. أما في الواقع فالبلد مغمورة بالرأسمال، وإلى جانبه «أرباح متلاطمة الأمواج» «تتدفق إلى خزائن أمريكا الشركات» وفقاً لما تقوله مبتهجة بزنس ويكلي، حتى قبل أن تصل الأخبار الرائعة عن الربع الأخير من عام 1994 المحطم للأرقام القياسية والذي سجل «كسباً مبكراً خارقاً نسبته 71٪» للشركات التسعمئة الداخلة في «سجل نتائج الشركات» الخاص بيزنس ويكلي. إذا كانت الأزمنة عصيبة على الجميع، فأي اختيار يبقى غير «تقديم فرصة للانتقال» للجموع المحررة الآن[20]؟

الحب القاسي هو العبارة المناسبة تماماً: الحب للأثرياء وأصحاب الامتيازات، والقاسي لكل ما عداهم.

على الجبهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية، تستثمر الحملة المضادة [لحقوق الشعب] الفرص التي أتاحتها تحولات هامة في القوة حصلت خلال العشرين عاماً المنصرمة لمصلحة السادة. إن المستوى العقلي للخطاب السائد لايستحق حتى الازدراء، أما مستواه الأخلاقي فهو مقيت. بيد أن تقدير الآفاق الكامنة وراء العقلي والأخلاقي لايخلو من واقعية.

تلك هي، فيما أظن، الوضعية التي نجد أنفسنا فيها الآن من وجهة نظر التفكير في الأهداف والرؤى.

في وسع المرء أن يختار اليوم، كما كان الأمر دائماً في الماضي، أن يكون ديمقراطياً أو أرستقراطياً بالمعنى الجفرسوني. يقدم الطريق الأرستقراطي جوائز سخية إن أخذنا بالاعتبار مواقع الثروة والحظوة والسلطة من ناحية، والغايات التي يسعى إليها ذلك الطريق من أخرى. أما الطريق الآخر فهو طريق كفاح، وفي الغالب طريق هزيمة؛ لكنه أيضاً طريق مكافآت لايستطيع تخيلها أولئك الذين يذعنون لـِ «روح العصر الجديدة: اغتنِ، انس الجميع إلا نفسك».

عالم اليوم مختلف جداً عن عالم توماس جفرسون وعن العالم الذي عرفه عمال القرن التاسع عشر. لكن الاختيارات التي يقدمها لم تتغير البتة تغيراً أساسياً.

الفصل الرابع

الكتّاب والمسؤولية الثقافية

طلب مني التعليق على مسألة أجدها، صراحةً، محيرة بعض الشيء كلما طرحت مع العلم أنها تطرح كثيراً. علي أن أخبركم مقدماً أنه ليس لدي ما يقال عنها تقريباً خلا البديهيات. إن تبريري الوحيد لإرهاقكم بسماع هذه البديهيات هو أنها تنكر بعامة، إن لم يكن بالكلمات فعبر الممارسة المطردة.

تطرح هذه المسائل بصيغ متنوعة. وفي وسع المرء أن يدلي بشيء ما حول بعضها، وليس في مقدوره بالنسبة للبعض الآخر إلا أن يحدّق فيها مرتبكاً. قد يكون سبب ذلك صعوبتها البالغة، صعوبة من النوع الذي يعرض باستمرار في البحث العلمي الذي يضغط ــ حين يكون في أوج قوته ــ على التخوم المحدودة دائماً للفهم. وقد يكمن السبب في سهولتها الشديدة حيث يمكن التعبير عن إجاباتها بعبارة واحدة. هي ذي المسائل المثيرة للارتباك. ولعل المسألة التي طلب مني مناقشتها واحدة منها، بالنسبة لي على الأقل.

إن الإجابة عليها يسيرة جداً على مستوى معين: تتمثل مسؤولية الكاتب الثقافية، أو أي شخصٍ أمين، في قول الحقيقة. بالمناسبة، أنا أؤوّل عبارة «المسؤولية الثقافية» تأويلاً ضيقاً، فهناك أبعاد كثيرة لها سأغفلها، الأبعاد الجمالية مثلاً.

وبالرغم من توفر جواب يسير للمسألة على هذا المستوى من العمومية، فإن الاستدراكات والتعقيدات سرعان ما تبرز. فلنصف بعضاً من هذه الاستدراكات والتعقيدات: إنه لواجب أخلاقي أن نكشف **بأفضل مافي مقدورنا**، عن الحقيقة ونرويها فيما يخص الأمور **ذات الأهمية، للجمهور المناسب.** تغدو هذه المسائل أصعب، وتشارف أحياناً حد الاستغلاق، حين نحاول الإفصاح عن معنى هذه الاستدراكات.

ليس ثمة الكثير مما يقال بصدد المسؤولية عن اكتشاف الحقيقة وروايتها، اللهم إلا الاشارة إلى كونها عسيرة في الغالب، وقد تكون مكلفة على الصعيد الشخصي، خاصة

لأولئك الأقل تمتعاً بالحصانة. هذا صحيح حتى في المجتمعات الحرة، أما في المجتمعات غير الحرة فقد يكون الثمن باهظاً حقاً.

فلنلتفت إلى القسم الثاني [من العبارة أعلاه] من أجل تحديد ماهي الأمور ذات الأهمية. ثمة عوامل كثيرة محدَّدة هنا. تتصف بعض المسائل بالأهمية بسبب من قيمتها الثقافية. نذكر واحدة تثار بتكرر منتظم في الكتب الأوسع بيعاً هذه الأيام: هل تستطيع علوم الدماغ إعلامنا بأي شيء حول الضمير والظواهر العقلية الأخرى؟ بيد أن هذه العوالم [القيمة الثقافية] ليست هي التي تعنينا هنا. ما يعنينا هو بالأحرى البعد الأخلاقي [لمسؤولية الكتّاب] البعد الذي يرتبط بالعواقب المحتملة لها، وخاصة على الحياة الإنسانية.

تتمثل مسؤولية الكاتب باعتباره **فاعلاً أخلاقياً** في محاولة قول الحقيقة عن أمور **ذات قيمة إنسانية** لـ **جمهور قادر على فعل شيء ما حولها**. يشكل هذا [التحديد] جانباً من معنى أن يكون المرء فاعلاً أخلاقياً وليس غولاً. من الصعب التفكير باقتراح أقل إثارة للخلاف من هذه البدهية، أو هذا ما أظنه. لسوء الطالع ليس الأمر كذلك تماماً لسبب بسيط: ترفض الممارسة النظامية [القياسية، المعتادة] للجماعات المثقفة ــ وإليها ننتمي (إلى هذا الحد أو ذاك) ــ ترفض هذا المبدأ الأخلاقي الأولي بحماسة وانفعال قويين في الواقع. قد نكون انحدرنا، من هذا الاعتبار، إلى مستويات تاريخية سافلة وفقاً للمقياس الطبيعي: قياس الممارسة النظامية إلى الفرص المتاحة [للتعبير والنطق بالحقيقة...].

سأعود إلى ذلك الاحتمال المنغّص. لكن، ومن باب توضيح ما في ذهني، إليكم القضية التي قادتني فعلياً إلى استراليا. كانت الزيارة على جدول العمل طوال عدد من السنين، بيد أن مناسبتها المباشرة هي دعوة للتحدث عن قضية تيمور الشرقية.

أدليت عام 1978 بشهادة عن القضية في الأمم المتحدة. وقد نُشرت الشهادة في الجريدة التحررية اليمينية انكوايري. وإذ ختمت شهادتي أبديت ملاحظة يصعب حذفها [من الجريدة] ومع ذلك فقد حُذفت بحرص؛ دعوني إذن أبدها ثانية. كان ثمة جريمتان كبيرتان تحصلان في ذلك الوقت، في الجزء نفسه من العالم، وبمقياس وطابع متقاربين: كمبوديا وتيمور الشرقية. لكن هاتين الجريمتين تختلفان من عدة وجوه أخرى، وجوه تلقي ضوءً كشافاً على الموضوع الذي نحن فيه ناظرون. فلنُعدَّ قائمة ببعض منها، علماً أن كل بندٍ من هذه القائمة يمكن إثباته بسهولة وليس موضع خلاف بين الناس المتمتعين ولو بذرة من العقلانية والشرف.

ذروني أبدأ بفظائع الخمير الحمر:

1 ــ إنها جرائم ضد الإنسانية، إن كان لهذا المفهوم أي معنى.

2 ــ يمكن عزوها لأعداءٍ رسميين.

3 ــ تتصف بأنها ناجعة إيديولوجياً: توفر تبريراً لجرائم الولايات المتحدة في الهند الصينية

طوال 25 عاماً، ولجرائم أخرى قيد الإنجاز والتحضير. ثم أنها استغلت عمداً لخدمة تلك الغايات [التبريرية] بهدف إعادة بناء الإيمان [بأمريكا، بعد عقدة فيتنام]، وكسلاح لتنفيذ فظائع أخرى (علينا أن نعذّب ونقتل «لمنع قدوم بول بوت آخر» وفقاً للمعتقد الرسمي).

4 ـ لم يكن لدى أحدٍ أي اقتراح للتخفيف من آثار جرائم الخمير الحمر، ناهيك عن وضع حدٍ لها.

5 ـ استثارت مواقف احتجاج عنيفة واستعراضاً لمشاعر السخط، كلاهما مرموق بالمعايير المقارنة. كان يُمكن للسجل [الوثائقي لهذه المواقف...] أن يذهل ستالين نفسه (دون مبالغة). إلى ذلك كانت التلفيقات [الأمريكية عن جرائم الخمير الحمر] غير قابلة للتصحيح، فلم يؤدّ افتضاحها إلا إلى تكرارها بانفعال أقوى، وإلى التصفيق لمؤلفي الأكاذيب مهما بلغت درجة صبيانيتها ومنافاتها للعقل. ثم أن الاقتراح الأكثر اعتدالاً بضرورة التزام المرء بالحقيقة ـ وهي رهيبة بحد ذاتها ـ كان يستثير هستريا فعلية وموجة جديدة من الأكاذيب.

6 ـ صارت هذه الجرائم التجسيد الرمزي للشر، ووضعت إلى جانب جرائم هتلر وستالين لتبقى هناك ضمن اللائحة المتعارف عليها لفظائع القرن العشرين.

لنلتفت الآن صوب فظائع تيمور الشرقية ونقارنها بفظائع الخمير الحمر من هذه الوجوه، نقطة بنقطة.

1 ـ إنها جرائم ضد الإنسانية لكنها، علاوة على ذلك، جرائم نُفذِّت في سياق عدوان صريح؛ فهي جرائم حرب وتقع، إذن، ضمن نطاق أحكام القانون الدولي.

2 ـ تعود المسؤولية عنها بأصولها مباشرة إلى واشنطن وحلفائها.

3 ـ ليست ناجعة إيديولوجياً، نظراً لمظنّة المسؤولية عنها.

4 ـ كان أمر إنهائها بالغ اليسر دائماً نظراً لمظنة المسؤولية أيضاً. هذه تيمور الشرقية وليست البوسنة أو رواندا أو شيشينيا. [لإنهائها] ما من داعٍ لإرسال حشود عسكرية أو لقصف جاكرتا أو لفرض عقوبات دولية، ولا حتى لتوجيه إنذارات. يكفي إغلاق الصنبور [المساعدات الأمريكية].

5 ـ كان رد الفعل على فظائع تيمور (سأقتصر هنا على أمريكا الشمالية، رغم أن هذه الملاحظات تقبل التعميم بدرجة واسعة)، صمتاً شبه تام، إن لم نأخذ بالاعتبار تكرار أكاذيب وزارة الخارجية [الأمريكية] والجنرالات الأندونيسيين وقد أورِدت كحقائق. هنا أيضاً بلغ مستوى الخداع درجة كان يمكن أن تثير إعجاب ستالين، وإن يكن هذه المرة في الاتجاه المعاكس.

6 ـ ليست الجرائم المدعومة من الغرب رمزاً للشر وليست وصمة في سجلّنا.

مثالٌ مدهش تماما. ويقتضي الأمر موهبة مرموقة كي يفوت الانتباه ولتجنب استخلاص نتائج معينة منه. إنه ليُسجَّل لنظمنا التعليمية توفيرها المواهب المطلوبة بهذه الدرجة المؤثرة من النجاح.

تستأهل النقطتان الأخيرتان الاستطراد قليلاً. كان مقالي، في الواقع، الأوّل في الولايات المتحدة (وفي حدود معرفتي، في كندا) المكرس خصيصاً لتيمور الشرقية. وهو الثاني فقط الذي يتطرق إلى الموضوع مجرد تطرّق، وذلك بعد ثلاث سنوات من الفظائع الهائلة التي قد تكون الأسوأ نسبة إلى عدد السكان منذ الهولوكوست، وقد مُوّلت بصورة رئيسية من حساب دافعي الضرائب الأمريكيين. خلال ذلك تنعمت واشنطن والجماعة المثقفة بتملّق الذات عن كون «حقوق الإنسان هي روح سياستنا الخارجية» بكلمات الرجل الذي كان يُسرّع في تلك اللحظة تدفق الأسلحة إلى أندونيسيا حين بلغت الفظائع أوجها، وكان منفذوها في حاجة لها [الأسلحة] بسبب ضراوة هجومهم. غطي كل شيء بالصمت رغم أنه تم علناً. في ذلك العام، 1978 ، انخفضت التغطية الإعلامية في الولايات المتحدة وكندا ــ وكانت واسعة قبل الغزو الأندونيسي ــ إلى النصف.

فيما بعد سُلِّم بأن ما حصل أمر إشكالي، بل و ربما «عار أندونيسيا» (حسب نيويورك تايمز). بالمقابل، ما من «عار أمريكي» (أو عار لنيويورك تايمز). لقد أخفقنا، في أسوأ تقدير، في منح انتباه كافٍ للأفعال غير اللائقة لأناس [الأندونيسيين] يفتقدون معاييرنا المتحضرة، وربما لم نقم بما يكفي لوقف الأعمال التي كنا نسعّرها عبر دعم عسكري ودبلوماسي حاسم. بيد أن الأمر مفهوم. كانت أذهاننا وقتها موجهة إلى مكان آخر. أما الفظائع التي أغفلناها فهي الأخطاء المنكودة لزعيم يتصف سجلّه في مجال حقوق الإنسان بأنه «متنافر» حسب مراسل نيويورك تايمز في آسيا. مهما يكن من أمر، يبقى ذلك الزعيم [سوهارتو] «معتدلاً» (كريستيان ساينس مونيتور) «رؤوفاً في أعماقه» يتعرض لنقد جائر من «دعاويي رجال حرب العصابات» في تيمور الشرقية ممن «يتحدثون عن همجية الجيش واستخدام التعذيب» (ايكونوميست).

حين اعتُرف أخيراً بالجرائم (المستمرة) في تيمور الشرقية ــ مُحلّين أنفسنا من أي مسؤولية عن دورنا المتعمد والحاسم ــ لم يكن أحد على درجة من السماجة بحيث يستذكر بعض التاريخ الأبكر. وبالتأكيد كانت السمة الأولى لهذا التاريخ الأبكر إظهار الجذل المطلق إزاء «المذبحة الجماعية المذهلة» التي قام بها عام 1965 «المعتدلون الأندونيسيون» [ضد الحزب الشيوعي الأندونيسي وأنصاره، قُتِلَ منهم مايقرب المليون] بكلمات محرري صحيفة السجل الذين شاركوا زملاءَهم السرورَ غير الملجوم بأخبار «حمام الدم الغالي» (تايم) [باعتباره] «بصيص نورٍ في آسيا» كما وصفه مستحسناً المرشد الليبرالي البارز للتايمز. أثنى المعلقون المحترمون على واشنطن لالتزامها بموقف علني محتشم ممتنعة عن التعبير عن الفخر بمساهمتها

في مآثر المعتدلين، وعن سعادتها بالحصيلة. إنه لموقف حكيم، حسب تعليق محرري تايمز، لأن عناقاً علنياً لحكام البلد الجدد «يرجح أن يَضُرّبهم»، وإن يكن لطيفاً تقديم «عرابين سخية من الرز والقطن والآلات»، ومواصلة المساعدات التي كانت قد قطعت قبل أن تعيد «المذبحة الجماعية الهائلة» الأمور إلى نصابها.

تخبرنا هذه الحلقة من الأحداث، وهي مدفونة عميقاً في فجوة الذاكرة، بالكثير عن معاييرنا الواقعية. لقد تناولتها بالمراجعة في كتاب حديث (سنة 501 [الصادر بالعربية عام 1996]). يجب أن تقرأ النصوص [التي تتناول تلك الأحداث] لكي يمكن تصديقها، لكن ما من سبب للقلق، فقد قدّر للأمر أن يبقى طي التعتيم المناسب.

ثمة مثال آخر، كما يعلم كل متعلم، حصل في المكان نفسه وفي السنوات نفسها، ويمكن استخدامه للتدليل على نفس النقطة التي تدلل عليها المقارنة بين تيمور وكمبوديا: أعني نصفي «عقد الإبادة الجماعية» كما سميت السنوات 1969 ــ 1979 من قبل الاستعلام الحكومي الوحيد المستقل (فنلندا). وهذا أيضاً موضوعٌ شطب من التاريخ (دون أن يعني ذلك أنه مرّ حقاً عبر تلك العتبات المهيبة [عتبات التاريخ]. يخبرنا ذلك بالكثير عن الحضارة الغربية، هذا إن شئنا أن نرى.

يكاد ما قلته لايتجاوز السطح. أما الحقيقة الواقعة فهي أسوأ بكثير، وينبغي لنا أن نعرف بأي صفحة من التاريخ تليق. علاوة على ذلك، ليست الأمثلة [التي قدمتها] فريدة، بل ولاهي غير معتادة. إنها قصة تستمر حتى يومنا هذا. خذوا جزءاً من العالم لا على التعيين، وستجدون أمثلة مشابهة على الأرجح. فلننظر إلى أمريكا اللاتينية، النطاق التقليدي للسيطرة الأمريكية، وبالتالي المكان الطبيعي للنظر إن شاء المرء فهم القيم التي تحكم العالم المعاصر. يمضي نصف المساعدات العسكرية الأمريكية إلى كولومبيا، وهو نصيب آخذ بالتزايد في ظل إدارة كلينتون. كولومبيا أيضاً هي المنتهك الأسوأ لحقوق الإنسان في نصف الكرة الغربي. إن الفظائع الرهيبة للمستفيدين البارزين من المساعدة والتدريب العسكري الأمريكيين موثقة بانتظام عند مراقبي حقوق الإنسان، الكنيسة، وجهات أخرى ــ وبتفاصيل شنيعة. بيد أن هذه الوقائع قلما تغطى، وإن استثنينا هيئات التضامن الصغيرة ومنشورات هامشية، فإنها جميعاً تمر بالفعل دونما تعليق. أما ما يخترق الفلتر [الرقابة الطوعية] فهو حكايات جنٍ رسمية عن الحرب ضد المخدرات، حكايات ترفضها مجموعات حقوق الإنسان وكل المراقبين المطلعين الآخرين باعتبارها مضحكة، لكنها ترد بطريقة دينية باعتبارها حقائق في الصحافة الحرة.

أن يكون هذا هو المنوال القياسي لهو أمر مثبت بما يتجاوز أي شك عبر آلاف الصفحات من التوثيق المفصل الذي يهمل عادة. فإن حصل أن لوحظ، فإنه يرفض بسخرية طقسية [بعبارات من نوع]: «خطبة توبيخية»، «روتيني»، «نظرية المؤامرة»، «معادٍ لأمريكا»

(وهذه عبارة شائعة مستعارة من معجم التوتاليتارية)؛ وبحيل أخرى توفرها الثقافة من أجل تجنب التفكير ولصون الإيمان وحمايته من الواقع غير الملائم.

من الممتع أن نقوم بمقارنة المدافعين المعاصرين عن الطهر العقائدي مع المفكرين القروسطيين الذين كانوا يتعاملون مع الهرطقة بجدية ويشعرون بالحاجة لمواجهتها ببرهان دقيق. سيظهر استقصاء نزيه أن مستوى الأمانة ذاك نادر اليوم. ربما تستحق هذه الواقعة الثابتة حقاً نظرة متروية.

إن طبقنا البدهية الافتتاحية على الحالات القليلة التي محصناها للتو نحصل على الصيغة التالية:

تتمثل مسؤولية المثقفين الغربيين في قول الحقيقة عن «عار الغرب» إلى جمهور غربي في وسعه العمل بفاعلية، بسهولة وسرعة، على وضع حدٍ لتلك الجرائم. أمرٌ بسيط لالبس فيه، وصحيح قطعاً. إن شاؤوا إدانة فظائع الخمير الحمر فخير وبركة طالما أنهم يحاولون التزام الحقيقة. غير أن تلك الإدانة أمرٌ محدود الأهمية مالم يكن لديهم اقتراح ما حول ما ينبغي فعله، الأمر الذي لم يقم به أحد منهم. على المرء أن يقول الحقيقة عن جنكيز خان أيضاً، لكن هذا الواجب لايحتل [اليوم] درجة رفيعة على المقياس الأخلاقي.

كان السلوك الفعلي ــ وهو باقٍ كذلك ــ معاكساً للواجب. ومرة أخرى يعلمنا هذا شيئاً ما عن أنفسنا، هذا إن شئنا أن نتعلم.

اسمحوا لي أن أمعن النظر في القسم الثالث من القاعدة الأخلاقية، القسم الذي يحدد الجمهور المعني. يكون انتقاء الجمهور سليماً إن كانت معرفة الحقيقة أمراً يعنيه من أجل أن يستنير، لكن أولاً من أجل القيام بعمل ذي قيمة إنسانية يخفف العناء والكرب. وها نحن عائدون إلى ماهو بدهي، رغم أنه موضع اختلاف حتى في أوساط الناس الذين يتفقون تماماً في القضايا الأساسية.

فلأضرب على ذلك مثالاً شخصياً. إني منخرط طوال فترة مديدة من عمري انخراطاً وثيقاً بالجماعات السلمية، في العمل المباشر وفي المقاومة، وفي مشاريع تربوية وتنظيمية. قضينا أياماً معاً في السجن. ومن غرائب الصدف أن المدة لم تَطُل إلى سنوات، كما كان متوقعاً ــ وبواقعية ــ قبل ثلاثين سنة (وهذه قصة ممتعة، لكنها مختلفة عن قصتنا هذه). خلقت تلك الحبسة أواصر من الاخلاص والصداقة بيننا، لكنها أثارت أيضاً بعض الخلافات. فقد تبنى أصدقائي وزملائي من جماعة الكويكرز(*) ممن يشاركونني إرادة تعطيل السلطة اللاشرعية شعار «قل الحق في وجه السلطان». إني أختلف مع هذا الرأي بكل قواي. فهذا الجمهور [أهل

(*) فرقة مسيحية تعارض الحرب وتزدري الطقوس وتركّز على النور الباطني.

السلطة] غير مناسب بتاتاً، ولايعدو الجهد المبذول في قول الحق له أن يكون شكلاً من أشكال الإرضاء الذاتي. إنها لمضيعة للوقت وسعي غير مجدٍ أن نقول الحقيقة لهنري كيسنجر أو للمدراء التنفيذيين لشركة «جنرال موتورز» أو لغيرهم ممن يمارسون السلطة في المؤسسات القسرية؛ إنهم يعرفون سلفاً وبدرجة كافية معظم لحقائق.

مفيد أن نستدرك، مع ذلك. فبقدر ما يتجرد هؤلاء عن مواقعهم المؤسسية، ويغدون كائنات بشرية، فاعلين أخلاقيين، فإنهم ينضمون إلى كافة الناس [كجمهور مناسب لسماع الحقيقة]. أما ضمن أدوارهم المؤسسية، وكأناس يديرون السلطة، فإنهم ليسوا أحق بالمخاطبة، من أشنع الطغاة والمجرمين ممن هم كائنات إنسانية أيضاً مهما تكن فظاعة أعمالهم.

ليس قول الحق في وجه السلطة رسالة مشرّفة. على المرء أن يبحث عن جمهور فاعل. علاوة على ذلك (وهذا استدراك هام آخر) يجب ألا يعتبر الجمهور مجرد نظّارة، بل جماعة ذات اهتمام مشترك يأمل المرء أن يشارك فيها بصورة بنّاءة. علينا ألا نتحدث **إليهم** بل **معهم**. هي ذي الطبيعة الثانية [العادة الأصيلة] لكل معلمٍ جيد، ويجب أن تكون ديدن كل كاتب ومثقف.

ولعل هذا كافٍ للإيحاء بأن مسألة اختيار الجمهور ليست بالأمر التافه. فلنعد إلى بعض الوجوه الحاسمة للمسألة: البحث عن الحقيقة، وقولها، حول الأمور الهامة. يبدو واجب القيام بذلك جلياً، بيد أن الأمر ليس كذلك، أقلّه بالنسبة لثقافات معينة منها ثقافتنا حسبما توضح الأمثلة التي ضربْتُ. ومع ذلك فإن المثقفين الغربيين يفهمون هذه النقطة جيداً، وما من عائق يمنعهم من تطبيق المبادئ الأخلاقية الأولية على حالة واحدة على الأقل: الأعداء الرسميون، روسيا الستالينية مثلاً.

في إطار الحياة الاجتماعية، يعتبر نظام القيم الذي تفرضه السلطة أن مسؤولية المثقف هي خدمة مصالحها، أنّ يدوّن ـ مظهراً الارتياح ـ الأفعال الفظيعة (الحقيقية أو المزعومة) للأعداء المعنيين، وأن يحجب أو يجمّل الجرائم التي ترتكبها الدولة وعملاؤها. استحق المثقفون الروس الذين تولوا هذه المسؤوليات الثناء والتكريم في بلدهم، أما أولئك الذين رفضوا هذه المطالب [حجب أو تجميل الواقع] فقد عومِلوا، كما نعلم، بصورة مختلفة تماماً.

أما هنا في الغرب، فقد تم قلب الأحكام. فالمثقفون الروس الذين التزموا بما كان متوقعاً منهم عوملوا بازدراء بوصفهم قوميسارات أو إمّعات(*). أما أولئك الذين رفضوا هذه المطالب، فقد كرّموا على اعتبار أنهم منشقون، أناس حاولوا قول الحقيقة عن أمورٍ هامة، هامة **لهم**، في ظروفهم **هم**. إن لم يقوموا بـإدانة الجرائم الغربية، أو حتى أنكروا حصولها، فأمرٌ غير ذي بال

(*) قوميسار: مفوض. الموجّه السياسي الشيوعي في القطعات العسكرية السوفيتية. توسعاً، كل رقيب على سلامة العقيدة الرسمية. إمعة: Appartchik موظف خنوع، عبد للجهاز أو المنظمة.

بالنسبة للناس الشرفاء، رغم أن فعلهم هذا يثير سخط القوميسارات بالطبع. كل ذلك ــ ولنقل هذا مرة أخرى ــ واضح لدرجة الابتذال، وهو، وكما ينبغي، لايستثير أي جدال.

تعود هذه الفوارق بين القوميسار والمنشق بأُصولها إلى بدايات التاريخ المكتوب. خذ مثلاً المحاورات الأفلاطونية، أو ــ وهذا أكثر إثارة للعواطف ــ التوراة. إن المثقفين الذين نالوا الاحترام والتكريم هم أولئك الذين أدينوا بعد قرون بوصفهم أنبياء كذبة: رجال الحاشية، القوميسارات. أما أولئك الذين جاء تكريمهم متأخراً جداً كالأنبياء، فقد عومِلوا بصورة مختلفة تماماً [عن الأولين] في حياتهم. لقد نطقوا بالحقيقة عن أمور هامة تتراوح بين التحليل الجيوسياسي وصولاً إلى القيم الأخلاقية، وعانوا العقاب الذي يوزَّع بانتظام ثابت على كل من يرتكب إثم الشرف والأمانة.

يتنوع العقاب حسب طبيعة المجتمع. قد يكون، في روسيا أيام بريجينيف، النفي أو الطرد. أما في أحد التوابع النموذجية للولايات المتحدة كالسلفادور فقد يترُك البائس مقطع الأوصال في حفرة بعض خضوعه لتعذيب مريع، أو قد يفجر دماغه على أيدي كتائب منتخبة تم تدريبها في الولايات المتحدة. وفي غيتو للسود في الولايات المتحدة، يمكن للعقاب أن يكون بالغ الشناعة. وصل [العقاب] في إحدى الحالات الحديثة إلى اغتيال بأسلوب الغستابو [الشرطة السرية النازية] لإثنين من المنظمين السود وبتعاون من البوليس السياسي القومي. هذه الحقائق معروفة ولم تنكَر، لكنها عُدَّت غير ذات شأن، ما دام ضحاياها هم من هم. لقد أضيفت حالتهما إلى نفس الفئة من الفظائع اللامتناهية التي نتحمل مسؤوليتها ونحوّلها ونشرف عليها، بل وننفذها بأيدينا في أمكنة أخرى. ليس من الصعب إثبات ذلك، إن لم يكن واضحاً سلفاً؛ وهو يعلمنا شيئاً كثيراً عن القيم السائدة.

فلنعد خطوة إل الوراء. لانجد أي صعوبة في التفريق بين المفوَّض والمنشق في الدول المعادية، أو حتى في الماضي البعيد. ولكن ما أن نلتفت إلى الحقائق ذات الدلالة الأخلاقية وننظر إلى أنفسنا، حتى تنقلب الأحكام مجدداً، ونعود إلى المنوال شبه الشامل: يُكرَّم المفوَّضون بينما يتم توبيخ المنشقين على جورهم. ومرة أخرى، من السهل جداً إثبات ذلك.

إن المبادئ التي نطبّقها بيسر متزايد، بقدر ما تتدنى مسؤوليتنا، هي البدهيات العارية. ولكن بما أنها تُنكر من قبل الجميع، وبسخط جم غالباً، فقد يفيد أن أُعيد توضيحها بادئاً بالقضية غير المثيرة للجدل [وضع الأعداء: المثقفين السوفييت].

1 ــ إنْ نطق المثقفون السوفييت بالحقيقة حول الجرائم الأمريكية فخير وبركة، إلا أنهم لن ينالوا الثناء منا(*). هناك كثرة من المفوّضين ممن يقومون بذلك [التنديد بالجرائم

(*) تلخص هذه القائمة القواعد الأخلاقية التي يتبناها المؤلف عن مسؤوليات المثقفين السوفييت. وهي مبنية على مبدأ أن مناط مسؤوليهم هو سياسات بلدهم سواء أثبتوا الجرائم الأمريكية أم أنكروها.

الأمريكية]، ثم أن هناك أشياء هامة على المواطنين السوفييت أن ينشغلوا بها. لاتُداني الجرائم السوفيتية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا جرائم الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى، هذا إن شئنا المقارنة بين الجرائم واضحة التناظر. رغم ذلك يتمثل الواجب الأخلاقي للمثقفين الروس في تركيز الانتباه على الجرائم الأولى حتى ولو عنى ذلك استبعاد الجرائم الأسوأ كثيراً خارج نطاق السيطرة السوفيتية.

2 ـ إنْ بالغ مثقف سوفييتي في الجرائم الأمريكية، أو لفقها، فإنه يغدو موضع ازدراء مستحق.

3 ـ ليس أمراً ذا بالٍ إنْ تجاهل مثقف سوفييتي الجرائم الأمريكية. لايضعف تقديرنا للمنشقين السوفييت إنْ هم رفضوا التعليق على هذه الفظائع.

4 ـ إنْ أنكر المثقفون السوفييت حدوث الجرائم الأمريكية، أو قلّلوا من شأنها، كما يفعل كثيرون منهم، فليس هذا أيضاً أمراً ذا بال، أو يكاد يكون كذلك. إن مناط مسؤوليتهم في بلدهم.

5 ـ إن تجاهل المثقفون السوفييت أو سوّغوا الجرائم السوفيتية، فهذا عمل إجرامي فعلاً.

لاحظوا أنه ليس ثمة نقص في المعلومات [لدى المثقفين السوفييت] عن الجرائم الأمريكية، أقلّه إنْ صدّقنا الدراسات المموّلة حكومياً التي تقوم بها مراكز الأبحاث الروسية في الولايات المتحدة. وجدت تلك الدراسات عام 1979 أن 96٪ من النخبة المتوسطة [السوفيتية] و 77٪ من العمال ذوي الياقات الزرقاء. يستمعون إلى النشرات الأجنبية. وبالرغم من ضباب تشويه الحقائق في هذه النشرات، فإن معلومات وفيرة كانت مُتاحة فيها من أجل ردٍ لائقٍ على الجرائم الأمريكية. بيد أن عدم قيامهم بالرد ليس أمراً ذا بالٍ وفقاً لما يجمع عليه الكل في هذه الحالة.

تحتفظ تلك المبادئ بصلاحيتها، وتنطبق ـ بقليل من التغيير ـ على مجتمعنا. وهذا بيان بها.

1 ـ إنْ نطق المثقفون الأمريكيون بالحقيقة حول جرائم الاتحاد السوفييتي أو بول بوت أو صدام حسين (بعد أن اعتبر عدواً في آب 1990) فلا بأس، ولكن ليس لهذا الموقف مقام أخلاقي رفيع.

2 ـ إنْ بالغوا بهذه الجرائم أو لفقوها، فإنهم يغدون موضع ازدراء.

3 ـ ليس الأمر ذا بال إنْ تجاهلوا هذه الجرائم.

4 ـ إنْ أنكروا هذه الجرائم أو قللوا من شأنها، فالأمر قليل الأهمية أيضاً.

5 ـ أما إذا تجاهلوا أو سوّغوا الجرائم التي يشارك فيها في بلدهم، فهذا عمل إجرامي فعلاً.

إلى هذا الحد، يبدو الأمر منطقياً وعادلاً، مع ذلك اعترف أني لاألتزم به تماماً: لست أقبل الخلاصتين الثالثة والرابعة بخصوص المثقفين الغربيين، ولقد اعتبرت دائماً هكذا موقف

[منسجم مع القاعدتين 3 و 4] مقيتاً. رُبما يمكنني الدفاع عن هذا الخروج الواضح على المنطق وذلك استناداً إلى المسؤوليات الخاصة [للمثقفين الغربيين] التي تترتب على امتياز وضعهم. لاحظ أن الأمر [عدم الالتزام بالقاعدتين 3 و 4 هو موقف غير منطقي بالنظر للقواعد أعلاه فيما يرى المؤلف] يحتاج إلى برهان، ومن النوع الذي لايسهل تقديمه. أما بقية القواعد فلا ينبغي أن يكون ثمة تساؤل حولها، وبخاصة حول النقطة الخامسة، باعتبارها الأبلغ أهمية ولأقصى حد.

ينطبق هذا المنطق على مروحة واسعة من القضايا إضافة للمثالين المذكورين آنفاً. وهو ينطبق أيضاً على كثير من القضايا الراهنة. دعونا نجرب تمريناً فكرياً بسيطاً. تصوروا لو أن الاتحاد السوفييتي استمر دون تغيير بعد انسحابه من أفغانستان، وافترضوا أنه قدِّر لأحد المثقفين السوفييت أن يبدي سخطه تجاه الفظائع الرهيبة للمقاومة الأفغانية المنتصرة، وبالأخص منها، الفظائع التي ترتكبها قوات ربيب واشنطن، الأصولي الإسلامي المتعصب قلب الدين حكمتيار. قلّة هم من سيعجبون بموقفه حتى لو كان قد احتج على الغزو السوفييتي؛ أما إن لم يكن قد احتج، فإن سلوكه سيكون جديراً بالازدراء. ولنفترض أن إحدى الصحف التي كانت قد عبّرت عن مساندة نقدية لغزو أفغانستان) وشكاوٍ عن كلفة الغزو؛ لنفترض أنها تساءلت عما إذا كانت فظائع حكمتيار «تبرر إعادة النظر بمعارضتنا للحرب الأفغانية». يصدف أني أقتبس هنا عنوان محور نقاش في الصحيفة الأمريكية «ديسنت» [الاعتراض] مبدلاً كلمة «الفيتنامية» بكلمة «الأفغانية». ولنفترض أن أحد المثقفين السوفييت تجاهل مصير اللاجئين الأفغان الهاربين من الإرهاب السوفييتي، ثم المتحوذت عليه مشاعر الشفقة إزاء الهاربين من حكمتيار، فشكّل مجموعات مساندة لتقديم العون لهم ومساعدتهم على الإقامة في الاتحاد السوفييتي [....]. في وسعكم بالتأكيد إملاء الفراغات [توقع ما يترتب على هذه الافتراضات].

إنكم على علم بالحكم الواجب على هذا المثال السوفييتي المخترع ولن يصعب على أي شخص شريف أن يطبق هذه المحاكمة على الحالة الواقعية في مجتمعاتنا الحرة.

إننا نعرف أيضاً كيف نطبّق هذه المحاكمة المناسبة نفسها على مراسلي الصحف الأمريكية في بنوم بنه، أو سابقاً في فيتنام؛ المراسلين الذين لاوقت لديهم لتغطية أخبار التدفق الهائل من ضحايا عمليات القصف الإرهابية الأمريكية، الرافضين حتى عبور الشارع لمقابلتهم؛ لكنهم، فيما بعد، كانوا يشقون طريقهم بشجاعة عبر الأدغال للعثور على لاجئين هاربين من إرهاب بول بوت. ولانتحدث عن اللاجئين التيموريين. فمن غير الممكن رؤيتهم حتى حين يُجلبون إلى أبواب مكاتب تحرير الصحف في نيويورك وواشنطن، كما حصل فعلاً أخيراً بدافع من اليأس. سيعرف شخص شريف أيضاً كيف يتجاوب مع «الشرح الجاد بنيوياً»

للمعاملة المختلفة لضحايا العدوان الاندونيسي عن ضحايا إرهاب الخمير الحمر من قِبل المراسل البريطاني في جنوب شرق آسيا وليم شوكروس: السبب هو «نقص نسبي في مصادر المعلومات» بالنسبة للحالة التيمورية، وضعف إمكانية الوصول إلى اللاجئين: لكون الوصول إلى لشبونة وداروين(*) انطلاقاً من لندن أصعب من الوصول إلى الحدود التايلندية ـ الكمبودية. أما الإدعاء بندرة المصادر فسنتغافل عنه من باب الرأفة.

من السهل تماماً أن نطيل النظر في هذه الحالات واحدة بعد أخرى، ولو لنرى ما تتضمنه كل منها. ومع ذلك فإن الحقيقة ذات الدلالة هي أنه لم يتم القيام بذلك أبداً. والأمر يشبه رد الفعل على تجاسر أحدهم على القول إن اثنين واثنين يساوي أربعة.

قد يُجادل بأنه ليس من العدل مقارنة المثقفين الغربيين بنظرائهم السوفييت. هذا صحيح في الواقع. فليس من العدل مقارنة المثقفين السوفييت الذين زعموا أن غزو أفغانستان كان دفاعاً عنها ضد الإرهابيين المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، والمثقفين الغربيين الذين زعموا (ولايزالون) أن الغزو الأمريكي لجنوب فيتنام، بدءاً من عام 1961 ، كان دفاعاً عنها ضد إرهابيين مدعومين من هانوي (أو موسكو، أو بكين). هذه المقارنة كلها ظالمة جداً للمفوّضين الذين يتذرعون بالخوف على الأقل، وليس بمجرد الخنوع والجبن.

تقبل هذه الملاحظات التعميم. فالاستحقاق الأخلاقي للوم المترتب على أولئك الذين يتجاهلون الجرائم التي تعنيهم هو أكبر ـ من وجهة نظر المعايير الأخلاقية ـ بقدر ما يكون المجتمع حراً ومفتوحاً. في وسعهم في الحالة الأخيرة التكلم بحرية والعمل بفاعلية أكبر من أجل وضع حدٍ لتلك الجرائم. والاستحقاق ذاته أكبر أيضاً بالنسبة لأولئك الذين يتمتعون بقدر من الامتياز ضمن المجتمعات الأوسع حرية وانفتاحاً، الذين يتيسر لهم مصادر المعلومات والتدريب والتسهيلات والفرص للتكلم بفاعلية وحرية؛ أي باختصار المثقفين. ومرة أخرى نقول أن هذا هو ما يفرضه المنطق. من الميسور أن نرى كيف تطبق المبادئ الأخلاقية على حالة بعد أخرى، وكيف يمكن مقابلة القواعد الأخلاقية البسيطة مع الممارسة الثابتة. إن الاستنتاجات [المبنية على هذه المقابلة] هي، مرة أخرى، ذات قيمة تعليمية.

فلنتابع كلامنا. كان المفوضون السوفييت عامة، ومهما تكن درجة فسادهم، قادرين على الاعتراف بأن غزو أفغانستان هو غزو لأفغانستان. ربما سوّغوه، ويحتمل أنهم فعلوا ذلك بدافع من الخوف. قلة منهم فحسب بلغت درجة من الخلاعة تجعلها تنكر تلك الحقيقة. أما

(*) كانت تيمور الشرقية مستعمرة برتغالية، ولشبونة هي أحد ملاجئ الوطنيين التيموريين بحكم هذه السابقة الاستعمارية. أما داروين فهي مدينة استرالية، وملجأ آخر للمناضلين التيموريين.

الثقافة العقلية الغربية فأمرها مختلف. [وإليك بيان ذلك]. إني أبحث منذ أكثر من عشر سنوات لأرى إن كان في وسعي العثور على إشارة دقيقة واحدة ــ في الصحافة الملتزمة بالخط الرسمي ــ إلى تصعيد جون كنيدي للتدخل الأمريكي في الهند الصينية من الدعم الممنوح لدولة إرهابية من الطراز الأمريكي اللاتيني إلى العدوان الصريح ضد فيتنام الجنوبية، التي تحملت الوطأة الأقسى للعدوان الأمريكي، في الهند الصينية كلها. لا أقرأ كل شيء بالطبع، لكنني أبذل جهدي. ولايزال علي أن أعثر على إشارة ولو وحيدة إلى ذلك خارج صحافة الجماعات الهامشية. لاشك أن الواقعة [غزو فيتنام] قد وقعت، لكن ذكرها أو التفكير بها مستحيل ضمن إطار الثقافة العقلية. وليس في وسع هذه الاستحالة التذرع بالخوف تبريراً لذاتها.

الواقع أسوأ بكثير. فليس من تلقوا تعليماً لائقاً أقوياء المناعة إزاء الوقائع العارية فحسب، بل هم ناجحون أيضاً في تحميل المسؤولية للضحايا. فيتنام هي الطرف المذنب وفقاً للنسخة النظامية، رغم وجود ــ وهذا أمر مسلمٌ به ــ تنوع في المواقف حول هذه القضية. إن لزمنا ــ بحثاً عن توضيح لهذا الموقف ــ حدود المنصب الأعلى [الرئاسة] نجد على الطرف الحمائمي جيمي كارتر. شرح هذا، في سياق واحدة من مواعظه حول حقوق الإنسان أننا لاندين لفيتنام بأي دين لأن «التدمير كان متبادلاً»؛ تدمير يتكشف سريعاً إن تمشينا في مقاطعة كوانغ نغاي [في فيتنام] وفي سان فرانسيسكو. لم يلق هذا الكلام أي رد فعل، اللهم إلا من هوامش الهوامش المعتادة [صحافة الجماعات الهامشية الصغيرة المنشقة]. على الطرف الآخر [الصقور] نجد رونالد ريغان ــ أو إن شئت الدقة، أولئك الذين سلموه أوراق خطابه ــ والسناتورات الذين يطالبون بالاستمرار في معاقبة فيتنام على الجرائم التي ارتكبتها ضدنا. أما في الوسط، فثمة المعتدلون مثل جورج بوش الذي بيّن أن «هانوي تعلم اليوم أننا نبحث عن إجابات دون أن نهدد بالانتقام لما حصل لنا في الماضي». لن نصفح عنهم أبداً لما فعلوه بنا، ولكننا مستعدون لأن «نبدأ بكتابة الفصل الأخير من الحرب الفيتنامية» إن كرسوا كل جهودهم من أجل العثور على جثث الطيارين الأمريكيين الذين أسقطهم الفيتناميون بوحشية بينما كانوا يحلقون في السموات. يصدف أن هذه الشهامة تُمثل استجابة لمطالب جماعة «البزنس» [لدخول الأسواق الفيتنامية] ممن يدركون أن التعذيب مسلٍ، لكن الأرباح مسلية أكثر.

هذه التعليقات المتروية للرئيس، والتي لم تُثِر كالعادة أي رد فعل، وردت في موضوع الصفحة الأولى في نيويورك تايمز. يشير عمود مجاور إلى أن اليابانيين لم يقبلوا «دونما لبس» تحمُّل اللوم على «عدوانهم زمن الحرب»، مما يكشف مجدداً تلك النقيصة، التي حيّرت المعلقين الأمريكيين كثيراً، في الشخصية اليابانية.

يجدر بنا ذكر مفاعيل التعليم والامتيازات [في تكوين المواقف]. تمثّل أقسى نقد

للحرب صدر عن أوساط المثقفين ـ حتى حين كان الاحتجاج عليها قد بلغ ذروته ـ تمثل في اعتبارها مجرد «خطأ»، موقفاً حسن النية ضاع سُدى بسبب جهلنا وسذاجتنا وفشلنا في فهم التاريخ والثقافة الفيتنامية. بالمقابل، ومنذ أن طُرِح السؤال في استفتاءات الرأي العام بدءاً من أواسط السبعينات، اتخذ 70٪ من عامة الناس موقفاً ينظر إلى الحرب بوصفها «خطيئة وعملاً لا أخلاقياً في الأساس» وليس باعتبارها «خطأً». هذا الرقم مرموق، ليس فقط لارتفاعه غير العادي بالقياس لاستفتاء تُطرح على المشاركين فيه عدة إجابات ممكنة، بل لأن الذين اتخذوا هذا الموقف توصلوا إليه ـ على الأرجح ـ دون عونٍ من أحد. من غير المحتمل أنهم استقوا هذا الموقف، رؤية أو سماعاً، من وسائل الإعلام وصحافة الرأي. هذا الموقف، وهو ليس حالة فريدة، يستحق أيضاً بعض التفكير.

من الثابت أن الطبقة السياسية الأمريكية تتبع تقليداً محترماً حين تحمل الضحايا الملامة على سفالاتها هي. من بين السوابق المتميزة التعويضات الهائلة التي فُرضت على هاييتي عام 1825 عقاباً لها على جريمة تحرير نفسها من فرنسا، وكذلك المعاملة المماثلة التي عوملت بها أندونيسيا من قبل من أحسن لها طويلاً: هولندا، ولأنها ارتكبت الجريمة نفسها. هذه السوابق هي من بين الامتيازات الممنوحة للأقوياء من ناحية، ولغياب رد الفعل عليها من الأخرى.

أما الحقيقة الأجدر بالانتباه فتتمثل في أن الموقف الغربي يثير كثيراً من التهليل، وخاصة التهليل الذاتي. ولايزداد هذا الفصل المسرحي الوضيع إلا وضاعة إنْ أخذنا بالاعتبار أن غُرْم النزاهة والشرف ضئيل جداً، على الأقل بالنسبة للناس الذين يتمتعون بالحصانات الممنوحة للثروة والحظوة في مجتمعاتنا الحرة.

في الغالب تكون ممارسات الجلْد الذاتي ـ وهي مثيرة للغثيان هنا [أمريكا] ـ سقيمة لدرجة لاتطاق. على هذا الغرار يقرّع محررو «وول ستريت جورنال» (12 أيلول 1994) وزارة الخارجية لخضوعها لـِ «الاستقامة السياسية» التي كانت «سبب خراب الحياة الجامعية»، وذلك في إشارة إلى مصادقتها [وزارة الخارجية] على «الرؤية البريجنيفية» لأمريكا، الرؤية الواردة في «وثيقة فنية صدرت التزاماً بـإحدى معاهدات الأمم المتحدة». توجب الوثيقة على كل البلدان الموقعة أن تبدي ملاحظاتها على سجلها الخاص في ميدان حقوق الإنسان؛ إذن على «انتهاكات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة» وفقاً لما أعلنه المحررون بهلع إزاء هذا السخف المريع. وهم يقدمون المقتطفات التي أثارت شعورهم بالصدمة، المقتطفات التي تلاحظ أن «كفاح الأمريكيين من أجل العدل» شوهته انتهاكات جسيمة مثل «استعباد الأمريكيين من أصل أفريقي، وحرمانهم من حقوقهم، والتدمير الفعلي للعديد من الحضارات الأمريكية الأصلية». يا له من أمر مشين هذا التكرار الببغائي للأكاذيب الكبيرة للدعاوة

السوفيتية! يعلمنا رد فعل المحررين على هذا الأمر الفاضح قدراً أكبر مما يستطيعون إدراكه عن وظيفة المفهوم الأبله: «الاستقامة السياسية» الذي ابتدع كسلاح أيديولوجي في سياق الهجوم اليميني على البقية الباقية من استقلال الجامعات وغيرها من المؤسسات الاجتماعية.

صدرت ردود الفعل نفسها تقريباً، وإن امتزجت في هذه الحالة بالثناء، حين أصدر روبرت مكنمارا، المهندس الرئيس لحرب خلفت وراءها أربعة ملايين قتيل في الهند الصينية [حرب فيتنام، كان ماكنمارا وزير الدفاع] اعتذاره عما كان قد حصل. اعتذاره **للأمريكيين** عن معاناتهم وتمزق مجتمعهم الناجمين عن أخطاء أناس سعوا من أجل فعل الخير لكنهم فشلوا.

لا جديد في هذه التعليقات. حين شهد توكفيل تقدم المسيرة المنتصرة للحضارة عبر الصحراء، أبدى تعجبه من قدرة المستوطنين الأمريكيين على تدمير حياة السكان الأصليين «باحترام (كامل) لشرائع الإنسانية»، «ببلباقة فريدة، بهدوء، بصورة قانونية، بشكل ينم عن عاطفة إنسانية، دونما إراقة دماء، ودون انتهاك مبدأ أساسي واحد من مبادئ الأخلاق كما يراها كلّ الناس». كتبت هيلين جاكسون عام 1880 تقريراً مرموقاً عن «قرن من الخزي»، لايزال من كثير من الجوانب، غير متجاوز. يتناول التقرير معاملة «العرق المنكود من الأمريكيين الأصليين الذين نقوم بـإفنائهم دونما رحمة وبشراسة غادرة، وفقاً لوصف جون كوينسي آدامز لهذه العملية في إحدى اللحظات النادرة من الأمانة، وذلك بعد سنوات من إتمام إسهامه البارز [في عملية الإبادة تلك].

عملياً تم تجاهل كتاب جاكسون الرائع، وتكرر التجاهل حين أعيد طبعه طبعة محدودة من 2000 نسخة عام 1964 . وهو اليوم غير معروف تقريباً، وغير متوافر. كان اسمها معروفاً بصورة لاريب فيها. فقد شُنّع عليها بطريقة لاذعة لخيانتها وذلك في الكتاب الاحتفالي عن «فتح الغرب» [توسع الولايات المتحدة غرباً نحو المحيط الهادي على حساب الهنود الحمر]، وهو كتاب مقروء كثيراً كتبه المؤرخ العنصري، المثير لإعجاب الكثيرين، تيودور روزفلت، الذي صار رئيساً فيما بعد. ويقول فيه «إن سياستنا الهندية، كأمة، تستحق اللوم على ما أظهرته من ضعف، على قصر نظرها، وعلى اتكائها بين وقت وآخر على سياسة أصحاب النزعة الإنسانية العاطفيين؛ ثم أننا كثيراً ما وعدنا بالقيام بأشياء يستحيل القيام بها، لكننا لم نقم بأي عمل شرير عن عمد».

على هذا الغرار تمضي قدماً مسيرة الحضارة الظافرة، قدماً حتى يومنا هذا.

ليست جديدة أيضاً المقارنة بين المجتمعات الحرة والمجتمعات الشمولية. لاحظ ديفيد هيوم، في سياق بسط للمبادئ الرئيسة للحكم، [في كتابٍ له بهذا الاسم] أن على الحكّام أن

يُعوّلوا، في المآل الأخير، على ضبط الفكر. يقول «إنما لذلك تتأسس الحكومات على تحكيم الرأي [رأي الحاكم الشخصي]. ويمتد انطباق هذا المبدأ على الحكومات الأكثر استبدادية وعسكرية، وعلى تلك الأوسع حرية وشعبية». وقبل نصف قرن من الآن، كرس جورج أورويل مقدمة روايته «مزرعة الحيوان»(*) للوضع في انكلترا الحرة والديمقراطية لافتاً النظر إلى أنه ما من فرقٍ كبير، من حيث الحصيلة النهائية، بينها وبين الدولة الشمولية التي كان يهجوها، بالرغم من اختلاف طرائق التحكم بالتفكير؛ دون أن يعني ذلك الاختلاف أي مجاملة للمثقفين البريطانيين وهو ما حرص على توضيحه. كتب: «إن الحقيقة المشؤومة بخصوص الرقابة الأدبية في انكلترا تتمثل في أنها طوعية إلى حد كبير. فالأفكار غير الشعبية يتم كبتها، ويُعتّم على الحقائق غير المناسبة، دونما حاجة لحظرٍ رسمي البتة». ومن غير ممارسة للقسر «يجد كل من يتحدى المعتقد القويم السائد نفسه وقد أُخرس وبفاعلية مدهشة» وذلك بفضل استبطان قيم الخضوع والامتثال، وبسبب التحكم بالصحافة من قبل «الأثرياء ممن تتوفر لديهم كل دوافع التخلي عن الأمانة بخصوص مسائل هامة محددة».

كان تحليل أورويل ضعيفاً وأمثلته شحيحة، لكن مياهاً كثيرة مرت تحت الجسور منذ ذلك الحين. لقد وُسِّع ذلك التحليل كثيراً، وثمة الآن سجل مدون غني يثبت دقة تصوراته عن المجتمعات الحرة؛ وهي تصورات بقيت غير منشورة واكتشفت ضمن أوراقه بعد 30 عاماً من وفاته، ولعلها توضح وجهة نظره.

لأسبابٍ بالغة الوضوح بحيث لاتحتاج لاستعراض، تحوز مقدمة أورويل غير المنشورة على أهمية أكبر بالنسبة للغربيين من فضحه لجرائم الأعداء البغيضين في عمله الأشهر [رواية 1984] الذي صدر بعد سنوات قليلة [من مزرعة الحيوان].

تتصف طرائق ضبط الفكر المستخدمة من قبل الحكومات «الأكثر استبداداً» بأنها شفافة، أما تلك الخاصة بالمجتمعات «الأوسع حرية وشعبية» فهي أشد تعقيداً بكثير بحيث يصعب حلحلة خيوطها. لو أن أورويل ركز جهوده على هذه القضايا الهامة والمستفزة للعقل [طرائق ضبط التفكير في المجتمعات الحرة] لما صار بطلاً في الغرب. بالأحرى كان سيؤول إلى مصير مماثل لمصير هيلين جاكسون، أو سيضطر إلى تحمّل الإساءات الفاضحة التي عوقب بها برتراند رسل جزاء أمانته ونزاهته. وثمة مؤشر على ذلك المصير المرجح تمثله حالة الرجل الذي كان رائداً في دراسة دعاوة الشركات، أي أبرز الأدوات المعاصرة لشن «المعركة الأبدية للتأثير على عقول الناس» بكلمات شخصية بارزة في مجال صناعة العلاقات العامة. الرجل المقصود هو أَلِكس كاري الذي وُزّع كتابه المفعم بنفاذ البصيرة وقوة الكشف، طوال سنوات، سراً،

(*) روأية هجائية على ألسنة الحيوانات للأنظمة الشمولية. الإيماءات الأوفر تتجه إلى الأنظمة من الطراز السوفييتي.

وفي أوساط أناس مهتمين بفهم العالم الحديث؛ ولم يبدأ نشره إلا حديثاً في صورة يمكن الحصول عليها [كتاب] (المجازفة بالخروج من الديمقراطية، 1995). لقد كان أيضاً، وهذا يُسجَّل له ويشرفه، هدفاً للطعن والافتراء من قبل المفوّضين «الطوعيين»، الأمر الذي يعرفه جيداً قراء الصحافة المحلية [الاسترالية].

عند هذه النقطة نبدأ، بالكاد نبدأ، بمقاربة المسائل الحقيقية لمسؤولية الكاتب العقلية والأخلاقية. ونكتشف، رغم كل شيء، أنه ثمة قدر لابأس به مما يقال، وإجابات عديدة تُقدّم. ليست تلك الإجابات من النوع الذي يرضينا تماماً أو يرضي الوسط الذي نعيش ونعمل فيه، لكنها يجب أن تكون في القلب من اهتماماتنا ونشاطنا، في مدارسنا، في صحفنا، وفي الجماعات المتنوعة التي ننتمي إليها.

إن قُدّر لذلك أن يحدث، ففي وسعنا الزعم أننا ندخل العالم المتحضر.

الفصل الخامس

القوى العظمى وحقوق الإنسان: حالة تيمور الشرقية

أرض محرمة

طلب مني أن أتحدث عن القوى العظمى وحقوق الإنسان. هذا في الواقع موضوع لحديث وجيز جداً. ثمة نسختان عن حكاية هذه العلاقة. الأولى منهما مألوفة: مناصرة حقوق الإنسان هي هدفنا الأسمى، بل إنها «روح سياستنا الخارجية»، كما عبّر عن الأمر الرئيس كارتر. فإن حصل أن أخطأنا فما ذلك إلا لالتزامنا الدقيق بهذا المعيار النبيل، الإلتزام الذي يُضير بـ «المصلحة القومية» الشهيرة.

أما النسخة الثانية فتقدمها أحداث التاريخ والسجل الداخلي للتخطيط [السياسي]. أبرزت ملامحها العامة بصراحة مثيرة للإعجاب في واحدة من وثائق الدولة عام 1948 (PPs 23) كتبها واحد من مهندسي النظام العالمي الجديد في أيامنا، رئيس هيئة تخطيط السياسة التابعة لوزارة الخارجية، الباحث ورجل الدولة المحترم جورج كينان. في سياق تخصيص دور ملائم لكل منطقة من العالم ضمن الإطار الشامل للنفوذ الأمريكي، لاحظ كينان أن هدف السياسة الأساسي هو صون «وضع التفاوت الذي يفصل ثراءنا الهائل عن بؤس الآخرين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف» يجب أن نكف عن الحديث عن غايات مبهمة و... غير واقعية مثل حقوق الإنسان، رفع مستويات المعيشة، والتحويل الديمقراطي وأن ندرك وجوب «التعامل بمفاهيم القوة الصريحة» دون أن «تعوقنا شعارات مثالية» حول «الغيرية والإحسان العالمي».

لم تَزُغ الأذهان الصافية أبداً عن هذه المدركات سواء على مستوى المناقشة الداخلية [ضمن أروقة السلطة] أو، وهو الأهم، على مستوى الفعل.

ليس تفكير رجال الدولة واحداً بالطبع، وليس علينا أن نتغاضى عن التنوعات ضمن

الطيف الذي يشكلونه. فقد أزيح كينان من منصبه بعد فترة قصيرة لأنه اعتبر بالغ اللين والأخلاقية بالنسبة لهذا العالم القاسي، وشغل محله الشخص الأكثر واقعية ـ بول نيتز ـ الذي رسم الملامح العامة للنظام العالمي قبل اندلاع الحرب الكورية بشهور قليلة، وذلك في وثيقة هامة أخرى من وثائق الدولة (NSC 68 نيسان 1950).

تبين الوثيقة أنه ثمة قوتان في العالم: «دولة الرقيق» والدولة المدافعة عن «الحضارة بالذات». إن طبيعتهما ذاتها تضعهما في تعارض قطبي.

يقوم «التكوين الأساسي» لـِ «دولة الرقيق... الحربوية حتماً» على «التقويض التام والتدمير القسري لجهاز الحكومة وبنية المجتمع» في كل مكان، بحيث تحرز «سلطة مطلقة على بقية العالم» و«سلطاناً شاملاً على الناس أجمعين». بما أن هذه «الغاية الحقود» و«الإكراه» يشكلان خاصة ماهوية لها [ناجمة عن تعريفها وجوهرها] فما من داعٍ لتقديم أي أدلة عليها (وهكذا لاتورد هذه الوثيقة المطوّلة والبالغة الأهمية أي دليل على ما تقول). تستبعد الحلول الدبلوماسية بطبيعة الحال، اللهم إلا كقناع لتهدئة الرأي العام. ما من تسوية يمكن تصورها، ولابد إذن من تدمير الخصم استناداً إلى طبيعته الجوهرية ـ وليس إلى طبيعتنا نحن.

يتجلى الشر المطلق لدولة الرقيق بصورة أتم حين يُقابل مع الكمال المطلق للدولة المدافعة عن الحضارة التي «تأسست على كرامة الفرد وجدارته»، المتسمة بـ «تنوع رائع» و«تسامح عميق» و«حكم القانون»، وبتعهدها «إنشاء وحماية بيئة تتيح لكل فرد فرصة تحقيق قواه الإبداعية». إن «غايتها الأساسية» هي «ضمان سلامة وحيوية مجتمعنا الحر» والذود عن قيامه عبر العالم المجتمع الكامل «لايخشى التنوع بل يرحب به» وهو «يشتق قوته من كرم ضيافته حتى للأفكار المعادية له». يشمل «نظام القيم الذي يحرك مجتمعنا مبادئَ الحرية، التسامح، أهمية الفرد، وأولوية العقل على الإرادة». «إن التسامح الجوهري الذي تتصف به نظرتنا إلى العالم، دوافعنا الشهمة والبناءة، انعدام شهوة الاستئثار في علاقاتنا الدولية هي ذخائر ذات تأثير كامن هائل»، وخاصة في أوساط أولئك الذين أتاح لهم الحظ أن يخبروا هذه الخصائص مباشرة، مثل أمريكا اللاتينية التي استفادت من «محاولتنا المستمرة لخلق ـ والآن لتطوير ـ نظام بين ـ أمريكي». ولا كلمة تقال عن النتائج[1].

أفاد تصور نيتز كأساسٍ لسياسة «الرد على الأعقاب» التي حلّت محل المقاربة الأكثر حُنوّاً لسلفه الذي أخفق في الوصول إلى استيعاب سليم لطبيعة قوى النور والظلمة. لايمكن تجاهل النزاع اللامتناهي بين هذين الطرفين المتعارضين ـ النزعة الأخلاقية الحانية والنزعة الواقعية الحازمة ـ حين نتفكر في العلاقة بين القوى الكبرى وحقوق الإنسان.

تخبرنا دروس التاريخ والسجل الوثائقي بالكثير عن الموضوع. لكن، لسوء الحظ، ما تقوله غير مستقيم سياسياً ـ إن تبنينا أحد مصطلحات الحرب الإيديولوجية المعاصرة ـ ولذا

يجب إحالته إلى فجوة الذاكرة. هذا هو ما يحصل حقاً وبيسر عجيب؛ وإلى الفجوة ذاتها تُحال أيضاً آلاف الصفحات من التوثيق الذي يبين بأي فاعلية وبأي انسجام يتم تحقيق القيم الهادية؛ لابل ينطق [ذلك التوثيق] بأفصح لسان عن القيم ذاتها إن لم يقع على مسامع من لايريد أن يسمع.

يمكنني القول أنه رغم كون الأهمية غير العادية للوثيقتين المستشهد بهما تواً معترف بها تماماً في الأدب البحثي، فإن هناك ميلاً لتجنب محتواهما الفعلي ونصهما الحرفي. ثم أنهما معروفتين تقريباً خارج ذلك الأدب كما يمكن للشخص الفضولي أن يكتشف بسهولة. أما بالنسبة لما تنطويان عليه فعلاً فهو أمر يتجاوز حدود الأدب.

أود التحدث هنا عن حالة خاصة، حالة نموذجية تقريباً، حالة يصدف أيضاً أنها تلقي ضوءاً بالغ السطوع على هذا الموضوع العام [القوى الكبرى وحقوق الإنسان]، وعلى الفجوة ـ أو بدقةٍ أكبر الهوّة ـ التي تفصل العقيدة عن الواقع: حالة تيمور الشرقية. إنها تعلمنا بالكثير عن المجتمعات الحرة والمحظيّة جداً التي نعيش فيها. ونعلم أن هذه المجتمعات لم تنلْ حظوتها بفضل تمسكها الدقيق بـ «القيم الغربية» التي يهتف لها المفكرون المحترمون، [لكن] لندع هذه المسائل جانباً.

قضية تيمور الشرقية بالغة الأهمية لأنها واحدة من أكبر الجرائم في هذا القرن وأسهلها حلاً. فهي ليست مشكلة العراق ـ الكويت أو البوسنة أو أنغولا أو رواندا. لاغموض ولاتعقيدات تحيط بالحل الملائم لها، وما من داعٍ للتهديد باستخدام القوة لتحقيقه، بل ولاضرورة لقوات دولية. لالزوم أيضاً لقوات حفظ سلام ولاوسطاء من الأمم المتحدة. يلزم فقط أن يكفّ المتواطئون مع الجريمة عن تواطئهم، وأبرز هؤلاء الولايات المتحدة واستراليا، لكنهما ليستا الوحيدتين. يشمل سجلّ المجرمين أيضاً بريطانيا (خاصة في عهدي تاتشر وميجور)، فرنسا، اليابان، وكثير من البلدان الأخرى التي تشارك كينان فهمه للنظام العالمي ولمبادئه الهادية: الدوائر القيادية في كل مكان تقريباً. من المرجح أن انسحاب شركاء الجريمة منها سيكفي لدفع أندونيسيا إلى إزالة قطعة الحصى من حذائها، حسب كلمات وزير الخارجية الأندونيسي علي العطاس. وسيكون ذلك مبعث ارتياح الكثير من الأندونيسيين الذين تمكنوا من اختراق الرقابة المكثفة التي فرضتها الحكومة، بأسلوب ذي أصل عريق، لمنع الحقيقة عن شعبها نفسه.

وكما أن من غير الصواب إنكار الاختلاف بين قادة العالم ـ الأمر الذي يوضحه الطيف المكوّن من كينان ونيتز مثلاً ـ فليس من الإنصاف أيضاً أن نترك لدى القارئ انطباعاً بأن القادة لايعرفون حدوداً للفظائع الإجرامية. حقاً لايبلغ بعضهم حتى عتبة الإجرام [وإليك الدليل] في الحالة التي ندرسها: يقدر مراقبو حقوق الإنسان الدوليون خسائر الأرواح بأكثر من

ربع السكان مع سوْق نصف الباقين ــ بقدوم عام 1979(*) ــ إلى معسكرات مغلقة يعانون فيها من مجاعة تقبل المقارنة مع مجاعة بيافرا(**) وكمبوديا بول بوت. وفوق خسائر الأرواح هناك ثاني أعلى معدل وفيات أطفال في العالم، إبادة 90 ــ 95٪ من الحيوانات الأليفة، وانهيار الإنتاج الزراعي، وهكذا قدماً حتى أيامنا هذه.

لكن الجرائم الهامة حقاً لاتمر دون أن تُلحظ. في إحدى الحالات كانت الجريمة خطيرة لدرجة أنها أدت إلى التهديد بعقوبات دولية ضد أندونيسيا. ففي تشرين الثاني 1993 ، وبالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة الصحة العالمية، سلمت أندونيسيا إلى الأمم المتحدة [مشروع] قرار يطلب فتوى من المحكمة العالمية حول شرعية استخدام الأسلحة النووية. وعلى الفور انطلق حراس الأخلاقية العالمية إلى العمل لمواجهة هذا الفعل الشنيع، فهددت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أندونيسيا بعقوبات تجارية وقطع المساعدات إن لم تسحب المشروع، وهذا ما فعلته. يدرك العملاء التقليديون متى يتوجب عليهم الإصغاء لرسالة من الأقوياء.

مواطنو العالم الحر محظوظون لكون المعلومات متاحة لهم بيسر. في هذه الحالة المحددة نُشرت المعلومات في صحافة الكنيسة الكاثوليكية في كندا[2].

ثمة حدود لحرية المعلومات، على أية حال. ففي حزيران 1994 ، كان مقرراً للمحكمة العالمية أن تنظر في طلب منظمة الصحة العالمية [المشار إليه في الفقرة أعلاه. أندونيسيا وحدها سحبت طلبها]، رغم حملة حانقة شنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وحلفاؤهما لمنع هذه الإساءة. لايخلو أمر الطلب من أهمية. فمجرد النظر فيه من قبل المحكمة العالمية هو إسهام في قضية منع انتشار الأسلحة النووية، وإذن ضمناً، امتلاكها أيضاً. لم أجد كلمة واحدة عن هذا الأمر في ذلك الوقت (بل وحتى الآن ضمن الخط الرسمي) رغم أن معاهدة عدم الانتشار كانت موضوع عناوين رئيسية، وبالأخص التهديد الذي تمثله على تجديدها الوشيك برامج التسلح النووي لـِ «الدول الخبيثة».

القيم الآسيوية

إن الوضع في الغرب آخذ في التحسن فيما يتعلق بالنظر إلى قضية تيمور الشرقية، وإن كنا لانزال بعيدين عن مضارعة رجالٍ مثل جورج أديتميجوندرو، الباحث الأندونيسي الذي عارض جرائم حكومته وأدانها صراحة، واضطر في النهاية إلى البحث عن ملجأ في استراليا.

(*) احتلت أندونيسيا تيمور الشرقية عام 1975

(**) بيافرا مقاطعة في جنوب شرق نيجيريا جرت فيها حرب انفصال دامية بين عامي 1967 و 1970 .

لازلنا بعيدين أيضاً عن مضاهاة مواقف اتحادات الطلبة الأندونيسيين التي دعت حكومتها «إكراماً للإنسانية ولخيرنا المشترك ‹أن› تفكر ملياً في عملية التوحيد المزوّرة في تيمور الشرقية»، طالبة من أندونيسيا أن تسحب قواتها وأن تمنح «حقاً تاماً وحراً في تقرير المصير» لشعب تيمور الشرقية. نحن بعيدون أيضاً عن موقف مدير معهد جاكرتا للدفاع عن حقوق الإنسان هـ. ج. سي. برينسن الذي دعا «الأصدقاء الأعزاء في استراليا» في أيلول 1994 أن ينضموا إليه «دفاعاً عن حق تقرير المصير لجزيرة تيمور الشرقية» وألا «ينخدعوا بالكلمات المعسولة لسياسيينا الذين لايُعنون إلا بالسلطة والمال». بعيدون أيضاً عن موقف لوهوت بانغاريبوان مدير معهد أندونيسيا للمساعدة القانونية. ففي زيارة رعتها الحكومة الاسترالية، جمع بانغاريبوان بين «حكم نقدي قاس على إساءة بلده لحقوق الإنسان»، والتماسٍ موجه إلى الحكومة الاسترالية لكي تفي «بواجبها الأخلاقي تجاه تيمور» و«التزامها الدولي بواجب نقد حازم لأندونيسيا على انتهاكاتها لحقوق الإنسان» بدلاً من إعطاء الأولوية لقضايا التجارة.

من نافل القول أن اتخاذ الأندونيسيين لموقف علني من هذه القضايا أصعب بكثير من استجابتنا نحن [الغربيين] لالتماساتهم. حين يتحدث الناس هنا، أو في أماكن أخرى في الغرب، عن الحاجة لعلاقات طيبة مع أندونيسيا، فإن السؤال الذي يجب أن يُطرح: أي أندونيسيا هي التي في بالهم؟ أندونيسيا عائلة الجنرال سوهارتو وأتباعه ووكلاء المستثمرين الأجانب؟ هذه واحدة. لكن ثمة أندونيسيا أخرى: وطن من الناس المكافحين من أجل الحرية والعدل. في أندونيسيا هذه نجد مدافعين نشطاء عن حقوق الإنسان، مثقفين مستقلين، واتحادات طلابية. نجد القاضي الذي نقض أمر حكومته بحظر الصحيفة الأسبوعية الرئيسية تمبو؛ نجد جمعية الصحافيين المستقلين التي تحدت أوامر الحكومة القاضية بحلها؛ ثمة أيضاً المدافعون عن مجتمع أوسع حرية وانفتاحاً الذين يلتقون مرتين أسبوعياً تحت اسم العريضة Petition 50 ـ متحدّين القواعد التي تحظّر الاجتماعات غير المرخصة، وذلك في منزل قائد البحرية السابق علي صادقي الذي عوقب بسبب نقده لـِ «نظام سوهارتو الشمولي»، والذي أبلغ مراسلاً أمريكياً في جاكرتا أن «الأمريكيين يتحدثون عن الديمقراطية، لكن هذا مجرد كلام، في حين أن السيد سوهارتو يكسب الأرباح للأمريكيين وللعالم الرأسمالي». نجد أيضاً القادة العماليين وقد قذفوا في السجن لكي يكون المكان نظيفاً لعقد قمة منظمة التعاون للبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادي عام 1994 . هناك أيضاً ألوف العمال الذين يواصلون، في مواجهة قمع شديد، الاجتماع والإضراب والتظاهر احتجاجاً على شروط عمل فظيعة في بلد تبلغ الأجور فيه نصف مستواها في الصين وبغياب نقابات مستقلة؛ بلد مُعفى من الالتزام بشروط حقوق الإنسان بفضل إدارة كلينتون. تشمل أندونيسيا الأخرى الأكثرية الساحقة من الشعب ممن سينضمون إلى الاحتجاج لو أتيحت لهم معرفة الحقيقة

والتصرف دونما خوف؛ الأمور التي نستطيع نحن القيام بها دون صعوبة على الإطلاق[4].

إن الحجة الشائعة لتبرير ضرورة الامتناع عن النقد [نقد السياسات الأندونيسية]، وهي وجوب «احترام القيم الآسيوية» و«المحافظة على علاقة طيبة مع أندونيسيا»، حجة لامعنى لها في أحسن الأحوال، مجرد اعتقاد زائف ما لم يقُل لنا المتكلم بأي آسيا، وبأي أندونيسيا يفكر. إن اختيار أندونيسيا أو آسيا محددة ضمني دائماً، وهو لايعكس «سلوكاً براغماتياً» كما يقال بنفاق، بل بالأحرى قيم أولئك الذين يقدمون هذه الحجة والحصائل التي يؤثرون. هذه كلها حقائق بسيطة، حقائق يجب أن تظهر للعلن.

القيم الغربية

خلال فترة طويلة كانت «الرقابة الطوعية» (إن استعرنا عبارة أورويل) في المجتمعات الحرة دقيقة في الولايات المتحدة، في الوقت الذي قدمت فيه واشنطن الدعم العسكري والدبلوماسي الحاسم لتنفيذ أسوأ مذبحة بالقياس إلى عدد السكان منذ الهولوكوست [محارق اليهود على أيدي النازيين في الحرب العالمية الثانية]. ليس سبب ذلك ندرة مصادر المعلومات كما زُعم فيما بعد، ولا هو كون تلك الزاوية من العالم نائية جداً بحيث لاتثير الانتباه. كانت مصادر المعلومات [بصدد تيمور الشرقية] وفيرة دائماً بالمقارنة مع قضايا أخرى أُبقيت بارزة تحت الأنظار لأنه يمكن تحميل اللوم بخصوصها للأعداء الرسميين. كان هذا التباين مثيراً جداً للمشاعر في تلك السنين لدرجة الحاجة لقدر من الانضباط كي «لانراه». إلى ذلك، كانت التغطية الإعلامية لتيمور الشرقية واسعة تماماً قبل الغزو الأندونيسي لأن شيئاً يخص القيم الغربية كان عرضة للخطر: مصير الإمبراطورية البرتغالية الذي كان مثاراً للكثير من الهم وقتها. ترافق الغزو والفظاعات اللاحقة بتدهور حاد للاهتمام الإعلامي، وبلغت التغطية الإعلامية المستوى صفر عام 1978 (وهو ما حصل في كندا أيضاً) حين بلغ الهجوم الأندونيسي أوجه: درجة من الضراوة تقارب الإبادة الجماعية؛ هذا بينما أرسل الرئيس كارتر ـ الشهير في مجال حقوق الإنسان ـ إمدادات جديدة من الأسلحة لتسريع المذبحة. أما قبل الانقطاع التام للإعلام عام 1978 فإن الأخبار والتعليقات ندر أن ابتعدت عن أكاذيب وزارة الخارجية المنكرة للفظائع، أو عن تصريحات الوزراء الأندونيسيين، وقد اعتبرت جميعاً وقائع حقيقية. أما دور الولايات المتحدة [في المذابح] فقد حُجب تماماً، وهو لايزال محجوباً[5].

على أية حال، تغير ذلك الوضع بدرجة بارزة. في الآونة الأخيرة هناك قدر من تغطية الوقائع وإدانات حازمة ومنتظمة تصدر عن هيئات تحرير الصحف. لكن الدور الحاسم للولايات المتحدة يبقى غير قابل للذكر عملياً، كما تُغفل قضايا رئيسية أخرى بما فيها الأهمية الكبرى للبترول [في توجيه السياسة الأمريكية نحو قضية تيمور] في فجوة تيمور. كذلك يتم

إغفال السجل القبيح لوسائل الإعلام في السنوات السابقة لمصلحة قصص أكثر إمتاعاً عن شجاعة واستقامة المدافعين النُّبهاء عن الشعب، الذين لايسترخون أبداً في فضح جور الأقوياء. أما الجور الذي اعتُرف به أخيراً فيتمثل في أن الولايات المتحدة «حولت عينيها عن تيمور الشرقية» و«كان في مقدورها أن تفعل أكثر مما فعلت لتنأى بنفسها عن المجزرة» (جيمس فالوز). لم نقم بما فيه الكفاية لوضع حدٍ لما أدانته «نيويورك تايمز» في النهاية بوصفه «خزي أندونيسيا»؛ أندونيسيا وليس خزي الولايات المتحدة ومؤسساتها الأيديولوجية.

عبر مزاج الأسف هذا نعترف بأن الولايات المتحدة «كانت قادرة على فعل أكثر مما فعلت لتنأى بنفسها» عن مساهمتها المتحمسة والحاسمة في المذبحة وقت حصولها؛ تلك المذبحة التي نفذّت بأسلحة أمريكية مصحوبة بـإمدادات فورية من المعدات المضادة للتمرد قُدِّمت للغزاة. تفسر هذه الحقائق [الإمدادات والأسلحة الأمريكية] صمت الصحافة والمثقفين حين كانت هذه الأحداث تنبسط أمام عيونهم، وحين كان كارتر يصعّد من تدفق الأسلحة إلى أندونيسيا ما أن يقل ما بيدها منها بسبب ضراوة هجومها، بل حتى حين رُتِّب نقل طائرات أمريكية عبر إسرائيل وذلك تجنباً لخطر افتضاح علني طفيف. صمتت الصحافة أيضاً حين كانت الولايات المتحدة تعمل، ومنذ البداية، لجعل الأمم المتحدة «عاجزة عن تحقيق أي إجراءات تتخذها» لأن «الولايات المتحدة أرادت للأشياء أن تنتهي إلى ما انتهت إليه» و«عملت للوصول إلى ذلك» حسبما شرح، وبتباهٍ كبير، ممثل الجريمة، السفير [الأمريكي] في الأمم المتحدة، دانييل باتريك مونيهان في مذكراته عام 1978 . منذ ذلك الحين يُثنى على موينهان لدفاعه النبيل عن القانون الدولي وإدانته الحازمة لأعمال (مختارة بعناية) شريرة أجنبية.

عند الطرف الآخر، الانتقادي، نسمع الآن أنه «ثمة أمر مربك حول طريقة اختيارنا للحالات التي نتدخل فيها» وفقاً للمؤرخ ستانلي هوفمان من جامعة هارفارد، المؤرخ المتميز برفضه الخضوع للقواعد المرعية، والذي لاحظ أيضاً أنه لم يكن ثمة «صرخة دولية تدعو إلى التدخل في حمام الدم الإثني في تيمور الشرقية». حتى إن وضعنا جانباً أن «حمام الدم الإثني» ليس هو المصطلح الذي يُطبق على الغزو السوفييتي لأفغانستان أو الغزو العراقي للكويت، فإن بعض الأسئلة تفرض نفسها حتماً على الذهن. ترى من ذا الذي سيدعو لهكذا تدخل، وكيف سيسير هذا التدخل؟ هل بقصف واشنطن ولندن المساندتين الرئيستين للعدوان الأندونيسي والمذبحة الجماعية؟ هَبْ أن معلقاً روسياً قبْل غورباتشوف وجد أمراً ما مربكاً في سياسة التدخل السوفييتية، وتساءل: لماذا لاتتدخل روسيا لمنع فرض الأحكام العرفية في بولندا أو لوقف القمع في تشيكوسلوفاكيا والمجر، أفي وسعنا أن نضحك من ذلك؟ كيف يمكن أن تتدخل موسكو لمنع سياسات هي من تساندها بنشاط؟ لامكان لبروز هذه الأسئلة في ثقافة عقلية منضبطة كما يليق. ولامجال للضحك هنا.

لايكاد الرأي يكون مختلفاً في الدوائر البريطانية المحترمة. يعترف لسلي ماكفارلين، العضو المتقاعد في مجلس إدارة معهد القديس يوحنا في جامعة أكسفورد، والمختص بعلم السياسة، يعترف في مقالة كتبها في ملحق التايمز الخاص بالتعليم العالي بأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة «فشلتا، ويجب أن تشعرا بالخجل من ذلك، في ممارسة الضغط على الرئيس سوهارتو لدفعه إلى الامتناع عن غزو» تيمور الشرقية. ويضيف مستدركاً أن القتلى، وقد بلغ عددهم 200000 أو أكثر «لايجوز أن ينسب قتلهم إلى (الغرب)»، ناحياً باللوم على إدوارد هرمان لذكر هؤلاء القتلى ضمن تقريره عن عنف الدولة المدعوم غربياً: ما من «تشجيع أو دعم غربي للغزو، ولا إمكانية تهدئة للوضع في تيمور الشرقية في أوائل الثمانينات ‹كذا›(*) يمكن أن تُنسب إلى الغرب»، هذا ما يعلمنا به ماكفارلين(6).

حتى التغطية الإعلامية المتناثرة والمحدودة جداً تُعَدّ واسعة بالنسبة لبعض الشخصيات البارزة. وزير خارجية استراليا مثلاً، غاريث ايفانز «استغل فرصة» لقاء مع محرر نيويورك تايمز «ليشكو من انتقادات الصحيفة لانتهاكات حقوق الإنسان في أندونيسيا» و«عزفها المستمر على وتر الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقية». السناتور إيفانز على حق، فقد تغيرت الأحوال منذ الأيام الطيبة الخوالي حين كانت السيادة للصمت والإنكار. وحتى محرري «وول ستريت جورنال» أنفسهم ـ وما من جريمة للولايات المتحدة ضلع فيها يمكن أن تحمل صفة الإجرام في رأيهم ـ نصحوا سوهارتو أن يزيل الحصاة من حذائه، وأن «يتخلص من طائر القطرس: تيمور الشرقية». وبالقطع ليس دافعهم للنصيحة هو الإهتمام بمصير الضحايا. أما هموم الكونغرس فحسيمة، وتمتد عبر كل الطيف السياسي [الجمهوريون والديمقراطيون] وسببها وجود حركة تضامن فعالة توزع المعلومات (مصدرها استراليا، وهو الحال منذ البداية)، ثم وجود قدر كبير من التنبه العام(7).

خلال سنوات حملت عبء الدفاع عن شعب تيمور، في الولايات المتحدة، حفنة من النشطاء معظمهم من الشبان. أنجزوا الكثير لكن إيقاع عملهم كان بطيئاً لدرجة مؤلمة. ولعل واحدة من النتائج المباشرة لجهدهم الانتباه الإعلامي المتنامي الذي ضايق كثيراً وزير الخارجية. إن الطريقة التي حصل بها ذلك مثقِّفة، وهذه قصة يجب أن تروى يوماً ما، وإن تكن روايتها غير مناسبة الآن. لاتنسجم تلك القصة مع النسخة المهنِّئة للذات، الصادرة عن الأروقة الداخلية، والتي يبدو أنها تنال التصديق في الصحافة الأجنبية. على أية حال، يشمل السجل [الصحافي] حالات من الأمانة الصحفية الحقيقية بدءاً من أوائل الثمانينات، حالات تُبين ماكان يمكن عمله لو أن بضعة أناس فقط كرسوا أنفسهم لهذه المهمة. إنها لدرس بليغ(8).

(*) من المؤلف تعليقاً على خطأ ماكفارلين في تاريخ الوقائع. الأصح أن ينسب ما حدث في تيمور إلى أواسط السبعينات، بالتحديد أواخر 1975 .

بدأ الاحتجاج الشعبي يعوق مشاركة واشنطن في الفظائع الجارية، فقد حظّر الكونغرس مبيعات الأسلحة الصغيرة [البنادق...] وقطع الأموال المخصصة للتدريب العسكري، مجبراً إدارة كلينتون على القيام ببعض المناورات المعقدة لتحتال على القانون. أعلنت وزارة الخارجية ــ وقد اختارت بحسٍّ مرهف الذكرى السنوية للغزو الأندونيسي ــ أن «قرار الكونغرس لايحظر على أندونيسيا شراء التدريب [الأمريكي لعسكرها] بأموالها الخاصة»، ولذا يمكن مواصلة التدريب رغم الحظر، وربما تداوم أمريكا على الدفع لكن من جيب آخر. نال هذا التصريح انتباهاً ضئيلاً ومرّ دون تعليق، الأمر الذي لابد أنه سرّ السناتور ايفانز إن علم به. بيد أن هذا التصريح دفع الكونغرس إلى التعبير عن «سخطه» وتكرار القول بأن «نية الكونغرس كانت، وهي الآن، تحريم التدريب العسكري الأمريكي لأندونيسيا» (لجنة المخصصات التابعة لمجلس النواب): «لانريد مُستَخدَمين لدى حكومة الولايات المتحدة يقومون بتدريب الأندونيسيين» وفقاً لما كرره بحزم عضو في اللجنة، لكن دونما جدوى[9].

إن تبرير المساعدة العسكرية والتدريب هو التبرير المعتاد، ويقدم فورياً عند الطلب لبيان الحكمة من مدّ يد العون إلى الجلادين والقتلة. «هناك توافق عام على أن... (التدريب العسكري) يقوم بوظيفة إيجابية في مجال تعريض العسكر الأجانب لقيم الولايات المتحدة» وفقاً لما أبلغ موظف في وزارة الخارجية الصحافة استجابة لاستعلامات عن مبيعات أسلحة قيمتها حوالي 100 مليون دولار أجازتها الإدارة عام 1994 ، وعن خططها لتجديد التدريب دون قيد أو مواربة. أخذ السناتور الديمقراطي بينيت جونسون، الذي قاد جهود الإدارة لتقويض تقييدات الكونغرس [على الأسلحة والتدريب لأندونيسيا] الموقف نفسه وقد استخدم كبيّنة على صحة موقفه إفادةً لقائد القوات الأمريكية في المحيط الهادي الأميرال لارسن الذي قال: «بدراستهم في مدارسنا يكتسب «ضباط الجيش الأندونيسي» استيعاباً لنظام قيمنا، وعلى الخصوص احترام حقوق الإنسان، والتمسك بالمبادئ الديمقراطية وحكم القانون». كذلك تسهّل مبيعات الأسلحة «حواراً» بنّاءً، وتسمح لنا بالحفاظ على «فاعليتنا ونفوذنا». منذ سنين ونحن نرى النتائج في أمريكا اللاتينية، هاييتي، الفيليبين وأماكن أخرى حيث غرست المساعدة العسكرية والتدريب «استيعاب نظام قيمنا»[10].

لاحظ مدير مرصد حقوق الإنسان الخاص بآسيا، ومركزه واشنطن، أن الضباط الأندونيسيين يتدربون في الولايات المتحدة منذ الخمسينات دون «تحسّن يلحظ». لكن هذا التقييم يعكس المعايير الشوهاء لمراقبي حقوق الإنسان الذين لايقدّرون النجاحات المحققة في غرس القيم الصحيحة، حق قدرها تلك النجاحات التي عُرضت بصورة درامية على أيدي الضباط المدربين في الولايات المتحدة الذين نظموا «المذبحة الجماعة المذهلة» حين استولت

الحكومة الراهنة في أندونيسيا على السلطة عام 1965: «حمام غالٍ من الدم» منح «الأمل حيث ماكان ثمة أمل يوماً» وقدّم «للغرب أحسن الأنباء من آسيا خلال سنين»[11].

لعبت المساعدة العسكرية الأمريكية دوراً بارزاً في إحراز ذلك النصر، وفقاً لما أبلغ وزير الدفاع [آنذاك] روبرت ماكنمارا الرئيس جونسون. فقد «شجعت» الجيش على التصرف «حين أتيحت الفرصة». كان التدريب والتعليم قيّمين بصورة مخصوصة، حسبما تابع ماكنمارا، مبرزاً على حدة البرامج التي جلبت ملاك الجيش الأندونيسي إلى الولايات المتحدة من أجل التدرب في الجامعات باعتبارها [البرامج] «عوامل بالغة الأهمية في تقرير التوجه المرغوب من النخبة الأندونيسية الجديدة» (الجيش). وافق الكونغرس على ذلك، ولفت الانتباه إلى «الفوائد الكبيرة» للتدريب العسكري الأمريكي للقتلة، وثابر على الاتصال بهم بينما كانوا يقومون بتطهير المجتمع.

بغضّ النظر عن غرس نظام قيمنا، أمّنت الاتصالات التي ترسخت عبر التدريب والمساعدة «فاعلية ونفوذاً» بطرق أخرى، طرق تسهل أيضاً تدفق الأسلحة والأعتدة العسكرية الأخرى لتنفيذ السياسة المعلنة: «إبادة الحزب الشيوعي الأندونيسي». لم تستطع واشنطن وأجهزة الإعلام كبح بهجتهما بهذه النجاحات. قام رئيس بعثة المندوبين الأمريكي فرانسيس غالبريث، وقد صار سفيراً في جاكرتا فيما بعد، قام بإفهام الضباط ذوي الرتب العليا أن «السفارة وحكومة الولايات المتحدة متعاطفتان عموماً ومعجبتان بما كان يقوم به الجيش». أشار أبرز حمائم الإدارة جورج بول إلى أن المساعدة والتدريب العسكري الأمريكي «يجب أن يكونا قد رسّخا في أذهان قادة الجيش أن الولايات المتحدة تقف خلفهم إن اضطروا لطلب العون»، لكنه أعلم السفارة الأمريكية في جاكرتا أن تبذل «أقصى الحيطة لتجنب احتمال أن تخدم جهودنا الحسنة النية لمساعدتهم وشحذ عزائمهم، في الواقع الفعلي، سوكارنو و‹رفيقه السياسي› سوباندريو»، وهما المستهدفان بالإبعاد في إطار تولي الجيش للسلطة وقيامه بالمجزرة. أضاف وزير الخارجية دين رسك أنه «إذا كانت إرادة الجيش مواصلة عمله ضد الحزب الشيوعي الأندونيسي متوقفة بأي طريقة على الولايات المتحدة أو خاضعة لها، فإننا لانريد هدر فرصة النظر في ممارسة هذا التأثير».

وافقت الصحافة كلها على ذلك. جيمس رستون، المعلق الليبرالي البارز في نيويورك تايمز، وتحت عنوان «بصيص نور في آسيا»، وبناءً على صلته الوثيقة بموظفي الحكومة الكبار، طمأن قراءَه بأن الولايات المتحدة لعبت دوراً أكبر مما كانت تعترف به، وأن «من المشكوك فيه إمكان القيام بانقلاب» الجنرال سوهارتو والأحداث المرغوبة التي تلت «لولا عرض القوة الأمريكي في فيتنام، وما كان ممكناً إطالة عمر الحكم الانقلابي بدون العون السري الذي تلقاه بصورة غير مباشرة من هنا». يعترف المحررون أن «الوضع... يثير أسئلة حرجة في وجه

الولايات المتحدة»، لكنهم يثنون على واشنطن لإجابتها الصحيحة على تلك الأسئلة حيث «بقيت بحكمة في الخلفية أثناء الاضطرابات الأخيرة» مدركة أن «المعتدلين الأندونيسيين» ــ وقد نثروا لتوّهم حوالي نصف مليون جثة عبر البلاد ــ قد يصابون بالضرر من جرّاء «عناق» حار وعلني: هذا هو «السؤال الحرج» الوحيد الذي يخطر في البال. أظهرت واشنطن حكمتها أيضاً من خلال مكافأة المعتدلين «بعرابين سخية من الرز والقطن والآلات»، ومواصلة المعونة الاقتصادية التي كانت مقطوعة قبل أن تعيد «المذبحة الجماعية المذهلة» الأمور إلى نصابها[12].

سرّع التدريب نفسه جرائم الحرب في تيمور وكثير من البلدان غيرها. لاريب إذن أن استمراره هو الشيء الأكثر معقولية.

ليست أندونيسيا خروجاً على القاعدة. من السهل أن يفوتنا مغزى القرارات السياسية إن ركزنا بشكل ضيق على زمان ومكان محددين. تملك القوى الكبرى رؤية أوسع، ويمكن لاستقصاء جدي أن يقتفي أصول الأفعال [السياسية] وصولاً إلى منابعها، وبهذا التناول فقط تأخذ الأشياء مواقعها الحقيقة. ملتفتين إلى جهة أخرى من العالم في تلك السنوات نفسها، وبعد قلب النظام البرلماني في البرازيل على أيدي الجنرالات النازيين الجدد المسنودين من الولايات المتحدة، ألقى الليبراليون في إدارة كندي ــ وكانوا لايزالون يديرون الاستعراض آنها ــ نظرة أكثر تمعّناً على نتائج قرارهم التاريخي بتحويل مهمة عسكر أمريكا اللاتينية إلى شعبة «الأمن الداخلي». وفي حزيران 1965 أصدر ماكنمارا، وزير الدفاع، مذكرة (سرية) عنوانها «دراسة في سياسة الولايات المتحدة تجاه القوات العسكرية في أمريكا اللاتينية» تعبّر عن الرضا بالنجاح في «بلوغ الأهداف الموضوعة» لبرامج التدريب والعون العسكري، الأمر الذي حسّن من «كفاءات الأمن الداخلي» ووطد «نفوذ الهيمنة العسكرية الأمريكية» وأتاح للعسكر فهم غايات الولايات المتحدة وجعلهم يتجهون نحوها. وأخص تلك الغايات هي الحاجة إلى «حماية وتعزيز الاستثمار والتجارة الأمريكية»، أي «الجذر الاقتصادي» للسياسة الذي غدا «أقوى» من الجذور الأخرى. ولعل هناك أهمية مخصوصة لفهم غايات الولايات المتحدة والتوجه نحو تلك الغايات في «البيئة الثقافية الأمريكية اللاتينية» حيث يجب أن يكون العسكر على استعداد «لإزالة قادة الحكومة من مناصبهم متى رأى العسكر أن سلوك هؤلاء القادة مضرّ برفاه الأمة». بما أن من المحتمل أن يكون العسكر هم «الأقل عداءً للأمريكيين من كل الفئة ‹كذا›(*) في أمريكا اللاتينية»، فيجب أن يأخذوا دوراً قائداً في «الصراع الثوري على السلطة بين الفئات الكبرى»، الدور الذي رآه وهو يتحقق الماركسيون الحاكمون في واشنطن(**)، كما كانوا رأوه يتحقق وبنجاح كبير في البرازيل، وأتيح لهم أن يروه بُعيد

(*) من المؤلف ساخراً من الخطأ النحوي الذي ترتكبه مذكرة ماكنمارا بإغفال الجمع.
(**) ربما يهزأ المؤلف من اللغة الماركسية للمذكرة.

البرازيل في معظم أمريكا اللاتينية تصح المبررات نفسها ـ وقد استخدمت فوراً ـ على أندونيسيا، الفيليبين، تايلاند، اليونان وغيرها.

فلنتذكر أن هذا التقييم صادر عن الطرف الحمائمي الليبرالي، وأنه مشتق من تبصرات جورج كينان القاضية بأننا «يجب ألا نتردد في مساندة القمع البوليسي الذي تمارسه الحكومة المحلية» وأن «من الأفضل وجود نظام قوي في السلطة من حكومة ليبرالية إن كانت هذه متساهلة ومتهاوِنة ومُخترقة من قبل الشيوعيين». لنتذكر أيضاً أن المفردة الأخيرة تُؤوّل بصورة شديدة الاتساع بحيث تشمل فعلياً كل من يعترض السبيل [سبيل المصالح الأمريكية]، وأن المشكلة التي يطرحها «الشيوعيون» تواجه وتدرك أحياناً بأمانة. مثال ذلك ما استنتجه بأسى الرئيس إيزنهاور ووزير خارجيته دالاس في مناقشة داخلية: يستطيع «الشيوعيون أن يلجؤوا مباشرة إلى الجماهير» وهم «يتولون قيادة الحركات الجماهيرية»، «الأمر الذي ليس في وسعنا مضارعته» لأن «الناس الفقراء هم من يلجأ إليهم الشيوعيون، وقد أراد هؤلاء الناس دوماً نهب الأغنياء»(*). من الضروري لذلك أن نستعين بالعسكر الذين ـ مع تدريبهم بصورة مناسبة في الجامعات والمنشآت العسكرية الأمريكية ـ سيحصلون على «فهم لغايات الولايات المتحدة وتوجهٍ نحو تلك الغايات» بخصوص قضية من يجب أن ينهب من. يمثل التاريخ اللاحق لأندونيسيا حالة في صميم الموضوع، وإليها ها نحن ملتفتون[13].

بالعودة إلى تهرب كلينتون من تقييدات الكونغرس [للمساعدات والتدريب لأندونيسيا]، وهو تهرب مدعوم من الأعضاء الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، نجد أن الإدارة تمكنت أيضاً من عرقلة تطبيق الاشتراطات الخاصة بحقوق الإنسان المفروضة على منح المساعدات لأندونيسيا، أعلن الممثل التجاري ميكي كانتور أن واشنطن ستعلق معاينتها السنوية للممارسات الأندونيسية بخصوص حقوق العمل. أطرى كانتور كذلك أندونيسيا ـ متفقاً في إطراءِه مع السناتور جونستون الذي تأثر كثيراً «بالخطوات التي اتخذتها أندونيسيا.. لتحسين أوضاع العمال فيها» ـ أطراها على «تقريب قوانين العمل وممارسته فيها من التطابق مع المعايير الدولية». هذه طرفة بائسة الذوق جداً، رغم أنه لابد من التسليم بأن أندونيسيا قد خطت فعلاً خطوات إلى الأمام [في مجال تحسين وضع العمل] وذلك لخشيتها من أن يتفوق الكونغرس على أصدقائها في البيت الأبيض. «أنجزت الإصلا-حات بعجلة من جانب الحكومة الأندونيسية في الشهور الأخيرة، وهي تتضمن سحب سلطة التدخل في الإضرابات من

(*) هذه المقبوسات وكثير غيرها، قبلها وبعدها، هي اقتطافات أخذها المؤلف من تقارير أو مواد صحفية قصد منها التركيز على مايسوقه من أفكار. هذا يفسر التكرار ضمن الفقرة الواحدة. سترى بعد فقرة واحدة أيضاً مثالاً مشابهاً.

العسكر، السماح للعمال بتشكيل نقابات في الشركات للتفاوض حول عقود العمل، ورفع الحد الأدنى للأجور في جاكرتا بنسبة 27٪، ليصبح حوالي 2 دولار يومياً، وذلك وفقاً لما أوردته الغارديان. ينبغي التسليم أن هذه الإصلاحات تترك شيئاً ما يرغب بتحقيقه: يجب على النقابات المشكلة في الشركات والتي رُخّص لها بسخاء أن تنضم إلى نقابة العمال الأندونيسية التي تشرف عليها الحكومة، ومنعاً لأي سوء فهم أوقفت السلطات 21 من نشطاء العمال. بعد عام وفي حزيران 1995 أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً يلخص آخر المعلومات عن حقوق العمال في أندونيسيا. يقول التقرير أن «المدافعين عن حقوق العمال يواصلون العمل في ظل تهديد الخوف، التوقيف، الحبس التعذيب وإساءة المعاملة» بينما؛ «حطمت بقوة البوليس» المظاهرات الأخيرة، وكل ذلك إلى جانب إساءاتٍ أخرى.

قال وزير الخارجية الأندونيسي: «قمنا بالكثير لكي نُغيّر ونُحسّن، لذلك ليس هناك سبب ـ من جهتنا ـ لإلغاء» الامتيازات التجارية. وافق ليبراليو إدارة كلينتون على ذلك. فسوهارتو هو «نوع الشخص الذي يناسبنا»، وفقاً لما لاحظه متخصص متمرس في الشؤون الآسيوية من إدارة كلينتون، معلقاً على الاستقبال الحار الذي حظي به سوهارتو في واشنطن[14].

تمثل أحد مفاعيل نشاط الستينات [حركات اجتماعية متنوعة] في الضغط على الكونغرس بغية فرض شروط تتصل بحقوق الإنسان على المساعدات والتجارة والمبيعات العسكرية. اضطرت كل الإدارات، منذ كارتر حتى اليوم، إلى البحث عن طرقٍ للتهرب من هذه التقييدات. غدا الأمر طرفة تبعث على الغثيان في الثمانينات حين كان الريغانيون يطمئنون الكونغرس بانتظام (السعيد دائماً لكونه يُخدع) بأن سفاحيه وجلاديه المفضلين ينجزون تقدماً جديراً بالثناء. لايشق كلينتون دروباً جديدة إذن بسياسته المخادعة تجاه أندونيسيا.

في بواكر عام 1995 ، صعّدت واشنطن من جهودها للعودة إلى مشاركة كاملة في الفظائع الأندونيسية. في 15 آذار أعلن السفير الأمريكي في أندونيسيا روبرت باري في كلمة له في واشنطن عن خطط تهدف إلى الحصول على ترخيص من الكونغرس لتجديد برنامج التدريب العسكري. وهو ما أكدّه في اليوم التالي الأميرال وليم أونز النائب السابق لرئيس هيئة رؤساء الأركان الموحدة، الذي أورد وجهة نظر البنتاغون، ومفادها أن العسكر الأندونيسيين يتجاوبون مع الانشغالات الأمريكية بصدد الوضع في تيمور الشرقية.

لم يحدد الأميرال أونز ما يقصده، ربما كان في باله إعدام ستة قرويين في ليكويكا قبل بضعة أسابيع، أو لعله كان يفكر بما عاينه سيمون دوفو العامل في مجال الصحة في استراليا، خلال عمله في برنامج صحي ترعاه الكنيسة. طفل [تيموري] في الثامنة بوجه محطم على يد

جندي يستخدم عقب بندقيته، عين الطفل «تتدلى فعلياً خارج وجهه»؛ أطفال آخرون وبقصص مماثلة يصرخون «نرجوكم النجدة»؛ تعذيب شنيع واغتصاب متكرر؛ الشروط الصحية المريعة في أوساط أناس لايريدون الذهاب إلى الأطباء الأندونيسيين أو تناول أدوية أندونيسية خشية أن يكون ذلك «جزءاً من عملية (إبادة جماعية)»؛ الإرهاب وأعمال القتل في ديلي التي يمارسها محاربون Ninjas(*) هم «في واقع الأمر عناصر كوماندوس من ذوي القبّعات الحمر»؛ التقارير التي يرويها رجال دين عن ست مجازر «متساوية الضخامة» حصلت بعد مجزرة ديلي في تشرين الثاني 1991 ، وهي المجزرة التي راح المئات ضحيتها؛ الفتى التيموري البالغ من العمر 19 عاماً والذي قام بمجازفة كبرى حين ساعد دوفو على الهرب من إحدى البلدات إثر تلقّيه تهديدات من العسكر، «كبرت باكياً، أعيش باكياً، سأموت باكياً، لقد كنت ميتاً منذ لحظة ولادتي» يقول الفتى في سياق روايته لمصير عائلته: أمه اغتصبت، أبوه قتل، أخٌ مفقود، إنها قصة من نوع سمعه دوفو في كل مكان.

لم يستحق تقرير دوفو، ولا حتى شهادته أمام لجنة نزع الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في نيويورك، أي ذكر في الولايات المتحدة. لكن من المسلم به أنه [التقرير] كان معروفاً من المخابرات المركزية، وبالتالي من هيئة رؤساء الأركان، وذلك لأن دوفو كان قد التقى في تيمور بدبلوماسيين كنديين منهم السفير، وكان أيضاً قد وصف ماشهده هناك لفريق دبلوماسي استرالي زائر من أعضائه السفير وسكرتيره الأول الذي «لم يُرِدْ أن يعرف ما كنت قد رأيته» ــ هذا ما شعر به دوفو ــ ورجاه أن «يتراجع عن أقواله» و«ألا يتحدث إلى وسائل الإعلام»[15].

في مقدور المرء، دون صعوبة، أن يضيف أمثلة موضحة أخرى عن التحسّنات التي أعجبت رؤساء الأركان.

يوم إعلان الأميرال أونز عن خطط إدارة كلينتون، أعلم جون شاتوك، مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان، أعلم الكونغرس أن وضع حقوق الإنسان في تيمور الشرقية «الذي بدأ يتدهور في أواخر 1994 ، ازداد تدهوراً أكثر في كانون الثاني من هذا العام». كان مرصد حقوق الإنسان/آسيا قد نشر لتوّه تقريراً عن «وضع حقوق الإنسان المتفاقم في تيمور الشرقية» يصف فيه «عمليات الإعدام دون محاكمة، التعذيب، حالات الاختفاء، حالات التوقيف والاحتجاز غير القانونية» وانتهاكات أخرى. علّق محررو صحيفة بوسطن غلوب الموالية لكلينتون خلال إيرادهم لهذه الوقائع (غير المغطاة عموماً) أن «الطريقة الأكثر تسامحاً لوصف مقاربة إدارة كلينتون لحقوق الإنسان هي تسميتها ثنائية الهوى»، والقصد أن الكلمات اللائقة تماماً التي تقال في الوطن تناقضها الأفعال بانتظام مقيت[16].

(*) محاربون مدربون على أساليب القتال اليابانية القديمة، يختصون بأعمال الاغتيال والتجسس.

تمثّل تلك العبارة خلاصة وافية عن الموضوع الذي طلب مني تناوله في هذا الحديث.

بعد شهور قليلة عرض وزير الخارجية بيع طائرات F16 أخرى إلى أندونيسيا. بهدوء أصدرت مؤسسة البريد قواعد جديدة تعلن عن «تغير البلد»: «تحذف تيمور الشرقية. إنها جزء من أندونيسيا». وزعت مؤسسة المعلومات الأمريكية في مؤتمر التعاون الاقتصادي للبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادي وثيقة تقرر أن الولايات المتحدة «لاتنازع في دمج تيمور الشرقية في أندونيسيا». كذلك رفض كلينتون التعليق على مطالب التيموريين بتقرير مصيرهم، بينما أعلن ثقته بوعد الحكومة بـ «عدم الانتقام» من المتظاهرين التيموريين «لممارستهم التعبير السياسي وطرحهم لهمومهم أمامنا» خلال تحركهم الجريء عند السفارة الأمريكية في جاكرتا.

بالرغم من كل هذا، ثمة من يشعر أن الإدارة تتبنى موقفاً صارماً ومتصلباً. انتقد وزير الخارجية [الاسترالي] ايفانز «مقاربة كلينتون الخشنة [للقضية التيمورية]» قائلاً أن «مزاعمه الفظة أمام الرئيس الأندونيسي في تشرين الثاني حول قضية الاستقلال الذاتي لتيمور الشرقية قد مُنيت بالفشل». ليس سهلاً الإدلاء بتعليق[17].

تتواصل جهود واشنطن الهادفة لتوسيع مشاركتها في الجريمة، لكن كذلك تتواصل جهود الناس [الشعب الأمريكي] الذين يستمر ترويعهم عبر ما يفعل باسمهم. حظيت هذه الجهود الأخيرة بنجاح مرموق: في قاعات الكونغرس، في وسائل الإعلام، وأهم من ذلك في أوساط الجمهور العام القادر على حشد ضغوط هامة لنصرة هذه القضية. أكرهت الحكومة الأندونيسية على البحث عن أمكنة أخرى لشراء الأسلحة، بريطانيا أولاً، حيث ابتهجت الحكومة والشركات بفرص الربح الجديدة التي لايعوقها حتى الآن احتجاج شعبي واسع النطاق، رغم أن جون بلغر وبعض الآخرين وضعوا بضع قطع من الحصى في حذاء وزير الخارجية دوغلاس هيرد وأضرابه. يواجَه بلغر بالتنديد الشديد في الأوساط الراقية في لندن وفي استراليا موطنه الأصلي. هذا يشرّفه.

انضمت بريطانيا إلى اللعبة حين بلغت الفظائع أوجها عام 1978 . في الوقت نفسه صرّحت فرنسا عن دعمها القوي لأندونيسيا معلنة أنها ستبيع أسلحة إلى أندونيسيا وستحميها من أي «ارتباك» علني بسبب حماقتها التيمورية. أما المثقفون الفرنسيون فقد التزموا الصمت مفضلين الاستعراض ـ أمام آلات التصوير ـ بكثير من الكرب حول الجرائم المماثلة للقرين الآخر [بول بوت] في كمبوديا؛ إنه وضعهم التمثيلي المعهود. مع قدوم الثمانينات، وبتوجيهات من [مارغريت] تاتشر، احتلت بريطانيا الموقع الأول في مشروع جرائم الحرب المجزي جداً. أما تبرير ذلك فقد وضحه وزير المشتريات الدفاعية ألان كلارك: «لن أنشغل بما يفعله فريق من الأجانب لفريق آخر منهم» حين لايكون ثمة مال يُكسب. بغض النظر عن

ذلك، من المفهوم أن تستمر بريطانيا في «المحافظة على حقها بقصف الزنوج» حسبما وصف رجل الدولة البارز لويد جورج رسالة انكلترا التحضيرية منذ 60 عاماً(*).

في تشرين الثاني 1994 قدم بلغر أدلة جديدة تثبت أن طائرات هوك البريطانية الأصل استخدمت للهجوم على أهداف مدنية، وأن وزارة الشؤون الخارجية ـ بخلاف ما تزعم الحكايات الرسمية ـ كانت على علم بأن «تلك الطائرات تستخدم لأغراض هجومية» (بشهادة الموظف السابق في وزارة الشؤون الخارجية مارك هيغسون أمام لجنة شكوت بخصوص «اختلاقات مماثلة» تتعلق بمبيعات أسلحة إلى صدام حسين؛ الأمر الذي يشكل جُزءً من «ثقافة الكذب» حسب قوله). قبل ذلك بأيام، أفادت الأوبزرفر اللندنية أن «بريطانيا ترتب لصفقة أسلحة هائلة مع أندونيسيا مما يمثل تحدياً للدعوة الدولية إلى فرض حظر على مبيعات الأسلحة إليها بسبب سجلها المروع في مجال حقوق الإنسان». إنها «صفقة سرية تقدر قيمتها بـ 2 مليار جنيه استرليني» مكوّنة من طائرات هوك جديدة. تعمل بريطانيا بجد أيضاً للوصول إلى اتفاق حول تنويعة واسعة من التجهيزات العسكرية الأخرى، وفي الوقت نفسه «تكافح من أجل تدريب الجيوش الأندونيسية المحرومة من الاستفادة من برامج التدريب الأمريكية بسبب قضية حقوق الإنسان». طفت هذه التقارير إلى السطح بعد أسبوع من حكم المحكمة العليا ضد دوغلاس هيرد لاستخدامه المساعدات لبلدان ماوراء البحار «طُعماً» من أجل صفقات الأسلحة.

كندا كذلك «تحتفظ بالحق في قصف الزنوج». كانت حكومتها المحافظة قد أوقفت بيع الأسلحة بعد مجزرة ديلي استجابة للاحتجاج الشعبي، لكن الحكومة الليبرالية التي حلت محلها قلبت تلك السياسة، وأصدرت أذون سماح جديدة [ببيع الأسلحة] تقارب المستوى المرخص به خلال الثمانينات كلها(18).

حين حطت بي الطائرة في مطار سدني كان أول عنوان صحفي يستقبلني يعلن عن نية استراليا بيع بنادق لأندونيسيا بقيمة 100 مليون دولار أسترالي: «تُعتبر هذه البنادق الأكثر تقدماً وفتكاً في آسيا المطلة على المحيط الهادي» وهذه «أضخم صفقة دفاعية وأربحها استطاعت استراليا عقدها مع أندونيسيا». لاريب في أن تلك البنادق ستسهم بصورة عظيمة في الدفاع عن أندونيسيا واستراليا ضد المعتدين الأجانب الذين يتهددونهما من كل جانب، وعلى الأخرص منهما استراليا على ضوء حقيقة أن «أندونيسيا هي البلد الذي يتمتع بأفضل

(*) لويد جورج (1863 ـ 1945)، رجل دولة بريطاني، رئيس الوزراء بين عامي 1916 و 1922 . الرسالة التحضيرية هي الإيديولوجيا المشرّعة للاستعمار عموماً. في انكلترا بالتحديد التعبير الأكثر شيوعاً هو عبء الرجل الأبيض، في فرنسا الرسالة التحضيرية، وفي أمريكا تصدير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

موقع لمهاجمة استراليا» كما كانت وزارة الدفاع الأسترالية قد لاحظت قبل عشرين عاماً، مشيرة إلى أن لدى أندونيسيا سلفاً قدرة على القيام «بتحرشٍ ذي مستوى محدود [لكن] يمكنه أن يولّد مشاكل عسيرة»[19].

سهل جداً أن نفهم لماذا تريد استراليا أن تبيع بنادق هجومية متطورة من النوع الذي ستستخدمه أندونيسيا، على الأرجح، بغرض واضح [ضد التيموريين]. تأمل استراليا، مثلها في ذلك مثل بريطانيا وكندا، أن تحصل على الربح من «السوق الواعدة» الجديدة التي انفتحت نتيجة للحواجز المفروضة على هكذا مبيعات من الولايات المتحدة. هذا «أمر مفهوم» حسب استنتاج محرري صحيفة الأسترالي «فالمصالح البعيدة الأمد لعلاقتنا مع أندونيسيا، ودوام ازدهار صناعتنا الدفاعية الحيوية تجعلان ملاحقة هذه الفرصة... بأشد عزمٍ ممكن أمراً مرغوباً». «بالنسبة لأستراليا يتلخص الواقع التجاري في أن صناعة الأسلحة أثمن من أن تُهمل» مهما «يكن ما يفعله فريق من الأجانب بفريق آخر» حسب تعبير وزير تاتشر. على أية حال، هناك الكثيرون ممن «سيندفعون سريعاً لإشغال أي فراغ في السوق».

هذا صحيح تماماً. كانت الولايات المتحدة في ظل بوش وكلينتون قد تحكمت بأكثر من 4/3 سوق الأسلحة الموجهة إلى العالم الثالث، مع ذهاب 85٪ من المبيعات إلى «بلدان غير ديمقراطية»، وفقاً لتعريف وزارة الخارجية لهذه البلدان الأخيرة، ومع العلم أن 96٪ من الأمريكيين يعارضون هذه السياسة. لكن هناك بلدان أخرى تبذل أقصى ما بمستطاعها [للفوز بنصيب أوسع من سوق الأسلحة]. تورد مؤسسة البحث التابعة للكونغرس أن فرنسا استلمت تواً الصدارة في اتفاقات التمويل المباشر للأسلحة. ربما تكون مؤسسة البحث واقعة تحت تأثير الإعجاب بمآثر الأسلحة الفرنسية وحماية القتلة الحكوميين في رواندا، رغم أن اختصاصيي رقابة الأسلحة يعتبرون الصدارة الفرنسية «فاصلاً وجيزاً»، وأن الولايات المتحدة تحتفظ بصدارة أرجح في مجال مبيعات الأسلحة الإجمالية المجازة حكومياً، مع تحكمها بـ 52٪ من كل توريدات الأسلجة و 35٪ من كل الاتفاقات [الخاصة بتوريد السلاح][20].

مهما يكن من أمر، تتصف الحجة المعتمدة التي كررها محررو «الأسترالي» بأنها صحيحة بشكل مطلق. وليس على العقلانيين من الناس إلا أن يصفقوا حين يأتي وقت تطبيقها، بنفس الدرجة من الصلاحية، على مشاريع أخرى جديرة بالثناء. من السخف، على سبيل المثال، أن تترك مهنة الاتجار الدولية بالمخدرات بين أيدي هواة فاسدين (تحرضهم في الأغلب بصورة غير مباشرة قوى عظمى) حين يكون ميسوراً توليها من قبل وكالات حكومية مكرسة علناً لبيع هذه العقاقير المميتة. إنها سوق أخرى تتسم بكونها «أثمن من أن تهمل» في أيام التقشف الحكومي هذه.

كان للاحتجاج الشعبي في الولايات المتحدة مفاعيل أخرى، تمثل أحدها في الآونة

الأخيرة في بوسطن، حيث منحت المحكمة الاتحادية 14 مليون دولار إلى هلين تود تعويضاً عما أصابها من ضرر بمقتل ابنها ــ وهو مواطن نيوزيلاندي وطالب جامعي في سدني ــ على يد القوات الأندونيسية في سلسلة من عمليات القتل سميت «مجزرة ديلي». المدّعى عليه هو الجنرال سنتونغ بانجيتان، أحد مهندسي المجزرة؛ وبذوق بائس كان يحظى بالتقدير في الغرب. من المفروض أن تنجز المجازر سراً، بعيداً عن مدى آلات التصوير التلفزيونية. ويُعدّ من غير اللائق ضرب الصحفيين الأمريكيين وتعذيبهم حتى ليكادون يشرفون على الموت، وذلك حتى لو كانوا منشقين مستقلين كما هو الحال في هذه القضية [قضية الشاب النيوزيلاندي] (آلان نيرن وآمي غودمان). يستثير هذا الخطأ الفني الاستجابة الروتينية. ثمة أولاً إظهار الذعر تجاه «السلوك المنحرف لقطاع من العسكر، السلوك الذي ردت عليه الحكومة الأندونيسية بطريقة معقولة وموثوقة» (السناتور إيفانز). ثم [في المقام الثاني] يأتي التعتيم القضائي ثم الثناء على «المعتدلين» الذين يتحملون المسؤولية عن هذا [السلوك المنحرف] وعن كثير من الفظائع الأسوأ، والذين يعْرضون شرفهم وشجاعتهم من خلال مجابهتهم «بأسلوب معقول وموثوق» الانحراف الذي افتضح أمره صدفة. وفقاً للروتين أيضاً تصدر أحكام خفيفة على قلة من الجنود من ذوي المراتب الدنيا، بينما يُحكم على الناجين من المجزرة بعدد من السنوات في السجن قد يصل إلى السجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم من قبيل التعبير عن الجفاء تجاه المحسنين إليهم. خلال ذلك يستحسن تجنب رد فعل مهندسي الإثم مثل الجنرال تراي ستريسنو قائد القوات المسلحة (نائب الرئيس فيما بعد) الذي قال أن المتظاهرين كانوا «يبثون الفوضى» بنشرهم ملصقات تضعف الثقة بالحكومة وهتافهم «الكثير من الأشياء غير المقبولة»، وحين «ثابروا على أعمالهم السيئة... كان لابد من إطلاق النار عليهم. يجب إطلاق النار على أولئك الناس قليلي الأدب... وسنطلق عليهم النار»[21].

جرت العملية بيسر، الأمر الذي ربما يعتبر مأثرة لمهارة شركة العلاقات العامة التي تتولى الشؤون الأندونيسية. كان مراقبو حقوق الإنسان مرتاعين، أمّا الناس المهمون فقد امتلأوا إعجاباً. مع ذلك استقر الرأي على أن من المناسب إرسال الجنرال بانجيتان خارج البلاد. وفقاً لمركز الحقوق الدستورية الذي قاد الدعوى المدنية الناجحة [ضده]، تم إرساله إلى جامعة هارفرد، ربما بهدف تهذيب مهاراته بالأسلوب الذي وصفه وزير الدفاع مكنمارا والكونغرس بعد «المذبحة الجماعية المذهلة» [للشيوعيين الأندونيسيين] عام 1965 . حين علم بذلك النشطاء المحليون في مدينة بوسطن حققوا في الأمر مع الجامعة التي أنكرت وجوده فيها. حددت تحريات أخرى موقع الجنرال المجهول، وأثمرت عن مقالة في صحافة بوسطن في الذكرى السنوية الأولى لمجزرة ديلي عنوانها «جنرال أندونيسي يواجه دعوى قضائية يفر من بوسطن» حوكم غيابياً وحُكم. قال لرويتر معلقاً «اعتبر الأمر [الدعوى والحكم] مجرد نكتة». جليٌ أن الحكومة الأسترالية توافقه على ذلك. فقد رحبت به بعد بضعة شهور ضمن بعثة

أندونيسية لدراسة تقنية البحث المدني والدفاعي. بيَّن الجنرال إيفانز وزير الخارجية أن أمر استقباله وجيه تماماً لأن الجنرال بانجيتان وإن «عُدَّ مسؤولاً عن أعمال القتل في ديلي، فليس هو من أصدر الأمر بـإطلاق النار على المتظاهرين» في هذا «العمل الحائد عن الصواب» والذي كانت مصادر معلومات الأمم المتحدة قد قطعت بأنه «عمل عسكري مقصود ضد مدنيين عزل»[22].

تمثّل قضية بانجيتان نسخة طبق الأصل عما جرى من وقائع قبلها بسنة في بوسطن، وقائع تخص هذه المرة الجنرال الغواتيمالي هكتور غراماجو، المسؤول عن عشرات الألوف من أعمال القتل في هضاب غواتيمالا أوائل الثمانينات (بدعم متحمس من إدارة ريغان). كانت عملية إعداده تجري في مسارها على يد وزارة الخارجية [الأمريكية]، وربما الرئاسة [الأمريكية] ذاتها، وأرسل إلى هارفرد للحصول على تدريب إضافي. علم نشطاء محليون بالأمر عن طريق صحافة أمريكا الوسطى، وحققوا مع جامعة هارفرد التي لم تكن قد سمعت به أبداً. كشف تحرٍّ إضافي أنه كان في الجامعة حقاً. رُفعت قضية مدنية ضده لارتكابه التعذيب وفظائع أخرى من قبل مركز الحقوق الدستورية. تولّى تقديم مذكرة الإحضار آلان نيرن الذي كان أول من كشف للعلن المبادرات الأمريكية الكامنة خلف تنظيم كتائب الموت في أمريكا الوسطى، والذي يتمتع بسجّلٍ رائع لسيرته الصحفية الشجاعة والمستقلة، والمتميز أيضاً بنزوعٍ خاص نحو المواقف الدرامية. انطلق نيرن إلى الجنرال، وسلمه مذكرة الإحضار، بينما كان يتلقى شهادة الدبلوم خلال مراسم التخرج، بحيث لايترك أي لبس حول مكان وجوده، ولاتثار أي مشكلة في وجه المعرفة العامة [بوجوده وأفعاله]، محلياً على الأقل. هرب غراماجو أيضاً من البلد، وحكم عليه غيابياً على جرائمه (ومنها تعذيب راهبة أمريكية) بغرامة تبلغ 47 مليون دولار أمريكي[23].

ليست هذه القضايا قليلة الأهمية. لايقدّر جميع الناس مآثر القتلة المفضّلين عند وزارة الخارجية، لذا من المفيد أن نجعل هذا الأمر واضحاً. علاوة على ذلك، ثمة دور معترف به ومثير للإعجاب لتدريب ضباط الجيش [الأجانب] في الجامعات الأمريكية، كما أظهرنا سابقاً.

«رخاء النظام الرأسمالي العالمي» و«مشكلة أندونيسيا»

من أجل أن نفهم ماكان يجري علينا أن نلقي نظرة متمعنة على الخلفية [الكامنة وراء الأحداث].

ينبغي أن ننطلق من نهاية الحرب العالمية الثانية، حين «تولّت الولايات المتحدة، انطلاقاً من مصلحتها الذاتية، المسؤولية عن رخاء النظام الرأسمالي العالمي». إني أستشهد بالمؤرخ

الدبلوماسي جيرالد هينز ـ وهو أيضاً مؤرخ متمرس لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ في دراسة قيمة له عن هيمنة الولايات المتحدة على البرازيل كجانب من برنامج الرخاء المذكور. يتابع هينز كلامه قائلاً: «حاول القادة الأمريكيون إعادة تشكيل العالم بما يلائم متطلبات الولايات المتحدة ومعاييرها»، تطلعوا إلى «عالم مفتوح»، مفتوح للاستغلال من طرف الأغنياء، ولكنه ليس مفتوحاً تماماً حتى لهم جميعاً. أرادت الولايات المتحدة «نظاماً مغلقاً لنصف الكرة الغربي ضمن عالم مفتوح» وفقاً لما أبانه هينز. زد على ذلك أنه لم تكن لديها نية السماح للآخرين بالتشويش على سيطرتها في الشرق الأوسط ذي الأهمية الحاسمة، كما أظهرنا في الفصل الأول. أما على الصعيد الداخلي فإن الولايات المتحدة ـ وقد كانت تملك نصف ثروة العالم في ذلك الوقت ـ لم تحافظ فقط على/ وإنما وسّعت بصورة خارقة الدور التاريخي للدولة في حماية وإعانة «المشاريع الحرة» المقيمة في الولايات المتحدة «وذلك تحت قناع مفهوم (الدفاع)»[24].

تم تولي المسؤولية عن رخاء الأغنياء وأصحاب الامتيازات بجدية فائقة. كان أهل «البزنس» والقادة السياسيون الأمريكيون ينفذون تخطيطاً عالمياً بالغ التعقيد أثناء الحرب، متطلعين قدماً إلى السيادة على العالم التي استبَقوا تحققها لهم. وقد أُنجزت تلك الخطط ضمن حدود الممكن الذي أتاحته نتائج الحرب. كانت المهمة الرئيسية هي إعادة بناء المجتمعات الغنية، وبخاصة منها «الورشتين العظميين»: ألمانيا واليابان. عُدَّ ذلك ضرورياً لرخاء الأغنياء في البلد، الأغنياء الذين كان عليهم العثور على أسواق للفائض الصناعي الأمريكي، وفرص للاستثمار الخارجي المربح ضمن الصورة التي تخيلوها للاقتصاد العالمي. كان أحد الانشغالات الرئيسة لـِ دين أتشيسون(*) وآخرين هو «فجوة الدولار» التي كانت تعوق الصادرات. جُرِّبت وسائل متعددة للتغلب عليها منها مشروع مارشال(**) (وهو، في الإطار العريض، إعانة للشركات الأمريكية على حساب دافعي الضرائب الأمريكيين، إعانة أفادت منها أوروبا بصورة غير مباشرة). أما الوسيلة التي كانت مفيدة في النهاية فتمثلت في برنامج هائل لإعادة التسلح يسميه المؤرخ وليم بوردن «الكينزية العسكرية الدولية» وذلك في عمله الهام عن إعادة البناء بعد الحرب ([وعنوانه] التحالف المسالم). فهم عالم «البزنيس» هذه النقطة جيداً. عاكسة هذا الفهم العام، رأت صحيفة «ماغازين أف وول ستريت» في الانفاق العسكري طريقاً «لحقن قوة جديدة في الاقتصاد كله». ووجدت الأمر «بدهياً أن تعتمد الاقتصادات الأجنبية، إضافة

(*) دين أتشيسون (1893 ـ 1971)

(**) مشروع إعادة بناء أوروبا الغربية تحت الرعاية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار تطويق «المعسكر الاشتراكي» وإطلاق الحرب الباردة. تنسب فكرته إلى وزير الخارجية الأمريكية في عهد ترومان جورج مارشال.

لاقتصادنا أساساً، على المدى الذي يبلغه الانفاق العسكري المتواصل في هذا البلد»، الانفاق الذي نجح في النهاية في إعادة بناء مجتمعات رأسمالية الدولية الصناعية في الخارج، متغلباً على فجوة الدولار، وواضعاً الأساس لتوسع هائل للشركات متعددة القوميات المقيمة أساساً في الولايات المتحدة.

أُدرك باكراً أيضاً أن تنفيذ هذا المشروع يستلزم إعادة ما يشبه النظام الاستعماري القديم. إن أحد جوانب مسؤولية الولايات المتحدة عن رخاء الأغنياء هو ضمان «المصالح الاستعمارية الاقتصادية» للحلفاء الأوروبيين الغربيين (مذكرة وكالة المخابرات المركزية عام 1948)، أما في منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادي فتتمثل المسؤولية ذاتها في إعادة مدّ «الإمبراطورية» اليابانية «نحو الجنوب» كما نصح جورج كينان بناء على تصور أن النظام الياباني الجديد سيكون تحت سيطرة الولايات المتحدة، وسيكف إذن عن كونه مشكلة. في الواقع لم يكن [النظام الياباني] يمثل مشكلة حقيقية من قبل أيضاً، اللهم إلا لأن الولايات المتحدة لم تكن تُمنح دخولاً امتيازياً إليه. وهذا واحد من عدد من المظاهر الهامة للحرب العالمية الثانية، مظهر لم يُعرض للنور أثناء السعار الوطني الذي تأجج في الذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب.

كان مقدراً لأحد مفاعيل إعادة بناء النظام الاستعماري تحت قناع مختلف أن يتمثل في ترسيخ طراز التجارة الثلاثية(*)، حيث ستنال القوى الصناعية الواقعة في المستوى الثاني [اليابان وأوروبا الغربية] دولارات من المستوردات الأمريكية للمواد الخام من المستعمرات السابقة [التي تشرف على اقتصادها القوى المذكورة]، ممكّنة بلدان المستعمرات من امتصاص الصادرات الأمريكية. في الإطار العام خصص المخططون [السياسيون] لكل جزء من العالم دوراً محدداً. قد تعرقل النزعة القومية المستقلة هذا المشروع، فلا يجوز التسامح معها. كان أقصى مايمكن السماح به، بالنسبة لمعظم العالم، «تطور تكميلي». ثمة استثناءات شيقة لهذا المخطط تقع في منطقة النفوذ الياباني، حيث تمكنت المستعمرتان الرئيستان سابقاً لليابان، وإلى حد بعيد بحفزٍ من «الكينزية العسكرية» المرتبطة بحرب فيتنام، من تنشيط تطور اقتصادي سريع في ظل الحكم الاستعماري الياباني القاسي الذي طوّر، بخلاف الغرب، مستعمراته. منذ البداية اتخذت الولايات المتحدة مساراً تصادمياً مع النزعة القومية في العالم الثالث، وهذا واحد من الثوابت الكبرى لتاريخ مابعد الحرب، ثابت حُجب عموماً عن الأنظار بفضل الإطار الفكري [التبريرات، الذرائع، تحديد الأعداء...] للحرب الباردة.

(*) نسجاً على منوال التجارة الثلاثية بين القرن السادس عشر والثامن عشر بين أفريقيا وأمريكا المكتشفة حديثاً وأوروبا: العبيد من أفريقيا لأمريكا، السكر والتبغ من أمريكا لأوروبا منسوجات رخيصة وبضائع تافهة ومواد زينة.. من أوربا لأفريقيا.

خُصّص نصف الكرة الغربي ومصادر الطاقة الرئيسة عالمياً، في الشرق الأوسط، للحاكم العالمي [الولايات المتحدة]. أما أفريقيا فقد قدّر لها أن تسلم إلى أسيادها الاستعماريين التقليديين لكي «تستغل» بتعبير جورج كينان، في إعادة بنائهم. شعر كينان أيضاً أن أفريقيا فرصة قد تمنح للأوربيين دفعاً نفسياً هم بحاجة إليه. وعلى جنوب شرق آسيا أن «تنجز وظيفتها الرئيسة كمصدر للمواد الأولية لليابان وأوروبا الغربية» (هيئة تخطيط السياسة التابعة لوزارة الخارجية بـإدارة كينان)، ولكن كذلك للولايات المتحدة، ضمن نظام التجارة الثلاثية. لم يُنس حق تقرير المصير، لكنه يطبق في الوقت المناسب. شعر سمنر ولز، وهو موظف رفيع المستوى كان مقرباً جداً من الرئيس روزفلت، أن الكونغو البلجيكية قد تتمكن من حكم نفسها، ولكن بعد مئة عام. بل مضى إلى حد التفكير بتقرير المصير لتيمور (الشرقية) البرتغالية، لكن هذا «يتطلب بالتأكيد ألف عام»[25].

إن المصطلح الفني المعبر عن الالتزام بحق تقرير المصير هو «المثالية الولسونية»، وهذه تُعَدّ، من جانب المفكرين الواقعيين العمليين، نقطة ضعف أخلاقية تقوض «المصلحة القومية» [الأمريكية].

في هذا السياق اكتسبت منطقة جنوب شرق آسيا أهمية كبرى، وخاصة أندونيسيا بوصفها أنفس الجوائز. في عام 1948 وصف كينان «المشكلة الأندونيسية» بأنها «القضية الأكثر حسماً في هذه المرحلة من صراعنا مع الكرملين».

لعلنا نلحظ، في سياق الكلام، أن عبارة «الصراع مع الكرملين» هي مصطلح فني آخر. إنه يحيل عملياً إلى النزاع مع الحركات القومية المستقلة التي تشوش على الدور الخادم المخصص لها، والتي قد تستعين بالروس للدفاع عن نفسها، مما يجعلها تصير عميلة لمؤامرة الكرملين الهادفة إلى الفوز «بسلطة مطلقة على بقية العالم». وحين مر وقت كاف على هزيمة أولئك المدّعين [البلدان ذات النزعات الاستقلالية القومية]، أخضعت القصة لتنقيح مألوف: لقد تبين الآن أنه قد «أسيء فهم» النزعة القومية حين نُظر إليها كمؤامرة من الكرملين، بيد أن هذا ليس إلا خطأً طبيعي تعود أصوله إلى «الموقف الدفاعي» الذي يشكل عنصراً عميق التأصّل في ثقافتنا، كما إلى سذاجتنا الشديدة بخصوص أحوال العالم البشع خارج حدودنا.

كانت روسيا نفسها قد غدت عدواً لأسباب مماثلة. في عام 1917 تخلت عن «الوظيفة الرئيسة» التي كانت تنجزها منذ الأزمنة ما قبل الكولومبية [قبل اكتشاف أمريكا] كمنطقة خادمة لأوروبا الغربية الآخذة بالتطور. فيما بعد شرعت تمد نفوذها الإمبريالي إلى مناطق مماثلة لها، بل وإلى أجزاء من الغرب الصناعي نفسه. إن الجهد الهادف لإرجاع الأمر الواقع السابق هو عنصر مكون لـِ «الحرب الباردة»، عنصر لازال ينتظر أن يتم إدراكه بصورة مناسبة.

لم يكن ثمة «صراع مع الكرملين» في أندونيسيا عام 1948 ، اللهم إلا بالمعنى الفني. بعد الحرب، قلبت القوات البريطانية (كما حصل في مواقع أخرى في المنطقة) «الحكومة الأندونيسية القائمة بعملها وإن بصورة بدائية» وفقاً لتعليق الأخوين أودري وجورج كاهن في عمل بحثي هام؛ والحكومة المقصودة هي حكومة الزعيمين القوميين سوكارنووهاتا. كذلك أعاد البريطانيون تسليح «أفواج كاملة من الجيوش اليابانية» في سياق سعيهم لإعادة الحكم الإمبريالي الهولندي. كما تلقى الهولنديون العون من «القوة العسكرية الاسترالية». أما الولايات المتحدة فقد أعطت دعماً «حذراً، وإلى حد كبير، غير مباشر» لإعادة الفتح الهولندية [لأندونيسيا التي كانت قبل الحرب مستعمرة هولندية]، وذلك بما يتوافق مع الخطط العامة لمستقبل المنطقة. «نظر بعضٌ من أكثر صانعي السياسية الأمريكيين نفوذاً إلى الإنديز الشرقية التابعة للأراضي المنخفضة(*) باعتبارها الركيزة التي كان معظم الاقتصاد الهولندي قد بني عليها: توفر 20٪ من الدخل القومي الهولندي»؛ وعبروا عن خشيتهم من «نمو القوى السياسية الراديكالية» في هولندا إن لم تقدر على استغلال الموارد الخصبة لأندونيسيا في صالح إعادة بنائها. ويلاحظ الكاتبان [الأخوان كاهن] أن المساعدة المقدمة إلى فرنسا وهولندا في إطار مشروع مارشال تعادل تقريباً ما كانتا تنفقانه من أجل إعادة إخضاع مستعمراتهما السابقة في جنوب شرق آسيا (بأسلحةٍ أمريكية). ويشير جورج كاهن إلى أن الدمار والخسائر كان ممكناً أن تكون أقل بكثير في فيتنام وأندونيسيا لولا الدعم الأمريكي والبريطاني للقوى الاستعمارية [فرنسا وهولندا]؛ وهو يوحي، إضافة إلى ذلك، بأن «جدول أعمال التغير الاجتماعي والاقتصادي في الجمهورية (الأندونيسية) كان يمكن أن يصير أكثر تقدمية بكثير مما آل إليه في الواقع» نتيجة لإدراك الزعماء الأندونيسيين «السطوة الهائلة للجبروت الأنكلو أمريكي الكامن وراء الهولنديين».

تحولت السياسة الأمريكية حين أخمد سوكارنو وهاتا عام 1948 تمرداً «قامت به مجموعة من الشيوعيين الأندونيسيين الموالين للسوفييت» (عصيان ماديون). ساعدهما في إخماد التمرد «الشيوعيون القوميون» الذي كان برنامجهم الاجتماعي الاقتصادي «أشد عداء للمصالح الاقتصادية الغربية في أندونيسيا من برنامج منافسيهم الموالين للسوفييت والمصابين بالخور آنها». بدأت واشنطن ــ مسببة الكثير من الضيق للهولنديين ــ بدعم الجيش الأندونيسي وحكومة سوكارنو ــ هاتا. وسبب ذلك جزئياً الخوف من أن يوسع «الشيوعيون ذوو التوجه القومي القوي، المناهضون للستالينية» وغيرهم من «أصحاب التوجهات الراديكالية على

(*) الأراضي المنخفضة أو البلدان المنخفضة اسم قديم لهولندا. الانديز الشرقية الهولندية اسم قديم في الحقبة الاستعمارية لأندونيسيا.

الصعيد الاجتماعي الاقتصادي» قاعدة مساندتهم الشعبية إن استمرت حرب العدوان الهولندية الدموية. بل إن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية اخترقت الحصار الهولندي، ونقلت بالجو ضباطاً أندونيسيين من جاكارتا عاصمة الجمهورية الأندونيسية إلى القواعد العسكرية الأمريكية لتقديم تدريب خاص لهم؛ هذا هو أصل برامج التدريب التي أضحت بالغة الأهمية في السنوات اللاحقة، إن وسعنا أن نصدق البنتاغون[26].

رغم توسّله الطقسي بـ «الصراع مع الكرملين» كان كينان يتمتع بدرجة من صفاء الرؤية تكفي لأن يدرك الأسباب الحقيقية وراء اعتباره «المشكلة الأندونيسية» هي القضية «الأشد حسماً» في الشؤون الدولية عام 1948 «أندونيسيا هي المرساة في تلك السلسلة من الجزر التي تمتد من هوكايدو [في اليابان] حتى سومطرة [في أندونيسيا]، تلك السلسلة التي يجب أن نطورها لتصبح قوة مضادة سياسية ـ اقتصادية في وجه الشيوعية» هكذا تابع كينان حجاجه؛ ثم أنها «منطقة ـ قاعدة» للعمل العسكري المحتمل خارج هذا النطاق. قد تكون أندونيسيا شيوعية «مصدر عدوى» «ستنطلق مجتاحة نحو الغرب» مخترقة كل جنوب آسيا. تركز الخوف [الأمريكي] ـ وقد تنامى في السنوات اللاحقة ـ في أن عناصر ملتزمة ببرامج تطور مستقل لاتأخذ بالاعتبار «رخاء النظام الرأسمالي العالمي» قد تحرز نصراً سياسياً. وقد تجسد ذلك الخوف بعد بضع سنوات في الحزب الشيوعي الأندونيسي الذي انحاز إلى الصين في بواكير الستينات. يرى المختصون بالشؤون الأندونيسية أن هذه الاحتمالات المستقبلية [أيام كينان] لم تكن تخلو من الواقعية. يكتب هارولد كراوتش: «فاز الحزب الشيوعي الأندونيسي بدعم واسع ليس بوصفه حزباً ثورياً، بل كتنظيم يدافع عن مصالح الفقراء ضمن النظام القائم»، مطوراً بذلك «قاعدة جماهيرية بين الفلاحين» عبر «عزمه الدفاع عن مصالح... الفقراء»[27].

في وسع المرء أن يرى لماذا أثارت آفاق التحول الديمقراطي في أندونيسيا الهم. إن مخاوف الأمريكيين هي المخاوف النظامية المعتادة، وكذلك هي اللغة الاصطلاحية التي يعبرون بها عن تلك المخاوف («الصراع مع الكرملين»، «مصدر عدوى»، الخ). متحدثاً عن واحدة من الحالات النموذجية، وصف كيسنجر تشيلي ديمقراطية بأنها «مثال معدٍ» قد «ينقل العدوى» ليس إلى أمريكا اللاتينية فحسب، بل حتى إلى أوروبا الجنوبية، إذ هو [المثال] يرسل للناخبين الايطاليين رسالة مفادها أن اصلاحاً ديمقراطياً اجتماعياً هو اختيار ممكن. كان من الضروري لذلك قلب الحكومة التشيلية وفرض دكتاتورية عسكرية همجية: سمة أخرى معتادة لعالم مابعد الحرب. الديمقراطية شيء طيب، ونحن نحبها قدر ما نحب حقوق الإنسان، لكن فقط حين تضمن الظروف أن «الاختيار الحر» سيرضي مطالبنا.

استمرت الهموم [الأمريكية] طوال الخمسينات. في عام 1958 ، أعلم وزير الخارجية جون فوستر دالاس مجلس الأمن القومي أن أندونيسيا هي مركز واحدة من ثلاث أزمات في العالم، إلى جانب الجزائر [حرب التحرير 1954 ـ 1962] والشرق الأوسط، مؤكداً وباتفاق «صاخب» مع الرئيس إيزنهاور أنه ما من دورٍ سوفييتي وراء إثارة أيٍ من الأزمات الثلاث. المشكلة الرئيسة هي الخطر الذي تمثله الديمقراطية. بالرغم من أن السجل الوثائقي محجوب بدرجة تفوق العادة، فإن جوانب منه قد تكشفت مؤخراً، ومنها برقيات من سفارة الولايات المتحدة في جاكرتا عام 1958 تفيد بأن حكومة سوكارنو «بدأت التوصل إلى استنتاج مفاده استحالة إلحاق الهزيمة بالشيوعيين، بالوسائل الديمقراطية المعتادة، أي عبر الانتخابات. إن برنامجاً يهدف إلى التخلص التدريجي من الشيوعيين بواسطة البوليس والعسكر، على أن يُتلى بحظر قانوني للحزب الشيوعي هو أمر غير مستبعد في المستقبل القريب نسبياً». في اليوم ذاته، ألحت هيئة رؤساء الأركان الموحدة على «ضرورة بدء العمل، بما في ذلك إجراءات علنية إن اقتضى الأمر، تهدف إلى تأمين نجاح المنشقين [على حكومة سوكارنو]، أو قمع العناصر المؤيدة للشيوعيين فيها».

المقصود بـ «المنشقين» هو «الحكومة الثورية» التي تأسست خلال العصيان في الجزر البعيدة حيث يتركز وجود النفط والاستثمارات الأمريكية. حظي العصيان بدعم كبير من الولايات المتحدة لايزال حتى اليوم طي الكتمان. تورطت في دعمه استراليا أيضاً، ومن الواضح أنها فعلت ذلك للأسباب الأساسية نفسها: الخوف من الديمقراطية. لاتكاد الوثائق التي كشف النقاب عنها رسمياً تُلمِع إلى المستوى الخارق الذي بلغته جهود حكومة الولايات المتحدة كما كشف عنها الأخوان كاهن في دراستهما، رغم أن ماكشف النقاب عنه يشير إلى ازدواج هوى واشنطن لأن الحصيلة المحتملة لم تكن واضحة. على الخصوص، كان ثمة خشية من أن يؤدي التورط الأمريكي إلى إثارة النفور تجاه الجنرالات الأندونيسيين الموالين للأمريكان الذين تعتمد الولايات المتحدة عليهم، الأمر الذي قد يدفع الأندونيسيين إلى الاستعانة بالروس. كان الأندونيسيون على علمٍ بتدخل الولايات المتحدة، لكن هذا التدخل أنكر هنا في الوطن [أمريكا]، حيث ندَّدت الصحافة بغضب بأندونيسيا لروايتها الدقيقة التي وصفتها نيويورك تايمز بلغة عنيفة أنها «واضحة البطلان» حسبما أثبت «الإعلان... الجازم» لوزير الخارجية بأن الولايات المتحدة لم تتورط. يبقى التدخل الأمريكي، وهو الأعنف خلال سنوات حكم إيزنهاور، واحداً من أكثر الأسرار صوناً في تاريخ العمليات الأمريكية السرية وراء البحار» كما علق الأخوان كاهن.

بعد فشل العصيان، وافتضاح أمر التورط الأمريكي استنتجت المخابرات الأمريكية أن «أحداث أندونيسيا خلال العام الماضي زادت كثيراً من قوة الشيوعيين الأندونيسيين». إنّ

حصلت الانتخابات العامة المقررة في عام 1959 ، فسيخرج منها الحزب الشيوعي الأندونيسي أكبر حزب في أندونيسيا على الأرجح؛ سيكون من القوة بحيث يطالب بتمثيل وزاري»، وهذا أمر لايمكن القبول به مادمنا إزاء تنظيم سياسي يدافع عن مصالح الأغلبية الساحقة وفقاً للنظرية الديمقراطية السائدة[28].

رغم فشل العصيان، نجح التدخل الأمريكي في تحقيق هدفه الأول، وهو تحجيم الخطر الذي تمثله الديمقراطية. «كان المفعول الفوري، وفي الوقت نفسه، الأبعد مدى بين مفاعيل الحرب الأهلية [العصيان المذكور وإخماده] هو تحطيم الحكومة البرلمانية» كما استخلص الأخوان كاهن. أشارا أيضاً إلى أن أندونيسيا «لم تتمتع بعدها أبداً بحكومة تمثيلية». قامت الحرب الأهلية كذلك «بتوجيه لطمة عنيفة إلى أية آفاق مستقبلية لنقل السلطة من الحكومة المركزية في جاكرتا إلى السلطات المحلية في المناطق، وإلى أي إجراء يخفف المركزية ويزيد الاستقلال المحلي»؛ وقد بقي الحال كذلك في ظل حكم رئاسي ـ عسكري.

خلّف العصيان البلد في جو «استقطاب ثلاثي متوتر وشديد الانفعال، مع وجود ثلاث قوى سياسية رئيسية، كل منها الآن أقوى مما كانت قبلاً» كما يقول الكاتبان. الجيش، الحزب الشيوعي، وسوكارنو. تلخصت المهمة التالية في ضمان انتصار الجيش باعتباره، يتمتع بالأفضليات الصحيحة. يشير كراوتش إلى أن مفهوم الجيش، بخلاف مفهوم الحزب الشيوعي، «عن التطور الاقتصادي كان موجهاً أولاً نحو مصالح النخبة والطبقة الوسطى من أصحاب الياقات البيضاء» وطبقة «الكومبرادور [الوسطاء والسماسرة]» المرتبطة بالشركات الأجنبية، وهناك صلة وثيقة أيضاً بين هذه الطبقة و«النخبة العسكرية والبيروقراطيين المدنيين وجماعات رجال الأعمال، الأجنبية منها والمحلية»؛ هذا هو المفهوم الذي طبق فور استلام الجيش للسلطة. إن تولى مقاليد الأمور النهابون المناسبون، فكل شيء على مايرام[29].

كانت الستينات فترة متوترة وعسيرة بقدر ما تسابقت القوى الثلاث على السلطة. وكان ثمة تعقيدات دولية أيضاً ترتبط جزئياً بمحاولة بريطانيا تكوين اتحاد ماليزي مدعوم من استراليا باعتباره «أفضل طريقة لإبقاء تلك الأراضي تحت النفوذ الغربي» حسبما أورد غريغوري بمبرتون، مراجعاً سجلات صادرة عن مجلس الوزراء الاسترالي كُشِف عنها النقاب تواً. في آذار 1963 ، أشار وزير الدفاع الأسترالي إلى قلق حكومته «إزاء نمو أندونيسيا كقوة عسكرية، ومعارضتها المعلنة للاتحاد الماليزي، واستخدامها للقوة العسكرية تحقيقاً لغايات دبلوماسية». لم يكن هناك اعتراض مبدئي على هكذا استخدام للقوة العسكرية. فقبل بضعة شهور، وفي كانون الأول 1962 ، قامت بريطانيا واستراليا بعملية مشتركة «قمعت بالقوة حركة شعبية في بروناي، حركة تحدت الحكم اللاديمقراطي للسلطان وعارضت مساندته لماليزيا». وقد استخدمت أندونيسيا هذه الأفعال كـ «ذريعة» لمعارضتها الكونفدرالية الماليزية

التي اقترحتها بريطانيا، وفقاً لما اعتقده مجلس الوزراء الأسترالي، الأمر الذي يدفع «باستراليا إلى نزاع مباشر محتمل مع أندونيسيا عام 1963» (بمبرتون)[30].

بخصوص أندونيسيا، تمثلت الأولوية الغربية في ضمان خروج الجيش منتصراً من صراع أقطاب القوة الثلاث. تحقيقاً لهذا الهدف، تبنت الولايات المتحدة الإجراء العملي النظامي المعتمد لقلب الحكومات المدنية التي يفلت زمامها: قطع المعونات [الاقتصادية] ومواصلة المساعدات والتدريب العسكري، أي إبقاء الصلات مع القوة الوحيدة التي تقدر على القيام بالمطلوب. بقدوم الوقت الذي أنجز فيه الهدف أخيراً 1965 ـ 1966 والمجزرة [ضد الشيوعيين الأندونيسيين] ـ كانت الولايات المتحدة قد أتمت «تدريب 4000 ضابط من الجيش الأندونيسي، أي نصف إجمالي سلك الضباط، بمن فيهم ثلث ضباط أركان الحرب» (توهي وبينويل)[31].

كان ليبراليو واشنطن، كما ذكرت سابقاً، يتبعون المسار نفسه في أمريكا اللاتينية في ذلك الوقت، محققين نجاحات مشجعة لهم ولجماعة البزنس، بقدر ما تم لهم قلب الحكومات البرلمانية لصالح دكتاتوريات عسكرية همجية. جُربت الطرائق نفسها في إيران بعد سقوط الشاه لكنها أخفقت. إنها طرائق مفهومة. فليس من السهل التفكير بخيار بديل، إن أخذنا بالاعتبار العجز عن «اللجوء مباشرة إلى الجماهير» و«السيطرة على الحركات الجماهيرية» كما يفعل «الشيوعيون»، مستخدمين تلك الأفضليات غير العادلة التي أحرزوها عبر «الدفاع عن مصالح الفقراء». كلمة «الشيوعيين» مستخدمة هنا بالمعنى الفني الذي يشمل أيضاً المعادين الأشداء للشيوعية، لكن من ذوي الأولويات غير المناسبة.

المشكلة وقد حُلّت

في بواكير الستينات، كان خُبراء الولايات المتحدة يلحون على من يتصلون بهم في الجيش الأندونيسي أن «يضربوا ويكنسوا المنزل حتى ينظف» (غاي بوكر من شركة راند التي يمولها البنتاغون في دراسة له نشرتها مؤسسة النشر في جامعة برنستون)، «إن استوعب سلك الضباط دوره التاريخي، ففي وسعه أن يكون خلاص الأمة»، كما كتب بوكر في دراسة لحساب جامعة كاليفورنيا. أما الاختصاصي وليم كنتنر من جامعة بنسلفانيا ـ وكان سابقاً يعمل في وكالة المخابرات المركزية، ووقتها في مؤسسة بحث تعينها مالياً المخابرات المركزية ـ فقد رأى أنه، بعون من الغرب، «يجب على القادة السياسيين في آسيا الحرة، وبالتعاون مع الجيش، ليس فقط الاستمرار في حكم بلدانهم وإدارتها، بل أيضاً القيام بالإصلاح والتطوير، وفي الوقت نفسه، تصفية جيوش الأعداء السياسيين ورجال حرب العصابات». حذّر كنتنر

من أن التهديد مُلحّ لأنه «إن قُدِّر للحزب الشيوعي الأندونيسي الحفاظ على وجوده الشرعي، واستمر النفوذ السوفييتي بالتنامي، فمن الممكن لأندونيسيا أن تصير أول بلد في جنوب شرق آسيا تتم الغلبة فيه لحكومة شيوعية منتخبة شرعياً وتتمتع بقاعدة شعبية». كانت «الجيوش سياسية» كما يعلم، لكنه شعر أنه يجب أن تكون تصفيتها ممكنة بمساعدة من الولايات المتحدة، وذلك من أجل أن نتمتع بـ «الديمقراطية». أما بوكر فلم يكن متأكداً من إمكانية تحقيق هذه التصفية. كان يخشى أن أحبّة الولايات المتحدة «قد تعوزهم القسوة التي مكنت النازيين من قمع الحزب الشيوعي في ألمانيا... (هذه العناصر اليمينية والعسكرية) أضعف من النازيين، ليس في العدد والدعم الجماهيري فحسب، بل أيضاً في الوحدة والانضباط والقيادة» (مذكرة راند 1964).

مفيد أن نتذكر، مرة أخرى، أن السياسات تصدر عن منبع مركزي هو واشنطن، وأن من المرجح لها، لذلك، أن تتماثل بالنسبة لطيف واسع من الحالات (كما في أمريكا اللاتينية في ذلك الوقت نفسه). قبل سنة واحدة، كانت إدارة كندي قد عبّرت عن القلق ذاته بصدد فيتنام حيث كانت الخطط جارية على قدم وساق لقلب حكومة دييم خوفاً من أن تكون عازمة على تنفيذ تهديدها بدعوة الغزاة الأمريكيين للانسحاب والوصول إلى حل سياسي للنزاع مع فيتنام الشمالية. وضح السفير هنري كابوت لودج للرئيس كندي أن «فيتنام [الجنوبية] ليست دولة بوليسية قوية بالتمام... لأنها، بخلاف ألمانيا الهتلرية، لاتملك الكفاءة». وبذلك ليست قادرة على قمع «الخصم الكبير، حسن التنظيم، السري، الذي يتجدد عزمه على الدوام بقوة من خلال بغضاء عنيفة [للأمريكيين]». يبدو الفيتناميون «قلقون اليوم أكثر من أي وقت مضى من أن يتركوا لوحدهم»، وبالرغم مما «يقال عن قدرتهم على ممارسة عنف هائل أحياناً»، «فإن هذه الصفة لاتقع تحت النظر في الوقت الحاضر» مما يشكل عائقاً أمام جهود الولايات المتحدة للدفاع عن الديمقراطية الفيتنامية الجنوبية[32].

في فيتنام تُحقق الانقلاب على يد إدارة كندي، لكن الجنرالات الذين نفذوه لم يرتفعوا أبداً إلى مستوى معايير ليبراليي كاميلوت(*). فقد أظهر حلفاؤهم وتلامذتهم الأندونيسيون فهماً أفضل لقيم معلميهم و«كنسوا منزلهم حتى نظف» في «مذبحة جماعية مذهلة» عامي 1965 ــ 1966 أثارت جذلاً كبيراً ومفهوماً شمل الطيف السياسي كله في الولايات المتحدة. تمت «تصفية» الحزب الذي كان يخدم مصالح الأكثرية الفقيرة، وإلى جانبها تم شن مايسميه كراوتش «حرب إبادة مقدسة» في مناطق لاوجود فعلياً للحزب الشيوعي الأندونيسي فيها، حيث دمرت حياة عمال المزارع والفلاحين الذين لايملكون أرضاً، وكثيرين جداً غيرهم،

(*) كاميلوت: انظر الهامش (4)، الفصل الثاني.

بدعمٍ ومؤازرة من الجيش. أدرك بوكر أن تشاؤمه السابق كان بلا أسس، وأظهر الجيش «القسّوة التي لم أتوقعها قبل عام».

إن المدى الذي بلغته المذبحة أمر مختلف فيه، بيد أنها كانت هائلة قطعاً. وكالة المخابرات المركزية وضعتها في مرتبة «واحدةٍ من أسوأ المقاتِل الجماعية في القرن العشرين، إلى جانب التطهيرات السوفيتية في الثلاثينات، المقاتِل النازية الجماعية خلال الحرب العالمية الثانية، وحمام الدم الماوي في أوائل الخمسينات. من هذا الباب، الانقلاب الأندونيسي هو قطعاً واحدٌ من أهم أحداث القرن العشرين». أُنجز هدف التخلص من الحزب الشيوعي الأندونيسي كقوة سياسية، وحُوّل البلد سريعاً إلى «فردوس للمستثمرين»، وأُجّل لأمدٍ بعيد التهديد المتمثل بانتصار سياسي لحزب يمثل الناس غير المناسبين[33].

كما ذكرت قبلاً، ساندت الولايات المتحدة المجازر، ولم تتردد إلا لقلقها من أن يؤدي التورط الصريح إلى خدمة الرئيس سوكارنو الذي أقصي بعد ذلك بوقت قصير. يحتاج سجل [السجل الموثق للمداولات الحكومية الأمريكية] البهجة غير الملجومة على «حمام الدم الغالي» أن يُقرأ لكي يمكن تصديقه. قمتُ بفحصه بقدر من التفصيل فيما يخص الولايات المتحدة. ولست أدري إن بلغت البهجة الدرجة ذاتها في أماكن أخرى، لكنني أميل إلى الظن أن رد الفعل هناك كان مثل رد الفعل الأمريكي تماماً. يستحق الأمر نظرة مدققة.

لنتذكر شهادة وزير الدفاع مكنمارا عن قيمة التدريب والمساعدة العسكرية للضباط الأندونيسيين بما يفيد في إعطائهم «التوجه» السليم، كما كان قد حصل في أمريكا اللاتينية. يبدو فخره مبرراً. يشير روبرت كريب في الدراسة الباحثة الأكبر عن المجزرة إلى أنه «في معظم الحالات لاتبدأ أعمال القتل ما لم تكن قد وصلت وحدات عسكرية إلى موقع ما، وأقرت إطلاق العنف بـإصدار التعليمات أو بضرب المثال». وفي الريف، حيث حصلت «المجازر الأسوأ» «كان القتلة الرئيسيون هم وحدات الجيش». في وسع المرء [الآن] أن يدرك أهمية إرسال الجنرال بانجيتان إلى جامعة هارفرد.

بغض النظر عن التهلل العلني، كان أكثر ردود الفعل تشويقاً هو ذاك المتصل بحروب الولايات المتحدة في الهند الصينية، تلك الحرب التي كانت آنذاك تمضي قدماً نحو حصيلتها النهائية: 4 مليون قتيل. فقد نشرت فريدم هاوس [بيت الحرية] إفادة باحث بارز يرحب «بالأحداث الدرامية» في أندونيسيا، ويقدمها كتبرير لما يمكن أن نسميه «الهجوم الأمريكي على فيتنام الجنوبي»، إن أمكننا تخيل وجود ذرة واحدة من الشرف ‹عند من يتناول حروب الهند الصينية›(*). أمنّت قوات الولايات المتحدة في فيتنام «درعاً» شجع الجنرالات على القيام

(*) التسمية الرسمية عند من «لايملكون ذرة واحدة من الشرف» في الحكومة الأمريكية وإعلامها ومثقفيها هي الدفاع عن الديمقراطية في فيتنام الجنوبية.

بعملهم الضروري، وفقاً لتصور فريدم هاوس و«أمريكييها المتميزين»(*)، التصور الذي يتفق مع رأي جيمس رستون وآخرين.

بعد سنوات، أفصح كبار المخططين عن رد فعلهم تجاه تلك «الأحداث الدرامية». قال ماك جورج بوندي، مستشار الأمن القومي لكندي وجونسون، وعميد جامعة هارفرد سابقاً، أنه توصل إلى إدراك أن «جهدنا» في فيتنام ربما كان يتوجب، إنهاؤه بعد تشرين الأول 1965 حين «استولت الحكومة المعادية للشيوعية على السلطة في أندونيسيا ودمرت الحزب الشيوعي». وقد شعر أنه مادامت أندونيسيا محمية من العدوى الآن، فلربما من «الافراط» مواصلة دك الهند الصينية، وبكلفة باهظة علينا نحن أنفسنا. تم تحصين بقية المنطقة بطريقة مماثلة، وإن لم يكن بذات الطريقة الخارقة [لتحصين أندونيسيا]، وقد دُمّر فيروس النزعة القومية المستقلة في الهند الصينية بصورة تامة لدرجة أن صحافة البزنس أدركت منذ بواكير السبعينات أن الولايات المتحدة ــ من حيث الجوهر ــ قد ربحت الحرب. نعم لقد فازت بالحرب إن أخذنا باعتبارنا أهدافها الأساسية [كبح العدوى الشيوعية]، وإن لم تنجز أهدافها القصوى [تثبيت أنظمة أمريكية]، بحيث يمكن النظر إلى النصر الجزئي بوصفه مجرد هزيمة مذلة [من وجهة نظر الأهداف القصوى]؛ وتبقى الأسئلة الأساسية غريبة بقدر كبير عن الثقافة العقلية باستثناء إيماءة عرضية من النوع الذي قام به بوندي.

أضاف روبرت مكنمارا، المهندس الرئيس لحرب فيتنام، تعليقه عليها في مذكراته عام 1995 ، حيث يعتذر بكثير من العاطفة لِـ ــ الأمريكيين عما فعله بهم وبمجتمعهم. يُغفل مكنمارا أي إشارة إلى افتخاره بدور البنتاغون في «المذبحة الجماعية المذهلة»، رغم إشارته إلى أن أندونيسيا «قلبت المسار» بعد قتل 300000 من أعضاء الحزب الشيوعي الأندونيسي... وهي ترتاح الآن بين أيدي قوميين مستقلين يقودهم سوهارتو». وهو يعاود التعبير عن شعوره بالإحباط إزاء الرفض العنيد وغير العقلاني للعدو الفيتنامي قبول عرضه المعقول لحل تفاوضي يقوم على القائهم السلاح، وتحولهم إلى جزءٍ من [حكومة] فيتنامية جنوبية مستقلة ولاشيوعية». كانت أندونيسيا سوهارتو مثالاً «للنزعة القومية المستقلة»، مثال يعرضه مكنمارا ــ دون خجل، بل ربما دون فهم ــ على من كان يعلم، من كل بد، أنه «الحزب السياسي الوحيد ذي القاعدة الجماهيرية حقاً في جنوب فيتنام» (الخبير في حكومات الهند الصينية دوغلاس بايك). يتصف موقف مكنمارا بميزة الانسجام، على الأقل، من وجهة نظر رد الفعل العام ــ وهو يشارك فيه ــ إزاء مصير التنظيم السياسي الأكبر في أندونيسيا[34].

لم يبرز أي تعبير عن القلق تجاه المذبحة في الكونغرس، ولم تعرض أي وكالة غوث

(*) على الأرجح تسمي فريدم هاوس نفسها صحيفة الأمريكيين المتميزين.

المساعدة وقد استعاد البنك الدولي أندونيسيا إلى حضن محبته، جاعلاً منها حالاً ثالث أكبر مستدين في العالم. وفي ذلك جارته وتبعته الحكومات والشركات الغربية.

خلال بضع سنوات كانت الأدوار قد قُلبت. كتب واحد من المتضلعين القدماء بالشؤون الآسيوية وهو جورج ماك آرثر أن الحزب الشيوعي الأندونيسي كان قد «أخضع البلد لحمام دم»، واضعاً رقاب الناس تحت سكين فظاعة شيوعية كبرى. أما بالنسبة للزعيم سوهارتو «صاحب العزم الهادئ» وذي «الوجه الذي يكاد يكون طفلياً»، والذي يستند استناداً «دستورياً دقيقاً» إلى «القانون وليس مجرد القوة» (تايم)، «الأندونيسي المعتدل» الذي أُعجبت به «نيويورك تايمز»، والذي كان يشرف على المجازر و«يشجع لأقصى حد ممكن المشاركة فيها.. كوسيلة لتحويل ولاء أصحاب المواقف المترددة إلى مناصرة قضية معاداة الشيوعية» (كريب)؛ [أقول، أما بالنسبة لسوهارتو] فقد احتفظ بمكانته المعتدلة بقدر ما استمر في جمع واحدٍ من أسوأ سجلات حقوق الإنسان في العالم، هذا دون أن نتكلم عن مآثر أخرى تتجاوز ذلك.

«ثمة كثيرون في الغرب يتوقون لرعاية زعيم أندونيسيا الجديد المعتدل سوهارتو» بعد الأحداث الدرامية في 1965 ــ 1966 ، وفقاً لما أوردته «كريستيان ساينس مونيتور» بعد سنوات، رغم أن بعضهم يعترفون بأن سجله «متنافر» في مجال حقوق الإنسان (مراسل تايمز في جنوب شرق آسيا فيليب شينون). من جهتها وصفت «الايكونوميست» اللندنية القاتل الجماعي والجلاد العظيم سوهارتو بأنه «لطيف في أعماقه» ــ نحو المستثمرين الأجانب، على الأقل ــ ونددت، في الوقت نفسه، «بناشري الدعاوة لصالح رجال حرب العصابات» في تيمور الشرقية وإيريان جايا(*) الذين «يتحدثون عن همجية الجيش وممارسة التعذيب»، بمن فيهم الأسقف ومصادر كنسية أخرى للمعلومات، آلاف اللاجئين في استراليا والبرتغال، دبلوماسيون وصحفيون غربيون ممن آثروا أن يروا، وأكثر مراقبي حقوق الإنسان جدارة بالاحترام؛ كل هؤلاء «ناشرو دعاوة» وليسوا أبطالاً مقدامين لقضية حقوق الإنسان لأنهم يروون القصة الخاطئة. على أية حال، لم يتم تجاهل أحداث 1965 . ففي قصة بهيجة عن مآثر سوهارتو في «وول ستريت جورنال» تقول إحدى الجمل: تولى سوهارتو «قيادة الجهد الرامي إلى سحق المحاولة الانقلابية ونجح فيه». أما محرر نظيرتها الآسيوية [ربما تكون إيشاويك التي سيتحدث عنها المؤلف بعد قليل] باري وين فقد وصف كيف «تحرك» سوهارتو «بشجاعة لإلحاق الهزيمة بصانعي الانقلاب ولتثبيت سلطته» مستخدماً «القوة والدهاء» كي يظفر

(*) منطقة في أندونيسيا تتكون من النصف الغربي من غينيا الجديدة. كانت تابعة لهولندا حتى 1963 .

بسيطرة تامة. ويتابع وين: «فعل سوهارتو خيراً وفقاً لمعظم المعايير»، وإن أدرك [وين] مثل شينون، أن سجله في مجال حقوق الإنسان «متنافر»، مستشهداً على ذلك بتورط الحكومة في قتل بضعة آلاف من المجرمين المزعومين بين 1982 و 1985 . كان عمود [صحفي] تمجيدي آخر في إيشاويك قبل بضع أسابيع [من مقالة وين] ـ مقالٌ يغفل هو الآخر بعض التساؤلات عن السنوات الأبكر ـ قد ذكر مجزرة أخرى في سومطرة، حيث أحرقت حشود عسكرية مسلحة قرية يقطنها 300 إنسان وسوتها بالأرض، قاتلة عشرات المدنيين، في إطار عملية لإخماد التوتر في المنطقة. بيد أنه ما من شيء يمكن أن يلوّث سمعة «المعتدل»، «اللطيف في أعماقه».

تكاد إعادة تركيب التاريخ تبلغ، في وقتنا هذا، درجة السريالية. في الذكرى الخمسين لاستقلال أندونيسيا، أطلقت الحكومة سراح رفيق سوكارنو الحميم سوباندريو، البالغ من العمر 81 عاماً، واثنين آخرين ممن حُبسوا منذ عام 1965 . تم العفو عنهم من قبل «الرئيس سوهارتو الذي وصل إلى السلطة في غمرة إراقة الدماء في الستينات» و«يُسجَّل له إخماد... المحاولة الانقلابية التي أدت إلى موت مئات الألوف من الناس» وفقاً لما أورده فيليب شينون مراسل «نيويورك تايمز» في جنوب شرق آسيا. تلخصت التهمة الموجهة إليهم في «كونهم أدوات في حبك المحاولة الانقلابية عام 1965 التي أسقطت الرئيس سوكارنو، سلف السيد سوهارتو». ويضيف المحرر أن ذلك «حصل بعد المجازر بحق ذوي الأصل الصيني»، وهو يشير أيضاً إلى قضية تيمور الشرقية «الدقيقة والحساسة» حيث «أودت المجاعة بحياة عشرات الألوف، ومن يومها والتوتر مستمر هناك»[35].

مشكلة تيمور الشرقية

يلقي رد الفعل الغربي إزاء أحداث 1965 ـ 1966 في أندونيسيا ضوءاً هاماً على الحضارة الغربية. وليس اختفاؤه من السّجل إلا أعجوبة صغيرة[36]. يقدم رد الفعل ذاك أيضاً جانباً من رد الفعل الغربي على الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقية الذي حدث بعد عشر سنوات. كان الجنرالات الأندونيسيون قد صفوا حزب الفقراء، وأزالوا خطر الديمقراطية، وفتحوا البلد للنهب الأجنبي. أخيراً، وبما أن مقاليد شؤون الدولة صارت بأمان في أيدي مرتكبي القتل الجماعي أصحاب الأولويات الصحيحة، لم تعد أندونيسيا «قضية حاسمة في صراعنا مع الكرملين»، وفي وسعها أن تواصل «إنجاز وظائفها الرئيسة»، أي خدمة القيم الغربية التي لايمكن إغفالها دون عقاب. ليس من المتوقع لـِ «مذبحة جماعية مذهلة» أخرى أن تقطع العلاقات الودية التي توطدت عبر المجاراة الناجحة للنازيين، المجاراة التي خفف [نجاحها] شكوكاً سابقة.

ثمة بالطبع أسباب أكثر تخصيصاً لإسهام الغرب في الفظائع الجديدة [التيمورية]. كان مصير الإمبراطورية البرتغالية أمراً مثيراً لقلق كبير. وكانت تغطية قضية تيمور، وقد ذكرت هذا قبلاً، واسعة في الولايات المتحدة. ضمن هذا السياق(*) يحسن بنا أن نتذكر أن تيمور الشرقية لم تكن الوحيدة التي خضعت لهجوم مدمر مدعوم من الغرب. فالأمر ذاته يصح على المستعمرات البرتغالية السابقة في أفريقيا. يكتب مؤرخ أفريقيا المرموق باسل دافيدسون أن «كل أولئك المسؤولين عن أعمال الدمار التي تقوم بها «الكونترا»(**) في أنغولا وموزامبيق [كانتا مستعمرتين برتغاليتين حتى عام 1974] سيلعنهم التاريخ على جرائمهم الجسيمة والفظيعة، الجرائم التي ستلقي طويلاً بكلكلها الثقيل على كامل أفريقيا الجنوبية». تقدم دراسة للأمم المتحدة مؤشراً على نطاق تلك الجرائم: تقدر الأضرار بأكثر من 60 مليار دولار والقتلى 1.5 مليون خلال سنوات حكم ريغان [1980 – 1988] وحدها، على يد جنوب أفريقيا وبمساندة أمريكية – بريطانية وتحت قناع «التدخل البناء». وفي أنغولا، استمر الإرهاب، وعلى مستوى أسوأ مما في البوسنة في السنوات نفسها. ومنذ البداية كانت مصادر القلق الغربية هي المعتادة: فيروس النزعة القومية التي قد تكون مستقلة بطريقة مختلفة عن طراز سوهارتو، وخطر احتمال انتشارها؛ وقد نُسِب، هو الآخر، إلى نسق الحجج المعتادة لفترة الحرب الباردة. هناك من الأسباب مايدعونا للاعتقاد بأن الأمر ذاته يصح على الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقية، وللمساندة الغربية له. فقد «حُفِّز الغزو بالخوف من أن تيمور مستقلة قد تغدو مصدر تخريب لأندونيسيا نفسها» حسبما يكتب هارولد كراوتش(37).

كيف يمكن لتيمور الشرقية أن تقوم بهذا التخريب؟ فقط عبر التخوف من «مفعول الاستعراض» [تأثير قوة المثال أو القدوة] الذي أثار على الدوام هلعاً شديداً، وغالباً ماسُمي «عدواناً خفياً» أو«عدواناً داخلياً» بل وحتى «عدواناً صريحاً». على هذا الغرار تُبرز هيئة رئاسة الأركان الموحدة، في دراسة لها عام 1955 «شكلين أساسيين من أشكال العدوان»، إضافة إلى العدوان بالمعنى الحرفي للكلمة. [هذان الشكلان هما]: «هجوم مسلح مكشوف من داخل المساحة الجغرافية لأيٍ من الدول ذات السيادة»، و«العدوان غير المسلح، أي الحرب السياسية أو التخريب». إن انتفاضة داخلية ضد دولة بوليسية فرضتها الولايات المتحدة، أو انتخابات تتكشف عن النتيجة الخاطئة هي أشكال من العدوان، ومن حق الولايات المتحدة وحلفائها محاربتها بالعنف التعسفي. الأنشطة السياسية غير المرغوبة هي أيضاً «تخريب»، الأمر الذي

(*) سياق تفكك الإمبراطورية البرتغالية التي استقلت عنها تيمور الشرقية عام 1975 ، وليس سياق الغزو الأندونيسي لها أواخر عام 1975 .

(**) يستعير دافيدسون اسم مرتزقة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا الساندينية ليطبقه على نظرائهم في أنغولا وموزامبيق. دافيدسون مؤرخ أمريكي أسود، مناضل متحمس في الدفاع عن الأفارقة والسود..

لايسع أي مجتمع، مهما يكن ديمقراطيا، التسامح معه، حتى لو كان المجتمع المعني حامي «الحضارة بالذات»، الحامي المتسم «بتسامح عميق» والشهير «باستضافته الكريمة حتى للأفكار المعادية». تشكل هذه المقدمات المنطقية [تعريفات العدوان] ملمحاً ثابتاً للسجل الوثائقي، المعلن منه أو الداخلي؛ وليس القلق من احتمال أن تكون تيمور الشرقية «مصدر تخريب» بالطرق المذكورة أمراً متكلفاً من وجهة نظر المعايير السائدة.

بغض النظر عن هذه الأمور، كان هناك قلق أيضاً بخصوص «الأهمية الاستراتيجية الفائقة لتيمور الشرقية في جنوب شرق آسيا (خاصة بالنسبة لأستراليا)» (جيري سيمسون)، والمسألة المتصلة بها الخاصة بممر عميق المياه للغواصات النووية على مسافة من شواطئها. بيد أن ثمة شبهة تساورني إذا ماكشف النقاب عن السجل، سنجد أن العامل الأكبر هو ما أكد عليه السفير الأسترالي في جاكرتا ريتشارد وولكوت في آب 1975 عندما نصح «سراً» أن توافق استراليا على الغزو [الأندونيسي لتيمور] الذي توقعه، لأنها بذلك تضمن التوصل إلى صفقة أفضل بخصوص احتياطيات النفط في فجوة تيمور مع أندونيسيا، «مما مع البرتغال أو مع تيمور البرتغالية [الشرقية] المستقلة»؛ وهو يضيف أن هذا «موقف براغماتي أكثر مما هو موقف مبدئي»، منبهاً بدقة إلى أن «ذلك هو المضمون الفعلي للمصلحة القومية والسياسية الخارجية». إن مصالح شركات الطاقة هي، عملياً وبالتعريف «المصلحة القومية»؛ رغم أنه مضلل بعض الشيء القول أن هذه المقاربة المزكّاة ليست «مبدئية»: المبدأ واضح تماماً، ويُلتزم به بثبات نادر في العالم الواقعي[38].

لعل اعتراف استراليا القانوني عام 1979 بـإلحاق أندونيسيا عام 1976 للمنطقة المحتلة إنما يقع ضمن هذا السياق فيما يبدو. تم توقيع اتفاقية سلب نفط تيمور الشرقية عام 1989 ، وصادق عليها البرلمان [الأسترالي] بُعيد ذلك. وقد وُضعت موضع التطبيق مباشرة بعد مجزرة ديلي، عندما بدأت الهيئة الأندونيسية ـ الأسترالية المشتركة بتوقيع عقود تنقيب مع كبريات شركات النفط بهدف استثمار نفط ما تسميه الاتفاقية «مقاطعة تيمور الشرقية الأندونيسية»، التي يقال لنا أنها لاتستحق حق تقرير المصير غير القابل للاستلاب لأنها غير قادرة على الحياة اقتصادياً. لاتقدم الاتفاقية الأسترالية الأندونيسية حول فجوة تيمور ولو كسرة خبز للشعب الذي يؤخذ نفطه، و«هي الاتفاق القانوني الوحيد في العالم الذي يعترف فعلياً بحق أندونيسيا في حكم تيمور الشرقية» حسبما تعلق الصحف الأسترالية. تؤكد أستراليا، بالطبع، حق شعب تيمور الشرقية المقدس بتقرير المصير، كما تصرّ [على هذا التوكيد] أمام المحكمة العالمية. ما من حاجة للدخول في الفتاوي المصاحبة لهذا التوكيد الرصين للحق من حيث المبدأ، بينما يصادق على حق أندونيسيا بالغائه في الممارسة.

في بحثه حول السياسة الخارجية لأستراليا، يقدم وزير الخارجية إيفانز معاهدة فجوة

تيمور «مثالاً على حلٍ غير عسكري لمشكلة كثيراً ما قادت تاريخياً إلى النزاع»، نموذج على العالم أن يحذو حذوه [يا له من مثال] مؤثر جداً. ومؤخراً أشار إليها «كنموذج يقتدى به لحل نزاع في بحر الصين الجنوبي حول جزر سبراتلي»(*). ربما يندرج هذا الالتزام بعدم استخدام العنف في إطار مايسميه إيفانز «المواطنة العالمية الخيّرة» التي «لاترضى بأقل من العمل الهادف إلى المساعدة في ضمان تمسّك الجميع بحقوق الجميع» ومتابعة «غايات تتجاوز أنفسنا». ليست التوجهات البراغماتية كافية[40].

يجب أن يلاحظ أنه لم يتم المساس بالاعتبارات القانونية أو الأخلاقية في قرار المحكمة العالمية عام 1995 عدم النظر في وقائع القضية. بُني قرار المحكمة على أسس إجرائية تتلخص في رفض أندونيسيا لسلطانها القضائي، في الوقت الذي تعاود التوكيد فيه أن «منطقة تيمور الشرقية تبقى منطقة غير محكومة ذاتياً، ولشعبها الحق في تقرير المصير لهذه الأسباب»(**). ليست القضية «قضية قانون بل عدالة» حسبما علّقت بدقة الصحافة التايلاندية حين افتُتحت الإجراءات القضائية أمام المحكمة؛ واستناداً إلى معايير العدالة «لايمكن أن يكون ثمة دفاع عن الاتفاقية الكلبية [الأنانية، الوقحة، المستهترة بالقيم] للتنقيب عن النفط التي وقعتها استراليا مع جاكرتا»، بالرغم من أنه «في الوقت نفسه، لاتأثير للعقد على المعاناة اليومية للتيموريين الشرقيين. فهناك أماكن قليلة من العالم تم دوس حقوق الإنسان فيها بصورة منهجية بالقدر الذي حصل في تيمور الشرقية»[41].

على الأقل، إن «القيم الغربية» المهتوف باسمها عالياً مفهومة في موقع آخر.

لن أروي سجل الغزو الأندونيسي الذي وقع في كانون الأول 1975 ، لأنه وعقابيله مألوف للاستراليين على الأقل. كانت الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا على معرفة كافية منذ آب [1975] بأن أندونيسيا تخطط للغزو، وأنها كانت فعلاً تنفذ عمليات عسكرية داخل تيمور الشرقية ـ بما فيها [استخدام] قوات خاصة، حشود نظامية، أسلحة ثقيلة، وقصف جوي وبحري ـ تمهيداً للغزو الشامل الذي وقع في 7 كانون الأول، متأخراً عن موعده المحدد كي لايسبب الحرج للرئيس فورد وهنري كيسنجر الذين كانا يزوران جاكرتا[42].

أقرّت البلدان الثلاثة فعلياً بالغزو الذي نُفّذ بأسلحة وبدعم دبلوماسي أمريكيين، كما يشهد على ذلك السفير الأمريكي في الأمم المتحدة موينهان. أُرسلت أسلحة جديدة في الحال

(*) جزر متنازع عليها بين كوريا الجنوبية واليابان.
(**) لايوضح اقتباس المؤلف بقية الأسباب لكي نفهم التناقض الظاهر في هذا الاقتباس ربما نقربه من رفض اسرائيل الحكم الذاتي للأراضي المحتلة وقصره على سكانها. أقول ربما يكون الموقف الأندونيسي مماثلاً. هناك نفط واستراتجية، وهنا ماء وأمن.

لتشجيع القيام بالمذبحة. وعلى هذا المنوال استمرت الأمور عبر السبعينات، وصُرف النظر عن التواطئ الغربي الحاسم في جرائم كبرى، إما عن طريق دفاعٍ مخزٍ، أو ــ وهذا أبسط ــ بكبتها.

بدأت القصة، بقدوم عام 1980 ، تنال بعض الانتباه، عندما صار من الصعب التعامي عن التماثل مع فظائع بول بوت في السنوات نفسها. ثابر الصحفيون البارزون على اعتبار القصة غير جديرة بالانتباه. وعند الطرف اليساري، وفي صحيفة «نيشن» تحرّر مراسل تايمز السابق آ.ج. لانغث من وساوس الضمير استناداً إلى أنه «إن التقت صحف العالم جميعاً فجأة على تناول قضية تيمور، فلن تحسّن من مصير كمبودي واحد»، علماً أن الأخير هو «ضحية جديرة بالاهتمام» يمكن تحميل اللوم على مصيره المأساوي للأعداء الرسميين حصراً (بتضييق ملائم للرؤية [تجاهل الإسهام الأمريكي أيام احتلال فيتنام في الاعتداء على كمبوديا..]. في واشنطن «جورناليزم رفيو»، وهي صحيفة بارزة في مجال نقد الصحافة، يسخر ستانلي كارنو ــ اختصاصي في الشؤون الآسيوية ومراسل للشؤون الخارجية ــ يسخر من تقرير اخباري في كانون الثاني 1980 عن تيمور الشرقية لم يستطع إقناع نفسه حتى بقراءته لأنه «لاشيء فيه يهمني». أما المعلق التلفزيوني المحترم ريتشارد فاليرياني فقد نبذ التقرير باعتباره مضيعة للوقت، ولأنه «لست أبالي بتيمور». واضح أن قصة تيمور هي القصة غير المناسبة، وذات العبر غير المناسبة أيضاً. أضافوا إلى ذلك باستحسان أن «99.99٪ من الشعب الأمريكي لايبالي بتيمور»، منددين في الوقت نفسه بتلك القصة الطويلة حول تيمور في «نيويورك تايمز»؛ القصة التي قد تطلع بعضاً منهم [من الشعب الأمريكي] على السر؛ وفي تلك الحالة، من المحتم لهم أن يبالوا، بخلاف الأفضلين منهم، خاصة إن علموا بالدور الأمريكي الذي لايزال مخفياً.

رفض مراسل «تايمز» برنارد نوسيتر دعوة إلى مؤتمر صحفي في الأمم المتحدة حول تيمور الشرقية في تشرين الأول 1979 لأنه وجد القضية «باطنية إلى حد ما»، وآثر ألا يغطي مناقشة الأمم المتحدة التي تتضمن شهادات من لاجئين تيموريين وأناساً آخرين عن الفظائع المستمرة المرتكبة بالأيدي غير المناسبة[43]. كرست «وول ستريت جورنال» افتتاحية لها عن «الحملة الشيقة» الآخذة بالبروز بصدد تيمور الشرقية، مشيرة إلى أنه ربما مات مئات الألوف من الناس، وأن «الأمر يبدو مشابهاً لكمبوديا بدرجة مريبة فيما يقول بعض الناس»، رغم أن هذه القضية «تخصنا ومن فعل أيدينا» ونفذت بأسلحة أمريكية. تبينّ «الجورنال» أن هذه التهمة «تخبرنا عن تيمور أقل مما تخبرنا عن تنويعات محددة من التفكير السياسي الأمريكي» الذي يعجز عن فهم أنه ماكان في وسع الولايات المتحدة فعل شيء لأن «العنف الذي ابتلي به المكان [تيمور] هو العلامة غير المفاجئة إطلاقاً لنظام عالمي مفكك»، و«الحديث عن شرور القوة

الأمريكية مرجح له أنْ يعجّل بالتفكك لا أن يوقفه» لذلك يسهم نقاد سياسة الولايات المتحدة ـ من خلال سعيهم لتعريف الجمهور العام بأفعال حكومة الولايات المتحدة ـ بالفظائع المنجزة بأسلحة أمريكية وبدعم أمريكي. أما أولئك الذين يكبتون الحقائق فهم المنهمكون في الجهد الإنساني الهادف إلى إعانة الضحايا.

من المشكوك فيه أن تستطيع «البرافدا» [جريدة الحزب الشيوعي السوفييتي] الارتفاع إلى هذه الذرى السامقة.

تم التخلص من المقارنة مع كمبوديا بعد قليل حين شرحت وزارة الخارجية أن الحالتين متباينتان تماماً. فقد كانت الولايات المتحدة تدعم حكومة الخمير الحمر في المنفى لأن «استمراريتها» إلى جانب نظام بول بوت تجعلها «بلا جدال» «أكثر تمثيلاً للشعب الكمبودي مما يمثل «الفرتيلين» الشعب التيموري». يضع هذا الموقف الرسمي، وإن لم يذكر إعلامياً، حداً حاسماً للقضية[44].

بلغت القضية مجدداً الوعي العام حين غزا العراق الكويت. ومرة أخرى تطلب الأمر قدراً من الانضباط من أجل ألايرى التماثل. بيد أن الفوارق الحاسمة شُرحت بفصاحة من جانب الباحثين البارزين وغيرهم من المعلقين. سأوفّر عليكم معرفة التفاصيل التي تبين قلة ما تغير ـ باستثناء انحطاط نوعية الخطاب البلاغي ـ منذ أيام باسكال(*) الذي كان تهكمه في مكانه حين كتب: «كيف يوفق أهل الفتوى بين التناقضات بين آرائهم وقرارات البابوات، والمجامع الكنسية، والكتاب المقدس» من أجل أن نتمسك بـإخلاص بتعاليم الإنجيل القاضية بأن «الأغنياء ملزمون بـإعطاء الصدقات من فائض ما لهم ‹رغم أن ذلك› يندر أن يكون، أو لايكون أبداً، إجبارياً في الممارسة» وذلك بفضل «جاهزية التأويلات».

تركز الانتباه العالمي مجدداً على تيمور الشرقية بعد مجزرة ديلي، ذلك الخطأ الفني الذي ذكرته قبلاً، ولكن لفترة وجيزة ودون تأثير على المسائل الأكثر أهمية كالإستيلاء على منابع النفط في تيمور الشرقية.

فلأختم حديثي بما هو أعظم أهمية. من الممكن وضع حد لقصة الرعب هذه إن استطاع الغربيون أن يظهروا ولو قسطاً من الشرف والشجاعة اللذين يظهرهما الأندونيسيون ممن يحتجون على ما تفعله حكومتهم في ظل ظروف أشق بكثير مما يتخيل أي منا، ناهيك عن الشجاعة التي لاتصّدق للتيموريين، الشجاعة التي يجب أن تشعرنا جميعاً بالخجل، وخاصة الأستراليين منا بسبب دين الدم الباقي عليهم منذ الحرب العالمية الثانية، الدين الذي ـ أنا واثق أنكم ـ تعرفونه.

(*) بليز باسكال (1623 ــ 1662) فيلسوف وعالم ومفكر ديني فرنسي.

نحن، في اعتقادي، على أعتاب منعطف هام. إن توفر العزم والالتزام بتغيير السياسات الغربية، هناك أسباب تدعونا إلى الظن بأن دفع الحكومة الأندونيسية إلى التخلص من قطعة الحصى في حذائها أمر ممكن. سيتيح ذلك وضع حدٍ لواحدة من القصص الفظيعة الكبرى في العالم، وسيمكّن الشعب التيموري، ربما خلال أقل من ألف سنة، من التنعم بحقه غير القابل للاستلاب في تقرير المصير.

الفصل السادس

تيمور الشرقية والنظام العالمي(*)

إني أقدّر كثيراً هذه الفرصة المتاحة لمناقشة بعض القضايا الجارية معكم. هناك العديد منها، وهي تبدو ملحة وعاجلة. أود التركيز على واحدة منها تشكل اهتماماً مشتركاً بيننا بالتأكيد، بل إن لنا بها صلة من نوع خاص. يصدف أيضاً أن هذه القضية راهنة جداً، تتمتع بأهمية إنسانية فائقة، ثم هي نوع من عالم صغير Microcosm [مثال مصغر] للمبادئ الأساسية للنظام العالمي، المبادئ التي يعتمد عليها أي أملٍ في مستقبل كريم: قضية تيمور الشرقية. إن مصير الشعب الذي عانى، ولايزال، أشد المعاناة واقع في مهب الريح، وإلى هذا الشعب تدين أستراليا بدين فريد كما تعلمون. في مهب الريح أيضاً مصير قواعد النظام العالمي والقانون الدولي بما فيها المبادئ الحاسمة لميثاق الأمم المتحدة بصدد استخدام القوة وحق تقرير المصير غير القابل للاستلاب، وهي مبادئ ملزمة لكافة الدول. تكتسي القضية أهمية إضافية لأنها قد تكون عند منعطف حاسم الآن ولأنها سهلة الحل بالمقارنة مع قضايا أخرى شائكة أكثر. إلى ذلك تتمتع بقيمة إضافية من كونها تلقي ضوءاً ساطعاً وكاشفاً على طبيعة مجتمعاتنا نحن الحرة والديمقراطية، وعلى الثقافة العقلية التي تسود فيها؛ وقد يكون التساؤل عن هذه هو الأعسر على المواجهة، وواحد من أشد التساؤلات أهمية.

يتصل هذا المظهر الأخير بتلك العلاقة الخاصة التي ذكرت [علاقتنا كمثقفين ومهتمين، أمريكيين وأستراليين، بقضية تيمور الشرقية]. يأتي معظم ما أعرفه عن الموضوع من مصادر استرالية، منها الصحافة. حين صرت منشغلاً جدياً بالقضية بعد الغزو الأندونيسي، كانت مصادر المعلومات الأمريكية قد نضبت إلى حد بعيد، أما نوعية مابقي منها فهي مخزية. في تلك الأثناء كانت الدولارات التي أدفعها كضرائب تستخدم لتزويد أندونيسيا بـ 90٪ من أسلحتها ـ مقيد استخدامها من الناحية القانونية بالدفاع عن النفس ـ إضافة إلى نقليات

(*) هذا الفصل كسابقه محاضرة أُلقيت أصلاً في استراليا ولجمهور استرالي

أسلحة جديدة مخصصة لمقاومة التمرد أرسلت مباشرة بعد الغزو، وزيادة متجددة أيضاً في 1977 ـ 1978 أي في الحين الذي بلغت الفظائع أوجها والتغطية الإعلامية درجة الصفر. كان ثمة وفرة من المعلومات المتاحة، ومن مصادر موثوقة تماماً، منها شهادات أمام الكونغرس، لكنها حجبت بحرصٍ شديد عمن يدفعون الضرائب؛ ولم يقتصر الأمر على الصحافة [الإخبارية]، بل تجاوزها إلى صحف الرأي[1]. تستند الكلمات التي ألقيتها وشهادتي أمام الأمم المتحدة ومنشوراتي [من مقالات وكتب] تستند بصورة واسعة إلى مصادر استرالية. هوذا السبب في العلاقة الخاصة، العلاقة التي تعلمنا، منذ الآن، قدراً طيباً من المعلومات عن كيفية اشتغال المجتمعات الحرة؛ هذا إن شئنا أن نتعلم.

تغير الوضع في السنوات القليلة الأخيرة. تراجعت مبيعات الأسلحة [الأمريكية] إلى أندونيسيا نتيجة لضغوط شعبية وأخرى من الكونغرس، ضغوط جاءت ثمرة عمل عدد من النشطاء المتفانين وبدعم من الكنيسة وجهات أخرى. تولت بريطانيا الدور القيادي [بعد أمريكا] في إثراء نفسها من إراقة الدماء، واصلة إلى درجة مذهلة من الكلبية في أوساطها الراقية، حتى قياساً إلى معاييرها التقليدية. ورغم أن تغطية الإعلام الأمريكي [لقضية تيمور] قد تحسنت، فإنها بقيت تحت مستوى التأثير الفعلي. فقد بقيت قضية البترول في فجوة تيمور، وهذا من باب الإشارة لمثال واحد، بقيت وراء الستار ـ إذا استثنينا [صحافة] الهوامش الطرفية؛ وليست هي القضية الوحيدة التي عانت من هذا المصير.

حكم القانون

تتصف الوقائع الأساسية للقضية بأنها من أوضح مايمكن في الشؤون الدولية. جاء الغزو الأندونيسي في كانون الأول 1975 بعد عدة شهور من الأعمال العسكرية المعلومة تماماً من أستراليا والولايات المتحدة وبريطانيا، وكانت عملاً عدوانياً غير مسبوق باستفزاز، جريمة حرب تجعل كل المشاركين فيها مجرمي حرب، من هنري كيسنجر فنازلاً. أدين العدوان فوراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعا مجلس الأمن بالإجماع ـ مستجيباً إلى توصية من الجمعية العامة ـ إلى القيام «بعمل عاجل»، كما دعا أندونيسيا إلى سحب كل قواتها «دون تأخير»، ودعا أيضاً «كل الدول إلى احترام الوحدة الترابية لتيمور الشرقية، وإلى احترام حق شعبها غير القابل للاستلاب بتقرير المصير». وطلب من الأمين العام أن يعمل على تنفيذ هذا القرار[2].

لهذا الموقف أساس راسخ في القانون الدولي أود قول بضع كلمات عن ذلك، ولكن مصحوبة ببعض التحديدات الأولية. لست معنياً هنا فعلاً بالجوانب التقنية [للقانون الدولي]، بل بالمبادئ التي تبطنها.

من سوء الحظ، وإن يكن أيضاً عين الصواب، أننا نعيش في ظل حكم القوة وليس حكم القانون؛ بمعنى أن القوى الكبرى تفعل ماتريد، وكذا يفعل الآخرون إن ضمنوا النتيجة، دونما اعتبار للقانون والمبادئ الطنانة. ثمة مثال حديث [يوضح ذلك] هو سعي نيكاراغوا لاستخدام الوسائل السلمية التي يقتضيها القانون الدولي في وجه الهجوم الإرهابي الأمريكي. فقد لجأت نيكاراغوا إلى المحكمة العالمية World Court، وردت الولايات المتحدة بسحب قبولها للسلطان القضائي لمحكمة العدل الدولية (I C J). حين أصدرت المحكمة، رغم ذلك، حكماً، رفضته الولايات المتحدة بكل بساطة. التفتت نيكاراغوا عندئذ إلى مجلس الأمن الدولي الذي عرض قراراً يدعو كل الدول إلى الإلتزام بالقانون الدولي (صوتت إلى جانبه ١١ دولة وواحدة [أمريكا] ضده، وامتنعت 3 دول عن التصويت، ولم يصدر بسبب الفيتو الأمريكي). جربت نيكاراغوا الجمعية العامة، وهنا نقضت الولاية المتحدة ثانية قرارين لها خلال سنتين متعاقبتين؛ شاركتها في موقفها إسرائيل والسلفادور مرة، وإسرائيل وحدها في الأخرى؛ علماً أن صوتاً سلبياً للولايات المتحدة [في الجمعية العامة] يعادل النقض [الفيتو في مجلس الأمن]. لم تبال وسائل الإعلام بذلك، معتبرة ــ وهي على حقٍ ــ رأي العالم غير ذي أهمية حين تقرر ذلك الدولة الأقوى.

من المضلل القول أن قرار المحكمة قد تجوهل. فقد دعت المحكمة الولايات المتحدة إلى إنهاء «استخدامها غير القانوني للقوة» ضد نيكاراغوا، وهذه جريمة حرب؛ وإلى وقف حربها الاقتصادية غير الشرعية، ودفع تعويضات كبيرة؛ كما قررت بصراحة أيضاً أن كل عون يقدم إلى القوى الإرهابية التي تهاجم البلد والمدارة من قبل الولايات المتحدة، هو «مساعدة عسكرية» وليس «مساعدة إنسانية». كانت الاستجابة فورية. فقد زاد الكونغرس المساعدة العسكرية للقوى الإرهابية زيادة حادة. أما الصحافة والرأي المثقف ــ بمن فيه مدافعون معروفون عن النظام العالمي والقانون الدولي ــ فقد أدانوا المحكمة لتخليها عن مصداقيتها بـإصدارها ذلك الحكم، علماً أن المضامين الجوهرية للحكم لم ترد في الصحف أبداً. استمرت المساعدة العسكرية (تسمى في الكونغرس والصحافة «مساعدة إنسانية»). إلى أن فرضت الولايات المتحدة إرادتها. وبعد أن قبل البلد المحطم في النهاية مطالب الولايات المتحدة، أُجبر على سحب مطالبته بالتعويض، بينما كان ينهار متحولاً إلى كارثة إنسانية كبرى، ويسقط بسرعة في الفوضى والبؤس وفقدان الأمل بعد أن تم ترسيخ السيطرة الأمريكية. لم تتم تغطية هذه الوقائع إن غضضنا النظر عن إشارات تهكمية عرضية تتحدث عن عدم كفاءة الساندينيين وعن جرائمهم. أما الأمر الأكثر غرابة فهو ترحيب مجمل الطيف السياسي ذي الرأي المسموع بهذه الحصيلة، والنظر إليها كمثال توضيحي آخر عن كيفية قيام الولايات المتحدة «بدور ملهم لانتصار الديمقراطية في زمننا»، انتصار يتضح بجلاء في كل مكان من

غرفة تعذيب المنطقة [كولومبيا في منطقة أمريكا الوسطى]. لايدخل هذا الموضوع هو الآخر ضمن نطاق المناقشة في الدوائر المحترمة[3].

ليست نيكاراغوا إلا عيّنة صغيرة. من الصعب رسم صورة أوضح عن الواقع بكل قبحه. لهذه الأسباب سأتناول الخلفيات القانونية الدولية بقدر ماهي تكشف فقط ـ وأظنها تكشف المبادئ التي ينبغي أن يلتزم بها الناس الشرفاء ويجبروا حكوماتهم على الإلتزام بها. هذا الواجب أمرٌ مستحيل في العديد من البلدان، لكنه ميسور تماماً في بلداننا إن اخترنا الضغط على حكوماتنا.

تكتسب قرارات الأمم المتحدة حول تيمور الشرقية، والإلزامات التي تفرضها على الدول كافة، قيمة إضافية من كونها لا تتجاوز توكيد منطوق قرارين فائقي الأهمية ثم تبنيهما بالإجماع في الجمعية العامة للأمم المتحدة عامي 1970 و 1974 . أولهما إعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والآخر القرار المتعلق بتعريف العدوان[4]. يعلن هذان القراران، دون لبس، أنه «يجب عدم الاعتراف بشرعية أي اكتساب للأرض ناجم عن التهديد أو عن استخدام القوة»، وأنه «يجب عدم الاعتراف بقانونية أية فائدة خاصة ناجمة عن العدوان». في كلا الحالين، استخدمت كلمة **يجب** التي تفيد الإلزام، وليس كلمة ينبغي. ينطبق هذان المبدآن فورياً على الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقية ــ وقد وقع بعد صدورهما بقليل ــ وهو مايعترف به مجلس الأمن عبر دعوته كافة الدول إلى نصرة مبادئ القانون الدولي التي كانت لتوّها قد أكدتها بصوت مدوٍّ.

يحتل إعلان العلاقات الودية [القرار الأول أعلاه] مكانة فريدة الأهمية في القانون الدولي وفقاً لما تم توكيده مراراً وتكراراً. تم تبنيه احتفالاً بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء الأمم المتحدة، وقد سبقته سنوات من المداولات الدقيقة. ومما يُسجل للحكومة الأسترالية أنها قامت بدور نشط طوال تلك السنوات في إصدار القرار، وساهمت في الإشراف على إصدار نسخته النهائية. تلخص الموقف الأسترالي الرسمي في اعتبار أن الإعلان لايعدّل ميثاق الأمم المتحدة أو يصلحه، بل هو مجرد «تفصيل لبعض مبادئه الهامة»، وبخاصة تلك التي تتعلق باستخدام القوة وبحق تقرير المصير. وصفت أستراليا القرار بأنه مساهمة في «التطور التقدمي وفي تنسيق وتنظيم القانون الدولي» مقتبسة مابين قوسين من المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة، أي المادة التي تمنح دور التطوير والتنسيق إلى الجمعية العامة.

منذ ذلك الوقت أُعيد توكيد الموقف الأسترالي المبدئي جداً مراراً، وذلك بدءاً من اللحظة الأولى حين أعلنت المحكمة العالمية عام 1971 **رأيها الاستشاري حول ناميبيا**. يُلزم ذلك الرأي كل الدول بالإمتناع عن الاعتراف باحتلال جنوب أفريقيا غير الشرعي لناميبيا. ويُعلن، فوق ذلك، أن «الدول الأعضاء خاضعة للإلتزام بعدم الدخول في علاقات تعاهد مع

جنوب أفريقيا في كل الحالات التي تزعم فيها هذه تمثيل مصلحة ناميبيا، أو الحالات التي تتعلق بناميبيا». أضافت المحكمة أن «على الدول كافة أن تدرك أن الكيان المتضرر هو شعب يتطلع إلى الجماعة الدولية من أجل مدِّ يد العون في تقدمه نحو الأهداف التي تأسست لتحقيقها الوصاية المقدسة Sacred trust» . والعبارة الأخيرة إشارة إلى «الوصاية المقدسة للحضارة» التي تؤكد مبدأ عدم الإلحاق ومسؤولية الجماعة الدولية عن رفاه وتطور الشعب الذي لم يبلغ الاستقلال بعد.

صدر حكم المحكمة العالمية قبل أربع سنوات من الغزو الأندونيسي، وهو يصلح كتحديد فعلي لما يتعين على الدول الملتزمة بالقانون الدولي فعله بخصوص قضية أندونيسيا وتيمور الشرقية، وبشكل أخص مايتعلق بالاعتراف بالإحتلال غير الشرعي والإلحاق. ترتبط به أيضاً أي معاهدة تمس المنطقة المحتلة قد تحاول أندونيسيا عقدها.

«مامن دعوة للعمل لمصلحة شعب تيمور الشرقية أقوى من حكم المحكمة العالمية» حسب تعليق بل بورينغ Bill Bowring. لعل الحكم المذكور لايقدر قضية تيمور قدرها الحقيقي. فمهما يكن احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا مرفوضاً، فهو لم يبلغ «مستوى احتلال أندونيسيا لتيمور الشرقية. في هذه الحالة الأخيرة حُرم التيموريون من تقرير المصير عن طريق الغزو وانتهاك الحدود الدولية بكل بساطة» حسب روجر كلارك Roger Clark(5).

ربما تكون إعادة توكيد إعلان العلاقات الودية الأكثر لفتاً للنظر هي قرار المحكمة العالمية بخصوص الولايات المتحدة ونيكاراغوا. يُفرد هذا القرار الإعلان كدليل على أن العهد الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة بعدم اللجوء إلى القوة هو عهد ملزم في إطار القانون الدولي المتعارف عليه، وعلى أن صلاحيته مسلّم بها من قبل كل البلدان التي صادقت على الإعلان، وخاصة استراليا نظراً لدورها القيادي في إصداره.

يكتسب الإعلان قوة إضافية تنطبق مباشرة على القضية الماثلة أمامنا. مصدر هذه القوة اتفاقية فيينا عام 1974 حول قانون المعاهدات، وقد صادقت عليها أيضاً استراليا دون تحفظ. يعلن قانون المعاهدات «بطلان أي اتفاقية» تتعارض مع القانون الدولي. أفردت لجنة القانون الدولي التي وضعت مسودة الاتفاقية إعلان العلاقات الودية كونه الأساس الذي يحدد بطلان اتفاقية ما من عدمه؛ وكذا فعلت التفسيرات اللاحقة.

يبدو سهلاً تماماً تخمين مايقضي به الرأي الاستشاري حول ناميبيا، اتفاقية فيينا، قرارات الأمم المتحدة، والمبادئ التي تبطنها جميعاً، و«الوصاية المقدسة للحضارة» حول معاهدة مبنية على اكتساب الأرض بالقوة وإنكار حق تقرير المصير غير القابل للاستلاب؛ معاهدة تقدم «فوائد خاصة» للموقعين عليها، ويزعم المحتلون فيها أنهم يمثلون مصلحة شعب أعزل لايزال

محروماً من حق تقرير المصير ويجب عليه الاعتماد على الجماعة الدولية للدفاع عن حقوقه. إني على علمٍ بمعاهدة واحدة فقط من هذا النوع. معاهدة فجوة تيمور التي وضعت موضع التنفيذ منذ خمس سنوات هنا حيث نلتقي، من جانب البرلمان الأسترالي. تعالج الاتفاقية موضوع الموارد النفطية، الغزيرة في المنطقة المحددة بأنها تلك الواقعة بين «مقاطعة تيمور الشرقية الأندونيسية وأستراليا الشمالية».

باختصار تبدو قضية جرائم الحرب هنا واضحة لأقصى حدٍ، واضحٌ لأقصى حدٍ أيضاً إلزام كافة الدول بعدم المصادقة على تلك المعاهدات أو جني فائدة خاصة منها. ليس في وسع المرء أن يجد حالة أوضح من هذه تبيِّنُ ما إذا كان للقانون الدولي والنظام العالمي أي معنى يتجاوز فائدتهما كأسلحة لإلحاق الهزيمة بالأعداء الرسميين.

نتائج هذه التجربة واضحة بصورة درامية. ترسخ نموذج السلوك الدولي فورياً على يدي الدولة الأقوى في العالم، الدولة التي تضطلع أيضاً بدور قيادي عبر استحضارها النبيل للمبادئ السامية واندفاعاتها المؤثرة في البلاغة الممجدة للذات مكافأةً على مناصرتها لتلك المبادئ. استجابت الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن بتصعيد سريع لمشاركتها الحاسمة في الجريمة بما يمثل انتهاكاً للأمر [المضمن في القرار] الموجه إلى كافة الدول، والذي كانت قد صادقت عليه لتوّها. كانت المصادقة على المبادئ السامية علنية، أما انتهاكها الفوري فسري. كذلك حجبت وسائل الإعلام سيرة الانتهاك، وكانت تملك الدليل على وقوعه إلا أنها آثرت كبته. سبب السرية كالعادة هو كره الديمقراطية. الخوف من احتمال ألا يرتضي العدو الأول، الشعب المحلي [الأمريكي] مايمارس باسمه وبماله.

صعّد وزير الخارجية هنري كيسنجر تدفق الأسلحة فوراً، وأصدر تعليمات لسفيره في الأمم المتحدة تقتضي بعرقلة أي رد فعل دبلوماسي على العدوان الأندونيسي الإجرامي، متبنياً الموقف الذي سماه بإعجاب الدبلوماسي الأسترالي ريتشارد وولكوت بـ «الواقعية الكيسنجرية»؛ هذا هو الاسم الفني للعدوان الجبان والعمل الإجرامي. ألح وولكوت على أستراليا أن تتخذ الموقف نفسه، وقد تم الأخذ بنصحه.

مامن أحدٍ في الولايات المتحدة يحظى باحترام أكبر من السناتور دانييل باتريك موينهان لدفاعه عن القانون الدولي وشمولية قواعده. كان موينهان سفيراً في الأمم المتحدة وقت وقوع ذلك العدوان الصريح في كانون الأول 1975 . كان أيضاً لطيفاً جداً بحيث يخبرنا في مذكراته كيف دافع عن تلك المبادئ السامية. هذه هي كلماته:

> تمنت الولايات المتحدة أن تسير الأمور كما سارت وعملت على تحقيق ذلك.
> لقد رغبت وزارة الخارجية إثبات العجز التام للأمم المتحدة عن إنفاذ أي إجراءات

تتخذها. وقد وقع عليّ عبء القيام بهذه المهمة، وهو ماحققته بقدر معتبر من النجاح.

يمضي مونيهان ليشرح كيف «سارت الأمور»، ويشير إلى أنه كان قد قتل 60000 إنسان خلال بضع شهور: 10٪ من السكان، أي تقريباً مايماثل نسبة الخسائر البشرية السوفيتية [على يد النازيين] خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد أن قارن نفسه بفخرٍ مع النازيين ينتقل إلى مسائل أخرى، مطمئناً إلى أن سمعته كإنساني عظيم والمدافع الأبرز في الأمة الأمريكية عن القانون الدولي لن تُمس بسوء. ثبت أن تقدير مونيهان للجماعات المثقفة، وهو أستاذ جامعي سابق، دقيق تماماً؛ وهذا مؤشر آخر على حالة المجتمعات الحرة.

لاحاجة للنظر في الاستعراض الذي تلا هذه الوقائع مباشرة، أي حين التقط الدبلوماسيون رائحة المال والسلطة، مصرحين على الدوام، وبرصانة، عن ولائهم العميق لمبادئ القانون الدولي، ومنددين بنزاهة بمن ينتهكون مبادئه المقدسة (بخصوص حالات منتقاة بعناية)، ومتنعمين بتهليل الجماعة المثقفة المحترمة خلا استثناءات نادرة.

المسؤوليات الدولية

لنصرف النظر عن هذه الحكاية الوضيعة، ولنلتفت إلى موقف أستراليا الرسمي من هذه القضايا. لست خبيراً في السياسة الخارجية الأسترالية، لذلك آمل أن تعذروني إن اعتمدت على مصادر معلومات ثانوية. إن الموقع الطبيعي الذي يجدر بنا إلقاء نظرة إليه هو بحث عنوانه **علاقات استراليا الخارجية** صدر عام 1991 بقلم وزير الخارجية والباحث القانوني غاريث إيفانز. يُعَدّ هذا البحث دليلاً مرجعياً للسياسة الأسترالية[6]، وفيه يكتب إيفانز «تولت أستراليا دائماً مسؤولياتها الدولية بجدية بالغة... ما أن نوقع على أي معاهدة فإننا نلتزم بمتطلباتها في كل نقطة» بخلاف ماتفعله الدول الأخرى المتهاونة بواجبها. هذا هو موقف استراليا المعلن حقاً، وهو أمر يبرزه دورها المبدئي في توضيح الواجبات المترتبة على الدول كافة بخصوص نصرة حق تقرير المصير غير القابل للاستلاب، ورفض الاعتراف باكتساب الأرض بالقوة أو بنيل «فائدة خاصة» من جرائم كهذه.

تكرر إعلان استراليا الرسمي للمبادئ السامية كما كان وزير الخارجية قد صاغه، تكرر بقوة على لسان رئيس الوزراء هوك Hawke الذي حذّر من أنه «ليس في وسع البلدان الكبيرة أن تغزو الجيران الأصغر وتفلت من العقاب». بفضل الأنكلو ـ أمريكيين وصحبهم يشعر الضعفاء «بالأمن لعلمهم أنهم لن يكونوا وحدهم إن تعرضوا للخطر» أما «المعتدون المحتملون فسيفكرون مرتين قبل غزو جيرانهم الأصغر». «وعلى كل الأمم أن تعلم أن حكم القانون يجب

أن يتغلب على حكم القوة في مجال العلاقات الدولية» وفقاً لما أعلنه رئيس الوزراء. لايستطيع أحد أن يكون أكثر صراحة ووضوحاً. تحيل كل هذه الأقوال إلى غزو العراق للكويت، الغزو الذي ندد به إيفانز كما ينبغي باعتباره «عدواناً مكشوفاً لايمكن الدفاع عنه من قبل بلد قوي لايعرف الرحمة، بلد طموح يتمتع بالسيادة، على جار أضعف منه»[7].

اتضح موقف استراليا المبدئي أكثر بقرار حكومة فريزر سحب اعترافها **القانوني** باندماج بلدان البلطيق في الاتحاد السوفييتي، الموقف الذي أعاد توكيده رئيس الوزراء هوك عام 1983 بحسبانه «إثباتاً لولائنا المستمر لغايات ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ‹كان قد صيغ بعد خمس سنوات من استيلاء روسيا على بلدان البلطيق›، ولقضية الديمقراطية والحرية في العالم». أما بصدد قضية تيمور الشرقية فقد ازدادت المواقف الاسترالية وضوحاً حين كُشف النقاب عن سجلات مجلس الوزراء بدءاً من أوائل الستينات. كان المجلس الذي يرأسه وقتها منزيس قد قرر أن استراليا والقوى الغربية لن تقبل بالاستيلاء الأندونيسي المسلح على تيمور الشرقية، رغم أنه لن يكون أمام أستراليا من بديل سوى قبول إلحاق أندونيسيا لتيمور إن أُنجز بوسائل سلمية؛ ليس هذا هو ماحصل بالضبط[8].

ليس في وسع المرء، وهذه الخلفية في ذهنه، إلا أن يندهش وهو يواصل قراءة دراسة وزير الخارجية عن علاقات استراليا الخارجية. لاشيء في الكتاب عن معايير القانون الدولي الذي لعبت استراليا دوراً بارزاً جداً في ترسيخها بحسبانها واجباً يقع على عاتق الدول كافة. ما من كلمة فيه أيضاً عن تطبيق هذه المبادئ السامية على الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقية كما فصّلها بالإجماع مجلس الأمن، وكان قد فصّلها بكلية مطلقة، حسب تعليق عرضي للسفير الأمريكي في الأمم المتحدة. في الواقع، ثمة بضع جملٍ فقط عن الموضوع كله. تذكر إحداها الاعتراف **القانوني** بـإلحاق أندونيسيا لتيمور الشرقية من قبل الحكومة نفسها التي سحبت الاعتراف بالإلحاق السوفييتي لبلدان البلطيق. ثمة عبارة واحدة عن «استيلاء أندونيسيا على تيمور الشرقية 1975 ، حين تحرك الجيش بتعجل لايتصف بالكياسة لاحتلال الموقع الذي غادره بعجلة المستعمرون البرتغاليون. وقد قتل في هذه العملية خمسة صحفيين استراليين»، قتلوا بطريقة ما غير محددة. من الواضح أن روجرإيست فقد حياته بطريقة مختلفة.

هو ذا إذن السجل الكامل: تتلخص المشكلة في **التعجل الذي لايتصف بالكياسة**، التعجل المربك، وليس في جريمة العدوان أو الجرائم ضد الإنسانية، ولافي سلوك المتواطئين مع الجريمة، المستعدين دائماً للتبرع بالبلاغة الأخلاقية إيّان تخدم هذه حاجات الثروة والسلطة.

لامناص من استخلاص أن واجبات استراليا الدولية تعتبر غير ذات صلة بسياستها الخارجية. ولأستراليا من هذا الباب صحبة طيبة: صحبة الأمم المتحدة من ألفها إلى يائها.

يتضح بصورة أتم، انقطاع صلة القانون والمبدأ ــ بل وحتى الواقع ــ بالسياسة الخارجية من خلال استعراض السناتور إيفانز لـِ «قضية المشاركة الاسترالية» في حرب الخليج [الثانية][9]. تم تكرار المبادئ السامية بقوة، وأدين بعزم انتهاك العراق لها. يكشف الغزو العراقي للكويت «أن عادات قديمة جداً ــ الجشع، العنف، والسعي غير الملجوم للسيطرة والسلطة ــ لاتزال حولنا، وتواصل توجيه سلوك بعض الأمم على الأقل». المقصود تحديداً هو العراق الذي غزا وألحق بلداً آخر، ونهب وارتكب العديد من الجرائم «وكل ذلك في تحدٍ لأقوى تعبيرات المقت الدولي [لهذا السلوك] ولمجموعة من القوانين الدولية». يثير سلوك كهذا سخط استراليا العميق مما يضطرها إلى الرد بسبب «خطورة الإهانات العراقية للقانون الدولي ولمعايير السلوك المتحضر». أما الشيء الأجدر بالاحتقار فهو استخدام العراق «للقوة والنفوذ العسكريين في سياق سعيه لتحقيق مايصبو إليه»، ثم «الخرق الفاضح الذي لاجدال فيه للقانون والمعايير الدولية»، ثم «الطبيعة الفظة قطعاً للأعمال العراقية: الغزو، الاحتلال العسكري، وإلحاق بلد ذي سيادة». ونظراً لولائها للعدالة على الصعيد الدولي «فلاستراليا مصلحة قوية في إثبات أن أفعالاً عدوانية من هذا النوع ليست أشياء يمكن التسامح بها، وأن الجماعة الدولية تملك الإرادة والوسائل للرد عليها». أما وقد انتهت الحرب الباردة، فإن شرف أستراليا ومصلحتها يكمنان في رفض حق «القوة الإقليمية في ملاحقة مطامحها الهيمنية وفي توسّل العدوان ــ دون سابق استفزاز ــ ضد جيرانها».

هل يبدو هذا الكلام ذا رنين مألوف بخصوص مكانٍ ما على عتبة باب استراليا؟ ليس إيفانز غافلاً عن التماثل بالطبع، لكنه يصرف النظر عنه منكراً إمكانية المقارنة بين الحالتين. هذا الإنكار صحيح قطعاً. فقد كانت (ولاتزال) الفظائع الأندونيسية المدعومة من الغرب أخطر لدرجة أنها لاتقبل المقارنة مع أي شيء اتُّهم به صدام حسين في الكويت. ثم أنه ما من بلد دخل في معاهدة مع العراق لسلب النفط الكويتي. لايذكر إيفانز هذه الفوارق رغم ذكره لفوارق أكثرها مشية: تيمور الشرقية [بخلاف الكويت] «لم تكن ذات سيادة أصيلة، بل تابعة استعمارية ذات مستقبل مشكوك فيه»، مشكوك فيه. إن أردت الحق ــ من قبل المحتل وليس من قبل الجماعة الدولية. هذا على الأقل ما يُفصح عنه رد فعل الجماعة المذكورة الخطابي في الأمم المتحدة. ثم [وهذا فارق آخر يضيفه إيفانز] «كان هناك نزاع أهلي بالغ الدلالة» في تيمور الشرقية، أي بالتحديد الهياج الذي قامت أندونيسيا بتغذيته (كما يعرف جيداً وزير الخارجية استناداً إلى البرقيات الدبلوماسية التي تسربت للعلن)، والذي كان قد انتهى قبل عدة شهور من العدوان الصريح. إلى ذلك، إذا لم يكن هناك «نزاع أهلي» في الكويت، فلأن أكثرية كبيرة من سكانها، ومنهم أنصاف العبيد الذين يقومون بمعظم الأعمال، كانوا خارج الأقلية الضئيلة صاحبة الامتيازات الفائقة من المواطنين الفعليين؛ وكانوا يخشون فتح أفواههم احتجاجاً، فما بالك بالنزاع الأهلي.

يُغفل إيفانز أيضاً الفارق الأوضح بين الحالتين، الفارق الذي حدد في واقع الأمر تفاوت رد الفعل عليهما: في حالة تيمور الشرقية، كان دعم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية مجزياً جداً لاستراليا، وخدم المصالح التي يمثلها صانعو السياسة؛ أما غزو الكويت فقد أضر بتلك المصالح. وينطبق الأمر ذاته على الحلفاء الذين تعادل مشاعرهم النبيلة المشاعر الاسترالية.

تعامى حشد مهيب من الدبلوماسيين والمعلقين المتميزين عن هذه الوقائع الواضحة لدرجة الابتذال، حشدٌ لاتقل حججه [في التعامي عن الواقع] قوة عن حجج وزير الخارجية. لهذا الدرس قيمة تعليمية واضحة بالنسبة لمن يحرصون على فهم مايمكن فهمه عن «الوصاية المقدسة للحضارة». ويحتل هذا الدرس مكانةُ ضمن مكتبة كاملة تغطي حالات مماثلة، ماضياً وحاضراً.

هناك اعتبار إضافي أسهم في رسم موقف استراليا المبدئي من الغزو العراقي في آب 1990 وهو، حسب وزير الخارجية «وجود أدلة مبكرة على عزم العراق البقاء في الكويت» والسلوك اللاحق لصدام حين «رفض صراحة التفكير بالانسحاب». أُتيحت للطاغية العراقي – وقد كان صديقاً وحليفاً كبيراً للغرب قبل ارتكابه جريمة العصيان، الجريمة الوحيدة التي تعني سادة الغرب – «فرص وفيرة لتحري مخارج تفاوضية من الكويت، لكنه تجاهلها ورفضها جميعاً»، وفقاً لما أكده إيفانز بوصفه حقيقة لاجدال فيها.

لاعلم لي إن كانت الصحف الأسترالية قد أوردت المعلومات الوفيرة المتاحة بدءاً من أواخر آب 1990 حتى بداية القصف الأمريكي في كانون الثاني 1991 ، حول عروض العراق الخاصة بالانسحاب والرفض الأمريكي الفوري والقطعي لها. حكومة الولايات المتحدة هي التي رفضت، وبدون قيد أو استثناء، «الفرص الوفيرة المتاحة لها لتحري مخارج تفاوضية». يستحيل ألا يكون هناك أحد، ولو في المخابرات الاسترالية، قد قرأ موضوع الغلاف لصحيفة **«نيويورك تايمز»**؛ المقال الذي كتبه مراسلها الدبلوماسي الرئيس توماس فريدمان في 22 آب 1990 ، وكان عنوانه «موقف بوش المتشدد». يفسر المقال رفض واشنطن التفكير «بمسار دبلوماسي» بخشيتها من أن تقود المفاوضات إلى «تلطيف الأزمة» وإرجاع الأمر الواقع السابق مقابل «بضع مكاسب رمزية في الكويت» للدكتاتور العراقي. المكاسب الرمزية المعنية هي «جزيرة كويتية وتعديلات طفيفة على الحدود»، وقد كانتا معاً موضع نزاع مديد. أما «الجزيرة» فهي منبسط غير مسكون، يغمره المد، خصت به بريطانيا مستعمرتها الكويتية ضمن إطار ترتيبها الإمبريالي للمنطقة وبما يضمن أن يبقى العراق مغلول اليدين. وتشمل تعديلات الحدود – وهي غير واضحة أصلاً بين البلدين – حقل الرميلة النفطي الذي يقع 95٪ منه ضمن الأراضي العراقية، والذي يزعم العراق أن الكويت تستغله بحفر آبار مائلة.

لايبدو الحل الدبلوماسي لهاتين القضيتين خارج دائرة الإمكان كما يعلم كل متعلم، لكن هذا ماخشيته واشنطن. كان فهم هذا الأمر ميسوراً، على الأقل للناس في نيويورك؛ فقد أبرزت كل أكشاك الصحف بعد أسبوع [من موضوع نيويورك تايمز المذكور] عناوين صحيفة «نيوزداي» البراقة عن العرض العراقي، ذات العرض الذي دفع لكتابة مقال فريدمان فيما يبدو. كان متاحاً لهم أيضاً الإطلاع على اعتراف التايمز، في اليوم التالي، وبنمط ناعمٍ جداً، يعلمها بقصة العرض العراقي، وإن لم تقدم على نشرها.

على أية حال، ربما لم تسترعِ المعلومات المنشورة الأخرى انتباه المعلقين وأجهزة الاستخبارات الاسترالية. منها مثلاً تقرير المراسل في واشنطن نت رويس في 2 كانون الثاني 1991 ، وهو يتضمن معلومات أفشاها بعض الموظفين عن عرض صدام «الانسحاب من الكويت إن تعهدت الولايات المتحدة بعدم الهجوم وقت خروج الجنود، وإن غادرت الجيوش الأجنبية المنطقة، وعلى أن يحصل اتفاق بشأن القضية الفلسطينية، وأخيراً منع كل أسلحة الدمار الشامل في المنطقة». وصف موظفون كبار في واشنطن هذا العرض بأنه «هام» لأنه يغفل قضايا الحدود و«يدلل على الاهتمام العراقي بالوصول إلى حل تفاوضي». إنه «موقف قبل ـ تفاوضي جدي» حسبما علّق أحد خبراء الشرق الأوسط في وزارة الخارجية. رغم ذلك «رفضت الولايات المتحدة الاقتراح فوراً»[10]. بذل الإعلام حقاً أقصى ما بطاقته لإخفاء الحقائق غير المرغوبة، ولايزال يفعل ذلك، وتشاركه في هذا المسعى الدراسات البحثية. لكن الحقائق كانت متاحة بكل تأكيد.

من الصعب أيضاً أن نتصور أن الاستخبارات الاسترالية لم تُعْلم وزير الخارجية بأن أكبر مخاوف الرئيس بوش، منذ اليوم الأول للغزو العراقي هو احتمال قبول الدول العربية بالانسحاب العراقي، وكانت تتوقعه، تاركاً وراءَه نظاماً ألعوبة (مقلداً في ذلك ماكانت الولايات المتحدة قد فعلته لتوها في بنما). هذه الحقائق معروفة على الأقل للباحثين الذين انكبوا بكل ماأوتوا من عزم على رسم أفعال الولايات المتحدة/ الأمم المتحدة بأبهى صورة، كابتين خدمة لهذه الغاية كل الأدلة الوثائقية الحاسمة، ومسلّمين مع ذلك بأنه «لانية لصدام حسين، فيما يظهر، أن يُلحق الإمارة الصغيرة رسمياً، ولا أن يثّبت وجوداً عسكرياً دائماً لقواته هناك. إنه يسعى، بدلاً من ذلك، إلى ترسيخ هيمنته في الكويت بما يضمن خضوعها التام مالياً وسياسياً واستراتيجياً لرغباته». وهو هنا أيضاً يحاكي مافعلته الولايات المتحدة في بنما قبل ذلك ببضعة شهور[11].

رواية إيفانز لهذه المسائل مثالٌ توضيحي على تجريد الوقائع والمبادئ من الاعتبار حين تكون «المصلحة القومية» هي موضوع الرهان؛ المصلحة القومية بتأويل الأقوياء وأهل الامتيازات

لها، وليس كما يفهمها أهل البلاد؛ هذا مانعرفه بخصوص الولايات المتحدة على الأقل. قبل أيام من بدء القصف أيد الأمريكيون وبنسبة 2 إلى 1 الخيار الدبلوماسي، وكان موقفهم موافقاً لآخر المقترحات العراقية رغم عدم علمهم بالحقائق (لكونها مكبوتة بقوة). ولو لم تقم وسائل الإعلام والمثقفون بمهمتهم بنجاح كبير لكان معدل المؤيدين أعلى بالتأكيد. هذه مسائل تستحق المتابعة بل ربما تدخل جدول الأعمال المسموح به في مستقبل ما بعيد.

يزدان غلاف دراسة إيفانز بكلمات حارة لوزير الخارجية الأندونيسي علي العطاس موجهة إلى «صديقي وزميلي الطيب غاريث إيفانز». وقد بادله السناتور العواطف حين أهدى الجائزة الفخرية من نظام الرتب الاسترالية **Honorary Award in the Order of Australia** إلى «صديقي ونظيري الأندونيسي، وزير الخارجية علي العطاس»، معبراً عن «بهجته» بفعل ذلك. قبل وقت قصير من إطرائه الكتاب، كان العطاس قد كرر التعبير عن موقف أندونيسيا من تيمور الشرقية، وذلك في نادي الصحافة القومية في واشنطن: «رغم ترحيب الشعب الأندونيسي برغبة شعب تيمور الشرقية بالاندماج، فقد صرّحت الحكومة أنها لن تقبل بذلك مالم تتحقق للتيموريين ممارسة حق تقرير المصير. لهذا الغرض، تكونت جمعية شعبية مؤقتة في تيمور الشرقية.. في العاصمة ديلي بتاريخ 31 أيار 1976 ؛ صوتت هذه الجمعية رسمياً.. في جلسة علنية إلى جانب الاستقلال عبر الاندماج في الجمهورية الأندونيسية»[12].

لاحاجة إلى التعليق.

بينما كان السناتور إيفانز ينهي دراسته عن علاقات أستراليا الخارجية، اقتطع بعض الوقت في كانون الأول 1989 لتناول الشمبانيا مع «صديقه وزميله الطيب» على متن طائرة فوق فجوة تيمور. كما وقّعا معاهدة تقسيم غنائم الفتح الأندونيسي المسلح، وصادق عليها البرلمان بينما كان الكتاب في طريقه إلى المطبعة. لاتقدم المعاهدة شيئاً لشعب تيمور الشرقية، لكن السناتور إيفانز، ولحسن الطالع، يُبيّن أن«توصلنا إلى معاهدة فجوة تيمور مع أندونيسيا لاينتهك بأي شكلٍ حقوق الشعب التيموري»، الشعب الذي تُسرق موارده من قبل المجرم وصاحبه المتواطئ معه[13].

أدلى وزير الخارجية بتعليقاته عن طالع التيموريين الحسن بعد قرار المحكمة العالمية عدم النظر في «وقائع» القضية التي رفعتها البرتغال ضد أندونيسيا بخصوص المعاهدة، علماً أن قرار المحكمة عدم النظر سببه رفض أندونيسيا لسلطانها القضائي. مهما يكن موقف أندونيسيا من القانون الدولي، يبقى ولاء استرالياً واضحاً لمبدأ اعتبار المعاهدات باطلة إن تعارضت مع واجبات كل الدول المعلن عنها في ميثاق الأمم المتحدة، وهو المبدأ المفصح عنه بمبادرة استرالية في الأجهزة الدولية، المبدأ الملزم لكل الدول، كما أنه المبدأ الذي يعلن عدم شرعية أي

اكتساب للأرض بالقوة أو أي فائدة خاصة تترتب على التسليم غير المقبول بهذه الجرائم. وقد طبق مجلس الأمن هذا المبدأ على الغزو الأندونيسي لتيمور فور حصوله. كائناً قرار المحكمة العالمية مايكون، تقطع معاهدة فجوة تيمور بوضوح وصراحة مع كل ماتعلنه استراليا على لسان وزير خارجيتها من مبادئ، كما تقطع مع مواقفها الرسمية طوال العديد من السنين.

في الحقيقة تذكر دراسة إيفانز عن علاقات استراليا الخارجية معاهدة فجوة تيمور بوصفها «مثالاً عن حل غير عسكري لمشكلة غالباً ماقادت تاريخياً إلى النزاع». بغض النظر عن الحقائق المتعلقة بكيفية الوصول إلى هذا الحل، أنا واثق أنكم ستتذكرون البرقية السرية التي أرسلها السفير الاسترالي في جاكرتا ريتشارد وولكوت في آب 1975 ناصحاً أن توافق استراليا على الغزو المحتمل لأن ترتيبات مواتية لنيل نصب من نفط تيمور الشرقية «يمكن التفاوض عليها بيسرٍ مع أندونيسيا... أكثر مما مع البرتغال أو مع تيمور الشرقية». ستتذكرون أيضاً التقرير الذي أرسله مايكل ريتشاردسون بعد عام، وفيه يقول أن أندونيسيا مستعدة لعرض شروط سخية على استراليا [بخصوص استثمار بترول تيمور] مقابل اعترافها بالغزو الأندونيسي. مهد كل ذلك الطريق إلى إسهام نموذجي في تكوين النظام العالمي، وهو أيضاً مثال طيب عن «حل غير عسكري»[14].

هذا، بالجملة، أداء تمثيلي مذهل تماماً.

وضح وزير الخارجية موقفه بصورة أكمل في مناقشة برلمانية. يقول «ما من واجب قانوني يلزم بعد الاعتراف باكتساب الأرض التي تم نيلها بالقوة». هذا ما آل إليه إعلان العلاقات الودية الذي ينص: «يجب ألا يعترف بشرعية أي اكتساب للأرض ناجم عن التهديد أو عن استخدام القوة» هذا هو النص الذي أكدته المحكمة العالمية باعتباره واجباً قانونياً ملزماً في ظل القانون الدولي، والذي فهمته استراليا باعتباره مجرد تفصيل لمعنى ميثاق الأمم المتحدة: المعاهدة الأساسية الملزمة لكافة الدول.

يقرر السناتور إيفانز أيضاً أن المكانة القانونية لإعلان العلاقات الودية «ظلت طويلاً موضع جدال ساخن». قال هذا الكلام منذ 9 سنوات، ولازلنا في انتظار الدليل على صحته، علماً أن الباحثين القانونيين لم يتمكنوا حتى الآن من اكتشاف هذا الدليل حسبما لاحظ روجر كلارك الذي طرح على الوزير ـ في سياق المناقشة الأبرز للمعاهدة ـ تحدياً لما يرد عليه بعد (انظر الهامش 5). يستطرد إيفانز مبيناً أن «العالم مكان غير عادلٍ بقدر كبير، تنتشر فيه أمثلة كثيرة عن اكتساب الأرض بالقوة» مما ييسر على من يأملون نيل «فوائد خاصة» الاعتراف بهذا الواقع. ماكان ينبغي لنا المبالغة في الشعور بالانزعاج لو أن ليبيا وقعت معاهدة مع العراق لتقاسم نفط الكويت. في اللحظة نفسها، حظّر وزير الخارجية أي صلة رسمية مع

منظمة التحرير الفلسطينية بسبب «دفاعها الثابت عن الغزو العراقي للكويت وارتباطها به» رغم أنه لايتهم ـ في اعتقادي ـ منظمة التحرير بالاعتراف الرسمي بانتهاك جسيم لإعلان العلاقات الودية، أو بتوقيع معاهدة لنيل «فائدة خاصة» من العدوان العراقي عبر تقاسم الاحتياطات النفطية الكويتية مع المحتل[15].

أنا على يقين من أن في وسع أي طالب قانون نشيط إظهار أن كل ذلك هو نموذج كامل للسلوك المنسجم(*). لكن، وكما ذكرت قبلاً، ينصب اهتمامي الآن على موضوع مختلف: ما الذي يوجّه واقعياً أفعال الأقوياء؟ كيف تطرح هذه الأفعال أمام عامة الناس؟ وأي موقف يجدر بالناس الشرفاء اتخاذه بوصفهم مواطنين في مجتمعات ديمقراطية؟

البـراغماتية والمصلحة القومية

إنه لما يبعث الراحة في النفس أن نعود، بعد كل ماسبق، إلى رواية أمينة ونزيهة لما كان يجري. أفضل رواية أعرفها هي برقية ريتشارد وولكوت [السفير الاسترالي في أندونيسيا] في آب 1975 . وهو يزكّي فيها «موقفاً براغماتياً بدلاً عن موقف مبدئي» تجاه الغزو الأندونيسي الوشيك، لأن «ذلك هو ما تدور حوله كل المصلحة القومية والسياسة الخارجية». يقطع مبدأ وولكوت هذا العقدة الغوردية تماماً(**). لامشاكل، لاتنافرات، ولاحاجة لفتاوٍ إضافية، مادامت كل المبادئ قد هجرت، واعترف صراحة بأن الأقوياء يفعلون مايريدون وفقاً «للواقعية الكيسنجرية». في رأيي هذا الموقف أفضل بكثير من بلاغة التهنئة الذاتية المنمقة والمخصصة لاستهلاك الجمهور والهادفة إلى «التحكم بالجماعة المحلية»، إن شئنا استعارة لغة نظرية التهدئة Pacification theory.

على أية حال لدي اقتراح واحد. إن عبارة «المصلحة القومية» فُضْلة أوروبلية يجب التخلص منها، إخلاصاً لقضية العافية الدلالية. تستخدم العبارة عادة لتسمية المصالح الخاصة لأولئك الذين تمكنهم سلطتهم من صوغ سياسة الدولة في بلدانهم بما يخدم أغراضهم. في مقدورنا تعقّب أصول هذه النظرة المتبصرة عوْداً إلى الماركسي المتطرف الضال آدم سميث(***) الذي لاحظ أن«تجار وصناعيي» انكلترا هم «المهندسون الرئيسيون» للسياسة، وأنهم

(*) عبر التأويل والتلاعب واستنفار العرف والسوابق القانونية والواقعية... التي اشتهر بها رجال القانون.

(**) عقدة محكمة ربطها غورديوس ملك فريجيا في آسيا الصغرى. ومن يحلها سيسود آسيا، وهو ما فعله الاسكندر إذ قطعها بسيفه. كنايةً قطع العقدة الغوردية: كل حل مبتكر لمعضلة عسيرة.

(***) توفي آدم سيمث قبل ولادة ماركس بما يقرب من عقدين من السنين. يستبق تشومسكي بسخريته هذه رمي أهل السلطة والمال في الغرب لكل نقد موجه إليهم بأنه ماركسي، إذاً ــ بداهة ــ مرفوض.

يستخدمون سلطتهم لضمان أن تحظى مصالحهم الخاصة «برعاية أكثر من غيرها»، كائنة ما تكون تأثيراتها «الضارة والجائرة» على الغير. لاجدال في وجود تصورات أخرى عن «المصلحة القومية». هناك احتمال راجح بوجود استراليين يشعرون أن «رائحة نفط تيمور أطيب من رائحة دم التيموريين ودموعهم» حسب الكلمات المريرة للقس التيموري الذي أرّخ لمجزرة كاراس الرهيبة عام 1983 . لكنكم تعلمون خيراً مني أن هناك استراليين كثرٌ يرفضون بازدراء واشمئزاز هذا المفهوم للمصلحة القومية. كان العديد من هؤلاء بُلغاء تماماً في رفضهم لهذا المفهوم، رفضاً تجاوز التعبير عنه حدود الصحافة والجرائد. يقدم التاريخ الشفهي(*) المؤثر الذي جمعته ميشيل تيرنر Michelle Turner العديد من الأمثلة. إليك مثلاً بادي كينيالي ـ Paddy Keneally الذي حطّ في تيمور عام 1942 مع القوات الأسترالية، وذلك بعد فترة قصيرة من غزو أستراليا للمستعمرة البرتغالية، وهو الغزو الذي أطلق إوار حرب مع اليابان قتل فيها مايقارب 60000 تيموري(**)، منهم الكثيرون ممن ساعدوا الكوماندوس الاستراليين رغم تحملهم لكلفة باهظة. مات تيموريون، واستمر موت تيموريين آخرين بعد مغادرة الحشود الاسترالية وذلك أثناء منعهم لغزو ياباني محتمل لاستراليا. يقول كينيالي عن معاهدة فجوة تيمور «ما من دافع لها من جهتنا غير الجشع.. لو قال التيموريون عام 1942 (لاشأن لنا بجرحاكم ولابتقديم الطعام لكم) لما عاد إلا قلة منا» ولنجا العديد من التيموريين. ثم يمضي في حديثه ليعبر عن المرارة إزاء «خيانة» استراليا. ليس كينيالي هو الوحيد الذي يتصور «المصلحة القومية» بلغة المبادئ الأخلاقية والأمانة(16).

بغض النظر عن دين الدم، لايقبل معظم الاستراليين بالتأكيد المفهوم «البراغماتي للمصلحة القومية». وهذا بالذات هو سبب التعبير عنه سراً، وكذلك سبب الجهود الكبيرة التي بُذلت لكبته بعد أن طفا إلى السطح. تغدو حقيقة كون الخوف من الديمقراطية هي الدافع الأساسي للسرية الحكومية جلية جداً حين ينكب المرء على السجلات التي أزيح عنها نقاب السرية وصارت متاحة للمؤرخين الدبلوماسيين. بعثت اللجنة التاريخية الاستشارية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية The US state Department's Historical Advisory Commitee ـ وهي ليست والحق يقال، عصبة من الراديكاليين ـ رسالة رسمية إلى وزير الخارجية تعترض فيها على انتهاك القواعد التقليدية لتحرير الوثائق، الانتهاك الذي يمثل تعويقاً لحرية المعلومات ابتدأ به الرجعيون الدولانيون الريغانيون ذوو الإيمان الراسخ بأن الدولة متزايدة القوة التي يتعهدونها بالرعاية تحتاج إلى حماية من المراقبة الشعبية. كتبت لجنة المؤرخين أن «رفض تحرير المواد الوثائقية ينشأ من خشية الافتضاح وليس لدواعي الأمن القومي. كان في

(*) معلومات محصّلة من مقابلات شخصية عن خبرات وتجارب وذكريات تمس قضية معينة.
(**) ربما هذا هو دين الدم التيموري على الاستراليين الذي أشار إليه المؤلف قبلاً مرتين.

وسعهم أن يضيفوا أن السرية تقوم بوظيفتها هذه على أكمل وجه.

بغض النظر عن مصلحة جميع الناس في حياة متوافقة مع المثل العليا ــ المثل التي يتم الترنّم بها حين يكون الترنم جالباً للمنافع ــ وبغض النظر عن الدين الخاص الذي يدين به الاستراليون للتيموريين؛ قد نتساءَل: ترى ماهي تلك الأكلاف الكبيرة التي تصيب «المصلحة القومية» بالمعنى الفني للتعبير إن قررت استراليا التمسك بواجباتها المحدودة بالقانون الدولي وبمبدأ العدالة؟ ربما، حسب تقرير السفير وولكوت، استطاعت استراليا تحقيق صفقة مربحة مع أندونيسيا لاستغلال النفط التيموري. ولكن ماذا كانت تيمور الشرقية المستقلة ستفعل بنفطها؟ أمن المحتمل أن تشربه؟ يعلم الجميع أنهم سيدعون الشركات النفطية ذاتها لاستثماره، ولكن ربما بشروط مختلفة قليلاً. وحتى على أسس من الواقعية الكيسنجرية يُطرح السؤال التالي: هل هذه الأسس كافية بالنسبة لأستراليا كي تأخذ الصدارة في المصادقة على تلك الجرائم الفظيعة وجني الربح منها؟

ماذا عن مجمل العلاقات الاسترالية مع أندونيسيا؟ هل يُتوقَّع لها التدهور إن اتخذت استراليا موقفاً رصيناً، نبيلاً ومبدئياً؟ يتمتع البلدان بنظامين اجتماعيين ــ اقتصاديين متكاملين، وبمصالح مشتركة كبرى، اقتصادية واستراتيجية، مما يشكل قاعدة متينة للتفاعل بينها دونما حاجة للمتاجرة بأرواح الناس المساكين الذين تتمثل جريمتهم الوحيدة في قلتهم وضعفهم.

تقودنا هذه المناقشة إلى مسألة «المصلحة القومية» لأندونيسيا. هنا أيضاً تطرح الأسئلة نفسها. عن أي أندونيسيين نتحدث؟ من منهم نفضل أن نساند؟ ليست مصالح عائلة الجنرال سوهارتو وصحبها متماثلة مع مصالح الأندونيسيين المكافحين من أجل الحرية والعدل. وهناك الكثير من هؤلاء الأخيرين. من بينهم أولئك الذين يدعون «أصدقاءَهم الأعزاء في أستراليا» إلى مشاركتهم «الدفاع عن حق تقرير المصير لجزيرة تيمور الشرقية»، وإلى عدم السماح لأنفسهم أن «ينخدعوا بالكلمات المعسولة لسياسيينا المعنيين بالسلطة والثروة فقط» (المدافع الأندونيسي الناشط عن حقوق الإنسان هــ. ج. سي. برينسن). إن سبب فرض الحكومة الأندونيسية لرقابة صارمة على مآثرها التيمورية هو السبب المعتاد: حماية نفسها من شعبها ذاته. لم تنطل الخدعة إلا على من آثروا أن يُخدعوا. خشيت الحكومة بحق الاحتمال الراجح: امتلاك الشعب الأندونيسي لمفهوم خاطئ عن «المصلحة القومية». قد لاتُسعد الأندونيسيين معرفة أن الميزانية اللازمة لقواتهم المسلحة في تيمور الشرقية «سببت تقليصاً حاداً في ميزانية الدولة المخصصة للتعليم والصحة» حسبما يورد الناشط الأندونيسي الجريء والباحث جورج أديتجوندرو مستشهداً بأعمال بحثية. قد لاتسعدهم معرفتهم بعشرات الألوف من الخسائر البشرية غير المعلن عنها، أو بأكلاف الحرب والإرهاب والاحتلال. ثم أنهم ليسوا أقل قدرة على استيعاب

القضايا الأخلاقية من الاستراليين، وقدرتهم هذه هي سبب الاحتجاجات الكثيرة في أندونيسيا منذ أن بدأت الحقائق بالتسرب، وهي أيضاً سبب المطالبات القوية بالانسحاب وبمنح «حق تقرير المصير الكامل والحر لشعب تيمور الشرقية»[17].

ردود الفعل المحلية هذه هي جزء هام من قطعة الحصى الشهيرة العالقة بالحذاء، والتي ضايقت كثيراً وزير الخارجية العطاس. ثمة احتمال قوي بأن تقرر حكومته التخلص منها، الأمر الذي سيكون باعثاً للراحة في نفوس الأندونيسيين ممن يملكون مفهومهم الخاص للمصلحة القومية.

قيل مراراً هنا [في أستراليا] أنه ليس في وسع أندونيسيا إزالة قطعة الحصى خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تقوية الحركات الانفصالية، وربما المس بالشرف القومي. قدّمت هذه الحجج ذاتها تبريراً لسيطرة روسيا على بلدان البلطيق، أو لتسويغ هجومها الغادر الراهن على شيشينيا؛ هذا إن شئنا ذكر مثالين فقط من قائمة سيئة السمعة. ليست القضايا التي تثيرها هذه الحالات تافهة. إنها تشمل مسائل معقدة تخص قيمة مفاهيم الاتحاد والاستقلال ومركزة سلطة الدولة. ينبغي النظر في الوقائع الخاصة بكل حالة. بالنسبة لهذه المطروحة أمامنا [تيمور] ليس للحجج المقدمة أي قيمة.

إن الدور اللائق بالغرباء [من أمثالنا، تشومسكي وجمهور مستمعيه الاستراليين] هو السعي قدر الإمكان لمساعدة الشعب المبتلى في نيل حقوقه وتنمية قدرته على اتخاذ قراراته الخاصة؛ أقول **الشعب المبتلى** وليس حكامه الأوتوقراطيين أو المستثمرين الأجانب أو «مهندسو السياسة الرئيسون» في بلداننا نحن. ليس دور الغرباء بالتأكيد تعطيل ذلك الاختيار بوضع الحذاء العسكري على أعناق الناس المساكين. ليس دورهم أيضاً اصطناع موقف أخلاقي نبيل على طريقة ـ احزروا من؟ ـ دوغلاس هيرد الذي شرح بوقار أنه ليس بمقدور الغرب «تصدير القيم الغربية [بخصوص حقوق الإنسان] إلىالأمم النامية». شكراً لك. يعرف العالم الثالث كل شيء عن هذه القيم. في الغرب، ما من مؤسسات سلطة على الإطلاق تتمتع بوضع حصين يمكّنها من إدانة الآخرين على جرائمهم. هناك عدد قليل من الناس فقط يحق لهم فعل ذلك.

مهما تكن قيمة وجهة نظري الخاصة، فإنها تتلخص في ضرورة النظر إلى أنفسنا أولاً. أخيراً، في عام 1980 ، وبعد أربع سنوات فظيعة، بدأت الصحف الأمريكية بالاعتراف بما كان يحدث في تيمور الشرقية. نشرت **نيويورك تايمز** افتتاحية قوية بعنوان «عار أندونيسيا». كتبتُ رسالة للصحيفة لم تنشرها ـ نشرتها بعض المنظمات غير الحكومية ـ مقترحاً جعل عنوان الافتتاحية وفحواها «عار الولايات المتحدة» (أو عار «**نيويورك تايمز**»: لم أقترح هذا العنوان

الأخير على أملٍ مهدور بمرور الرسالة عبر تلك العتبات المهيبة). علينا، نحن الأمريكيون، أن ننظر في جرائمنا الخاصة، وهي جرائم خطيرة وشائنة. لسنا في وضع يبيح لنا إصدار إدانة شاملة لأندونيسيا التي لايملك شعبها أي طريقة لاكتشاف ماكان يجري، ولم يعرف ماكان يحدث، مع استثناءات قليلة مثل جورج أديتجوندرو، وهو لايحتاج إلى محاضرات منا.

هذه النقطة قابلة للتعميم، لكني لن أستطرد. فالمضمر يبدو واضحاً.

سأختم حديثي بتكرار رأي ينبغي أن يكون واضحاً هو الآخر. لقد تحدثت عن واحدة من الجرائم الكبرى في عصرنا الحديث، جريمة كان، ولايزال، لنا دور رئيسي فيها. إنها أيضاً واحدة من أسهل القضايا حلاً في الشؤون الدولية. من الممكن إزالة قطعة الحصى، وفي مقدورنا ــ إن شئنا ــ مد يد العون في تسهيل طريقة إزالتها.

الفصل السابع

اللغة والفكر
بعض التأملات في موضوعات مبجّلة

تعود دراسة اللغة والعقل بأصولها إلى العصور القديمة الكلاسيكية: اليونان الكلاسيكية والهند فيما قبل التقويم المسيحي. وغالباً ما افتُرِض عبر هذه الألفيات من السنين أن بين هذين البحثين ـ في اللغة وفي العقل ـ ترابط وثيق. فقد وصفت اللغة أحياناً بأنها «مرآة العقل»، بحيث أن من شأن دراستها أن تمنحنا تبصّراً فريداً في الفكر الإنساني. وقد تجدد التلاقي بينهما، وكان قد تكرر عبر القرون، منذ حوالي 40 عاماً عند أصول ما يُعرف أحياناً بـ «الثورة الإدراكية». سأستخدم المصطلح وفي نيتي إسماعكم اقتباسات حول هذه العبارة: «الثورة الإدراكية»، سأعبّر أيضاً عن بعض الريبية تجاهها؛ فهي لم تكن، في رأيي، تلك الثورة التي نظن.

على أية حال، ومهما يكن تقدير المرء عنها، فإنها تعبر عن تغير هام في المنظور: التحول عن دراسة السلوك ونتاجاته (النصوص وما إليها) إلى دراسة العمليات الداخلية التي تبطّن مايفعله الناس، وأصول هذه العمليات في التكوين البيولوجي الإنساني. ضمن هذا السياق تطوّرت مقاربة دراسة اللغة التي أريد التفكّر فيها هنا، وكانت أيضاً عاملاً هاماً في نشوئه وفيما أصابه من تقدم لاحق.

الثورة الإدراكية الأولى

حصل التلاقي ذاته تقريباً في القرن السابع عشر، فيما قد يدعى «الثورة الإدراكية الأولى»، وقد تكون هي الثورة الوحيدة الحقيقية. كانت هذه جانباً من الثورة العلمية في تلك الحقبة، الثورة التي تدعى أحياناً «الثورة الغاليلية»(*). ثمة سمات ممتعة مشتركة بين الثورة

(*) نسبة إلى غاليلو غاليليه (1564 ـ 1642)، عالم إيطالي، من مؤسسي العلوم الطبيعية التجريبية ←

الإدراكية المعاصرة وسالفتها. ولم يُقدَّر هذا التشابه حق قدره في البداية (بل هو لايزال غير معروف تقريباً) لأنه كان قد تم نسيان التاريخ إلى حد بعيد. كان العمل البحثي، وبقدر ما وُجِد، مضللاً أو أسوأ من مضلل؛ النصوص الأساسية ذاتها لم تكن متاحة، أو اعتبرت خالية من الأهمية. لاتتعلق جدارة الموضوع بالاهتمام بأسباب تخص دراسة العصور القديمة فقط. تنهض وجهة نظري الخاصة على أن هناك الكثير مما نتعلمه من التاريخ، وأن نكوصاً قد حصل في الحقبة الحديثة. وسأعود لاحقاً إلى هذه النقطة.

يكمن أحد عناصر التماثل بين الثورتين في حافز التخيل العلمي الذي وفّرته الآلات المعقدة. تعني هذه في أيامنا الحاسوب. وقد عنت في القرنين السابع عشر والثامن عشر الآلات الأوتوماتيكية التي ركبتها حرفيون مهرة، وكانت أعجوبة للجميع. في وقتنا هذا، وفي ذلك الوقت، تثير الإنجازات الواضحة لتلك المصطنعات سؤالاً بيّناً: أيكون البشر مجرد آلات معقدة؟ هذا موضوع جدال نشط اليوم، وكذا كان الأمر في الحقبة الأبكر. وقد كمن السؤال في قلب الفلسفة الديكارتية(*)، وإن يكن جديراً بالتذكر أن التمييز بين العلم والفلسفة ماكان قائماً في ذلك الوقت؛ فقسم كبير من الفلسفة يطابق مانسميه اليوم «العلم». نشأ العلم الديكارتي جزئياً من التحيّر بصدد الاختلاف ـ إن وُجد ـ بين البشر والآلات. وقد تجاوزت تساؤلات هذا العلم حدود الفضول حول الطبيعة الإنسانية والعالم الفيزيائي لتبلغ قضايا خلود الروح وحقائق الدين السائد الراسخة وما إليها. وليست هذه بالمسائل التافهة.

كانت تقبع في خلفية النقاش «الفلسفة الميكانيكية» التي تقوم على فكرة أن العالم آلة معقدة يمكن، من حيث المبدأ، أن يركّبها حرفي بارع. اشتُقّ المبدأ الأساسي لهذه الفلسفة من الحس السليم البسيط: لكي يتأثر موضوعان، لابد لهما أن يكونا في تماس مباشر. ومن أجل تحقيق برنامج «مكننة النظرة إلى العالم» كان من الضروري تحرير العلم من التعاطفات والتنافرات والأشكال الفخمة النيوسكولائية(**) وما إليها من متاع صوفي، وإظهار كفاية ميكانيك التماس. اكتسبت هذه المحاولة دفعاً قوياً بفضل فيزياء وفيزيولوجيا ديكارت، وقد اعتبرهما قلب إنجازه. في رسالة إلى مرسين، وكان نجيّه وسنده الأقوى نفوذاً في العالم الثقافي

← الرياضية ورواد الفلسفة الميكانيكية. مؤلفه الأساسي «حوار حول منظومتي العالم الرئيسيتين ـ البطليموسية والكوبرنيكية». امتحنته وأرهبته محاكم التفتيش فعدل عن تأييده لمنظومة كوبرنيك.

(*) نسبة إلى رينيه ديكارت (1596 ـ 1650) الفيلسوف والفيزيائي والرياضي الفرنسي، يُعَدّ مؤسس الفلسفة الحديثة. يقوم فكرة على وجود جوهرين يحمل أحدهما الفكر والآخر الامتداد. من مؤلفاته الأهم «مقال في المنهج».

(**) السكولائية هي فلسفة العصور الوسطى الأوروبية. في المجمل محاولة الدفاع عن العقائد الدينية فلسفياً. السكولائية الجديدة هي مزيج من بعث المدرسة الفرنسيسكانية (أتباع دنيز سكوت) والتومائية الجديدة أي أتباع القديس توما الأكويني.

المحترم آنذاك، كتب ديكارت أن «التأملات»، الكتاب الذي يُعَدّ اليوم إسهامه الأساسي في تقدم العلم، هو عمل دعائي صُمّم ليقود القارئ خطوة خطوة إلى قبول فيزيائه دون أن يدرك ذلك؛ وهكذا إذ يقتنع القارئ في النهاية بها، يجد نفسه متخلياً عن الصورة الأرسططالية للعالم، وراضياً بنظرة العالم الميكانيكية. ماكان لمسألة حدود الآلات الأوتوماتيكية، ضمن هذا السياق، إلا أن تكون مسألة بارزة.

ناظر الديكارتيون بأن النظرة الميكانيكية للعالم تتسع لكل العالم العضوي وغير العضوي باستثناء الإنسان، بل هي تشمل أيضاً جانباً كبيراً من الفيزيولوجيا الإنسانية. بيد أن الكائنات الإنسانية تتجاوز حدود أية آلة ممكنة، ومن هنا اختلافها الأساسي عن الحيوانات التي هي مجرد آلات أوتوماتيكية لاتختلف عن الساعات إلا بتعقيدها. يحاجج الديكارتيون أيضاً أنه مهما بلغت درجة تعقيد ابتكار ميكانيكي، فإن جوانب حاسمة مما يفكر ويفعل الإنسان تتجاوز مداه، وهذا يصح على الأفعال الإرادية خاصة. ضع الآلة في حالة محددة ضمن وضع خارجي مخصوص، ستجدها «مجبرة» على العمل بطريقة محددة (إن استبعدنا العوامل الاعتباطية). أما إن وضعت الإنسان في ظروف توازي ظروف الآلة، فإنه فقط «يتحفز وينحو» لأن يتصرف بطريقة معينة. قد يميل الناس إلى فعل ما قد حُفّزوا و «نُحّوا» لفعله، وقد يمكن التنبؤ بسلوكهم، وتقديم تقرير عملي عن دوافعهم؛ لكن ستفتقد النظريات السلوكية دائماً النقطة الحاسمة: كان في وسع الشخص أن يتصرف بطريقة أخرى.

تلعب خصائص اللغة، في هذا التحليل، دوراً مركزياً. بالنسبة لديكارت وأتباعه، وخاصة جيرو دو كورديموي، القدرة على استخدام سوي للغة هي معيار امتلاك العقل وتجاوز حدود أية ميكانيكية. تم ابتكار اجراءات تجريبية لتحديد ما إذا كان موضوع مايشبهنا هو بالفعل آلة معقدة، أم أنه حقاً ذو عقلٍ كعقلنا. تتصل هذه الاختبارات نموذجياً بما قد سميته في مكان آخر «الوجه الإبداعي لاستخدام اللغة»، وهو ملمح عادي للاستخدام اليومي. يتلخص هذا الملمح في حقيقة كون استخدام اللغة اليومي تجديدي بصورة نموذجية، يمكن توجيهه لكنه ليس مشروطاً بالحالة الداخلية والأوضاع الخارجية، متلائم مع الظروف لكنه ليس محتم سببياً بها، وأخيراً يُصدر هذا الاستخدام التجديدي أفكاراً كان يمكن للسامع التعبير عنها بالطريقة ذاتها. فإذا ما نجح موضوع ما في كل الاختبارات التي نستطيع ابتكارها لتحديد قدرته على عرض هذه الخصائص، فالاستنتاج الوحيد المعقول هو أن نعزو له عقلاً كعقلنا. هكذا ناظر الديكارتيون.

لاحظ أن هذا علم سوي. توحي الأدلة المتاحة بوجود مظاهر من العالم، الاستخدام السوي للغة خاصة، تخرج عن نطاق الفلسفة الميكانيكية، ومن هنا لايمكن للآلة أن تنسخها وتكررها. لهذا السبب نسلم بمبدأ إضافي، «مبدأ إبداعي» أو شيء من هذا القبيل يتجاوز حدود الفلسفة الميكانيكية. ليس هذا المنطق مخالفاً لمنطق نيوتن الذي سأعود إليه لاحقاً.

تمثلت النقلة الطبيعية في التفكير [لحل هذه المشكلة]، ضمن إطار متيافزيقا الجوهر المميزة لتلك الأيام، في افتراض وجود جوهر آخر، عقل أو «جوهر مفكر» إلى جانب الجسد. ومن ثم تنشأ مسألة التوحيد: كيف نربط بين مكوّني العالم هذين؟ هي ذي المسألة الكبرى لتلك الحقبة.

لم تكن هذه النقلات العقلية علماً سوياً فحسب، بل هي معقولة تماماً أيضاً. ولاتخلو الحجج التي قدمت لإثباتها من قوة إقناع. قد نصوغ القضايا والإجابات المحتملة عليها بلغة مختلفة اليوم، لكن المسائل الأساسية تبقى كما كانت: محيّرة وبلا جواب.

إن الافتتان بقضية الحدود (الممكنة) للآلات الأوتوماتيكية هو واحد من الجوانب التي تم تخليص الثورة الإدراكية الأولى منها جزئياً في السنوات الأخيرة. الشاغل المعتاد اليوم هو طبيعة الوعي وليس خصائص الفعل الإنساني العادي التي شغلت الديكارتيين. يتركز الاهتمام الآن على الحقيقة الواضحة التي تفيد أن الوعي الإنساني متماسك [منطقياً] وملائم [للواقع] لكنه ليس محتماً سببياً.

هناك تماثل آخر بين الثورتين الإدراكيتين [يضاف إلى «الحقيقة الواضحة» في الفقرة الأخيرة] يرتبط بما نسميه اليوم «النظريات الحسابية في العقل»(*)، النظريات التي كانت، وإن بصورة مختلفة، ملمحاً بارزاً من ملامح الثورة الإدراكية الأولى. وربما يكمن أبقى إسهامات ديكارت هنا: تخطيطه لنظرية في الإدراك ذات نزعة حسابية (رغم أن أفكارنا الراهنة عن الحساب لم تكن متاحة له)، مصحوبة باقتراحات عن تحقيقها بآليات مادية.

من أجل ترسيخ الفلسفة الميكانيكية، عمل ديكارت على إقصاء «الخصائص الخفية» التي استحضرها علم زمانه لتعليل مايجري في العالم من أحداث. كانت دراسة الإدراك أمراً مهماً لتحقيق هذه الغاية. فكيف، مثلاً، نتمكن من رؤية مكعب يدور في الفراغ في حين يسجل سطح الجسم ـ الشبكية في هذه الحالة المحددة ـ سلسلة عروض ثنائية البعد فقط للمرئيات؟ وما الذي يحصل في العالم الخارجي وفي الدماغ محدثاً هذه النتيجة؟

افترض المعتقد القويم [الأرثوذكسية: النظام الفكري الذي يعرّف الحقيقة] السائد أن شكل المكعب، الدائر في الفراغ يدخل بطريقة ما إلى الدماغ. هناك إذن مكعب في دماغك، يدور افتراضاً، بينما أنت ترى مكعباً يدور في الخارج. سخر ديكارت من هذه التصورات الخيالية والسحرية واقترح بديلاً ميكانيكياً عنها.

طلب منا ديكارت لتقريب المسألة من الفهم أن نقيسها إلى حالة رجل أعمى يحمل عصا. فلنفترض وجود موضوعٍ ما أمام الرجل، وليكن كرسياً، وهو يطرق عليه بطرف عصاه

(*) حسابية Computational. تتصل الكلمة لغوياً بمعاني الحساب والتقدير، يتقاطع فيها أيضاً معنى مستمد من المناخ العلمي والتقني الراهن في الغرب، أي القفزات المتتالية في تكنولوجيا الكمبيوتر. يجب الاحتفاظ بهذه الدلالات في الذهن كلما مر هذا التعبير الذي سيتكرر مراراً في هذا الفصل.

مستقبلاً سلسلة من الأحاسيس اللمسية في يده. تشغل هذه السلسلة الطاقات الداخلية لعقله، وهذه تحسب وتقدّر بطريقة ما، منتجة صورة للكرسي عن طريق مواردها الباطنة. ويرى ديكارت أن الرجل الأعمى يدرك الكرسي بهذه الطريقة. وهو يقترح أن الرؤية هي كذلك تماماً. فوفقاً للنظرية الميكانيكية إلى العالم ما من مجال خالٍ، وسبب الحركة هو التماس المباشر. وحين يرى زيدٌ كرسياً، فإن قضيباً مادياً يمتد من شبكيته إلى الكرسي. فإذا لمحت عين زيد سطح الكرسي، فإن شبكيته تستقبل سلسلة من الأحاسيس عبر القضيب الذي يمتد إليها، تماماً كما تتنبه أصابع الرجل الأعمى عندما يطرق على الكرسي بعصا. والعقل يستخدم طاقاته الحسابية الأصلية فيركب صورة الكرسي، أو صورة مكعب يدور في الفراغ أو أي شيء آخر. وبهذه الطريقة يمكن حل مسألة الإدراك دونما حاجة لأشكال سحرية ترفرف في الفراغ بأسلوب لامادي وبطراز صوفي.

كانت هذه خطوة مهمة نحو التخلص من الأفكار الخفية وتأسيس النظرة الميكانيكية للعالم. كما أنها مهدت الطريق للفيزيولوجيا العصبية الحديثة ولنظرية الإدراك. طبعاً إن جهود ديكارت لتحقيق كل ذلك ذات وقع غريب: يتحدث عن أنابيب تتدفق فيها أرواح حيوانية وما إلى ذلك. بيد أنه ليس من العسير ترجمة أقواله إلى تقريرات عصرية بلغة أجهزة عصبية تنقل إشارات وتحقق، بطريقة ما، الأمر نفسه. هذه التقريرات العصرية ذاتها لاتزال مجرد قصص ضمن مقياس معين: ليس هناك الكثير مما يُفهم من هذا الكلام(*). يبقى المنطق واحداً تقريباً سواءً مثّلناهُ بأنابيب تحمل أرواحاً حيوانية أو بشبكات عصبية تحمل نواقف كيميائية. إن قدراً كبيراً من نظرية الرؤية الحديثة، وأنشطة حسية ـ حركية أخرى، يمكن أن ترى كتطوير لهذه الأفكار. واضح أنها تمثّل تحسيناً بالغ القيمة، لكنها مبنية على تفكير مماثل. لم تعد الآليات في التفسير الحديث ميكانيكية، بل هي كهربائية وكيماوية. لكن الصورتين متماثلتان. وعلى مستوى أكثر تجريداً، تزودنا النظريات الحسابية الصريحة، التي ابتكرت في الآونة الأخيرة، عن عمليات اشتغال الآليات الداخلية، تزودنا بقدرٍ جمٍّ من التبصر في هذه القضايا. خذ مثلاً برهنة شيمون أولمان على أن إدراكاً شتيتاً أو متفرقاً بدرجة ملحوظة يمكن أن يقود إلى إدراك وافرٍ وقوي إن أوّله تصميمنا الباطني على أنه موضوعات صلبة في حالة حركة. وهذا ما يسميه أولمان «مبدأ الصلابة».

كان مصير هذين الإنجازين ـ ترسيخ النظرة الميكانيكية للعالم، وبناء أساس للفيزيولوجيا العصبية الحديثة ونظرية الإدراك ـ مختلفاً جداً. فبينما تطورت الأخيرة على يد العلوم الطبية

(*) يرى تشومسكي أن تفسير ديكارت للإدراك بانتقال أرواح حيوانية عبر أنابيب داخل الجسد، والتفسير الحديث الذي يتكلم عن نقل إشارات من المنبهات الخارجية عبر أجهزة الحس... كلاهما نوعان من الأقاصيص من حيث أننا لا نفهم كثيراً حتى من القصة الأخيرة.

والفيزيولوجيا فيما تلا من سنين، و بمعنى ما، أعيد إحياؤها اليوم؛ فإن الفلسفة الميكانيكية انهارت خلال جيل. أثبت نيوتن(*) أن العالم ليس آلة. إن فيه، رغم كل شيء، قوى خفية. فببساطة ليس ميكانيك التماس فاعلاً على مستوى الحركات الأرضية والكواكبية، ولابد من مفهوم غامضٍ ما عن «الفعل عن بعد». هي ذي الفضيحة الكبرى لفيزياء نيوتن. انتقده بحدة علماء بارزون في عصره لتراجعه إلى الصوفية وخسفه إنجازات الفلسفة الميكانيكية. ويبدو أنه قد سلّم بهذه الانتقادات معتبراً فكرة التأثير عن بعد أمراً منافياً للعقل، وإن توجب على المرء أن يألف بطريقة ما دحض الفلسفة الميكانيكية.

لاحظ أن استحضار نيوتن لقوى لامادية من أجل تعليل الحوادث العادية يماثل في منطقة الأساسي استحضار الديكارتيين لجوهرٍ آخر من أجل التغلب على حدود الميكانيكية. كانت هناك، بالطبع، فروق جوهرية. فقد برهن نيوتن على عجز الفلسفة الميكانيكية عن تفسير ظواهر الطبيعة. أما الديكارتيون فقد ناظروا ـ بوجاهة، وإن لم تكن قطعية ـ بأن هناك مظاهر من المعالم تتجاوز هذه الحدود. وأهم من ذلك، قدم نيوتن تقريراً نظرياً جباراً عن اشتغال قوته الخفية وآثارها، في حين لم يكن لدى الديكارتيين ما يقال عن طبيعة العقل. هذا هو الحال فيما بحوزتنا من آثارهم على الأقل (فبعضها قد أصابه الدمار).

ظلت المسائل التي سعى نيوتن للتغلب عليها تقلق الأذهان قروناً، ويشعر عدد كبير من الفيزيائيين أنها لاتزال كذلك. بيد أنه سرعان ما فُهم أن العالم ليس آلة يمكن، من حيث المبدأ، لحرفي ماهر أن يركّبها. والنتيجة أن الفلسفة الميكانيكية ليست منيعة على النقد. وبقدر ما تقدم العلم، قوّضت اكتشافات لاحقة الصورة الميكانيكية بشكلٍ أتم.

ها قد تُركنا دون مفهوم للجسد، أو للشيء الفيزيائي أو المادي، وبلا مسألة متماسكة عن علاقة العقل/الجسد. العالم هو ماهو، بوجوهه المتنوعة: ميكانيكية، كيماوية، كهربائية، بصرية، عقلية وهلم جراً. من الممكن أن ندرس هذه المظاهر، وأن نسعى لإقامة علاقات فيما بينها، لكن لم تعد لدينا مسألة عن العقل /الجسد أكثر مما لدينا مسألة عن الكهرباء/ الجسد، أو التكافؤ [تكافؤ العناصر الكيميائية]/الجسد. لاشك أن في وسع المرء أن يستنبط تمييزات مصطنعة تمكنه من صياغة هكذا مسائل، لكن يبدو أن ثمرة هذا الجهد هزيلة. وبالفعل لم يحصل أبداً أن تولى أحد الجهد المذكور بصورة مستقلة عن البحث في المظاهر العقلية للعالم. أما عن سبب شعور الجميع بضرورة معالجة هذه المسائل بطريقة مختلفة عن غيرها، فهو سؤال شائق؛ وإن كنت لا أدرك أي تسويغ لهذا الاعتقاد، بل ولا أُقر حتى بأن المسألة إشكالية.

(*) العالم الانكليزي المعروف اسحق نيوتن (1643 ـ 1727)، وهو فيزيائي وفلكي ورياضي، مؤسس الميكانيك الكلاسيكي. مؤلفه الأساسي «المبادئ الرياضية للفلسفة الطبيعية». القوى الخفية المقصودة في المتن هي الجاذبية أي إمكانية التأثير عن بعد؛ وهو الأمر الذي لاتسلم به الفلسفة الميكانيكية.

وهكذا لم يكتب الدوام للأطروحة الأهم: الفلسفة الميكانيكية، واندثرت خلال جيل مسببة الهلع للعلماء البارزين. من ناحية أخرى، كان للفيزيولوجيا الديكارتية تأثير باقٍ. هناك أفكارٌ من قالبها تقريباً تعاود البروز في النظريات الحديثة في علوم الإدراك والدماغ.

يوفر الاهتمام باللغة نقطة اتصال ثالثة بين الثورتين الإدراكيتين الأولى والثانية. لقد حفّز الفكر الديكارتي دراسة اللغة تحفيزاً عظيماً، وقاد إلى قدرٍ كبير من العمل المثمر. كان من شأن هذا العمل أن يُمدّنا، لو أن عالمنا يتصف بالرشاد، بكثير من أسس اللسانيات الحديثة، إلا أنه أسقط في النسيان. لهذا العمل عنصران مكونان: القواعد الخاصة والقواعد العقلانية التي تسمى أيضاً «القواعد الشاملة»، أو أحياناً «القواعد الفلسفية»، وهي عبارة يمكن ترجمتها في المصطلحية الحديثة بـ «القواعد العلمية»، (لاتعني هذه التصورات الأمر ذاته تماماً، لكن في مقدورنا التجرد عما بينها من فوارق). القواعد العقلانية هي دراسة المبادئ الأساسية للغة [اللغات] الإنسانية، المبادئ التي لابد لكل لغة خاصة من الخضوع لها. أما القواعد الخاصة فهي دراسة حالات فردية: الفرنسية، الألمانية الخ. عند أواسط القرن السابع عشر بوشرت دراسات في العامية، وتم الوصول إلى اكتشافات مهمة بخصوص اللغة الفرنسية(*)، أبرزها «قاعدة فوغيلا» التي كانت بؤرة البحث خلال عدد من السنين. وقد قدم لُغويو ومنطقيو بوررويال(**) أول شرح لها في ستينات القرن السابع عشر بلغة مفاهيم المعنى والإسناد والترميزات، مانحين لهذه المفاهيم دلالات قريبة جداً من دلالاتها المعاصرة. صاغ هؤلاء البحاثة أنفسهم، وهم متأثرون جداً بالفكر الديكارتي وبتراثات أسبق بقيت حية، صاغوا أيضاً أوّل تصور واضح عن بنية العبارة مرفقاً بما يشبه التحويلات القواعدية بالمعنى الحديث. ومن بين إنجازاتهم أيضاً تطوير نظرية جزئية في الروابط والروابط الاستدلالية(***). وفي مجال اللغة، كانت هذه الاسهامات المتصفة بالحداثة، رغم تبكيرها، معروفة بصورة ضئيلة حتى في نطاق البحث العلمي، إلى أن أعيد اكتشافها خلال الثورة الإدراكية الثانية بعد أن تم تطوير أفكار مقاربة لها بصورة مستقلة.

كان آخر الورثة البارزين لهذا التراث، قبل أن يصار إلى إهماله على يد التيارات

(*) كانت الفرنسية حتى ذلك الوقت مجرد لغة محكية، أما معظم الأعمال الفلسفية والعلمية، والدينية بالطبع، فكانت تكتب بلغة العلم الرفيعة: اللاتينية.

(**) المنطق والنحو المنسوب إلى بور ــ رويال هو مادة كتاب ظهر غفلاً من أسماء مؤلفيه سنة 1662 بعنوان «حول المنطق أو فن التفكير». يعزى إلى كاتبين عاشا معتزلين في دير بوررويال هما أنطوان آرنو وبيار نيقول. كتب بالفرنسية، وطبع أكثر من خمسين مرة في القرنين التاليين، وله ترجمات عديدة إلى الانكليزية واللاتينية.

(***) بالمعنى اللغوي الارتباطات بين الجمل، والمنطقي العلاقات بين القضايا. الاستدلال هو الانطلاق من مبادئ عامة واستخراج متضمناتها.

متناقضاً. لابد للوسائل أن تكون متناهية لأن الدماغ متناهٍ، أما استخدام هذه الوسائل فهو غير متناهٍ ولايعرف حدوداً. في وسع المرء دائماً أن يقول شيئاً جديداً، كما أن حشد التعابير التي يغرف منها الاستخدام العادي ذا مقياسٍ فلكيٍ يتجاوز أي إمكانية للتخزين؛ فلكونه غير محدودٍ من حيث المبدأ، يغدو التخزين مستحيلاً. هذه مظاهر واضحة لدرجة الابتذال للغة العادية ولاستخدامها، وإن يكن من غير البيّن كيف نتملكها عقلياً. [هذا هو الجانب التراثي].

أما الفهم الجديد فيرتبط بالعمليات الحسابية [التقديرية، القياسية] التي تسمى أحياناً العمليات «التوليدية». تم توضيح هذه الأفكار بدرجة كبيرة جداً في العلوم الشكلية [المنطق، الرياضيات..]. وعند أواسط القرن العشرين، صار «الاستخدام غير المتناهي لوسائل متناهية» أمراً مفهوماً بشكل جيد في واحدٍ من مظاهره على الأقل. فهو يشكل جزءاً مركزياً من أسس الرياضيات، ثم أنه قاد إلى اكتشافات مذهلة حول الحسمية والتمام والحقيقة الرياضية، وهو يكمن أيضاً في أساس نظرية الحواسيب. كانت هذه الأفكار موجودة ضمناً منذ أيام الهندسة الإقليدية والمنطق الكلاسيكي [منطق أرسطو الصوري]، إلا أنها لم تُوضَّح وتُثرى حتى أواخر القرن التاسع عشر وبواكير العشرين. وبحلول خمسينات هذا القرن أضحى تطبيقها يسيراً على المشكلات التراثية للغة، المشكلات التي بدت قبلاً متناقضة، والتي كان ممكناً صوغها بطريقة غامضة فقط، لكن دون أن تُجابه فعلياً. هذا مايسّر العودة إلى بعض التبصرات التراثية ــ أو، بدقة أكبر، اختراعها مجدداً، بما أن كل شيء كان قد نسي لسوء الحظ ــ وتولّي العمل الذي الذي تتكون منه معظم الدراسة المعاصرة للغة.

يمثل «تصور بنية» موجودة في الذهن، ضمن هذه الحدود، إجراءاً توليدياً: موضوع متناهٍ يطبع حشداً غير متناهٍ من «التعابير الحرة»، وكل من هذه الأخيرة تركيب ذهني ذو شكلٍ ومعنى محددين. بهذا المعنى يؤسس الإجراء التوليدي «الاستخدام غير المتناهي لوسائل متناهية». وهكذا تصير القواعد الخاصة دراسة هذه الإجراءات التوليدية بالنسبة للانكليزية أو الهنغارية أو لغة الوارلبيري أو السواحلية أو أية لغة أخرى. أما القواعد العقلانية أو الشاملة فهي دراسة الأساس الفطري لنمو هذه النظم في العقل حين تعرض له الوقائع المبعثرة، المحدودة، والغامضة للتجربة. إن هذه الوقائع أضعف من أن تشرط هذه اللغة أو تلك دون تحفظات أولى شديدة وضيقة.

بينما افتتحت الأفكار المتاحة حديثاً الطريق إلى دراسة مثمرة جداً للمسائل التراثية، يبقى مهماً الإقرار بأنها تغطي جزئياً فحسب الاهتمامات التراثية. خذ مثلاً مفاهيم «استخدام غير متناهٍ لوسائل متناهية» وإنتاج «تعابير حرة»، ستجد أن إجراءاً توليدياً مستدمجاً في العقل/ الدماغ قد يقدم وسائل لهكذا «استخدام غير متناهٍ»، لكنه لن ينجح في بلوغ ما سعى الباحثون التراثيون لفهمه: وهو جوهرياً الوجه الإبداعي لاستخدام اللغة بمعنى قريب من المعنى الديكارتي. بعبارة أخرى، تمكننا تبصرات العلوم الشكلية من تعريف وتقصي فكرة أو فكرتين

السلوكية والبنيوية، هو الألسني الدانمركي أوتوجسبرسن(*) الذي ناظر منذ 75 عاماً بأن الهدف الأساسي للسانيات هو اكتشاف «تصور عن بنية» الجمل، البنية التي يستبطنها كل متكلم فتمكنه من إنتاج وفهم «تعابير حرة» تتصف نموذجياً بأنها جديدة على المتكلم والسامع، بل وفي تاريخ اللغة، وهذه الجدة حدثٌ عادي في الحياة اليومية. إن «تصوراً نوعياً عن البنية» هو ما يشكل موضوع القواعد الخاصة بالمعنى الذي أعطاه لها ذلك التراث.

يشق «تصور البنية» طريقه إلى عقل المتكلم دونما حاجة إلى تعليم، فما من سبيل إلى تعليمه لأحد حتى لو كنا نعرفه؛ بالتأكيد لايعرفه الآباء، ولايملك اللسانيون أنفسهم إلا فهماً محدوداً لهذه المسألة العسيرة التي لم تتجاوز دراستها سطح الظواهر إلا مؤخراً. بطريقة ما ينمو «تصور البنية» في العقل مانحاً القدرة على تشكيل واستيعاب تعابير حرة وسائل استخدام لانهائية.

تقودنا هذه الملاحظة إلى مشكلة بالغة العمق في دراسة اللغة: أن نكشف في العقل الإنساني عن أساسٍ لهذا الإنجاز المرموق. الاهتمام بهذه المشكلة هو ما يقود إلى دراسة القواعد الشاملة. ويعتقد جسبرسن أن تصور نظرية في القواعد الشاملة أمر ممكن بخصوص النحو، وليس الأمر كذلك بالنسبة للصرف الذي يتنوع من لغة لأخرى بطرق عرضية.

تبدو هذه الأفكار صحيحة في العمق، بيد أنها قليلة المعنى ضمن إطار الافتراضات السلوكية والبنيوية السائدة أيام جسبرسن. لقد نُسيت هذه الأفكار، بل أسوأ، نبذت بكثير من الازدراء وقليل من الاستيعاب، إلى أن مكّن فهم جديد من إعادة اكتشاف أفكار مماثلة، وفي وقت لاحق، اكتشاف حقيقة انخراط هذه الأفكار في تراث خصيب.

من المفيد، فيما أظن، أن ننظر إلى ماحصل في خمسينات القرن العشرين(**) كالتقاء لأفكار ذات نكهة تراثية لكنها نسيت منذ أمد بعيد، مع فهم جديد مكن مقاربة بعضٍ ـ على الأقل ـ من هذه المسائل التراثية بطريقة أكثر جدية مما كان ممكناً آنذاك. في السابق كان طرح المشاكل الأساسية ممكناً، وإن بغموض، لكن التوفيق في معالجتها كان أمراً مستحيلاً. تتلخص الفكرة المركزية بخصوص اللغة في كونها تشمل «استخداماً غير متناهٍ لوسائل متناهية». إن استعرنا صيغة فيلهلم فون همبولت في بواكير القرن الثامن عشر(***) ـ الأمر الذي بدا له

(*) جسبرسن (1860 ـ 1943) لساني دانمركي.

(**) نهضة عامة في اللسانيات، إعادة اكتشاف تراث واسع: بورروِيال وسوسورو الشكلانيين الروس. غزو المناهج والمفاهيم اللسانية لفروع مختلفة من العلوم الاجتماعية: الأناسة، علوم الأدب... نشوء علم العلامات. ومن ضمنها أيضاً إسهام تشومسكي النوعي: قواعد النحو التوليدي.

(***) البارون همبولت (1767 ـ 1835) لساني ودبلوماسي ألماني. ربما أخطأ تشومسكي في نسبة قولة هبمولت إلى بدايات القرن الثامن عشر.

بالغتي الاختلاف لكنهما مندمجتان في الصياغات التراثية. الأولى هي المدى اللامتناهي للوسائل المتناهية (وهو موضوع قيد البحث الآن)، والأخرى هي كل ما يدخل في الاستخدام المعتاد للأشياء التي يتضمنها هذا المجال غير المتناهي (وهو موضوع لايزال لغزاً). لهذا التمييز قيمة حاسمة. إنه يتمثل أساساً في الفرق بين نظام إدراكي يخزن حشداً غير متناهٍ من المعلومات في عقل/ دماغ متناهٍ، وبين النظم التي تستخرج تلك المعلومات لإنجاز الأفعال المتنوعة لحياتنا. إنه الفارقُ بين المعرفة والفعل، بين الكفاءَة والأداء(*)، وفقاً للاستعمال الفني المعياري.

إن المشكلة عامة ولاتنحصر في دراسة اللغة. اكتشفت العلوم الإدراكية والبيولوجية الكثير حول الرؤية والضبط الحركي، لكن هذه الاكتشافات محصورة في مجال الآليات [آليات الرؤية...] وما من أحد يفكر مجرد تفكير بقضية: لماذا ينظر شخص إلى غروب الشمس أو يتطاول إلى موزة [على شجرتها]، وكيف تتخذ هكذا قرارات. ينطبق الأمر ذاته على اللغة. فالقواعد التوليدية الحديثة تسعى وراء تحديد الآليات التي تبطّن حقيقة كون الجملة التي أنتجها الآن تملك ما تملك من معنى، لكن ليس لدى هذه القواعد ما تقوله عن كيفية اختياري لها أو سببه.

ومع ذلك، تماثل الثورة الإدراكية المعاصرة سالفتها من جانب آخر: الأهمية المعزوّة للتكوين الفطري. إن لأفكارهما في هذه النقطة أصل عتيق يقبل الإرجاع إلى أفلاطون الذي ناظر، كما هو معلوم، بأن ما يعرفه الناس لايمكن أن يكون نتيجة للتجربة؛ لابد إذن أنّ لديهم معرفة مسبقة بعيدة الغور.

ليست هذه النقطة خلافية، إن صرفنا النظر عن المصطلحات المستخدمة. ولم يُعَدّ كذلك إلا في السنوات الأخيرة. وهذا واحد من أمثلة النكوص الذي ذكرته سابقاً(**) (أتغاضى هنا عن المبدأ التراثي القاضي بأنه «ما من شيء في العقل لم يكن من قبل في الحواس»، المبدأ الذي يجب أن يُفهم، فيما أرى، في إطار افتراضات ميتافيزيقية خصبة، يُنتظر أن يعاد صوغها، بصورة لائقة، في لغة أبستمولوجية).

يُعَدّ هيوم(***) شيخ التجريبيين، إلا أن بحثه في «علم الطبيعة الإنسانية» يقر بوجوب

(*) هذا واحد من أهم التمييزات المفهومية التي أدخلها تشومسكي. وهو يوازي تمييز دوسوسور بين اللغة والكلام دون أن يطابقه. تعني الكفاءة القدرة على استخدام اللغة، أما الأداء فهو الاستخدام الفعلي لها. الزوج التشومسكي متحرك وفاعل... توليدي، أما الزوج السوسوري فساكن... بنيوي.

(**) أشار المؤلف إليه في الصفحة الثانية من هذا الفصل واعداً بالعودة إلى الموضوع.

(***) ديفيد هيوم (1711 ـ 1776) فيلسوف وعالم نفس ومؤرخ واقتصادي اسكتلندي. مؤلفه الأهم «رسالة في الطبيعة البشرية».

اكتشاف تلك «الجوانب من المعرفة» التي تشتقها «اليد الأصلية للطبيعة»: بتعبير آخر، المعرفة الفطرية. وليس جعل هذه المعرفة موضوع تساؤل أكثر حصافة من افتراض أن نمو جنين إلى دجاجة وليس إلى زرافة، إنما هو أمر تحدده المدخلات الغذائية.

مضى أفلاطون إلى شرح حقيقة عجز التجربة عن تفسير أقاصي ما تبلغه المعرفة الإنسانية. هذا هو مغزى نظرية التذكر التي ترى أن المعرفة تذكرٌ من وجود سابق. ينزع كثيرون اليوم، بدون حق، إلى الهزء من هذا الطرح الصائب في الجوهر، بالرغم من أننا قد نعبر عنه بطريقة مختلفة الآن. لقد فُهم عبر القرون أنه لابد من وجود شيء ما صحيح في هذه الفكرة. فقد ناظر لايبنتز(*) مثلاً بأن تصور أفلاطون للمعرفة الفطرية صحيح في الأساس، وإن توجب «تطهيره من غلطة التذكر»، دون أن يقدر حقاً على إعلامنا بكيفية تحقيق هذا التطهير.

تقدم البيولوجيا الحديثة طريقة للإجابة على هذا السؤال: فتكويننا الوراثي يمثّل ما «نتذكره من وجود سابق». لدينا هنا قصة من نوعٍ ما، كما كان شأن الصياغة الجديدة التي قامت بها الفيزيولوجيا العصبية لأنابيب ديكارت الحاملة لأرواح حيوانية، لأننا نعرف القليل عن هذه القضايا حتى في نطاقات أبسط بكثير من نطاق اللغة. ومع ذلك، تقدم هذه القصة إشارة معقولة إلى المجال الذي يجب أن نبحث فيه عن جواب على سؤال: كيف نتذكر أشياء من وجود سابق؟ وتنقل السؤال من نطاق الأسرار إلى النطاق الممكن للبحث العلمي.

في وسعنا دراسة هذه المسائل على مستويات متنوعة، كما هو الحال في نظرية الرؤية، وعلوم الإدراك عامة (معظم العلم في الواقع). على مستوٍ أول، يمكن أن نسعى للتعرف على البنى الخلوية التي تستلزمها هذه العمليات، أو [هذا مستوى ثانٍ] قد ندرس خصائص هذه المواضع بصورة أكثر تجريداً؛ ندرسها في هذه الحالة بلغة النظريات الحسابية في العقل وما تيسره من تمثيلات رمزية. تتمتع استقصاءات كهذه بطابعٍ يقارب طابع دراسة صيغ التركيب في الكيمياء أو الجدول الدوري [جدول ماندلييف للعناصر الكيمياوية]. بالنسبة للغة، نستطيع أن نكون على يقين بأن البنى الحسابية فطرية إلى حد بعيد، وإلا فلا مجال لاكتساب اللغة. ومن المعقول أن نحدس بوجود إجراء حسابي واحد محدد في العمق يكمن في أساس كل اللغات. سيكون فهمنا كافياً إن تمكّنا من بيان بعض خصائصه المرجحة.

كانت هذه هي الموضوعات الكبرى للبحث خلال الأعوام الأربعين المنصرمة. منذ الخمسينات، وخاصة في الخمسة عشر عاماً الماضية حيث وُضِعت في المتناول أفكار نظرية جديدة، تم إخضاع لُغات تتمتع بمدى نماذجي(**) واسع لتفحصٍ مكثف، واكتشفت

(*) غوتفريد فون لايبنتز (1646 ـ 1716) فيلسوف ورياضي ألماني. مؤلف المونادولوجيا. ساهم في اختراع حساب التكامل.

(**) نماذج من الجمل وقواعد ترابطها وطرق التعبير.

خصائص مفاجئة، كما قدمت لها في بعض الأحيان شروح وجيهة. نعرف الكثير عن اللغات نتيجة لهذا العمل. وحتى بضع سنوات خلت، ماكان يمكن صوغ بعض المسائل البارزة على جدول البحث، أو حتى تخيلها.

الثورة الإدراكية الثانية

بطرقٍ كهذه، أعادت الثورة الإدراكية الثانية اكتشاف وصوغ، وضمن بعض الحدود، إرجاع بعض الموضوعات الأكثر تبجيلاً في تراثنا الثقافي إلى أصولها المبكرة.

كما ذكرت قبلاً، تضمنت الثورة الإدراكية الثانية تحولاً في المنظور، أي تحولاً عن المقاربات السلوكية والبنيوية التي تشكل العقيدة القويمة لزماننا: تحوّل من دراسة السلوك ومنتجاته إلى دراسة أحوال وخصائص العقل المشاركة في الفعل والعمل. لاتطابق دراسة اللغة، إن أعدنا التفكير فيها ضمن هذه الشروط، دراسة النصوص أو عناصرها، ولا إجراءات التعرف على هكذا عناصر وترتيبها؛ وهذان هما الانشغالان الرئيسان للبنيوية الأمريكية والأوروبية. إنها أقل مطابقة من ذلك لدراسة «استعدادات الاستجابة»، أو تركيبات أخرى للمذهب السلوكي تعسر مجرد صياغتها بصورة متماسكة فيما أرى، رغم أنه قد نظر إلى هذه التركيبات بعين الجد في مجال فلسفة العقل. وأعتقد أنها بذلك جلبت الخراب على نفسها.

إن ماكان موضوعاً للبحث ــ السلوك، النصوص، الخ ــ هو الآن مجرد معطيات دون مكانة ممتازة تقف مجاورة لأية معطيات أخرى قد تثبت صلتها بالبحث في العقل. ليس للسلوك والنصوص أهمية متأصلة أكثر مما لمشاهدات الفاعلية الكهربائية للدماغ مثلاً، الفاعلية التي أضحت غنية بالإيحاء في السنوات الأخيرة. وليس بمقدورنا أن نحدد مقدماً ماهي المعطيات التي تدفع إلى الأمام دراسة «تصور البنية» المشارك في الاستخدام السوي للغة، وأصول هذه البنية في التكوين الأولي.

الأحكام الإدراكية التي تدعى «الحدوس اللسانية» هي الأخرى مجرد معطيات ينبغي تقييمها إلى جانب غيرها. إنها لاتمثل قاعدة المعطيات الخاصة بدراسة اللغة أكثر مما تمثلها مشاهدة السلوك ونتائجه. يسعى كثيرون إلى إثبات وجهة النظر المعاكسة، وهم في ذلك على خطأ فيما أعتقد. على أية حال، يمكن لهذه المعطيات أن تكون ذات مكانة خاصة، ولكن بمعنى مختلف. لن تكون نظرية تنأى بنفسها عن الحدوس اللسانية، تقريراً [وصف وتعليل] عن اللغة، بل شيء آخر. علاوة على ذلك، ليس في وسعنا أن نستبعد احتمال استغناء علم مستقبلي للعقل ببساطة عن مفهوم اللغة بالمعنى الذي نعطيه له، أو بالمعاني التي تعطيها ثقافات أخرى لهذه الدائرة الغامضة والمعقدة. لقد حصل هذا الأمر سلفاً في اللسانيات المعاصرة. وهو يمثل المعيار بقدر ما يتقدم الفهم.

في الجوهر، كان تحوّل المنظور تحولاً من ما يشبه التاريخ الطبيعي إلى علم طبيعي في طور الإمكان. وينبغي ألا يكون هذا التحول خلافياً هو الآخر في رأيي. وعلى النقيض مما يجري توكيده غالباً، وبانفعال قوي أحياناً، لايتعارض هذا التحول بأي شكلٍ مع السعي وراء اهتمامات أخرى؛ بل إنه يجعلها أكثر يسراً بقدر ما يتقدم.

غير مجدية أيضاً، في رأيي، المجادلة التي ثارت حول المقاربة المجردة (الحسابية، في هذه الحالة) لدراسة الدماغ. تشترك الجهود التي بُذلت لتهدئة الشعور بعدم الارتياح إزاء تلك المقاربة في تقديم استعارات حاسوبية: مثلاً، التمييز عتاد/برنامج(*). فللحاسوب عتاد ونحن نكتب البرامج له. وعلى هذا المنوال يكون الدماغ عتاداً والعقل برنامج. لاخطر من الاستعارات مالم ننظر إليها بجدية كبيرة. لكن يجب أن نبقي في أذهاننا أن التشبيهات المقترحة أكثر غموضاً من الأصل الذي يُفترض أن توضحه. ويثير التمييز عتاد/ برنامج كل أنواع المشاكل التي لاتنشأ عند دراسة موضوع عضوي. إن مسألة تحديد ماهو عتاد وماهو برنامج هي مسألة قرار وملائمة [مسألة رأي واستحسان]. أما الدماغ فهو موضوع طبيعي واقعي، تماماً كما هو الجُزيئ، سواء درسنا خصائصه (ولنقل صيغه التركيبة) أو مكوّناته المفترضة. لاتبرز المشاكل التي تُبهدل التمييز عتاد/برنامج ـ وهي مشاكل قد لاتقبل حلاً ـ عند دراسة العلاقة عقل/ دماغ. وهكذا يجب ألا تُدفع الاستعارة إلى ماوراء النقطة التي تكون عندها مفيدة.

قادت الثورة الإدراكية الثانية إلى تقدمات(**) حقيقية في مجالات محددة كاللغة والرؤية، وهما المجالان اللذان برزا كثيراً أيضاً في الثورة الإدراكية الأولى. أما حصول تقدمات في التأمل الاستعادي [أي إعادة النظر] في هذه المسائل فهو أمر أقل وضوحاً. سأعود إلى هذه النقطة، ولكن قبلها لابد من بضع تعليقات على دراسة اللغة.

الملكة اللغوية

يبدو من الثابت بدرجة معقولة الآن وجود مكوّن خاص في الدماغ الإنساني (ولنسمه «الملكة اللغوية») مكرس نوعياً للغة. ولذلك النظام الفرعي من الدماغ (أو من العقل، إن نظرنا من منظور مجرد) حالة أولية محددة وراثياً، مثلها في ذلك مثل المكوّنات الأخرى للجسد

(*) Hard Ware / Soft Ware: يقصد بالعتاد الجانب الجهازي من الكمبيوتر: الخردة. وبالسوفت وير البرمجيات. قد تمكن ترجمتها بالمادة البيضاء/ المادة الشهباء استعارةً من مادتي المخ، لولا أن نقاش المؤلف يتركز في هذه الفقرة على إظهار أن الاستعارة هي مجرد استعارة. ويشترط فيها أن تكون أسهل من المشبه به. فلا يجوز توضيح المعلوم بالمجهول.

(**) ليس هذا الجمع معجمياً، لكنه وجيز ومشروع عقلياً، ثم أن نظائره تزداد شيوعاً.

كالكلية وجهاز الدوران وما إليها. إن دراسة هذه الحالة الأولية هي نسخة معاصرة من القواعد الشاملة (العقلانية، الفلسفية) التراثية. ويبدو أن هذا المظهر البيولوجي موحدٌ تقريباً عند كل الأجناس، لاتستثنى منه إلا الحالات المرضية. كما يبدو أنه فريد في جوانبه الجوهرية. وهذا يعني أن خصائصه الجوهرية ليست موجودة، فيما يبدو، عند العضويات الأخرى، وربما هي غير موجودة أيضاً في أي مكانٍ آخر من العالم العضوي.

تتحول الملكة اللغوية عن حالتها الأولية في مراحل الحياة المبكرة كما يحصل للأجهزة البيولوجية الأخرى. إنها «تنمو» عبر الطفولة من حالتها الأولية حتى تبلغ حالة ثابتة نسبياً عند طورٍ ما من سن النضج. هذه هي عملية اكتساب اللغة التي يطلق عليها أحياناً اسم مضلل: «تعلُّم اللغة»، إذ يبدو أن هذه العملية قليلة الشبه بما يسمى «التعلم». ويظهر أن النمو يثبت ويستقر قبل البلوغ، وربما بين السادسة والثامنة، حسبما يعتقد بعض الباحثين. تستمر التغيرات في الحصول بعد استقرار النظام، إلا أنها تبدو هامشية: اكتساب كلمات جديدة، تمثُّل الأعراف الاجتماعية الخاصة باستخدام اللغة، وما إلى ذلك. إن الأعضاء الأخرى تتطور بطرق مماثلة تقريباً.

تستدمج الحالة المستقرة إجراءاً حسابياً (توليدياً) يطبع بطابعه عدداً غير متناهٍ من التعابير الممكنة، ولكل منها خصائصه التي تشرط صوته ومعناه وتنظيمه البنيوي وماشابه. ومن المعقول أن نطلق اسم «اللغة» على الإجراء الحسابي نفسه، ناظرين إلى اللغة كما لو أنها «طريقة في الكلام». وهذا واحد من التصورات التراثية.

إن تبنينا هذه المصطلحية، سنعدّ اللغة ــ في تقريب أوّل ــ حالة خاصة للملكة اللغوية. فأن تكون لزيدٍ (أن يعرف زيدٌ) لغة، أمر يعني ببساطة أن الملكة اللغوية لعقل زيد هي في حالة خاصة. وإذا كانت حالة ملكتك اللغوية مماثلة بقدر كاف لحالة ملكتي، فبمقدورك أن تفهم ما أقول. لنفصّل الفكرة أكثر. حين ينتج دماغي شيئاً ما، يدفع جهاز التلفظ عندي إلى إنتاج ضجات، وإذ تصدم تلك الإشارات أذنك، فإنها تنبه عقلك إلى تركيب «صورة» من نوعٍ ما (بنية رمزية من نوع ما)، هي معادلك لما كنت أحاول التعبير عنه. فإذا كان التماثل بين أجهزتنا كافياً، ففي وسعك أن تفهمني إلى هذا الحد أو ذاك. إن الاستيعاب شأن «هذا الحد أو ذاك [تقريبي]».

كيف يجري إدراك اللغة؟ ثمة افتراض شائع يقضي بأن أحد مكوّنات العقل هو عبارة عن «مِعراب، مُحَلِّلْ» parser، يأخذ إشارة ويحوّلها إلى تمثيل رمزي. واضحٌ أن المعراب قادر على الدخول إلى اللغة. فعندما تؤوّل ما أقول، فأنت تستخدم معرفتك بالانكليزية وليس باليابانية (إن صدف وكنت تعرف اليابانية). إن ما يثمره المعراب يلقى التعزيز والإثراء من نظم

أخرى، فأنت تؤوّل ما أقول مستنداً إلى خلفية من المعتقدات والتوقعات وما شابه، وهي تتجاوز جميعاً نطاق اللغة.

تجسد هذه المقاربة عدداً من الافتراضات غير الواضحة. يخص أولها وجود المعراب ذاته، أي وجود ملكة في العقل تؤوّل الإشارات بصورة مستقلة عن الملامح الأخرى للوسط المحيط. قد يكون هذا الافتراض صحيحاً، لكن لاشيء يحتم صحته. يُفترض عامة أنّ في وسعنا التيقن من وجود المعراب، في حين أن مكانة الإجراء التوليدي أكثر إشكالية. بيد أن هذا غير صحيح، الصحيح هو العكس. إن وجود الإجراء التوليدي أثبت بكثير من وجهة نظر علمية، وهو مترسخ ضمن تربة نظرية أكثر ثراءً

الافتراض الثاني هو أن المعرابات لاتنمو. إنها بخلاف اللغات، وأعضاء الجسم عامة، ثابتة؛ كما أن معراب اليابانية هو ذاته معراب الانكليزية. إن سبب هذا الافتراض غير الوجيه هو أننا لانعلم أنه خاطئ. ففي وضعية من الجهل، يبدأ المرء بأبسط افتراض، متوقعاً أن يتم دحضه بقدر ما يتحسن علمه.

بناءً على هذين الافتراضين، تقع التغيرات التي تحصل خلال اكتساب اللغة في الحالة الإدراكية وحدها، أما بالنسبة إلى «تخزين المعلومات»، فإن اللغة، أي الإجراء التوليدي، هو ما يميز الانكليزية عن اليابانية.

ثمة افتراض ثالث يفيد أن المعراب يعمل بكفاءة كبيرة: الإعراب «سهل وسريع»، وفقاً لشعار دفع إلى قدر كبير من البحث سعياً لإظهار أن تصميم اللغة هو ما يثمر هذه النتيجة. بيد أن هذا الاعتقاد خاطئ: غالباً ما يكون الإعراب عسيراً، وكثيراً ما يخفق، بمعنى أن التمثيل الرمزي الذي تنتجه الآلية الإدراكية ليس بالأمر الذي تحدده اللغة؛ ويحدث كثيراً أن يكون غير منسجم، حتى بخصوص تعابير ذات معنى محدد ومعقول. ثمة حالات كثيرة معروفة تدلل على ذلك، ومن بينها حالات بسيطة تماماً. هكذا تنشأ كل أنواع المشاكل عند تأويل تعابير تشتمل نوعاً من معنى النفي باستخدام كلمات مثل «مالم unless»، أو «شك doubt»، أو «يفتقد Miss». مثلاً، إذا كنت قد أملت أن أراك الصيف الفائت ولم أرك، أأقول «افتقدت رؤيتك»؟ أم «افتقدت عدم رؤيتك»؟(*) أم يجب ألا أستخدم أياً منهما؟ فرض التشوش نفسه لدرجة أنه ترسخ حتى في الاستخدام العرفي(**). إن مرت طائرتان على قرب

(*) افتقدت رؤيتك I Missed seeing you ، افتقدت عدم رؤيتك I missed not seeing you كلا الجملتين ملتبسة، ويمكن أن تعطي نقيض معناها الظاهر. يتضمن فعل Miss معنيي الافتقاد والاشتياق، ويمكن لمعنى الجملة الثانية أن يكون: افتقدت كوني لم أرك، أو اشتقت لعدم رؤيتك. والأولى افتقد كوني رأيتك، أي خسرت الشعور بالاشتياق لكوني رأيتك. تعمدت الترجمة الحرفية لتسهيل متابعة القارئ لنقاش المؤلف.

(**) I diomatic usage: التعابير العرفية أو الاصطلاحية تعابير استقل معناها العرفي عن معناها اللغوي.

شديد من بعضهما، فقد كادتا تتصادمان، وليس كادتا لاتصيبان الهدف. إلا أن هذه الواقعة تُسمى [في الانكليزية] «إضاعة شبه محققة» وليس «اصطداماً وشيكاً أو شبه محقق»(*).

بالنسبة لكثير من أصناف التعابير يخفق الإعراب كلية، أو أنه يكون بالغ العسر. وقد كانت هكذا «إخفاقات أو أعطال للإعراب» موضوعاً رئيسياً للبحث في السنوات الأخيرة لأنها تقدم قدراً طيباً من الشواهد على طبيعة اشتغال اللغة.

لماذا، إذن، يبدو الإعراب سهلاً وسريعاً جداً، بحيث يولّد هذا الاعتقاد التقليدي الزائف؟ يكمن سبب ذلك في أنك تفهم عادة ما أقوله على الفور ودون عناء. إلى هذا الحد الأمر صحيح على العموم. تكاد عملية الإدراك، في الممارسة، أن تكون فورية وبلا جهد. ولكن ليس في وسعنا أن نستنتج، بناءً على هذه الواقعة، أن اللغة مصممة من أجل إعراب يسير وسريع. إنها تُظهر فقط وجود جانب من اللغة نعربه بسهولة، وهو الجانب الذي نميل إلى استخدامه. أنا، كمتكلم، آخذ من نفس الجزء المبعثر الذي تقدر أنت، كمستمع، أن تعالجه. هكذا ينشأ وهم أن النظام «مصمم ـ بطريقة ما ـ من أجل استخدام كفؤ». إن النظام، في الواقع، «غير كفؤ». ويعني ذلك أن جوانب كبيرة من اللغة، بما فيها تعابير قصيرة وسهلة، غير قابلة للاستخدام رغم أن لها أصوات ومعانٍ معينة يشرطها الإجراء التوليدي الخاص بالملكة اللغوية. الأمر على هذه الدرجة من البساطة: ليست اللغة حسنة التكيف مع الإعراب [ليست قابلة للإعراب التام].

في خلفية هذا النقاش تكمن حكاية خرافية مألوفة تسمى أحياناً «الداروينية»، حكاية كان من الممكن أن تسبب الصدمة لداروين. تقول هذه الحكاية أن أجهزة الجسم متكيفة جداً مع وظائفها، بل ربّما هي متكيفة لدرجة فائقة. غير واضح مايُفترض أن يعنيه هذا الكلام، فهو ليس واحداً من مبادئ البيولوجيا. وضمن تأويل معين، تبدو هذه القضية زائفة تماماً. لاشيء من ذلك ينجم عن نظرية التطور، فهذه لاتقترح البتة أن تكون الأجهزة التي خضعت للتطور متكيفة جداً مع شروط الحياة. قد تكون هذه الأجهزة أفضل مااستطاعت الطبيعة إنجازه في ظل الإكراهات التي تتطور ضمنها العضويات، ولكن ليس ضرورياً للحصيلة أن تكون مُثلى أبداً. لأسباب بالغة التنوع، قد تتكشف أعضاء محددة بأنها مصممة بصورة أسوأ مما كان ممكناً حتى بالقياس إلى تلك الإكراهات، وقد يكون السبب هو أن أعطال التصميم تسهم في تعديلات في جانب من النظام [العضوي] عالي التكامل بما يحسّن الطاقة التكاثرية. لاتتطور

(*) كادتا تصطدمان They nearly hit. كادتا لاتصيبان الهدف They nearly miss. لاحظ عدم وجود أداة نفي في الجملة الانكليزية، النفي متضمن في الفعل Miss. إضاعة شبه محققة near miss، اصطدام وشيك أو شبه محقق near hit. يُفترض بالطبع أن اصطدام الطائرتين غير مرغوب فيه، ولذلك ينتظر أن نقول كادتا تتصادمان، وليس لقد ضاع هدف شبه محقق.

الأعضاء مستقلة عن بعضها بالطبع، وعلى عضوية قابلة للحياة أن تصون تماسكها بطرق معقدة. يعرف مربّو الحيوانات كيف يستولدون أحصنة أضخم، بيد أن ذلك لن يكون مجدياً إن لم تترافق زيادة الحجم مع تغيرات مطابقة فائقة التعقيد في الدماغ، جهاز الدوران، وكثير من التغيرات الأخرى. على العموم، ليس في مستطاعنا قول الكثير إن لم نفهم الخصائص الفيزيائية والكيميائية للعضويات المعقدة. لن يكون مفاجئاً، إن توفر لدينا ذلك الفهم، اكتشاف «أخطاء تصميم» هامة في العضويات التي تُعتبر «ناجحة من الناحية البيولوجية». (وهذا يعني وجود الكثير منها حولنا).

ثمة مثال مألوف هو الهيكل العظمي للإنسان. ينجو قليل من الناس من مشاكل في ظهورهم لأن الجسد مصمم بشكل سيء من وجهة نظر هندسية. وقد يصح هذا على عامة الفقاريات الضخمة (رغم أن الأبقار لاتعرف كيف تتذمر من آلام الظهر). يعمل الجهاز [الحي] بصورة جيدة من أجل النجاح التكاثري، وقد يكون هذا «أفضل حل» في ظل شروط تطور الفقاريات. بيد أن ذلك هو أقصى ما تقرره نظرية التطور. مامن سبب إذن، في حالة اللغة، لتوقع أن النظام «حسن التكيف لأداء وظائفه». يبدو أنه ليس كذلك (أقلّه لو حاولنا إعطاء معنى طبيعي ما لهذه التصورات المبهمة). إن حقيقة كون جوانب كبيرة من اللغة غير قابلة للاستخدام لاتشغل بالنا، فنحن نستخدم الجوانب القابلة للاستخدام؛ وليست هذه بالحقيقة الممتعة.

ثمة افتراضات مماثلة في نظرية التعلّم. يُفترض غالباً أن اللغات قابلة للتعلم حتماً. وتُعرّف اللغة الطبيعية أحياناً بأنها تلك القابلة للتعلم ضمن شروط سوية. ليس ضرورياً أن يكون ذلك صحيحاً. فقد توجد في رؤوسنا كل الأنواع الممكنة من اللغات لكن دون أن نقدر على الوصول إليها. وما من طريقة لاكتسابها بالرغم من أنها حالات محتملة لملكتنا اللغوية. هناك عملٌ حديث يتقدم بفكرة أن كل اللغات قابلة فعلاً للتعلم، إذا صح ذلك فهو اكتشاف تجريبي وليس ضرورة مفهومية(*).

لم أقل بعد شيئاً عن إنتاج اللغة، والسبب قلة ما يمكن أن يقال ويكون ذي قيمة. يبقى هذا الموضوع ـ باستثناء بعض مظاهره الخارجية ـ لغزاً إلى حدٍ بعيد. وكما ناقشت سابقاً، ليست هذه بالفجوة الضئيلة في فهمنا. لهذه الفجوة صلة بذات معيار العقل، إن نظرنا للأمر من منظور ديكارتي، وهو منظور لايخلو من معقولية، وإن يكن غير قابل للصياغة اليوم بلغة تقارب لغة الديكارتيين.

(*) يقصد المؤلف أن إمكانية تعلم اللغات قد تثبت ممكنة من الناحية التجريبية، يمكنك أن تتعلم أي لغة دون أن ينجم ذلك عن كون اللغات في نظامها الداخلي مؤهلة ومصممة بأمثل شكل لأن تُتعلَّم.

مسائل التوحيد

هناك قضية أخيرة كانت بالغة الأهمية خلال الثورة الإدراكية الأولى، وتبرز اليوم مجدداً، وإن بصورة مختلفة تماماً: إنها مسألة التوحيد. لهذه المسألة وجهان. يتصل أحدهما بالعلاقة عتاد/برنامج (إن تبنينا الاستعارة) [ويمكن التعبير عنه كما يلي]: كيف ترتبط إجراءات العقل الحسابية بالخلايا وتنظيمها، أو ماهي، كائنة ما تكون، الطريقة الملائمة لفهم أداء الدماغ لوظائفه على هذا المستوى [مستوى دماغ/عقل]؟ أما الوجه الآخر لمسألة التوحيد فهو ذو صلة داخلية بعلوم الإدراك: أهناك عنصر مكون للدماغ يمثل جهازاً «حالاً للمشاكل» أو جهازاً «مشكلاً للعلم»؟ إذا كان الأمر كذلك، هل هذان الجهازان واضحا المعالم ومتمايزان؟ أهناك وحدة من نوع ما تشملهما؟

بالنسبة للمسألة الأولى [قبل قليل قال المؤلف أنها وجه أول لذات المسألة]، يقودنا إيمان عام بوحدة العلم إلى توقع وجود جواب لها، سواء قدر البشر على العثور عليه أم لا. أما الثانية، فما من داعٍ لوجود حلٍ لها. وقد يتبدى لنا أنه ليست هناك نظرية «للأعضاء العقلية» أكثر مما هناك «نظريّة أعضاء» بالنسبة لمكوّنات الجسم الأخرى: الكلية، جهاز الدوران الخ. إن وحدات بناء هذه الأجهزة الأساسية متماثلة، لكن شيئاً لايوحدها فوق المستوى الخلوي. فإذا كان هذا هو أيضاً حال الأجهزة الإدراكية، فلن يكون ثمة «علم إدراكي» بأي معنى ذي قيمة لهذه العبارة.

لنعد إلى أولى مسألتي التوحيد: إيجاد «أساس فيزيائي [عضو عقلي في الدماغ]» لنظم العقل الحسابية، إن شئنا استعارة المصطلح التقليدي (المضلل تماماً، كما أشرنا من قبل) هناك طرق متعددة لمقاربة المسألة. يتمثل المنهج النظامي المعتمد في العلوم في دراسة كل مستوى من مستويات الموضوع، ومحاولة اكتشاف خصائصه المميزة، والبحث عن نوع من التلاقي بينها. تبرز هذه المسألة باستمرار، وقد تُحل (إن كان حلها غير ممتنع أصلاً) بطرق مختلفة. إن إرجاع أحد الأنظمة [أو المستويات] إلى آخر(*). هو إحدى الحصائل الممكنة لهذه العملية العقلية. بيد أن هذه الحصيلة قد لاتكون ممكنة: فنظرية الكهرباء والمغنطيسية لاتقبل الإرجاع إلى الميكانيك، ولاتقبل الخصائص الأولية للحركة الإرجاع إلى «النظرة الميكانيكية للعالم» [ولكن

(*) يقوم المنهج الإرجاعي على إرجاع كثرة الظواهر إلى أصل مشترك أو عامل محدِّد. وهو منهج أساسي في العلم من أشهر الأمثلة إرجاع ماركس للسياسة والثقافة إلى الاقتصاد كعامل محدِّد، إرجاع فرويد للأخلاق والفنون إلى الجنسية بوصفها تصعيدات.. يكمن خطر الإرجاعية في السقوط في النزعة الاختزالية المبتسرة أو التقليصية الضيقة ــ والمعنيان متضمنان في الكلمة الانكليزية Reduction ــ أي تحويل المنهج إلى إجراء آلي. يغدو الخطر محققاً إن لم نرفق الإرجاع: الكشف عن مستوى الوحدة، بمفهوم يمكن من فهم استقلال الظواهر.

أيضاً] تَفكُّرْ في الفيزياء والكيمياء، وقد انفصلتا طويلاً بما بدا خط فصلٍ لايمكن تجسيره؛ حصل التوحيد في النهاية، وإن كان متأخراً بعض الشيء؛ لقد تم في الواقع، خلال سني حياتي. بيد أن ما تحقق لم يكن إرجاعاً للكيمياء إلى الفيزياء، الأصح أنه تم توحيد الكيمياء مع الفيزياء وتغيرت جذرياً. وما مكن من تحقيق هذه الخطوة هو الثورة النظرية التي أحدثتها نظرية الكم. إن ماكان قد بدا هوّة هو هوّة فعلاً. وبعد بضع سنوات، تم توحيد جوانب من البيولوجيا مع الكيمياء الحيوية، وهذه المرة عن طريق إرجاع حقيقي. أما في حالةالمظاهر العقلية للعالم، فليس لدينا أدنى فكرة عن كيفية الشروع بالتوحيد. يعتقد البعض أنه سيحصل بإدخال المستوى الوسيط المتمثل في الفيزيولوجيا العصبية، وربما الشبكات العصبية. قد يكون الأمر كذلك وقد لايكون. قد لاتملك علوم الدماغ المعاصرة بعد الطريقة الصحيحة للنظر في الدماغ واشتغاله، مما يجعل من حل مسألة التوحيد، ضمن حدود فهمنا المعاصر، أمراً مستحيلاً. إذا كان هذا هكذا، فيجب ألا يعتبر مفاجأة كبرى. يقدم تاريخ العلم الكثير من الأمثلة المشابهة.

تبدو هذه الطريقة [الإرجاعية] معقولة تماماً لمواجهة مسألة التوحيد الأولى، وإن كنا لانعرف مقدماً إن كانت ستنجح، ولاكيفية تحقيق هذا النجاح إن حصل. وهذا يصح على معرفة أية قضية أخرى.

ثمة مقاربة أخرى للمسألة، مقاربة فعّالة، رغم أنها تبدو لي غريبة عن العلم، بل وتكاد تخلو من المعنى. تفصل هذه الطريقة العلوم الإدراكية عن مهادها البيولوجي، وتسعى وراء اختبارات تحدد ما إذا كان موضوعٌ ما «يتكشف عن ذكاء» («يلعب الشطرنج»، «يفهم الصينية» أو أي شيء آخر). تعتمد هذه المقاربة على «اختبار تورنغ» الذي ابتكره عالم الرياضيات آلان تورنغ وهو من قام بمعظم العمل التأسيسي لنظرية الحساب الحديثة. في بحث شهير عام 1950 ، اقترح تورنغ طريقة لتقييم أداء الحاسوب تعتمد أساساً على تحديد قدرة المراقبين على تمييزه عن أداء الناس. إن لم يقدروا، فقد نجح الجهاز في الامتحان. ليس اختبار تورنغ اختباراً محدداً وثابتاً، إنه بالأحرى طقم من الأساليب المبنية وفقاً لهذا الطراز. ولا داعي لأن ننشغل بالتفاصيل.

لنفترض، وقد قبلنا هذه المقاربة، أننا مهتمون بحسم قدرة حاسوب مبرمج ما على لعب الشطرنج أو فهم الصينية. نجهز ضرباً من اختبار تورنغ لنرى هل تنخدع هيئة التحكيم وتظن أن إنساناً هو من ينفذ ما تشاهده من أداء. إن حصل ذلك، نكون قد «أثبتنا تجريبياً» أن الحاسوب يستطيع لعب الشطرنج، فهم الصينية، التفكير الخ، وفقاً لأنصار هذه النسخة من الذكاء الاصطناعي؛ أما نقادهم فينفون أن تثبت هذه الحصيلة ذلك الاستنتاج.

هناك قدر كبير من الجدل المحتدم غالباً حول هذه القضايا في أدبيات علوم الإدراك، الذكاء الاصطناعي، وفلسفة العقل؛ لكن يصعب رؤية أسئلة جدية مطروحة. يشبه التساؤل حول قدرة الحاسوب على لعب الشطرنج أو القيام بعمليات تقسيم أو ترجمة الصينية، يشبه

التساؤل عن استطاعة إنسان آلي [روبوت] على أن يقتل، أو استطاعة طائرة ــ أو إنسان ــ على الطيران. ينبغي أن نتذكر أنّ مدى «طيران» بطل أولمبي في الوثب الطويل لايبلغ ما تبلغه دجاجة بطلة (هكذا قيل لي). هذه مسائل قرار وليست مسائل واقع، قرارنا بأن نتبنى توسيعاً مجازياً معيناً أو نعتمد الاستخدام الشائع(*).

ما من جواب على سؤال: هل تطير الطائرات حقاً؟ (قد لايصح السؤال على المكوكات الفضائية)(**). إن غفل الناس وحسبوا خطأً أن غواصة هي حوت، فإن خطأهم لايثبت أن الغواصة تسبح فعلاً، كما أنه لايثبت عدم سباحتها. ليس هناك واقعة [أصلاً]، وما من سؤال ذي دلالة ليُجاب عليه؛ هذه النقطة موضع اتفاق عام. ويصح الأمر ذاته على برامج الكمبيوتر كما جُهِد تورنغ لأن يوضح في بحثه عام 1950 ، البحث الذي يتكرر بانتظام استحضاره في هذه المناقشات. أشار تورنغ في ذلك البحث إلى أن مسألة تفكير الآلات «قد تكون بلا معنى بحيث لاتستحق المناقشة» باعتبارها مسألة استنساب وليست مسألة واقع. لكنه خمّن أن التعبير المستخدم «قد يتغير كثيراً ــ خلال 50 عاماً ــ بحيث سيكون في وسع المرء التحدث عن آلات تفكر دون أن يتوقع أن يجادله أحد» كما في الحديث عن طيران الطائرات (في الانكليزية [والعربية] على الأقل)، ولكن ليس عن سباحة الغواصات(***). يبلغ هذا التغيير في التعبير درجة إبدال مادة معجمية بأخرى ذات خصائص مختلفة إلى حدٍ ما. ليست مسألة صواب أو خطأ هذا القرار مسألة تجريبية.

كان هناك نكوص حقيقي، في رأيي، منذ الثورة الإدراكية الأولى، إن انطلقنا من هذا الاعتبار [المجازو الاستنساب]. يذكّر الاعتماد على اختبار تورنغ سطحياً بالمقاربة الديكارتية لـ [إمكان] وجود عقول أخرى. بيد أن المقارنة مضللة. تشبه التجارب الديكارتية اختبار الحموضة بواسطة عباد الشمس(****). كانت تسعى إلى تحديد احتمال امتلاك موضوع ما لخاصية محددة؛ في سياقنا هذا، حيازة العقل الذي هو واحد من مظاهر العالم. وهذا لاينطبق على المناقشة حول الذكاء الاصطناعي.

ثمة تماثل ظاهري آخر، ظاهري فحسب، يكمن في الاهتمام بمحاكاة السلوك. كما ذكرت قبلاً، حفزت إنجازات الآلات الأوتوماتيكية انطلاق الثورة الإدراكية الأولى، تماماً كما

(*) مغزى هذه الفقرة هو أن نسبة الذكاء أو الفهم إلى الحاسوب، أو الطيران إلى الطائرة، مسألة رأي واستنساب. فالحاسوب ليس ذاتي الذكاء، كما أن الإنسان أو الطائرة غير ذاتيي الطيران. فالحديث عن ذكاء الحاسوب أو طيران الطائرة هو أمر مجازي إذن.

(**) وجه الالتباس ربما هو أن المكوك الفضائي يطير «بذاته». إن الرواد الذين يحملهم لايقودونه.

(***) في الانكليزية والعربية كلمة الطائرة ترتبط بفعل الطيران معجمياً. وفي كلا اللغتين لاترتبط كلمة الغوّاصة بفعل السباحة.

(****) يتلون شريط من عباد الشمس بالأحمر إن وضع في سائل حمضي، وبالأزرق في وسط قلوي.

هو الحال اليوم. لقد بُنيت أجهزة معقدة لمحاكاة الموضوعات الواقعية واشتغالها: عملية الهضم عند بطة، طيران عصفور، وما شابه. لكن الغاية لم تكن تقرير قدرة هذه الآلات على الهضم أو الطيران. كان جاك دو فوكانسون وهو الصنّاع العظيم في تلك الحقبة، منشغل البال بفهم الأجهزة الحية التي كان يحاكيها، وقد بنى أجهزة ميكانيكية من أجل صوْغ وإثبات نظريات عن نماذجه الحية، لاكُرمى لعيني معيار أداء ما. كان يريد لبطته الآلية مثلاً أن تكون نموذجاً عن عملية الهضم الفعلية عند البطة، لاصورة طبق الأصل عنها بحيث تخدع جمهور متابعيه. باختصار، كان عمله محاكاة بالأسلوب السوي للعلم: بناء نماذج (نماذج ميكانيكية، في هذا السياق) لتطوير الفهم، وليس محاولة مشوشة للإجابة على سؤال لامعنى له.

طبعاً أن المحاكاة التي يقوم بها الحاسوب تسير اليوم بطريقة مماثلة. على هذا الغرار، مقاربة ديفيد مار وزملائه لنظرية الرؤية، تقصي روبرت برويك عن معرابات شاملة أو كونية، دراسة علم الإنسان الآلي لتبيان كيف يتناول شخص فنجاناً، وما إلى ذلك. كل ذلك معقول تماماً، وغالباً ماكان منيراً جداً للذهن. إن تطوير الروبوتات من أجل المصانع أو من أجل أنظمة خبيرة(*) أمر معقول تماماً. تعادل شرعية ذلك شرعية صناعة البلدوزرات. لكن لافائدة من إظهار إمكانية الخلط بين عمل البلدوزر وعمل الإنسان. وليس برنامج الكمبيوتر الذي يستطيع أن «يهزم» أستاذاً كبيراً في الشطرنج أكثر أهمية من بلدوزر يستطيع أن «يفوز» بمسابقة رفع الأثقال الأولمبية.

ولنعد إلى ثاني مسألتي التوحيد. نفيت قبلاً وجود سبب مخصوص لتوقع وجود حل لها. افترضت فئة واسعة من الباحثين ــ من سكينر(**) إلى بياجيه(***) في السيكولوجيا، ومعظم المعنيين في مجال فلسفة العقل ــ أن للناس (أو ربما للعضويات عامة) مجموعة موحدة من إجراءات التعلم وحل المشاكل تقبل التطبيق في كافة المجالات دون تمييز: آليات عامة للذكاء أو ما شابه (قد تتغير عبر الطفولة، كما يعتقد بياجيه، لكنها، في كل طور، تقبل التطبيق، بصورة موحدة، على أية مهمة أو مشكلة). كلما اتسعت معرفتنا بالذكاء الإنساني أو الحيواني بدا هذا الافتراض أقل ترجيحاً. ليس هناك أفكار جدية عما يمكن لهذه الآليات العامة أن تكون. يبدو أن الدماغ يشبه غيره من الأجهزة البيولوجية المعروفة: متمايز، مكوّن من نظم فرعية عالية التخصص، ذات طابع مميز ومجالات اشتغال خاصة، وتتفاعل فيما بينها بشتى أنواع الطرق.

(*) expert systems: نظام كمبيوتر يحتوي معلومات عن موضوع معين، ويراد منه أن يحل المسائل بطريقة مماثلة للدماغ الإنساني.

(**) برهاز سكيز (1904 ــ) سيكولوجي أمريكي، أبرز أعلام السلوكية المعاصرة. من مؤلفاته «العلم والسلوك البشري»، «ماوراء الحرية والكرامة».

(***) جان بياجيه (1896 ــ 1980)، سيكولوجي سويسري، صاحب مدرسة الابستمولوجيا التكوينية. من مؤلفاته «المنطق والتفكير عند الطفل»، «أصل البنى المنطقية الأولية»، «سيكولوجيا الفعل».

فلأختم حديثي ببضع كلمات عن أنواع المسائل التي تبرز عند دراسة اللغة بالذات، وعن أنواع الإجابات التي يمكن تقديمها الآن عليها. تغدو الأمور ممتعة ومعقدة هنا، ولن أتمكن من التوضيح إلا بتقديم عدد من الأمثلة.

لنأخذ عبارة بسيطة، ولتكن «بيت بني». ما الذي نعرفه عنها؟ نعرف أنها تتكون من كلمتين، وهذا ما يفهمه الأطفال قبل أن يستطيعوا لفظها مباشرة. لهاتين الكلمتين في كلامي، وربما في كلامك، الصوتية ذاتها(*). من حيث الشكل هما في علاقة سجع. وبالمثل، إن كلمتي هاوس [منزل] وماوس [فأر] في علاقة تناغم شكلي أكمل. نعلم أيضاً أني إن حدثتك عن منزل بني، فإني أريد إفهامك أن المظهر الخارجي للمنزل هو البني، وليس بالضرورة باطنه. وهكذا فإن المنزل البني هو شيء بني المظهر. وبالمثل إن أنت رأيت منزلاً فإنك ترى مظهره الخارجي. فنحن لا نستطيع أن نرى البناء الذي نلتقي فيه الآن، إلا إن وجدت نافذة ووضعت مرآة خارجها تعكس السطح الخارجي للبناء. عندئذٍ يمكن أن نرى البناء بنفس طريقة رؤيتنا لطائرة نطير فيها إن استطعنا أن ننظر من النافذة ونرى سطح الجناح.

يصح الأمر ذاته على طيف واسع من الأشياء: صناديق، أكواخ مقببة، جبال الخ. لنفترض وجود كهف مضاء في جبل، وأن هناك نفق مستقيم يقود إليه بحيث يمكن أن نرى داخل الكهف عندما نقف في مدخل النفق. لكن في هذه الحالة لن نرى الجبل. فإن كنا داخل الكهف، فلن يكون في وسعنا رؤية الجبل، لكن قد نراه إن وضعنا مرآة خارج المدخل تعكس سطحه. بالنسبة لفئة واسعة من الحالات، نفكر بأحد المواضيع، بكيفية ما، كما لو أنه هو سطحه الخارجي؛ ننظر إليه تقريباً كسطح هندسي. هذا صحيح حتى بالنسبة إلى أشياء مخترعة، بل وحتى الأشياء المستحيلة. إن قلت لك أني لوّنت مكعبي الكروي بالبني، ففي نيتي أن تفهم من ذلك أني لونت سطحه الخارجي بالبني.

بيد أننا لانعتبر منزلاً بنياً مجرد سطح. لو كان سطحاً فحسب، فبإمكانك أن تكون قريباً من البيت حتى وأنت في داخله. لو أن صندوقاً هو في الحقيقة سطح، فستكون قطعة من المرمر داخل الصندوق وأخرى خارجه، وعلى بعدين متساويين من السطح، ستكونان متساويتي البعد عن الصندوق. إلا أنهما ليستا كذلك فعلاً. وهكذا فإن موضوعاً من هذا النوع هو، على الأقل، سطح خارجي وداخل متميز.

يظهر إمعان النظر أن معاني هذه الكلمات أشد تعقيداً. إن قلتُ دهنت منزلي بالبني، فأنت تفهم أني أعني دهن سطحه الخارجي بالبني. لكني أستطيع القول، وبكلام مبين تماماً،

(*) brown house = براوْن هاوْس. لكلمتي سيّار وريّاب الصوتية ذاتها في العربية.

دهنت منزلي بالبني **من الداخل**. إذن يمكن أن نفكر بالمنزل كسطح داخلي إن أضفنا تحديدات طفيفة تعقد خلفية التفاصيل التي نعطيها عن المنزل. يسمى هذا الأمر، في الرطانة (اللغة الاصطلاحية) الفنية، الاستخدام المقيّد [الموسوم] والاستخدام المرْسل [غير الموسوم](*). ننظر إلى المنزل كسطح خارجي فقط في الاستخدام المرسل، أي حيث لا سياق. ويُسمح بالاستخدام المقيد حين يوفر السياق شروطاً ملائمة. هذه سمة شاملة في دلاليات اللغات الطبيعية. إن قلت «تسلقت الجبل»، فإنك على العموم تفهم أني ارتقيت الجبل صعداً. ربما كنت في لحظة محددة نازلاً، حتى وأنا أتسلق الجبل؛ فهذه واقعة أخرى يتضمنها المعنى الذي نعرفه للتسلق. إلا أني قد أقول «تسلقت الجبل **نزولاً**»(**)، مضيفاً معلومة أو تحديداً جديداً [هو التقييد: نزولاً] يجعل الاستخدام مقيداً. هذا الأمر عام الصحة.

لاحظ أن منزلي شيء ملموس تماماً. عندما أعود إلى منزلي في الليل، أعود إلى شيء فيزيائي ملموس. بيد أن المنزل، من ناحية أخرى، شيء مجرد أيضاً: سطح خارجي مع داخل ذي حدود وخاصية موسومة تمكّنه أن يكون سطحاً داخلياً. في وسعنا الإحالة إلى المنزل مجرداً وملموساً في الوقت ذاته كما في قولي: دهنت منزلي الخشبي بالبني قبل أن يدمره الاعصار(***). وأستطيع القول بعد انهيار منزلي، مخلفاً أنقاضاً فحسب، أني أعدت بناءَهٍ في مكانٍ آخر بالرغم من أنه لم يعد المنزل ذاته. إن كلمات من ذوات الإحالة التابعة مثل «ذات Same» [في كلمة ذاته وهي تحيل إلى المنزل] و (ــه = it) [في بنائه، وهي تحيل إلى المنزل أيضاً] و «أعدت ــ re» تعمل بصورة مختلفة في هذه الحالة، ويختلف اختلافها حين ننظر في مواضيع أخرى. إن لندن مثلاً مجردة وملموسة أيضاً، ويمكن أن يدمرها حريق أو قرار إداري. فإذا رُدّتْ لندن إلى غبار(****)، فيمكن **إعادة** بنائـ**ها** في مكان آخر، وتبقى مع ذلك **ذات** المدينة، أي لندن، بخلاف منزلي الذي لن يبقى **ذات** المنزل إن رُدّ إلى غبار [دُمِّر]، **وأُعيد** بناؤه في مكان آخر. ليست حالة محرك سيارتي أقل اختلافاً. لن تكون إعادة بنائه ممكنة إن هو رُدّ إلى غبار [دُمّر تماماً]، رغم أن إعادة بنائه ممكنة إن أصيب بضرر جزئي

(*) الاستخدام المقيد Marked Usage ، المرسل Unmarked . حاولنا محاكاة «الرطانة» الفنية العربية.

(**) أي نزلت منه بطريقة التسلق. أثبتُّ الترجمة الحرفية كي يتتبع القارئ شرح الكاتب للاستخدامين المقيد والمرسل.

(***) المنزل مجرد لأني أتحدث عنه حين لم يبق منه إلا فكرته. أما منزل «المؤلف» في الجملة السابقة فهو مجرد لأنه ينظر إليه كشيء هندسي، كسطح.

(****) نعتمد الترجمة الحرفية لمعظم عبارات هذه الفقرة مراعاةً لاستخدام العبارة ذاتها (يرد إلى غبار). فيما بقي من هذه الفقرة، ولأن النقاش يدور أصلاً حول الدلالات والمعاني وقدرة اللغة على تعريفنا بالأشياء، أي على ترجمة الأشياء في كلمات. ولاشك أن الترجمة من لغة إلى أخرى ــ كما لايخفى على القارئ من المثال الذي بين يديه ــ تضيف تعقيداً آخر لموضوع المناقشة.

فحسب. فإذا بني محرك لايختلف فيزيائياً عن محرك سيارتي من الغبار نفسه، فلن يكون ذات المحرك، بل واحد مختلف. من الممكن جعل هذه الأحكام أكثر رهافة بحيث تشمل عوامل ماكادت تستكشف.

لاتتجاوز هذه الملاحظات سطح الظواهر، لكنها تكفي للإشارة إلى أنه ما من أشياء في العالم تطابق مانقوله عنها، حتى في الحالات الأبسط، بل وإنه ليس هناك أحد يعتقد بوجود هكذا أشياء. كل مانستطيع قوله، على مستوى عام، هو أن كلمات لغتنا تمدّنا بمنظورات معقدة تقدم لنا بدورها طرقاً بالغة الخصوصية للتفكير بالأشياء، التساؤل حولها، إخبار الناس عنها الخ. تسعى دلاليات اللغات الطبيعية إلى اكتشاف هذه المنظورات والمبادئ التي تؤسسها. يستخدم **الناس** الكلمات ليحيلوا إلى الأشياء بطرق معقدة تعكس اهتمامات وظروفاً؛ لكن **الكلمات** لاتحيل. ليست هناك علاقة كلمة ـ شيء من النوع الفريجي(*)، ولاعلاقة أكثر تعقيداً: كلمة ـ شيء ـ شخص من النوع الذي اقترحه تشارلز ساندرز بيرس(**) في عمل كلاسيكي عن أسس علم الدلالة. قد تكون مقارباتهما ملائمة تماماً لدراسة نظم رمزية مخترعة (لقد صُممت أصلاً لهذه الغاية، على الأقل عند فريج)، لكن يبدو أنها لاتوفر مفاهيم ملائمة لدراسة اللغات الطبيعية. ويظهر أن العلاقة كلمة ـ شيء ـ (شخص) وهمية بقدر ماهي العلاقة كلمة ـ حركة جزيئية ـ (شخص)(***)، وإن يكن صحيحاً أن كل استخدام للكلمة من قبل شخص ما يترافق بحركة نوعية للجزيئات، وأحياناً بشيءٍ نوعي، منظوراً إليه بطريقة خاصة. إن دراسة إنتاج وتحليل الكلام لاتفترض وجود علاقات أسطورية كهذه، إنها، بالأحرى، تتساءَل عن كيفية دخول التمثيلات العقلية للشخص مجال اللفظ والإدراك.

ويجب لدراسة معنى التعابير أن تنطلق وتسير على خطوط مماثلة فيما أعتقد. ولايعني ذلك أن دراسة المعنى هي دراسة الاستخدام، تماماً كما لاتعادل دراسة الضبط الحركي دراسة أفعال محددة. يوفر فعل استخدام اللغة، إلى جانب أفعال أخرى، دلائل عما نأمل معرفته من أجهزة أو نظم؛ ولهذه الغاية قد تفيد معلومات مأخوذة من نطاقات أخرى. هذا كل مافي الأمر.

لابد لما نعرفه عن كلمات بسيطة مثل «بني»، «منزل»، «يتسلق»، «لندن»، «هو»،

(*) نسبة إلى غوتليب فريجه (1848 ـ 1925) رياضي وفيلسوف ألماني، اشتهر بأعماله في ميدان المنطق الرياضي، مؤلفه الأهم «قوانين الحساب الأساسية».

(**) بيرس (1839 ـ 1912)، فيلسوف ومنطقي وسيكولوجي أمريكي، مؤسس البراغماتية، رائد علم العلامات من أعماله «ترسيخ العقيدة»، «كيف نجعل أفكارنا واضحة».

(***) يبدو أن المؤلف يريد بطريقته الخاصة إثبات المبدأ المعروف في علم العلامات الحديث: اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول. إن العلاقة بين الدال: كتاب صوتاً أو نقشاً، والمدلول: هذا الكتاب الذي بين يدي علاقة اعتباطية.

«ذات»، الخ أن يكون، كلياً تقريباً، غير مُتعلّم. نحن لانعي مانعرفه دون بحث، ومن المرجح أن يتكشف ما نعلمه عن كونه غير قابل للخروج إلى نور الوعي، بحيث لانتعلم عنه إلا كما نتعلم عن دوران الدم والإدراك البصري. ليس في وسع الخبرة، حتى لو كانت غنية وكثيفة، إمدادنا بمعلومات من النوع الذي لم يكد يُفرز ويصنّف، أو تعليل تجانسها ووحدتها بين أناس من ذوي الخبرات المتفاوتة. إن المسألة أكاديمية، مادامت الخبرة محدودة جداً. بين الثانية والسادسة، عند فترة الذروة من اكتساب اللغة، يلتقط الطفل كلمات بمعدل واحدة كل ساعة؛ ومن هنا فهو يكتسب اللغة من تعرّضه وحيداً لها في ظل ظروف بالغة لغموض. إن تركنا المعجزات جانباً، فلا بد أن الطفل يعتمد على تلك «الجوانب من المعرفة» التي تشتقها «اليد الأصلية للطبيعة» بعبارات هيوم، أو معتمداً على «تذكّر من وجود سابق» [صيغة أفلاطون]، وجود تم التعبير عنه مجدداً في إطار لغة التكوين الوراثي (بطريقة لاتزال غير معروفة بعد).

يُجادَل أحياناً بأن المورثات لاتحمل معلومات كافية بحيث تثمر عن نتائج شديدة التعقيد كهذه. لكن هذه الحجة واهنة. ففي وسع المرء أن يقول الأمر نفسه، وبذات الجدارة، عن مكونات أخرى للجسد. فإذْ هو لايعرف شيئاً عن الإكراهات الفيزيائية والكيميائية المحيطة بنمو الجنين، فإنه قد يُساق إلى استنتاج (منافٍ للعقل) عن لزوم معلومات لامتناهية لتحديد امتلاك الجنين لذراعين (وليس 11 أو 93)، وأن ذلك قد تم «تعلّمه» أو تحدد بالبيئة الغذائية للجنين. إن مسألة كيفية تحديد المورثات لعدد الأذرع، أو للبنية الدقيقة للجهاز البصري، أو لخصائص اللغة الإنسانية، هي مسألة اكتشاف وبحث لامسألة تأمل خامل. وماهو بيّن من المشاهدات الأكثر أولية هو أن تأثير التفاعل مع البيئة هو، في أقصى احتمال، تأثير مشكل ومحرض بدرجة هامشية. يُقبل هذا الافتراض ويسلّم به (عملياً دونما دليل مباشر) بخصوص تطور ما «تحت العنق» [استبعاد الرأس: مركز الفكر...] إن تحدثنا بلغة مجازية. لايجب أن يكون الأمر مختلفاً بخصوص المظاهر العقلية للعالم، اللهم إلا إن تبنينا أشكالاً غير مشروعة من الثنائية المنهجية، أشكال سائدة جداً(*).

لاحظ أيضاً أننا نتعلم القليل عن هذه القضايا من المعاجم، بما فيها المعاجم الأغنى بالتفاصيل. لاتقول لنا مادة «منزل» في المعجم شيئاً عما عاينته قبل قليل، وقد كان مجرد بداية. وحتى وقت قريب جداً، لم يكن ثمة إقرار تقريباً بالتعقيد الخصب لدلالة الكلمات، رغم أنه ـ وهذا من أجل الدقة ـ يجب أن نذكر أن مناقشة نفاذة لهذه القضايا جرت في الماضي، لكن معظمها منسي. حتى السمات الأولية جداً لمعنى وصوت الكلمات لاتوجد في

(*) يريد المؤلف أن المنهج الذي نقبل تطبيقه على أجهزتنا المختلفة ومكونات جسدنا.. يجب أن نقبله على عقلنا، رافضاً تخصيص العقل بمنهج مختلف.

المعاجم الأكثر شمولاً؛ تلك المعاجم التي تفيد فقط أولئك الناس الذين يعرفون الإجابات سلفاً؛ هذا بالطبع إن غضضنا النظر عن التفاصيل الإضافية التي تقدمها المعاجم.

ليست تلك نقيصة للمعاجم. هي بالأحرى ميزتها. من غير المجدي ـ في الحقيقة من المشوِّش جداً ـ أن يقدم معجم للانكليزية أو للاسبانية أو لليابانية أو أي لغة أخرى المعاني الواقعية للكلمات، حتى لو كانت قد اكتشفت. وبالمثل، إن من يتعلم الانكليزية لغة ثانية لن يزداد إلا تشوشاً بمعرفته للمبادئ الحقيقية للقواعد؛ المبادئ التي يعرفها سلفاً من حيث أنه إنسان(*). تركِّز المعاجم، بحق، ـ وإن يكن دون قصد واع ـ على ما لم يكن باستطاعة الشخص تعلمه، أي بالتحديد التفاصيل السطحية من النوع الّذي توفِّره الخبرة؛ وليس على ما يأتينا «من اليد الأصلية للطبيعة». هذا الأخير هو موضوع بحثٍ مختلف: دراسة الطبيعة الإنسانية، وهي قسم من أقسام العلوم. إن الهدف من هذه الدراسة مكملٌ فعلياً لأهداف مؤلف المعاجم العملي. على المعاجم المخصصة للاستخدام أن تملأ ـ وهذا ماتفعله ـ فجوات معرفتنا الفطرية، الفجوات التي يحملها معهم مستخدمو المعاجم.

نحن نتوقع أن تكون الخصائص الدلالية الأساسية للكلمات، لكونها غير مُتعلَّمة ولاتقبل التعلُّم، مشتركة بين اللغات مع قدر بسيط من التنوّع. إنها وجوه للطبيعة الإنسانية التي تزودنا بطرق نوعية للتفكير في العالم، طرق بالغة التعقيد ولافتة للانتباه. هذا واضح حتى في الحالات الأبسط كالتي عوينت قبل قليل بـإيجاز.

إذا التفتنا إلى تعابير أكثر تعقيداً، نجد الفجوة بين مايعرفه المتكلم/السامع والشواهد المتاحة تتحول إلى هوة، ويبرز بدرجة أكبر من الوضوح ثراء التكوين الفطري. خذ جملاً بسيطة ولتكن التالية:

1 ـ جون يأكل تفاحة — 1 - John is eating an apple

2 ـ جون يأكل — 2 - John is eating

المفعول به لفعل «يأكل» غير موجود في الجملة الثانية. ونحن نفهم، بالقياس مع الجملة الأولى، أنها تعني (تقريباً) أن جون يأكل هذا الشيء أو ذاك. يملأ العقل الفراغ مفترضاً مفعولاً به غير محدد للفعل.

في الواقع، ليس ذلك صحيحاً تماماً. انظر في القول الوجيز التالي:

3 ـ جون يأكل فردة حذائه. لابد أنه فقد عقله. — 3 - John is eating his shoe. He must have lost his mind

فالجملة الثانية لاتتضمن احتمال أكل جون لحذائه. حين أقول أن جون يأكل، أعني أنه

(*) يقصد تشومسكي أن «المبادئ الحقيقية للقواعد» شاملة وإنسانية، ولاحاجة ـ ولاتستطيع ـ المعاجم أن توفرها.

يأكل بطريقة سوية، لعله يتناول العشاء، لا أنه يأكل حذاءه. فما يملأ العقل به الفراغ ليس مفعولاً به غير محدد، بل شيء سوي ما. يشكل هذا الملء جانباً من معنى هذه التراكيب (رغم أن مايُعَدّ سوياً ليس جانباً منه).

دعنا نسلم بالصحة لما سبق، ولنلتفت إلى حالة أكثر تعقيداً بقليل انظر في الجملة 4:

4 ـ جون عنيد جداً ليتكلم إلى بيل — 4 - John is too stubborn to talk to Bill

إن ما تعنيه هو أن جون أعند من أن يرضى بالتحدث إلى بيل، عنيد جداً بحيث يرفض الكلام مع بيل. لنفترض أننا أسقطنا كلمة بيل. نحصل على الجملة 5:

5 ـ جون عنيد جداً ليتكلم إلى(*) — 5 - John is too stubborn to talk to

إن تتبعنا المبدأ الذي توضحه الجملتان 1 و 2 ، فسنتوقع أن تفهم الجملة الخامسة بقياسها إلى الجملة الرابعة، وأن يملأ العقل الفراغ بمفعول به (سوي) لفعل «يتكلم مع»، وأن الجملة 5 إذن أن تعني أن جون أعند من أن يتحدث إلى هذا الشخص أو ذاك. إلا أنها لاتعني ذلك البتة. الصحيح أن معناها: جون أعند من أن يتحدث إليه أي شخص (ربما نحن).

لسبب ما تنقلب العلاقات الدلالية عندما يحذف المفعول به في الجملة 4 لفعل «يتحدث إلى»، بخلاف مايحصل حين يحذف المفعول به في الجملة 1 ، حيث تبقى العلاقات الدلالية دون تغيير. يصح الأمر ذاته في حالات أكثر تعقيداً، كما في الجملة 6:

6 ـ جون عنيد جداً ليتوقع الأستاذ أن يتحدث إلى [إليه] — 6 - John is too stubborn to expect the teacher to talk to

ومعناها أن جون عنيد جداً لدرجة أنه من غير المتوقع أن يتحدث الأستاذ إليه، جون على درجة من العناد بحيث أن أحداً (ربما نحن) لن يتوقع من الأستاذ أن يكلمه. في هذه الحالة قد تجعل صعوبات الإعراب الوقائع [الدلالية] عسيرة الكشف، رغم أن الجملة بسيطة وأقصر من المتوسط من حيث الطول.

نعرف هذه الأشياء، لكن دون وعي، أما أسبابها فتتجاوز كل إمكانيات الوعي. ليس من الممكن تعلم أي من هذه الأشياء. إن وقائعها معروفة لأناس لاخبرة لديهم بهكذا تراكيب. الآباء والأتراب الذين ينقلون معرفة اللغة (ضمن مجال قدرتهم المحدود) لاوعي لديهم بهذه الوقائع. فإن أخطأ طفل وهو يستخدم هذه التعابير، فمن المستحيل فعلياً تصحيح أخطائه حتى

(*) الفرق بين الجملتين 4 و 5 في الانكليزية هو سقوط كلمة بيل من الأخيرة مع احتفاظها بمعنى كامل مستقل. هذا مستحيل في العربية دون تغيير إضافي. أثبتُّ ترجمة حرفية، خالية من المعنى، من أجل المناقشة اللاحقة في المتن. معناها جون شديد العناد بحيث يستحيل التحدث إليه.

لو لوحظت (وهذا غير راجح، بل هو نادر جداً حتى ليكاد يكون معدوماً). إننا نتوقع أن التأويلات مناظرة في كل لغة أخرى. الأمر كذلك في الواقع ضمن حدود مانعرف.

كما أن القواميس لاتبدأ حتى ولو بتقديم معاني الكلمات، فإن كتب القواعد التراثية متعددة المجلدات والأوسع تفصيلاً لاتقر بـ/ناهيك أن تشرح الظواهر الأولية من النوع الذي بيناه تواً. في هذه الأعوام الأخيرة، فقط، وفي مسار محاولات لبناء إجراءات توليدية صريحة، بدأت معرفة هذه الخصائص، بالمقابل، صار واضحاً كم هو قليل مانعرفه عن الظواهر الأولية للغة. ليس هذا بالاكتشاف المفاجئ. فطالما كان الناس قانعون بأن سبب سقوط تفاحة هو أن الأرض هي مكانها الطبيعي، ظلت حتى الخصائص الأساسية للحركة مجهولة(*). إن إرادة التحير إزاء أبسط الظواهر هي مبتدأ العلم. وقد قادت محاولة صوغ أسئلة عن ظواهر بسيطة إلى اكتشافات مرموقة حول المظاهر الأولية للطبيعة، اكتشافات ماكان ممكناً توقعها من قبل.

في مسار الثورة الإدراكية الثانية، تم اكتشاف آلاف الوقائع، من النوع الذي وضحناه تواً، عن اللغات المدروسة جيداً؛ ووقائع متزايدة عن مجموعة واسعة من أخريات. وأهم من ذلك، أحرزنا قدراً من الفهم حول المبادئ الفطرية لملكة اللغة، تلك المبادئ التي تعلل مايعرفه الناس [دون أن يعوه] في هذه الحالات. إن الأمثلة التي قدمناها تواً أمثلة بسيطة، غير أن اكتشاف مبادئ القواعد الشاملة التي تتفاعل لتعلل خصائص تلك الأمثلة ليس بالأمر التافه. فإن مضينا قدماً، فستتزايد التعقيدات بسرعة كبيرة. وبقدر ما ظهرت وتطورت إجابات تجريبية ومؤقتة [لهذه المسائل]، فقد فتحت الطريق، أحياناً، لاكتشاف ظواهر لم تكن معروفة، ظواهر محيرة في الغالب؛ كما أدّت في عدد غير قليل من الأحوال، إلى فهم جديد أيضاً. لم يحصل شيئ مماثل في التراث الغني الذي عمره 2500 عام من البحث في اللغة. إنه لتطور مثير. وأعتقد منصفاً أن له نظائر قليلة في مجال دراسة العقل.

كما ذكرت سابقاً، تقودنا شروط اكتساب اللغة إلى أن نتوقع أن لغة واحد فقط يجب أن تكون موجودة من حيث الجوهر(**). ثمة سببين أساسيين لذلك. أولاً، لابد لمعظم مانعرفه أن يكون «سابق الوجود»، بصيغة حديثة عن تبصرات أفلاطون النافذة، [والشاهد على ذلك] افتقار الناس للبينات حتى بخصوص أبسط مايعرفون من ظواهر. إلى ذلك، ثمة سبب قوي

(*) القصد: ما دمنا نعدّ بعض الظواهر ـ اللغوية هنا ـ طبيعية وبديهية، فإننا لن نتقدم في فهمها. يعني إضفاء البداهة والطبيعية على الظواهر أنها ليست مشكلة تتحدى العقل، لاتطرح سؤالاً على الوعي، لاتثير الدهشة وتقلق راحة الذهن؛ إذن لاتحتاج إلى البحث والنظر. ليست مفهوم الطبيعة طبيعياً في أي ثقافة إن نقّبنا جيداً. إنه مفهوم ثقافي، أي تركيب عقلي مصطنع، ككل المفاهيم الأخرى على الإطلاق.

(**) واضح، والسياق اللاحق يوضح أكثر، أن المقصود قدرة إنسانية لغوية واحدة: نحو واحد للعقل الإنساني في تعرّفه على العالم.

[الثاني] لنفترض أن أحداً لم يُخلَق ليتحدث هذه اللغة أو تلك. لو كان لأطفالي أن يكبروا في اليابان، لكانوا تعلموا اليابانية دون فارق عن اليابانيين الأصليين. إن قابلية اكتساب اللغة هي في العمق، خاصية محددة موحدة للنوع كله.

لهذين السببين، نحن نتوقع أن اللغات كلها متماثلة في العمق، مسبوكة في نفس القالب، لاتختلف إلا بطرق هامشية بحيث أن الخبرة المحدودة والمبهمة تكفي لتحديدها. إننا قادرون الآن على رؤية كيف يكون الأمر كذلك. الآن صار ممكناً صوغ الخطوط التمهيدية، على الأقل، لإجراء حسابي موحد وثابت يحدد معاني تعابير مأخوذة عشوائياً من أي لغة، ويزودها بخصائص حسية ـ حركية ضمن مجال محصور. لعلنا نقترب الآن، بعد لأي، من حقبة نتمكن فيها من إعطاء تطلعات القواعديين العقلانيين، من بورروبال حتى جسبرسن، صياغة واضحة وسنداً تجريبياً.

في حين أن هذا الإجراء الموحّد ـ وهو في الجوهر اللغة الإنسانية **بأل التعريف** ـ مشترك بين كل تجليات الملكة اللغوية الإنسانية، فإنه ليس ثابتاً بالكامل. هناك تنوعات محيطية فحسب تميز الانكليزية عن لغة الوارلبيري الاسترالية، هذا إن تناولنا حالتين تمت دراستهما بعمق ملحوظ لأنهما بدتا مختلفتين جداً في السطح. ثمة الآن افتراضات وجيهة تخص تعيين موقع هذه الاختلافات في طبيعة اللغة. يبدو (نقول هذا استباقاً) أنها تقع في مناطق محصورة من اللغة. تخص فئة أولى من الاختلافات النظم التصريفية، كما كان جسبرسن قد اقترح عندما طرح للتساؤل إمكانية صرف شامل جنباً إلى جنب مع النحو الشامل. هذا هو السبب في أن جزءاً كبيراً من الجهد المبذول لتعلم لغة ثانية يُكرَّس لهكذا خصائص صرفية (وبالعكس، مامن متكلم لليابانية يدرس الانكليزية يبدد وقته في دراسة خصائص الكلمات [وهي خصائص دلالية] التي نظرنا فيها أعلاه [بيت..]، أو الجمل 1 ـ 6). وعلى أي متكلم للانكليزية يدرس الألمانية أن يتعلم نظام الحالات النحوية(*) الذي تفتقر إليه الانكليزية بشدة. تملك الفنلندية والسنسكريتية(**) نسقاً غنياً منها. أما الصينية فمواردها، من هذه الناحية، أكثر هزالاً من الانكليزية.

هكذا يبدو الأمر على السطح. يوحي عمل بضع السنوات الأخيرة باحتمال أن تكون هذه المظاهر أوهاماً. فقد يكون للغات نظم حالات متماثلة، ربما النظام نفسه. لعل هناك صرف كوني رغم كل شيء. كل مافي الأمر أن الحالات النحوية في الصينية (وعلى الأغلب، في الانكليزية) تمثُل فقط في الحسابات العقلية دون أن تبلغ الأعضاء الحسية ـ الحركية [جهاز

(*) الحالات النحوية: تغير شكل الكلمات حسب مواقعها وإعرابها. تكاد الانكليزية تخلو من الصرف بالقياس إلى العربية، وحتى إلى الفرنسية.

(**) السنسكريتية هي اللغة الأم لعدد كبير من اللغات التي تسمى اللغات الهندوأوروبية، منها معظم اللغات الأوروبية الحية.

التصويت]، أما في الألمانية فإنها تصل جزئياً إلى أجهزة الأداء هذه (وفي السنسكريتية والفنلندية، تبلغها أكثر). وتُرى آثار الحالة النحوية في الانكليزية والصينية، حتى وإن لم «يخرج من الفم [يلفظ باللسان]» شيء. لاتختلف اللغات كثيراً في تصريفها (إن اختلفت أصلاً)، لكن الأجهزة الحسية ـ الحركية تستخرج الحساب العقلي في نقاط مختلفة، لذلك هناك فوارق فيما يلفظ. قد يقبل هذا القدر من التنوع النماذجي للغة الإرجاع إلى عوامل من هذا النوع.

لنفترض أننا نجحنا في تحديد نقاط التنوع المحتملة بين اللغات ولنسمها بارامترات [معامِلات]، على أن تُعين قيمتها بالتجربة. عندئذ يجب أن يكون ممكناً استخلاص الهنغارية أو السواحلية أو أية لغة إنسانية أخرى بتعيين قيمة البارامترات، أي، في الواقع، العثور على إجابات على «قائمة نوعية من الأسئلة». وينبغي أن تتم الإجابة على هذه الأسئلة بيسر إن كانت الشروط التجريبية لاكتساب اللغة معطاة(*). إن قسطاً كبيراً من الدراسة التجريبية لاكتساب اللغة في إطار لغات متنوعة قد صيغ ضمن هذه الشروط في السنوات الأخيرة، وأثمر تقدماً مشجعاً ووفرة من المعضلات الجديدة.

إن تبدى أن كل ذلك قد وقع على المسار الصحيح، فسينجم عنه أن اللغة ممكنة التعلم؛ وليس هذا بالاستنتاج الجلي كما لحظنا من قبل. من أجل اكتشاف لغة جماعة ما، على الطفل أن يحدد كيف عُيّنت قيمة البارامترات. فإذا كانت الإجابة معطاة، فإن كامل اللغة قد تم تحديده باستثناء المعجم]مفرداتها[. ولاحاجة لتعلم خصائص جمل مثل «جون أعند من أن يكون الحديث إليه ممكناً» لحسن الحظ، أو أن أحداً لن يرغب بمعرفتها، فهي محددة مسبقاً كجزء من التكوين البيولوجي. أما بالنسبة للمعجم [كقائمة من المفردات]، فمن غير الضروري تعلم خصائص من النوع الذي ناقشناه أعلاه [خصائص كلمة بيت مثلاً..] ـ لحسن الحظ أيضاً ـ لأنها بدورها محددة سلفاً. ستكون اللغات ممكنة التعلم لأن هناك القليل ممايلزم تعلمه.

ماذا عن مسألة قابلية اللغة للاستعمال؟ نحن نعلم أن جوانب من اللغة غير قابلة للاستعمال دون أن يترتب على ذلك مشكلة في الحياة اليومية لأننا، طبيعياً، نلتزم الجوانب القابلة للاستعمال. بيد أن بعض الدراسات الحديثة توحي بأن خاصية عدم القابلية للاستعمال قد تكون أعمق تجذراً في طبيعة اللغة مما كان متوقعاً من قبل. ويظهر أنه محتم على الحسابات اللغوية أن تكون مُثلى، بمعنى شديد التحديد. هَبْ أننا نفكر بعملية بناء تعبير ما: اختيار الكلمات من معجمنا الذهني، الربط بينها، القيام ببعض الإجراءات على التراكيب المشكلة

(*) لاشك أن هذه الفكرة مثيرة عقلياً وجليلة إنسانياً وفائقة الطموح ثقافياً. هل هي وهم؟ أليست الأوهام الكبيرة هي أمهات الحقائق الكبيرة.

بهذه الطريقة، ومواصلة هذه العملية حتى يبنى التعبير صوتاً ومعنى. يبدو أن طريق بعض هذه العمليات مسدود، حتى وإن تكن شرعية في كل خطوة، لأن هناك عمليات أخرى تتصف بكونها مُثلى أكثر منها. إذا كان الأمر كذلك، فإن تعبيراً لسانياً ليس مجرد موضوع رمزي بناه نظام حسابي؛ بل هو، على الأصح، موضوع بُني وفق أسلوب أمثل.

سيسلِّم أولئك الناس الذين ألِفوا مشاكل التعقيد الحسابي بوجود أخطار تتربص هنا. إن اعتبارات الأمثلية من النوع الذي رسمناه للتوّ تقتضي مقارنة الحسابات لتحديد ماإذا كان موضوع ماهو تعبير لساني شرعي. وما لم نُدخِل تقييدات واضحة، فإن تعقيد هذه الحسابات سيبلغ درجة التفجر، وسيكون مستحيلاً فعلياً معرفة ماهو تعبير في اللغة. يثير البحث عن هذه التقييدات، وعن البيّنات التجريبية المرتبطة بها والمأخوذة من لغات مختلفة، يثير مشاكل صعبة وآسرة، مشاكل بالكاد بُدئ النظر فيها جدياً.

إذا وُجدت خصائص الأمثلية هذه، ويبدو أنها موجودة، فإن أسئلة إضافية تبرز: أفي وسعنا تبيان أن التعابير القابلة للاستعمال لاتثير مشاكل حساب غير مجدٍ أو معقول، في حين أن التعابير غير القابلة للاستعمال قد تثير تلك المشاكل ـ ولعل هذا هو منبع عدم قابليتها للاستعمال؟ هذه أسئلة ممتعة وعسيرة. لدينا من الفهم مايكفي لصوغها بوضوح اليوم، لكن لا أكثر من ذلك.

إن كان لتصميم اللغة مايشبه هذا الملمح [الأمثلية]، فإن خاصية عدم قابلية الاستعمال قد تكون عميقة بعض الشيء.

توحي الأعمال الحديثة أيضاً أن اللغات قد تتصف بالأمثلية بمعنى مختلف. إن الملكة اللغوية جزء من معمار إجمالي للعقل/الدماغ يتفاعل مع المكوّنات الأخرى: الجهاز الحسي ـ الحركي والنظم التي تندمج في التفكير كالتخيل وعمليات عقلية أخرى، ثم التعبير عن هذه العمليات وتأويلها. تتداخل الملكة اللغوية وتتفاعل مع المكونات الأخرى للعقل/الدماغ. إن خاصيات التداخل والتفاعل التي تفرضها النظم التي تنغرس اللغة بينها، ترسم تقييدات لما يجب أن تكونه هذه الملكة إن كان لها أن تؤدي وظيفتها ضمن العقل/الدماغ. تقتضي نظم التلفظ والإدراك مثلاً أن يكون لتعابير اللغة ترتيب خطّي (تعاقبياً «من اليسار إلى اليمين») عند موقع التداخل، أما النظم الحسية ـ الحركية التي تشتغل بموازاتها فتسمح بأساليب أغنى للتعبير وذات أبعاد أكثر.

هب أن لدينا تقريراً عن الخصائص العامة للنظم [ولنسمها] «خ» التي تتفاعل معها اللغة عند موقع التداخل. في وسعنا عندئذٍ أن نطرح سؤالاً لايخلو من المعنى حتى لو لم يكن دقيقاً: إلى أي درجة تشكل اللغة حلاً جيداً للشروط «خ»؟ إلى أي درجة من الكمال تلبي اللغة الشروط العامة المفروضة عند موقع التداخل؟ وإذا واجه مهندس رباني مشكلة تصميم شيء

مايلبي هذه الشروط، هل ستكون اللغة الإنسانية الفعلية أحد المرشحين أو قريبة منه.

يقترح البحث الحديث أن اللغة ــ ويا للمفاجأة ــ «كاملة» بهذا المعنى [تلبية شروط الأمثلية عند موقع تداخلها مع النظم الأخرى..] من حيث أنها تلبي بصورة شبه مثلى بعض الشروط العامة المفروضة عند موقع تداخلها. تبدو اللغة، إن صح ذلك، مخالفة للأشياء الأخرى في العالم البيولوجي التي هي، بصورة نموذجية، حلول عشوائية تقريباً لطائفة من المشكلات ضمن حدود الإكراهات الفيزيائية والمواد التي أتاحها التاريخ والصدفة. إن التطور «سمكري» حسب عبارة عالم البيولوجيا التطورية فرانسوا جاكوب(*)، وقد لاتكون ثمار سمكرته مايمكن أن يبنيه مهندس بارع من لاشيء تلبية للشروط القائمة. في دراسة العالم غير العضوي ولأسباب ملغّزة، كان لافتراض أن الأشياء رشيقة وجميلة قيمة تعليمية وتوجيهية كبيرة. فإن مرّ الفيزيائيون عَرَضاً برقم مثل 7 ، فإنهم يفترضون أنهم قد أغفلوا شيئاً ما لأن 7 رقم سخيف؛ ولابد أن يكون الرقم الصحيح 2^3 أو ما يناظره. ومن الطرف المعتادة اعتبار أن الأرقام الحقيقية هي 1 و 2 واللانهاية و، ربما 3؛ ولكن ليس 79 مثلاً. وينظر إلى التنافرات [حالات عدم التناظر أو التناسق] والمبادئ المستقلة التي تملك ذات الكفاءة التفسيرية، والشذوذات الأخرى التي تشوه وجه الطبيعة؛ يُنظر إليها بدرجة من الارتياب. لقد كانت حدوس مماثلة معقولة النجاح في دراسة اللغة. فإذا ما استهدفت هذه الحدوس بالنقد، فقد يعني هذا أن اللغة ذات خصوصية وفرادة، أو أننا لانفهم مايكفي عن نظم عضوية أخرى لنرى أنها كذلك تماماً في بنيتها الأساسية وتنظيمها(**).

لعل كل ذلك مجرد تصنّع. لعلنا، ببساطة، لاننظر إلى الأشياء النظرة الصحيحة. لن يكون ذلك مفاجئاً. بيد أن استنتاجاتنا تبدو معقولة. فإن كانت صحيحة، فإنها تطرح ألغازاً جديدة تُضاف إلى الألغاز القديمة.

(*) فرانسوا جاكوب (1920 ــ) عالم وراثة فرنسي مرموق.

(**) ينصب نقد المؤلف هنا على فكرتين مترابطتين ومتميزتين في آن. الأولى هي العادة العقلية التي ترتاح إلى التناظر والانسجام والتناسب، والقانونية والاتساق والإطراد في الظاهرات المدروسة. وهذا ماتغطيه فكرة القانون التي طال اعتبارها أعلى إنجازات العقل العلمي، بل إن التصور الشائع للعقلانية يرى أنها اكتشاف النظام والإطراد.. في الأشياء، وكثيراً ما يسوق هذا إلى فرض نظام ضيق على الوقائع بحيث نرى فيها ماترتاح إليه عقولنا من انسجام وتناسب. الفكرة الأخرى ــ ولاتبتعد عن هذه ــ هي البعد الجمالي للبرهنة العلمية، سواء تجلى الجمال بيانياً ــ في الصياغة اللغوية ــ أو تناظرياً ــ كمياً أو هندسياً أو بنيوياً.

الفصل الثامن

اللغة والطبيعة

أود أن أناقش هنا وجهي موضوع قديم وباعث على الاضطراب. يخص أولهما العقل عامة: ماموقعه في الطبيعة (إن كان له موقع)؟ أما الثاني فذو صلة نوعية باللغة: كيف ترتبط عناصرها (الكلمات، الجمل، الخ) بالعالم؟ يقود الموضوع الأول إلى مسائل المادية والثنوية، ومشكلة العلاقة بين العقل والجسد؛ أما الثاني فإلى مسائل الإحالة [الاسناد] والمعنى والقصدية وما شابه.

لنبدأ ببعض الاقتراحات البسيطة فيما يخص كلاً من هذين الموضوعين. أرى أن لاتكون أي من الأطروحتين [اللتين سأقدمهما] خلافية، بالرغم من أنهما تُنكران بعزم غالباً، وضمنياً في بعض الأحيان. أود أن أمضي إلى مقابلتهما بأطروحتين أخريين، هامتين وبعيدتي المدى ومقبولتين على نطاق واسع، وإن تكونا ضعيفتين فيما أظن.

المذهب الطبيعي والعلاقة بين اللغة والعالم: أطروحتان قوية وضعيفة

ترتبط أولى الأطروحتين غير الخلافيتين بالمظهر الأبدى والأعم للموضوع. إنها اقتراح منهجي يخص دراسة العقل والطبيعة. للعالم مظاهر عديدة: ميكانيكية، كيميائية، بصرية، كهربائية، وما إليها. ومن بينها المظهر العقلي. تقوم الأطروحة على وجوب دراسة كل هذه الوجوه بالطريقة نفسها، سواء نظرنا في حركة الكواكب، حقول الطاقة، صيغ تركيب الجزيئات المعقدة، أو الخصائص الحسابية للملكة اللغوية. لنسمِّ هذه «مقاربة طبيعانية للعقل»(*)، ومغزاها السعي لاستقصاء المظاهر العقلية للعالم بمناهج البحث العقلاني المميزة

(*) طبيعي نسبة إلى طبيعة، أما طبيعاني فهي نسبة إلى طبيعي أو طبيعية كما حين ننسب إلى المذهب الطبيعي أو النزعة الطبيعية، أو ـ في سياق المؤلف ـ مقاربة العلوم الطبيعية للظواهر.

للعلوم الطبيعية. ويعتمد استحقاق المقاربة الطبيعانية للاسم التشريفي «علم» على ما تحققه من نتائج. في وسع المرء أن يتساءل بوجاهة عن المدى الذي قد تقودنا إليه مقاربة طبيعانية لموضوعات ذات معنى إنساني وقيمة ثقافية، لكني أفترض أن التساؤل لايدور حول شرعية هذه المقاربة.

إننا نتوقع العثور على ضروب مختلفة من الأشياء حين ندرس مظاهر العالم المختلفة، أما عبء الاثبات فيقع على عاتق أي مطالبة بأساليب مختلفة للبحث أو معايير مختلفة للتقييم. اقتراحنا المنهجي هو أن أحداً لم ينهض بهذا العبء بعد، بل وما من سبب لمحاولة القيام به.

ليست المقولات مثل كيميائي، بصري، الخ واضحة ولاهي عميقة؛ ولا أهمية لذلك. إننا نبدأ أي بحث بألغازٍ تخص ظواهر غير مشروحة، فنحاول تصنيفها في فئات تبدو متوافقة، مبدين قليلاً من الاهتمام بتخومها، وغير متوقعين أن تصمد هذه المقولات للبحث. إنها لم توضع لتقطع الطبيعة من مفاصلها(*)، كل غايتها هي الملاءَمة. وقد تكون المقولات المتعارف عليها مفيدة لأغراض إدارية في الجامعات [تقسيم الكليات...] أو وكالات التمويل الحكومية، أما في العمل الجاد، فلا يراد منها تحنيط حدود مجال البحث. انظر مثلاً في الكيمياء والبيولوجيا. يلاحظ البيولوجي المرموق فرانسوا جاكوب أن «الحي لايبدأ إلا بالكائن القادر على تشكيل برنامج وراثي، من وجهة نظر العالِم البيولوجي». أما «بالنسبة للكيميائي، فالأمر على النقيض. فمن الاعتباطي القيام بفصل وتمييز حيث ليس هناك إلا الاستمرارية». وقد يرغب آخرون في إضافة قطع الكريستال إلى الخلطة، أو الآلات الأوتوماتيكية ذاتية الاستنساخ من النوع الذي كان جون فون نيومان رائداً في اختراعه. ما من سبب للبحث عن حدود أمضى للتمييز بين المظاهر الفيزيائية والبيولوجية والكيميائية وغيرها من مظاهر العالم. وما من فرعٍ علمي يملك حقاً قبْلياً بمواضيع مخصوصة من العالم، سواء كانت هذه جزيئات معقدة أو نجوماً أو اللغة الإنسانية.

عليّ أن أوضح أن هذه الملاحظات ليست فوق النزاع. ثمة جدل حاد حول القضية في حالة اللغة، رغم أنه نادر حول مواضيع العالم الأخرى. من الشائع أيضاً الجدال بأن اللغة يجب أن تُؤوَّل بطريقة مختلفة جذرياً عن المواضيع الأخرى، ربما باعتبارها «كينونة أفلاطونية [من عالم المُثل الأفلاطوني]»، أو بالتوافق مع «نظرة الجِدّة» (مفهومة كنوع من أنواع «سيكولوجيا الشعب»)(**) وملتزمة بأنواع محددة من الأدلة لابغيرها. من الحجج النظامية المعتمدة وجوب

(*) يريد الكاتب أن المقولات التي ندرك الطبيعة من خلالها لاتوافق تمييزات قاطعة في الطبيعة ذاتها. إنها تمييزات مفهومية تتيح لنا فرز وتصنيف الظواهر وتنظيم الفهم.

(**) إن تخصيص الشؤون الروحية أو الفكرية، أو «المظاهر العقلية للعالم» بلغة المؤلف بمناهج بحث خاصة، أو بالأحرى رفض اعتبارها أشياء ــ من هذا ــ العالم ينطبق عليها ما ينطبق على مكوناته ←

أن تلتزم «اللسانيات» حدود أحكام إدراكية تدعى «الحدوس اللسانية»، وألا تفيد من اكتشافات حول الفاعلية الكهربائية للدماغ أو اشتغال اللغة؛ «فالسيكولوجيا» وحدها يمكن أن تقدم تلك الأدلة الإضافية. لن أتابع المسألة هنا (فعلت ذلك في مكان آخر، ضمن بعض الحدود). سأقرر فقط (دونما برهان منصف) أن الحجج المقدمة تبدو لي زائفة، غير عقلانية تماماً في بعض الأحيان، ومؤسسة دائماً على إساءات تفسير جسيمة.

إن توفرت لدينا تخمينات تمهيدية بخصوص أنواع من الظواهر، فإننا نطرح أسئلة حولها، ونحاول الإجابة عليها ببناء نظريات شارحة إن استطعنا؛ نظريات تفترض كينونات يغلب عليها الخفاء ومبادئ تخضع لها هذه الكينونات. نسعى أيضاً وراء التوحيد، أي نحاول بيان كيفية ترابط هذه النظريات، وقد يتم ذلك بافتراض كينونات أساسية أعمق ومبادئ أشمل، نشتق منها نتائج البحوث النظرية الخاصة. أحد أنواع التوحيد هو الإرجاع الحرفي: إثبات أن نظرية محدّدة تقبل الدمج حرفياً في نظرية أساسية أعمق. هذا محتمل، وإن يكون حدوثه على نطاق واسع في التاريخ أمر نادر (في دوائر أضيق، يحدث على الدوام). على العموم، يسير التوحيد في مسارات متنوعة. وتستأهل هذه الحقيقة أن نحتفظ بها في الذهن عند النظر في «مسألة علاقة العقل ــ الجسد».

لننظر في مثالين كلاسيكيين: 1 ــ تفسير نيوتن لمبادئ الميكانيك و، 2 ــ توحيد الكيمياء والفيزياء. وقع إنجاز نيوتن في سياق السعي لبناء «الفلسفة الميكانيكية»، الفكرة التي حرضت ثورة القرن السابع عشر العلمية. تتلخص الأطروحة الموجهة لهذه الفلسفة في أن العالم آلة معقدة يمكن، من حيث المبدأ، أن يبنيها حرفي ماهر؛ وهكذا كان قد تم بناؤه حقاً بطريقة لايزال يجب تحليلها. كان هدف الفلسفة الميكانيكية إزالة المتاع الصوفي للفيزياء السكولائية الجديدة السائدة يومها، تلك «التعاطفات والتنافرات» التي تقرّب المواضيع من بعضها أو تبعدها، وما إلى ذلك. وكانت مهمتها الأساسية بيان أن تفاعل الأشياء يقبل الشرح بلغة التماسّ المباشر، كما في آليات الساعة. سيحل النجاح في هذا المسعى مشكلة التوحيد بإرجاعها إلى النظرة الميكانيكية للعالم.

← الأخرى؛ أقول إن هذه النظرة هي واحدة من معاقل الجمود الفكري في ثقافتنا. بخصوص اللغة لاتزال «نظرة الجدّة» تتحكم بموقفنا منها. هناك مايمكن أن نسميه إيديولوجيا لغوية عربية كاملة تنسب للعربية ضمانة وجود وبقاء الأمة... أليس هذا عجيباً؟ نُكِلُ ضمانة وجودنا إلى ما لايضمن شيئاً، ما يحتاج هو ذاته إلى ضمانة. ولعل هذه النظرة هي العائق الأهم في وجه حل مشاكلنا اللغوية، بل مجرد طرحها طرحاً معقولاً لايفسده الهوى والانفعال. يجب أن تعود اللغة مجرد لغة، أي وسيلة تواصل وتفاهم، لكي يمكن التفكير بمشاكلها النوعية. لكن الدلالة العقلانية والصحيحة لهذه الإيديولوجيا هي أمر يخص «سيكولوجيا الشعب»: فقدان الوجود العربية لدعائمه، وبحثه عن دعائم في اللغة ــ والعقيدة والماضي ــ حيث لايجدها في عمله وفي حاضره.

ما من توحيد في هذه الحالة. لقد أثبت نيوتن أن النظرة الميكانيكية للعالم زائفة. إن الحركات الأرضية والكواكبية تفلت من تحديدات ميكانيك التماس. ثمة قوى خفية رغم كل شيء(*). كان هذا الاكتشاف منعطفاً كبيراً في تاريخ الفكر الغربي. أضحى استنتاج نيوتن ـ وقد اعتبره هو نفسه «منافياً للعقل» ـ في النهاية «حساً ـ علمياً ـ سليماً»، وإن لم يحصل ذلك دونما جلبة وكرب وصراع ثقافي.

اتبع توحيد الكيمياء والفيزياء مساراً مقارباً. وقد جرى حديثاً، حيث يعود إلى اكتشاف لينوس بولينغ(**) الطبيعة الفيزيائية للرابطة الكيميائية منذ 60 عاماً فقط، لكنه حدث في إطار تغير جذري لتصوراتنا عما هو «فيزيائي». قبل ماكِس بلانك(***)، بدا أن هناك هوة لايمكن ردمها بينهما. يقول كتاب نظامي معتمد عن تاريخ الكيمياء ألّفه وليام بروك: «مادة الكيمياء متفاصلة ومتقطعة، أما طاقة الفيزيائيين فمستمرة»، و[إننا نعيش] «في عالم سديمي رياضي من الطاقة والموجات الكهرطيسية». ولفترة طويلة من هذا القرن، اعتبر الكيميائيون الذرات «كينونات متيافيزيائية نظرية»، وإذ تؤوّل إجرائياً فإنها تزودنا «بقاعدة مفهومية لتعيين الأوزان العنصرية النسبية وتحديد الصيغ الجزيئية». وهذه الحيل الأداتية متميزة عن «ذرية الفيزيائيين المثيرة للجدل والتي تقدم إدعاءات تخص الطبيعة الميكانيكية النهائية لكل مادة». لقد أُحرز التوحيد فقط بعد تغيرات ثورية في مفاهيم الفيزياء، منها نموذج بور(****) عن الذرة ونظرية الكوانتم. وحتى وقت يقارب عشرينات هذا القرن، كانت مجرد فكرة شرح التصورات الأداتية عن الصورة الكيميائية للذرة، بلغة فيزيائية ـ بعبارات نموذج بور مثلاً ـ تثير هزء علماء متميزين. وفي وقت أسبق، سخر علماء بارزون من محاولات إيجاد تفسيرات فيزيائية للحقول والجزيئات، مكتفين بالنظر إليها كحيل حسابية في الأساس ينبغي لها أن تشرح أداتياً فحسب.

تستحق مواقف كهذه، ومصيرها، الاستبقاء في الذهن حين يتركز اهتمامنا على تقدير مكانة العلوم الإدراكية ومشكلة «العلاقة بين العقل والجسد». في هذا السياق، يشير البيولوجي جيرالد إدلمان الفائز بجائزة نوبل إلى أن «تباين الخرائط العصبية ليس متقطعاً أو ثنائي القيمة، بل بالأصح مستمر، دقيق التكوين، وممتد». ويستخلص أن النظريات الحسابية والترابطية في العقل، بنماذجهما المتقطعة، تواجه «أزمة»، ولابد أنها خاطئة. على أية حال، يقترح علينا التاريخ الاحتراس. قد تكون ثمة «أزمة»، لكن الشظايا [شظايا انهيار النظريات المأزومة] ستسقط حيث يطيب لها أن تسقط.

(*) يستعيد المؤلف هنا بسرعة مناقشة أوسع في الفصل السابع، الفقرة الأولى.

(**) كيميائي أمريكي (1901 ـ).

(***) (1858 ـ 1947) فيزيائي ألماني.

(****) نيلز بور (1885 ـ 1962) فيزيائي دانمركي، من مؤسسي نظرية الكم «الكوانتم».

كانت فيزياء القرن التاسع عشر أثبت أسساً مما هي علوم الدماغ اليوم. وأحد أسباب ذلك يكمن في أن الفيزيائيين التزموا وعُنيوا بِبُنى بسيطة، في حين لم يكن لدى العلماء الآخرين في المجالات الأخرى امتيازاً كهذا. كان على هؤلاء الأخيرين معالجة تعقد موضوعات «علومهم الخاصة» حيث تضعف سوية الفهم بسرعة. هو ذا أحد أسباب عدم صلاحية الفيزياء لأن تكون قدوة للعلوم الأخرى، ولا حتى لفلسفة عامة للعلم. لايزال المرء، بالنسبة لعلوم الدماغ، ورغماً عما حققته من تقدم مؤثر، لايزال يجهل في أي اتجاه ينظر؛ ولن يكون مفاجئاً إن تكشفت تخمينات اليوم بعيدة عن مرماها. بيد أنه كان على الفيزياء أن تخضع لمراجعة جذرية قبل أن يمكن ربط ذرات الفيزياء والكيمياء، ودمج مادة الكيميائيين «المتفاصلة والمتقطعة» في الاستمرارية الواضحة لكون الفيزيائيين. وحتى اليوم، وقد أُنجز التوحيد الأساسي، تصف نصوص متقدمة الكيمياء بأنها «علم مراوغ»، مبني على معادلات نظرية ــ كمية غير قابلة للحل، ويستخدم نماذج مختلفة لغايات مختلفة دونما أسباب مقنعة لذلك.

يجب ألا ننسى تاريخ العلوم القاسية(*) حين نلتفت إلى مناقشة قضايا «المادية» و«العلاقة بين العقل والجسد». لقد كان للجدالات حول الفلسفة الميكانيكية، وطبيعة الحقول والجزيئات، والعلاقة بين مبادئ الفيزياء والكيمياء ومفهوميهما للذرات، وكثير من القضايا الأخرى في تاريخ العلم؛ كان لها شبه هام بالقضايا المطروحة اليوم عند الحدود الراهنة لفهمنا. أعتقد أن هناك الكثير مما يمكن تعلّمه من نظرة متفحصة للكيفية التي حُلّت بها، في النهاية، المسائل الكلاسيكية. لايقترح علينا التاريخ أكثر من متابعة البحث إلى حيث يقود، لكنه يقترح أن نطور نظريات شارحة قدر ما نستطيع، على أن نصوب بصرنا شطر التوحيد النهائي، دون انهمام كبير بما يعرض من فجوات تبدو غير قابلة للتجسير في لحظة معينة، وعلى أن نعترف بعدم قدرتنا على التنبؤ مسبقاً بالطريق نحو التوحيد النهائي.

قد يكون حرياً بنا الانتباه إلى وجود جدال عند الحدود الخارجية للبحث الفيزيائي يمس مطلق إمكانية التوحيد على عمومها. يزعم سيلفان شويبر أن العمل في مجال فيزياء المادة الصلبة، وقد أبدع ظواهر تعتبر «بدعاً أصيلة في الكون» كالناقلية الفائقة، قد رفع الريبية السابقة حول إمكانية الإرجاع إلى مستوى «توكيد ثابت البرهان تقريباً»، بحيث يحتمل وجود «قوانين طارئة [لايمكن التنبؤ بها مسبقاً]» بمعنى أعمق مما كان يفترض. مهما تكن صلاحية هذا الاستنتاج، فليس لدى الحدوس عن وحدة العلم، أو المبادئ الفلسفية حول المادة، ما تقوله عنه. وما من عون نلقاه حين نلتفت إلى نطاق العقل والدماغ، فالفهم هنا أشد هزالاً.

إن الأطروحة الأولى، ولنكرر القول، شكلٌ من الوحدانية المنهجية: يمكن للظواهر

(*) العلوم القاسية هي علوم المادة: فيزياء كيمياء... اللينة هي العلوم الاجتماعية والإنسانية.

العقلية (أحداث، كينونات، الخ) أن تدرس من وجهة نظر طبيعانية، كما تدرس الظواهر الكيميائية والبصرية وغيرها. إننا نبني نظريات شارحة قدر استطاعتنا، معتبرين واقعياً كل ما نفترضه في أحسن ما نبتكر من نظريات (لأنه ليس هناك تصور ملائم آخر للـ «واقعي»)، وجاهدين لبلوغ التوحيد مع الدراسات الخاصة بمظاهر العالم الأخرى ـ وهو العالم الواحد الوحيد الموجود ـ نعترف في نفس الوقت أن العالم قد يسلك مسارات عديدة، بل وقد يتعذر استيعابه؛ إما لأننا لانملك وصفاً موحداً له، أو لأن هذا الوصف يتجاوز حدود إدراكنا. لسنا ملائكة. نحن عضويات بيولوجية، لنا مجالنا وحدودنا. وقد تترك حدودنا المعرفية بعض الأسئلة التي نطرح (لعلنا نفعل ذلك دون دقة) ألغازاً أبدية، بالضبط كما تتجاوز بعض المسائل المدى الإدراكي للجرذ. ليس من المعقول أن نتبنى الفكرة التراثية عن كون الله لطيف بما يكفي لأن يصمم الكون بحيث يفهمه البشر، أو تنويعتها السخيفة التي ترى أن الاصطفاء الطبيعي هو الذي أوصلنا إلى هذه النتيجة المعجزة ـ هذا الطرح الأخير أوضح، لذلك دحضه أيسر ـ (وهناك تنويعة أخرى تنتسب إلى نظرية الكم لكنني سأتجاهلها).

إني أتعمد الابتعاد، تجنباً لسوء الفهم، عن مفاهيم «الارتكازية Foundationalism»(*)، «الموضوعية»، المفاهيم التي يستهدفها اليوم قدر كبير من البلاغة النشطة في الأدب ما بعد الحداثي(**)، أتركها كائناً ما يكون معناها (أعترف بعجزي الكبير عن فهمها). بقدر ما أعلم، ينحرف نقاش اليوم انحرافاً يسيراً فقط عن رد فعل القرن السابع عشر على الأزمة الريبية المزامنة له. يلخص مؤرخ الفلسفة البارز ريتشارد بوبكين رد الفعل ذاك كما يلي: «التسليم بأنه ما من أساس محدد على الإطلاق يمكن اعطاؤه لمعرفتنا، ومع ذلك نحن نملك معايير تقييم لموثوقية وتطبيقية ما قد اكتشفناه عن العالم»، وإذن «قبول المعرفة وزيادتها لذاتها» مع التسليم بأن «أسرار الطبيعة والأشياء ـ في ـ ذاتها(***) ستبقى محجوبة عنا إلى الأبد». تشكل هذه المواقف إزاء «الارتكازية» و«الموضوعية» و«اليقين» جانباً من نظرة العلم الحديث، وبقدر ما أرى، فهي جانب من نظرة البحث العقلاني أيضاً. يُعتقد أحياناً أن رودولف كارناب وحلقة فيينا اتخذوا مواقف ارتكازية بمعنى يتصل بسياق مناقشتنا هذه. هذا مشكوك فيه. وقد تم

(*) الارتكازية: الاقرار بوجود ركائز أو أسس معرفتنا ـ مواضيعها ـ في العالم الخارجي، مستقلة عن وعينا.

(**) في أحد جوانبها، تنكر الدعوات ما بعد الحداثية ـ وهي أحدث الأزياء الفكرية الباريسية ـ أن يكون للقول مرجع واقعي. إن خطابنا لايحيل إلا إلى ذاته وهو مرجع ذاته.

(***) الشيء ـ في ـ ذاته مفهوم كانطي. ينظر كانط إلى المعرفة بوصفها تطبيقاً للمقولات الإدراكية ـ الزمان والمكان، ويسميهما صورتي الحساسية المتعالية، والسببية والجوهر... على موجودات العالم الخارجي. إن معرفتنا إذن هي صب المادة الآتية من الخارج في القالب الذي تشكله هذه المقولات. هذه المادة في ذاتها ماهي؟ لاسبيل لمعرفة ذلك أبداً. إنها الشيء ـ في ـ ذاته. ويبقى كل ما نعرفه أو يمكن أن نعرفه هو الظواهر فحسب.

توضيح هذه الواقعة بالتحديد في عمل بحثي حديث قام به توماس أوبل وكريستوفر هوكواي وآخرون. مهما يكن من أمر، أفترض أن ما يصفه بوبكين مضبوط، وليس موضع تساؤل جدي.

يجب تمييز أُطروحة الطبيعانية المنهجية عن أطروحة مختلفة عنها تبدو أبعد مدى وأشد عمقاً: «الطبيعانية الميتافيزيقية» أو بتعبيرات أخرى «المادية» أو «الفيزيقية» أو «إضفاء الطبيعة على الفلسفة»؛ وهذا موقف صاغه و. ف. كواين، وصار «واحداً من عدد قليل من المعتقدات القويمة [الأرثوذكسيات] في الفلسفة الأمريكية» (وخارجها) منذ الستينات، وفقاً لتعليق تايلر برج في استعراض حديث لقرن من فلسفة العقل الأُمريكية. يقوم هذا الموقف على رأي مفاده عدم وجود كينونات عقلية (حالات، أحداث، خصائص، الخ) أعلى أو فوق الكينونات الفيزيقية، الكينونات التي يمكن التعرّف عليها في العلوم الفيزيقية، أو التي يعتبرها الحس السليم فيزيقية» بكلمات برج أيضاً. إنها الفكرة التي تقول، حسب دانييل دينيت أن «المعالجات الفلسفية لعقلنا، لمعرفتنا ولغتنا يجب، في المآل الأخير، أن تكون متطابقة ومنسجمة مع العلوم الطبيعية». ويضيف دينيت «[إن هذا الاتجاه] واحد من أكثر الاتجاهات إثارة للبهجة في الفلسفة منذ الستينات». ولهذه الأطروحات المترابطة أنصار متشككون ونقاد وتوفيقيون يبحثون عن حل أكثر تعقيداً (كمثال واحد: دونالد دافيدسون). اقترح على الفور احتمال أن المناقشة برمتها لم تُفهم: ما من سؤال معقول قد طُرح، أو يمكن أن يطرح، إن كان علم بضع القرون الماضية قريباً من الصواب.

فلننظر إلى ثاني الموضوعين، وأضيقهما مجالاً، اللّذين بدأت بهما [هذا الفصل]: مسألة كيفية ارتباط عناصر اللغة بالأشياء الأخرى في العالم. لعل الأطروحة الأبسط، الأقل إثارة للجدل، والأضعف هي: إن الخصائص الدلالية للتعابير اللسانية تركز الانتباه على مظاهر منتقاة من العالم بالطريقة التي تتمثله بها نظم إدراكية متنوعة، وتقدم تلك الخصائص منظورات نُطلّ منها على تلك المظاهر حين نستعمل اللغة للتعبير عن أفكارنا وتوضيحها، فندفع الآخرين ممن تماثل لغتهم لغتنا إلى أن يفعلوا الأمر ذاته، كما نطرح مطالب ونسلك بالطرق المعتادة الأخرى. أعتقد أيضاً أن من المحتمل أن تكون هذه هي العبارة العامة الأقوى عن علاقة اللغة بالعالم. فيما وراء ذلك، نبحث في تلك الخصائص الدلالية وتلك المنظورات، فنكتشف أنها معقدة وشديدة التداخل تشتمل مصالح واهتمامات إنسانية بطرق عميقة حتى على المستوى الأولي، وأنها بالغة الرسوخ باعتبارها جزءً من طبيعتنا، ومستقلة عن التجارب التي تقود الطفل لاكتساب هذه اللغة أو تلك. يظهر أن اللغات تشكل فئة فائقة التحديد من الموضوعات العقلية.

هنا أيضاً، يجب أن نميز هذه الأُطروحة الضعيفة عن أطروحات أخرى تفوقها قوة، وبخاصة عن الأُطروحتين التاليتين:

1 ـ الأطروحة التمثيلية التي تفيد أن الحقيقة المركزية بصدد اللغة هي أنها تمثل العالم، وأن سؤال علم الدلالة المركزي هو كيف تقوم اللغة بذلك.

2 ـ الأطروحة الخارجانية، وتقضي أن «المعنى ليس في الرأس» بتعبير هيلاري بتنام. إن المعنى والإحالة ومحتوى التعابير (والفكر) تتحدد بخصائص العالم والمجتمع.

هاتان عقيدتان قويمتان [أرثوذكسيتان] حقاً. كذا كانت الأولى، التمثيلية، دائماً. أما الخارجانية فقد صارت كذلك في العشرين عاماً الماضية. ويجد المرء عدداً قليلاً من النقاد أو المتشككين بهما، بخلاف ماهو الأمر بصدد تنويعات «المذهب الفيزيقي».

تبدو لي هاتان العقيدتان ملتبستين جداً أيضاً، لأسباب تمت دراستها بالتفصيل في القرنين السابع والثامن عشر. ويبدو أنه ليس ثمة علاقة عامة من النوع الذي تفترضه أولاهما تربط تعابير اللغة وأجزاء العالم، مما يؤدي إلى أن طبيعة هذه العلاقة لايمكن أن تكون السؤال المركزي لعلم الدلالة. أما العقيدة الخارجانية فتبدو زائفة بقدر ماهي متماسكة.

بالمقابل، إن الدلاليات الداخلانية موضوع خصب وآسر، رغم أنها، في الواقع، يجب أن تعدّ جانباً من النحو بالمعنى الفني للكلمة: دراسة الأحداث والكينونات العقلية، بما فيها تلك التي تسمى «تمثيلات رمزية»، والتي تقدم «تعليمات» برسم نظم استخدام اللغة بقدر ما تفعل «التمثيلات الصوتية». لاحظ أنه في الحالين ليس ثمة ما يوحي بأن هذه المواضيع العقلية «تمثّل» أي شيء ـ بالمعنى الفلسفية التراثي للتعبير ـ تمثيلاً يتجاوز إسهامها في الفكر والفعل. ليست مهمة اكتشاف كيفية عمل هذه التعليمات على المستوى الدلالي مرشحة لأن تكون أسهل من المهام المناظرة لها بخصوص المظاهر الحسية ـ الحركية للغة ومايرتبط بها من تمثيلات صوتية. لقد درست هذه المشكلة دراسة مكثفة لمدة نصف قرن بتقنيات متقدمة، وتكشفت عن كونها عسيرة ومعقدة. ثمة أسباب قليلة للاعتقاد بصلاحية النظريات التمثيلية في مجال علم الدلالة، لكن الأسباب التي توحي بالعكس كثيرة.

لاحظ أن المقاربة الداخلانية تتبنى، كأمر طبيعي، شكلاً من «الخارجانية، عند معالجتها للوجهين الصوتي والدلالي للغة؛ لكنه شكل مخفف جداً بحيث يخلو من الأهمية: إن مراعاة استعمال اللغة تلعب دوراً في تثبيت بعض خصائص أي تعبير وصوته ومعناه. يجب على الأطروحة الخارجانية أن تتجاوز هذه البدهية لكي تكون لها أي قيمة.

تبدو لي الأطروحتان الضعيفتان أقصى ما يمكن أن نمضي إليه على هذا المستوى من التعميم. تبرز الأسئلة الهامة، أسئلة العلم التجريبي، عندما نتابع الأطروحتين إلى عمق أكبر. يمكن أن نتعلم الكثير، إن سرنا على هذا الدرب. لكننا سنصل إلى صورة للغة والعقل تختلف تماماً عن صورة العقائد القويمة السائدة.

هذه مسائل كبرى. لكني سأحاول أن أبيّن أسباب معقولية وجهة النظر هذه.

العقيدة المادّوية(*)

لنبدأ بقضية كبيرة: المادية ومشكلة العلاقة بين العقل والجسد. كانت هذه مسألة علمية ذات خطر خلال ثورة القرن السابع عشر العلمية. ويكمن سبب ذلك في أن وجود تصور للجسد (للمادة، للشيء الفيزيقي الخ) يقتضي التساؤل عما يقع في مجاله، أي عما يقع في نطاق «الفلسفة الميكانيكية». وإذ نبذ ديكارت والعلماء الآخرين فكرة وجود قوى خفية، فقد تساءلوا بحق عما إذا كانت مظاهر معينة من العالم تنتسب إلى نظرية الجسد أم لا. تركز عمل ديكارت العلمي الرئيس على محاولة بيان المدى الذي تغطيه الفلسفة الميكانيكية. لكنه ناظر أيضاً بأن هناك مظاهر من العالم تتجاوز نطاقها، ولاتستطيع أية آلة ميكانيكية أن تستوعبها، وخاصة الاستخدام السوي للغة، وقد كان ذا أهمية مركزية في الفكر الديكارتي. بصورة أعم، لاتستطيع آلة أتوماتيكية أن تستوعب سلوك كائن يتم «حفزه ودفعه» إلى التصرف بطريقة معينة دون أن يكون «ملزماً» على فعل ذلك، كما هو حالة الآلة (بغض النظر عن تدخل العناصر الاحتمالية والاعتباطية، وهي خارج الموضوع هنا).

كانت هذه موضوعات رئيسة للبحث فيما تلا من سنين، إلى جانب محاولة التآلف مع دحض نيوتن للفلسفة الميكانيكية. وقد قاد تطور هام إلى أطروحة لامتري(**) القاضية أن الناس آلات معقدة حقاً، وأن الاستجابة لمقتضيات الاختبارات الديكارتية بصدد البحث عن عقول أخرى أمر ممكن. ارتبطت تلك الاختبارات في البداية باستخدام اللغة. تركز جدال لامتري على أن عجز القرود عن استخدام اللغة لايعكس نقصاً في العقل، بل عيوباً في أعضاء التصويت. واقترح أن تخضع لنوع من التدريب كان يستخدم آنذاك، بقدر من النجاح، من أجل الصمّ. وفي كتابه **«التاريخ الطبيعي للروح»** اعتبر أن «تنظيم الجهاز العصبي، من أطراف الأعصاب حتى قشرة الدماغ، هو ما يقوم، في الحالة الصحية، بكل خصائص» الفكر، بخلاف ما ناظر ديكارت. ولم يسعَ لامتري، أو أحداً غيره، إلى مواجهة الحجج الديكارتية الفعلية، اللهم إلا بإعلان الاعتقاد بإمكانية التغلب على تلك الحجج بطريقة ما. وفي الواقع، لايزال الأمر كذلك اليوم.

نظرت مقاربة أخرى لمسائل المادية في «اقتراح لوك»(***) القاضي بأنه من المنطقي تصور

(*) المادّوية أو المادينانية: نسبة إلى مادي أو مادية، وهما نسبة إلى مادة. كذلك كان شأن الخارجانية والداخلانية. قد تكون اشتقاقات قبيحة، لكن لاغنى عنها.

(**) جوليان أوفري دي لامتري (1709 ـ 1751)، طبيب وفيلسوف فرنسي، من ممثلي المادية الميكانيكية. من كتبه «الإنسان الآلة» و«مذهب أبيقور».

(***) جون لوك (1632 ـ 1704) فيلسوف انكليزي، اهتم بتطوير الاتجاه الحسي في المعرفة، أهم أعماله «محاولة في الفهم البشري».

أن الخالق قضى أن «يهب المادة ملكة التفكير»، تماماً كما منح الأجرام قدرة جذب دونما تماس، حسبما كان نيوتن قد أظهر؛ بالرغم من أن ذلك مستحيل «ضمن حدود قدرتنا على الإدراك». ليس في وسعنا أن نستبعد، بالعقل وحده، احتمال أن «الرب قد يمنح المادة الفكر والعقل والإرادة إضافة إلى الحس والحركة التلقائية»، هكذا ختم لوك اقتراحه.

لم يقبل نيوتن نفسه بذلك، بل ورفض احتمال أن يكون الجذب خاصية للمادة. كتب في رسالة شهيرة عام 1693 «يستحيل تصور قدرة المادة العجماء غير الحية على الفعل والتأثير في مادة أخرى دون تماسّ مباشر، إلا بتوسط شيء آخر من طبيعة لامادية». وأضاف أن الفعل عن بعد وعبر الفراغ «هو بالنسبة لي سخف بالغ لدرجة أنه ما من إنسان يتمتع بملكة تفكير قديرة في القضايا الفلسفية يمكن أن يقع فيه». (حيث تعني «فلسفية» هنا ما نسميه اليوم «علمية»). هذا رغم أن نيوتن قد داعب، في مكان آخر، فكرة هذا الاحتمال المزعج: قد تحوز «الدقائق الصغيرة المكونة للأجسام قدرات معينة، فضائل وقوى تؤثر بفضلها عن بعد» مهما بدا هذا الأمر سخيفاً ومنافياً للعقل. بحث نيوتن حتى نهاية حياته عن مخرج من هذه المعضلة. لاتستحضر الفيزياء النيوتونية الناضجة ــ أي النسخة النهائية من كتابه المبادئ ــ الثنوية [كمبدأ تفسيري] بل نوعاً من «الثلاثية»، حيث المادة العاطلة، والقوى الفاعلة، ثم «الأثير الرهيف» يربط بينهما. إن القوى الفاعلة إلهية، بينما تفتقد المادة العاطلة لأي طابع روحي، أما الأثير فهو نصف إلهي. اعتقد نيوتن أنه عثر على السند التجريبي لهذه الاستنتاجات في التجارب الكهربائية التي شهدها، كرئيس للجمعية الملكية، في أعوامه الأخيرة. فمن الواضح أن الكهرباء مادية (آثارها ملموسة)، من الواضح أيضاً أنها غير مادية (لايخسر منبع الدفق الكهربائي وزناً). يكشف البحث الحديث أن ماكان يبث الحياة في هذه الصورة [النيوتونية للعالم] هو إيمان نيوتن بالهرطقة الأريوسية التي ترفض الثالوث المسيحي، وتعتبر الابن [الأقنوم الثاني في الثالوث] نصف إلهي فحسب. من المفيد تذكّر اهتمام نيوتن ببناء نظرية كبرى، ولم تكن الفيزياء تشغل إلا ركناً صغيراً من انشغالاته.

بالرغم مما أُحيط به نيوتن من تبجيل، فقد استمر الاهتمام بالاقتراح الذي عرضه لوك متهيباً. حسِبَ هيوم، ملخصاً جدالاً مديداً، أننا «لانستطيع أن نعلم، انطلاقاً من أي مبدأ آخر، أن المادة بما لها من بنية وترتيب خاصين، لايمكن أن تكون سبباً للفكر». فيما بعد استنتج الكيميائي البارز جوزف بريستلي(*)، وقد اهتم باقتراح لوك أكثر مما اهتم به أي شخص آخر، أن المادة لم تعد «متعارضة مع الحس والفكر» أكثر مما هي متعارضة مع الجذب والنبذ. إننا نقبل، بخصوص الجذب والنبذ، أن المادة «حائزة على قوى جذب ونبذ» تفعل عن

(*) بريستلي (1733 ــ 1804) قس وكيميائي انكليزي شهير.

«بعد فعلي يمكن تحديد مقداره عما نسميه الجرم نفسه» رغم أن ذلك يتجاوز طاقتنا على الإدراك. وما من سبب يمنعنا من اتخاذ الموقف ذاته بخصوص ظواهر العقل لنتوصل إلى أن «قوى الإحساس والإدراك والفكر» هي خصائص «نظام متعضٍ محدد للمادة» مهما أمكن لذلك أن يضايق الحس السليم. فالخصائص «المسماة عقلية» هي «النتيجة (الضرورية أو غير الضرورية) لبنية عضوية كتلك التي للدماغ». من المعقول أن نعتقد «أن قوى الحس والفكر هي النتيجة الضرورية لتنظيم مخصوص، تماماً كما أن الصوت هو النتيجة الضرورية لاهتزاز الهواء». إن الفكر عند الإنسان «هو خاصية الجهاز العصبي، أو بالأحرى الدماغ». كان لامتري قد وصل إلى هذا الاستنتاج في وقت أبكر، وعن طريق مختلف بعض الشيء.

رغم بعض التعارضات الحادة، يلزم معظم الجدال مابعد النيوتوني حدود افتراضات مشتركة حاسمة. نبذ كلا الطرفين، النيوتوني وأنصار اقتراح لوك ـ أو تنويعته المادية في القارة(*) ـ تمييزاً محدداً بين الجسد والعقل، رافضين، على السواء، المبادئ الخفية للجذب والنبذ، كما تلك التي تدخل في ثنايا عمل الدماغ. فإما أن المادة عاطلة، وكل شيء يتجاوز نطاقها، وهذا ما آمن به نيوتن؛ أو أن المادة بذاتها فعالة وكل شيء من خصائصها، وإن كان يتبع حالة منظمة لها. كان على «الروح الرهيفة» التي بحث عنها نيوتن، والتي «تتخلل الأجسام الكثيفة وتكمن فيها» أن تعلل التفاعل، الجذب والنبذ الكهربائيين، الضوء، الاحساس، وطريقة «حركة أعضاء أجسام الحيوانات تحت إمرة الإرادة». وكان يراد من «المادة الفاعلة» لخصومه أن تفسر الطيف ذاته من الظواهر. وسواء اتبع المرء درب نيوتن في البحث عن شرح لتلك الظواهر في نطاق الإلهي وشبه الإلهي، أو ارتضى التعليل البديل عن طريق «المادة الفاعلة» فإن التمييز بين الجسد والعقل ينحل. من العسير أن نرى ما عسى يكون البديل عقب إثبات نيوتن زيف الفلسفة الميكانيكية، وبرهنته أن ظواهر العالم العقلية ليست الوحيدة التي تتجاوز المجال المادي كما يدركه الحس السليم والعلماء الذين مضوا قدماً بالثورة الغاليلية؛ كل الظواهر الأخرى تشارك في هذا التجاوز.

تقيم هذه التطورات المثيرة في قلب تراثنا العلمي، وهي، فيما أظن، وثيقة الصلة بالاهتمامات الراهنة. لايكاد يمر عام دون صدور كتاب شديد الرواج يطرح أمامنا الفكرة «المذهلة» و«الصاعقة» بأن الفكر ربما «أضيف» إلى المادة «كخاصية للجهاز العصبي، أو بالأحرى للدماغ» كما كان قد تم الوصول إليه منذ قرنين. أما ماعساه يكون البديل، ولماذا تظل الاستنتاجات القياسية لقرنين ماضيين تفجأنا بأنها افتراضات صادمة وجسورة، فأمر

(*) القارة هي أوروبا ماعدا انكلترا.

متروك بلا جواب. سيكون ممتعاً جداً تقديم سبب واحد لتصديق استنتاجات لامتري وبريستلي وغيرهما كثر. أخشى أن نبقى على جهلنا من هذا الباب.

لنتذكر أن الثنائية الديكارتية كانت علماً مستقيماً: افتراض شيء ما يتجاوز حدود الجسد افتراضاً صائباً أو خاطئاً. في الواقع، هذا الافتراض صائب، وإن كان كذلك لأسباب تختلف عن تلك التي قدمها ديكارت. يعود صوابه إلى أسباب اعتبرت مزعجة ــ بل محنقة ولاتطاق ــ من قبل علماء بارزين مثلا لايبنتز، هايجنز، برنولي، ونيوتن نفسه. كذلك فإن «ثلاثية» نيوتن علم مستقيم سواء كانت صواباً أو خطأً. وكذا هي فرضية «الإنسان ــ الآلة» للامتري وآخرين، والجهود المتنوعة لتطوير اقتراح لوك.

تمثل الكشف الحاسم في أن الأجسام غير موجودة(*) من الشائع أن يُسخر من «فكرة الروح في الآلة»(**) (كما في عمل جلبرت رايلي الواسع النفوذ مثلاً). بيد أن هذه السخرية تخطئ الهدف. لقد رقى نيوتن الآلة [أخرج منها الروح] تاركاً الروح سليمة. ثم أن شيئاً لم يحل محل الآلة [الكون]. بل إن العلوم مضت قدماً نحو افتراض كينونات عجائبية وخفية: عناصر كيماوية قد لايعرف «عددها وطبيعتها» أبداً حسب لافوازيه، حقول وأمواج، زمان ــ مكان محدب [في نسبية إنشتاين]، تصورات نظرية الكم، خيوط لامتناهية أحادية البعد في فضاء فائق الأبعاد، وتصورات أخرى أشد غرابة.

مع تلاشي ميكانيك التماس تلاشى معيار مراعاة الحس السليم. إلى ذلك، ما من تصور متماسك عن الشيء المادي أو الفيزيقي وما إليهما، لذلك ليس ثمة مسألة عن علاقة العقل/الجسد، أو عن إرجاع العقلي إلى الفيزيقي، أو حتى محاولة لتوحيد هذين النطاقين. تبدو العقائد القويمة المعاصرة غير مفهومة، وكذا شأن الجهود المبذولة لدحضها. يعيش أنصارها ونقادها في نفس القارب (الغارق)، وما من داع ــ أو إمكانية ــ للتوفيق.

لاتكمن المشكلة في خلو المفاهيم من المعنى. ففي وسعنا التحدث عن «العالم الفيزيقي» تماماً كما نتحدث عن «الحقيقة الواقعية»، لكن دون أن نضمّن حديثنا أن الحقيقة الواقعية تقف بجوار حقيقة لاواقعية، أو أن العالم الفيزيقي يحاذي عالماً لافيزيقياً. وبالمثل، نستطيع التحدث بصورة مفهومة عن «العالم الواقعي». يمكن أن نقول، وبصورة مفهومة تماماً، أن التجارة الحرة ليست موجودة في العالم الواقعي رغم البلاغة الفخمة الغزيرة. قد يكون هذا الحكم صحيحاً

(*) كما سنرى فوراً، المقصود هو «تبخر» الأجسام في مفاهيم الحقول والطاقات والأمواج.

(**) الروح أو الإله في الآلة حيلة إخراجيه في المسرح اليوناني القديم حيث كان ينزل الإله في سلة إلى خشبة المسرح لحل موقف معقد في الدراما. المعنى الشائع للتعبير هو حل مشكلة عن طرق إدخال قوة غامضة وغير مفهومة، أي في الواقع حل أسوأ من مشكلة.

أو زائفاً، إلا أنه ذو معنى بالتأكيد، وإن لم يتضمن أن للعالم قسمين، واقعي وغير واقعي. بالمثل، نستطيع القول أن المحيطات واقعية، وأن خطوط العرض ليست كذلك، وإن تكن مفيدة في أحد فروع العلم؛ لكن هنا أيضاً دون إيحاء بأن العالم ينقسم إلى واقعي ولاواقعي.

لاشك أن لاصطلاحات مثل «فيزيقي» و«واقعي» وظيفة دلالية، بيد أنهما لاتقسمان الفئة التي تحددانها [فئة الأشياء الفيزيقية..] إلى فئتين فرعيتين. لم يعد لفكرة «الفيزيقي» من معنى منذ أيام نيوتن. ولاتكمن المشكلة في غموض أو عدم دقة ما لدينا من تصورات عن «الفيزيقي» و«الواقعي». إن الاعتقاد بذلك لهو سوء فهم لهذه المصطلحات ولاستخدامها. فلسنا نبحث عن طريقة لإيضاح تصور «الحقيقة الواقعية»، أو لإبراز الحد الفارق بين «العالم الواقعي» و«عالم» ما «غير واقعي». وبنفس القدر يتصف المسعى بالضلال في حالتي «الفيزيقي» و«المادي».

هب أن أحداً طرح على نفسه مسألة كيفية التعامل مع نوعي الحقيقة أو العالم «الواقعي» و«غير الواقعي»، وتساءَل عما إذا كانت الفئة الثانية تقبل الإرجاع إلى الأولى، أم أنها تشكل نطاقاً منفصلاً لايقبل الإرجاع؛ أو بحث عن طريقة لحل المسألة التي يطرحها هذا التمييز. لاتتمثل الاستجابة الصحيحة في تقييم اقتراحات نوعية قُدمت للإجابة على هذه الأسئلة، بل باقتراح دورة علاجية فتغنشتاينية(*) للتغلب على وهم أن سؤالاً قد طرح [حيث لاسؤال]. الأمر ذاته صحيح في حالة «العالم الفيزيقي» بالتقابل مع «عالم غير فيزيقي»، على الأقل إلى أن يُقدّم تصور جديد لـ «الفيزيقي» يقوم مقام القديم؛ وهذا مسعى غير معقول، فيما يبدو.

لهذه الأسباب، يصعب تبينّ معنى مشروع «إضفاء الطبيعية على الفلسفة»، صعوبة يمكن صوغها بعبارات مختلفة بعض الشيء. لنتذكر أن المشروع يستهدف إظهار أن الفلسفة «منسجمة» أو متطابقة مع العلوم الطبيعية. ويُنظر إلى هذه الأخيرة بأنها تشمل المظاهر الميكانيكية والكيميائية والبصرية والكهربائية... للعالم، ولكن ليس المظاهر العقلية. لمَ؟ لايمكن أن يكون السبب اعتمادنا الحصري على من يعملون في فرع الفيزياء. هذا ببساطة أمر غير معقول، علاوة على أن الفيزيائيين أنفسهم لايعتمدون على ذاتهم. نشرت الجمعية الفيزيائية الأمريكية للتو كتاباً للفيزيائي الشهير جون ويلر يقترح فيه أن العالم «في عمق أعماقه» يتكون من نثار من المعلومات. مهما تكن مزايا هذا الاقتراح، فإن أنصار «إضفاء الطبيعية على الفلسفة» يقبلون ــ بل، في الواقع، يصرون ــ على أن دائرة اختصاص الفيلسوف تتعدى مجرد تخمين ماكان زملاؤهم الفيزيائيون قد خمنوه.

(*) نسبة إلى لودفيغ فيتغنشتاين (1889 ــ 1951)، فيلسوف ومنطقي نمساوي من مؤسسي الوضعية المنطقية. أهم مؤلفاته «الرسالة الفلسفية المنطقية» و«أبحاث فلسفية».

كذلك يستحيل أن يكون السبب قلة مانعرفه عن المظاهر العقلية للعالم، فمن المفترض بالتمييز [بين العقلي والميكانيكي..] أن يكون مبدئياً. وليس السبب أيضاً عدم حل مسألة التوحيد، فلم تكن هذه قد حُلّت بالنسبة للمظاهر الكيميائية قبل بولنغ. ولا كذلك أن المظاهر العقلية تثير مسائل المعيارية والأخلاقية وما إليها، في حين أن المظاهر الأخرى لاتثيرها. فنحن نطرح أسئلة مختلفة الأنواع حول الجاذبية والضوء والجزيئات المعقدة ومستعمرات النمل وما إليها. علاوة على ذلك، تُصالب قضايا الأخلاقية والإلزام المعياري خط التقسيم «الفيزيقي – العقلي»: إن «القدرات الفيزيقية [الجسدية] تتدخل في تحديد الملومية [المسؤولية عما يلام من أفعال] (مثلاً عدم القدرة على الطيران إلى الطابق العاشر من بناء يحترق لإنقاذ طفل). إن الإحساس باللون الأزرق [وهو من المظاهر العقلية] لايرتبط بقضايا الأخلاقية والمعيارية، ولا كذلك فهم معنى كلمة «ماء». (سأعود إلى ذلك).

لعله مزعج للحس السليم وللتفكير المحكم افتراض أن قضايا معينة (القصدية والإحاطة aboutness، الوعي، السلوك غير المحتم سببياً لكنه ملائم، أو أي شيء آخر) هي من بين «الخصائص النهائية للأشياء وغير القابلة للإرجاع» التي يسعى الفيزيائيون لجدولتها (الصيغة لجيري فودور). بيد أن هذا الاشتراط لايعيننا كثيراً. فلماذا هذه القضايا وليس الجذب والنبذ؟ لم يكن نيوتن أحمقاً بالتأكيد، ومع ذلك فقد بدا له منافياً للعقل افتراض أن التفاعل دونما تماس هو مظهر من مظاهر الطبيعة.

حتى وقتٍ قريبٍ، كان مقبولاً على نطاق واسع أن هذه المسائل خالية من المعنى: «فالعالم الفيزيقي» يفلت من قبضة حدسنا سواء ضمّناه المظاهر العقلية أم لا. كتب هيوم «بدا أن نيوتن قد كشف الحجاب عن وجه بعض ألغاز الطبيعة» إلا «أنه كشف، في نفس الوقت، نواقص الفلسفة الميكانيكية، معيداً بذلك الأسرار النهائية ‹للطبيعة› إلى الظلال التي كانت دائماً، وستبقى أبداً، فيها». بعد قرن، طرح فريدريك لانج في كتابه الكلاسيكي تاريخ المادية (ترجمه إلى الانكليزية برتراند رسل مع مقدمة تستحسن مضمونه) طرح القضية كما يلي، متناولاً الخدمة الحقيقية التي قدمها نيوتن

> لقد عودنا أنفسنا، في أيامنا هذه، على التصور المجرد للقوى، وبالأحرى على تصور يرفرف في ظلال صوفي بين *التجريد والفهم الملموس*، لدرجة أننا لم نعد نجد أي صعوبة في جعل جُزيء من المادة يؤثر في آخر دون تماس مباشر. قد نتخيل فعلاً أننا حين نقول «لاقوة بلا مادة» *إنما ننطق بلسان المذهب المادي*، بينما نحن نقبل طوال الوقت وبارتياح أن جزيئات المادة تؤثر في بعضها عبر *الفضاء الخالي* دون رباط مادي. كان رياضيو وفيزيائيو القرن السابع عشر الكبار بمنأى عن هذه الأفكار. كانوا جميعاً لايزالون ماديين حقيقيين بالمعنى القديم

للمادية: جعل التماس المباشر شرطاً للتأثير. كان اصطدام الذرات، أو الجذب الذي تمارسه جزيئات ذات شكل كالخطاف ـ وهذا مجرد شكل معدل للاصطدام ـ كان مثالاً لكل ميكانيكية؛ وإلى هذه مالت كل حركة العلم في ذلك الوقت.

لعلنا لم نعوّد أنفسنا بعد على استنتاجات بريستلي أو غيره، لكن العادة ليست معياراً لفرض انقسام عميق، ميتافيزيقي أو غيره ـ بين المظاهر المتنوعة لهذا العالم الواحد الوحيد.

ثمة تنويعتين للتناول الحديث لهذه القضايا. تبحث إحداهما في مكانة الكينونات العقلية متسائلة عما إذا كانت هذه الكينونات (حالات، خصائص، الخ) «فوق أو أعلى من الكينونات الفيزيقية العادية، كما تعرّفها العلوم الفيزيقية أو التي يعدّها الحس السليم فيزيقية». أما التنويعة الأخرى فتتساءَل عما إذا كان «الكلام العقلوي Menta listic talk» يجد «لنفسه موقعاً في محاولاتنا الرامية لوصف وشرح العالم (وإن وُجد فكيف يحصل ذلك)» (وفقاً لتعبير برج). قد نسمي هاتين التنويعتين ميتافيزيقية وابستمولوجية على التعاقب، أو نعتبر أن الأولى تتبنى صيغة مادية، والأخرى صيغة شكلية، بلغة رودولف كارناب.

لابد لنا من تكوين تصورٍ عن الكينونة الفيزيقية لكي يكون للتنويعة الميتافيزيقية معنى. لانملك هذا التصور. وهذا مجرد اشتراط بأن نضمّن في تصور الكينونة الفيزيقية الجاذبية، الحقول، صيغ ككيول التركيبية Kekule,s structural formulas، الزمان ـ المكان المحدب، الكواركات، الخيوط الفائقة الخ. ولكنه لايتضمن العمليات، الأحداث، الكينونات وما إليها، التي يُسلّم بها في دراسة المظاهر العقلية للعالم. يبدو هذا الموقف البالغ التأثير ـ وقد كان كواين أبرز مناصريه لوقت طويل ـ خالياً من أي قوة إقناع. وكذا هو الأمر بالنسبة لمواقف النقاد.

أما بخصوص التنويعة الابستمولوجية، ففي وسعنا أن نتيقن من أن «الكلام العقلوي» لن يجد موقعاً لنفسه في المحاولات الرامية لوصف وشرح العالم. لكن لا أهمية لذلك، فهو ينطبق على «الكلام الفيزيقوي» أيضاً. لايمكن لأي من هذه التعابير: «تنحدر الصخرة من التل»، «الأزهار تنمو»، «إنه يزداد سمنة»، «الطائرة تهبط»، «ينقض الصقر نزولاً ليمسك بفريسته»، «تزداد السماء قتامة، لكن الطقس يتحسن ببطء»، «يتجه النيزك نحو المشتري (لكن من غير المحتمل أن يصطدم به)»، «تعيد النملة بناء مملكتها بعد أن كانت قد دمرت تماماً»؛ أقول لايمكن لأي منها ـ بل في الواقع لكل مانقوله عن «العالم الفيزيقي» ـ أن يترجم إلى لغة العلم. ولم يعد لدينا أي سبب لتوقع أن يُعنى علم مستقبلي، إن حصل وتطور علم كهذا، بترجمة علمية لعبارات مثل «جون يتكلم الانكليزية» أو «أخذ جون مظلته لأنه توقع هطول المطر». فالبحث العلمي ينظر إلى هذه القضايا بطريقته الخاصة، المختلفة عموماً عن غيرها. لعله ، يستخدم ملكات متميزة للعقل.

العقيدة الخارجانية

تنبني الصورة الحديثة [عن اللغة والعالم] التي اختصّ بتشييد أسسها غوتلوب فريجه في العصر الحديث على ثلاث مبادئ:

1 ـ وجود مخزون مشترك من الأفكار.

2 ـ وجود لغة مشتركة للتعبير عن هذه الأفكار.

3 ـ أن اللغة طقم حسن التشكيل من التعابير. وتنبني دلالياتها على العلاقة بين أقسام هذه التعابير وبين أشياء هذا العالم.

هي ذي الأطروحة «التمثيلية» التي ذكرتها سابقاً، وهي مقبولة أيضاً من قبل النقاد «الخارجانيين» من الطراز الفريجي.

استخدم فريج الكلمة الألمانية «Bedeutung» لوصف العلاقة المفترضة بين التعابير والأشياء، لكنه فعل ذلك بمعنى فني مبتكر للكلمة، لأن اللغة الألمانية تفتقر إلى تصور ملائم لهذه العلاقة. أما الترجمات الانكليزية فتستخدم تعابير مثل «الإحالة» و«التعيين»(*) بمعانٍ فنية أيضاً وللسبب نفسه. فلا وجود لذلك التصور في الانكليزية، ويبدو أنه غير موجود في أية لغة أخرى(**). ثمة تصورات مماثلة إلى حد ما مثل (يتحدث عن»، «يطلب»، «يحيل إلى» الخ. ولكن إن نظرنا إلى هذه التعابير عن كثب، نجد أنها تملك خصائص تجعلها غير ملائمة للنموذج «التمثيلي». لابأس إذن بـإدخال تعابير فنية لمصلحة البحث النظري. ما من بديل لذلك أصلاً. ففيما وراء مستواه الأكثر بدائية، يجتنب البحث العقلاني الموارد [التعبيرية] التي يقدمها الحس السليم واللغة العادية. أما في إطار البحث النظري، فالسؤال الذي نطرحه سؤال مختلف: هل يلائم هذا الإطار الغايات المقصودة؟

تتصف الصورة الفريجية بأنها مفهومة، بل لعلها صحيحة، في خدمة البحث الذي كان الشاغل الأولي لفريج نفسه: استشكاف طبيعة الرياضيات. أما اللغة العادية فقد عدّها فريج بالغة «القصور» بحيث لاتستحق كثيراً من الانتباه. إن تحدثنا في إطار علم الحساب مثلاً، نستطيع القول بوجود فكرة مقبولة من الجميع بأن اثنين واثنين يساوي أربعة. وفي مقدورنا تركيب نظم رمزية يقبلها الجميع أيضاً للتعبير عن هذه الفكرة (وهذا ما يغطي البندين 1 و 2 من النموذجي الفريجي). فإذا التفتنا إلى البند الثالث، فيمكن النظر إلى النظام الرمزي

(*) التعيين: تسمية الأشياء بأعيانها في مقابل الإيحاء التضميني بها.

(**) تنازعت نظريتان أو ثلاث تصور المسألة في التراث العربي القديم: النظرية الاصطلاحية التي ترى إلى اللغة كنظام تواضعي وعرفي، النظرية التي ترى أن التعابير تحاكي الأشياء، وتمثل على ذلك ببعض الأصوات... ثم النظرية التوقيفية التي ترى أن اللغة ممنوحة من الباري.

المبتكر كطقمٍ غير محدودٍ من التعابير حسنة التشكيل (موضوع رياضي معين). بالتدوين الحسابي المعتمد، نعبر عن الأمر هكذا «(2 + 2) = 4»، لكن إعادة ترتيب مختلفة ليست صحيحة، مثلاً «2 = +4». تتأسس دلاليات هذا التعبير الرياضي على علاقة بين العدد «2» والعدد اثنان منظوراً إليه ككائن أفلاطوني [مثالي]، وبين «(2 + 2) = 4» وأصلها **الحقيقي**، وهو موضوع أفلاطوني أيضاً(*).

تبدو الصورة الفريجية وجيهة أيضاً بمعنى معياري(**) للبحث العلمي، هذا المعنى الذي يشكل مسعى إنسانياً ذي خصوصية محددة. يوحي كل من الاستبطان(***) وتاريخ العلم بأن العالِم يسعى حدسياً وراء شيء ما يشبه الصورة الفريجية: نظم رمزية مشتركة ذات مصطلحات تنتخب ما نأمل أنها أشياء العالم الحقيقية: الكواركات(****)، الجزيئات، النمل، اللغات الإنسانية وعناصرها الخ.

بيد أن هذه الصورة لاتصلح بتاتاً بصدد اللغة الإنسانية. فهذه كينونة بيولوجية يجب البحث فيها بمناهج العلوم دونما اشتراطات اعتباطية تصدر عن اهتمام آخر. فليس لتصور «مخزون مشترك من الأفكار» [البند الأول في الصورة الفريجية] اعتبار تجريبي، ومن غير الراجح أن ينال هذا الاعتبار، حتى لو اكتشفت علوم المستقبل سبباً لانعرفه اليوم لافتراض وجود كينونات تماثل «ما نفكره (نؤمن به، نخشاه، نأمله، نتوقعه، نريده الخ)». يبدو المبدأ الأول من الصورة الفريجية بلا أساس في أحسن أحواله، وخال من المعنى في أسوأها.

أما بالنسبة إلى المبدأ (2) فلا مكان لتصور «لغة مشتركة» في مساعينا لفهم وشرح ظواهر اللغة. فقد يتحدث شخصان بطريقتين متماثلتين، وقد يتشابهان بالشكل أو يعيشان قرب بعضهما، لكن لن يكون لافتراض «لغة مشتركة» بينهما من معنى أكثر من افتراض شكل مشترك أو منطقة مشتركة. وكما هو الأمر في حالة «الفيزيقي» أو «الواقعي» لاتتمثل المشكلة في غموض التعابير أو عدم وضوحها: فما من شيء يتطلب توضيحاً. وليس في العالم أشكال ومناطق، أو لغة مشتركة. وليست المشكلة أيضاً خلو الكلمات من المعنى، فهي مفيدة تماماً في الاستخدام العادي. فمما له معنى بالنسبة لي أن أخبركم أني أعيش قرب بوسطن وبعيداً عن سدني، أو أن أخبر شخصاً من المريخ أني أعيش قريباً من المدينتين ولكن بعيداً عن القمر. وكذا ينطبق الأمر على تشابه الأشكال وتماثل طرق الكلام. قد أتحدث أو لا أتحدث

(*) بقدر ما أفهم ـ وهو قليل في الحقيقة ـ يحيل هذا الكلام إلى نظرية المثل الأفلاطونية. معلوم أن لكل شيء في عالمنا نسخته الأصل في عالم المثل. فالرقم 2 الذي نعرفه هو نسخة عن اثنين مثالية، والعملية الحسابية 2 + 2 = 4 هي الأخرى نسخة عن أصل مثالي.

(**) الحكم المعياري هو الحكم بصحة أو حقيقية أقوال ومواقف.. وليس بمجرد سلامتها الصورية.

(***) التأمل الباطني في الذات. فحص الوعي.

(****) دقائق بالغة الضآلة تتكون من الذرات.

مثل أهالي سدني وفقاً للظروف الحافة بخطابي. فبعض هذه الظروف ـ وهي بالغة التعقيد ـ تدفعني لانتخاب وإبراز ما ندعوه أحياناً «أمكنة» و«لغات». إن بوسطن الكبرى تشكل منطقة واحدة من وجهات نظر محددة، ومن وجهات أخرى ليست كذلك. إن الصينية «لغة»، أما الرومانية [اللاتينية] فليست [لم تعد] كذلك نتيجة لأمور من نوع ألوان [البلدان] على الخرائط وثبات الإمبراطوريات(*). بيد أن الصينية ليست عنصراً [مكوّناً] للعالم أكثر مما هي المنطقة المحيطة ببوسطن، بل إن الصينية أقل من بوسطن من هذا الاعتبار، لأن شروط التعيين [تعيين وتفريد ماهو صيني] أشد تعقيداً بكثير وأوثق ارتباطاً بالمصالح.

تنطبق اعتبارات مماثلة على معايير وأعراف استخدام اللغة. ولكن إن كنا نقصد بـ «الأعراف» شيئاً، من نوع «إطرادات الاستخدام»، ففي وسعنا عندئذٍ إسقاط القضية لأن هذه الاطرادات نادرة ومبعثرة ولاتكاد تخدم الأغراض التي استحضرت من أجلها. أما إن فهمنا الأعراف والاطرادات بمعنى مفيد ودون نفحة من الموضوعية(**) فسنرى أن لكل تجمع اجتماعي معاييره وأعرافه، بما في ذلك الجماعات المتنوعة والمتداخلة المعقدة التي ينتمي إليها أي فرد، والمتميزة باستخدام لساني خاص؛ وهذا أمر قائم في أبسط المجتمعات. يمكن للنقاش حول المعايير أن يكون واضحاً تماماً سواء كنا نتحدث عن إعداد مائدة أو إلقاء محاضرة. بيد أن الاعتقاد بوجود شيء ها هنا ذي صلة هامة بنظرية المعنى أو بمعرفة اللغة أو باتباع القواعد هو أمر خاطئ بالتأكيد، لأسباب نوقشت باسهاب في مكان آخر.

يجب أن تكون هذه التوكيدات بديهيات. من سوء الحظ أنها تجعل جانباً كبيراً من العمل بالغ الأهمية وعميق التفكير في مجال فلسفة اللغة والعقل غير قابل للفهم. وهذا ما يجب، في رأيي، أن يشغل الأذهان أكثر مما هو حاصل.

تستند إحدى دعامات الأطروحة الخارجانية على افتراض أن تصور «اللغة المشتركة» بمعاييرها وأعرافها، يتدخل بصورة حاسمة في تحديد «محتوى» التعابير والفكر، أي مانعني ومانفكر. بيد أن هذا الجانب من الأطروحة واهي الأسس مالم يُجب على بعض الأسئلة التي تنتظر أن تُجاب، بل أن يُعترف بها فحسب. ويبدو أنه لاإجابات على تلك الأسئلة لكونها مطروحة بصورة خاطئة.

تختلف اللغات الإنسانية ـ إن التفتنا إلى المبدأ الثالث من النموذج أعلاه ـ جذرياً عن نظم فريبج الرمزية في كل الجوانب الحاسمة. قد نسمي هذه النظم الرمزية «لغات» إن شئنا تبني

(*) القصد: لم يعد هناك ـ وهذا ماتوضحه المصورات الجغرافية اليوم ـ بلد هو الدولة الرومانية، زالت الإمبراطورية الرومانية في حين ظلت الصين قائمة. لذلك هناك لغة صنية، وليس هناك لغة رومانية. هكذا فعل التاريخ.

(**) اعتبار الاطرادات نواظم موضوعية تشرف على الاستخدام الذاتي للغة.

استعارة معينة، لكن يجب أن نحرص عندئذ ألا تضللنا تلك الاستعارة. بالنسبة لنظام فريج، لامعنى لتصور «القواعد الحقيقية» أو «الإجراء التوليدي الصحيح»، فأي وصف لخصائص التعابير حسنة التشكيل يفي بالحاجة. أما بالنسبة للغات الإنسانية فهو التصور [القواعد الحقيقة أو الإجراء التوليدي...] الوحيد ذو المعنى. من المفيد، في الواقع، أن نعرف اللغة ـ برسم أغراض البحث النظري ـ كإجراء توليدي يرفق الصوت والمعنى بطريقة مخصوصة. سيقرّ من هم على ألفة بالأدب اللساني والفلسفة وسيكولوجيا الإدراك أن هذه الحقائق البسيطة تكفي لخسف قسم كبير من النقاش حول مسائل مزعومة كالتعادل الامتدادي والطاقة التوليدية والتكرارية والكثير غيرها. في أحسن الأحوال، يمكن لدراسة موضوعات كهذه أن تحمل إيحاءً غير مباشر. والسبب ببساطة هو أن المفاهيم التي تستخدمها لاتنطبق على اللغة الطبيعية.

فلنعد في النهاية إلى علاقة Bedeutung ـ الإحالة التي يزعم أنها تربط الكلمات والأشياء. هل تعمل اللغات الإنسانية بهذه الطريقة؟ هذه مسألة تجريبية، ويبدو جوابها سلبياً. وليست هذه قضية غموض أو «سرد مفتوح». بالأحرى يتصف النظام اللغوي بأنه مصمم بطريقة مختلفة تماماً. وبقدر مانعرف، ليس من المعقول أن نبحث عن شيء ـ ما ـ في ـ العالم تلتقطه كلمة «نهر» أو «شجرة» أو «ماء» أو «بوسطن»، كما غير معقول أيضاً البحث عن مجموعة الحركات الجزيئية التي التقطها المقطع اللفظي الأول أو الحرف الصامت الأخير من كلمة «بوسطن». لابد من قدر من البطولة للدفاع عن أطروحات كهذه، لأنها تبدو خالية من المعنى تماماً. بمعنى ما، قد يلتقط كل استخدام كهذا للكلمات حركات مخصوصة للجزيئات أو أشياء ـ في ـ العالم (العالم كما هو أو كما يدرك). لكن هذا شأن مختلف وخارج تماماً عن الموضوع.

فلنعد إلى الملاحظة التي ترى أنه لامكان للكلام الفيزيقوي العادي في البحث العلمي. هذا متفق عليه في الفيزياء، وربما بالنسبة لعامة «العلوم القاسية». لكن الفلاسفة المعاصرين جادلوا (وهم يتفقون على قليل من الأشياء عدا هذه المجادلة) أن «العلوم الخاصة» كالجيولوجيا والبيولوجيا تستخدم تصورات الحس السليم. هذه هيلاري بتنام تعتبر أن نظرية التطور تستخدم المفهوم العادي لـِ «الكائن الإنساني». كذلك اقترح جري فودور (إن أوّلت كلامه بصورة صحيحة) أن تصور «النهر» مستخدم في الجيولوجيا. لكن هذه الأفكار ليست صحيحة.

صحيح تماماً أن نظرية التطور تعنى بالشيء الذي ينتج الآن هذه الكلمات [الإنسان]، لكنها تفعل ذلك ليس بوصفه «شخصاً» أو «كائناً إنسانياً» بخصائصه الغريبة كالذاتية والاستمرارية النفسية وماشابه. زِد على ذلك ـ وهذا ما أشار إليه لوك ـ أن هذه التصورات [الإنسان، الشخص] «تصورات شرعية» تفهم ضمن إطار المسؤولية القانونية والحكم الأخلاقي وماشابه، ولادور لها [بوصفها هذا] في نظرية التطور.

أما بالنسبة لـ «النهر» فقد عرف توماس هوبس(*) قبل لوك بوقت طويل بأنه «سيكون النهر نفسه الذي يتدفق من ذات المنبع، سواء جرت فيه نفس المياه، أو مياه أخرى، أو شيء آخر غير الماء، مادام المنبع نفسه». وقد توصل إلى أن هوية شيء ما تعتمد على طريقة نشوئه، وهي فكرة تعود بأصلها إلى أرسطو (وتكمن، كما لاحظ هوبس، في أساس المثال الشهير عن «قارب ثيسبوس» الذي يبقى القارب نفسه حتى لو تغيرت ألواحه واحداً واحداً مع الزمن. تصورٌ كهذا عن النهر لايدخل في مجال علم الجيولوجيا. إلى ذلك، تقلل هذه الملحوظات من مقدار تعقيد المفهوم نهر. خذ مثلاً نهر تشارلز الذي يمر قرب مكتبي. ليس محتملاً فقط أن يبقى ذات النهر إن حصل وصارت معظم مياهه (وربما كلها) ملوثة بالمواد الكيميائية من المصانع التي تشرف عليه ــ كما كان هوبس قد أشار [بخصوص «نهره»] ــ بل حتى لو انعكس جريانه، أو وُجِّه في مسار مختلف، أو قسِّم إلى جداول منفصلة قد تلتقي فيما بعد. مامن مفهوم يبعد أكثر من هذا عن الدخول في علوم الأرض.

ينطبق الأمر ذاته على الكلمات عامة. تمثّل أحد موضوعات البحث الرئيسية، من هوبس إلى لوك إلى هيوم، في طبيعة مفاهيم مثل شجرة، وهي شيء متعين بالنظر إلى شروط حياتها العامة وتضامن أجزائها وإسهام هذه الأجزاء في خدمة الهدف ذاته، وما إلى ذلك. فوق ذلك، رفض هيوم فكرة «وجود طبيعة مميزة تخص هذا الشكل [الشجرة]» كما كان شافتسبري قد عبر، وبناء على ذلك توصل إلى أن الهوية شيء «ملفق»، شيء «نعزوه إلى عقول الناس»، مثلها في ذلك مثل الوحدات الصوتية المكونة للتمثيلات العقلية، كالمقطع اللفظي الأول من كلمة «بوسطن»، أو الحرف الصامت الأخير منها.

اعتقد أن هيوم كان مصيباً في ذلك بعكس مضمون الدعامة الرئيسية الثانية للعقيدة الخارجانية التي سادت أعواماً: فكرة أن وقائع العالم تتدخل في تحديد معنى كلماتنا (بغض النظر عن الوجه التافه المذكور سابقاً للقضية، والذي يجمع عليه الكل). يبدو استخلاص هيوم أشد إثارة إن نحن تمعنّا في مفاهيم مثل شجرة، وهي أعقد مما افترض لوك وهيوم وآخرون. جرّب هذا التمرين الفكري مثلاً. هبْ أنك نقلت شجرة وغرستها في مكان آخر، ثم قطعت غصناً وزرعته في المكان الأصلي للشجرة، وبعد عشر سنوات وجدت أنه لايمكن التمييز بين الشجرتين؛ ترى أيهما الشجرة الأصلية؟ نعلم ماهو الجواب على غرابته، وهذا مجرد توضيح واحد لعدد من التعقيدات.

ثم ماذا عن الماء الذي يتدفق في النهر (أحياناً). حتى وقت متأخر من القرن الثامن عشر، كان الماء يعتبر المادة البدائية البسيطة غير القابلة للتحليل، ولكن مع تحفظ واحد: اعتبر

(*) هوبس (1588 ــ 1679) فيلسوف ومنظر سياسي انكليزي. من مؤسسي الفلسفة الميكانيكية، من كتبه «اللفياثان»، «الإنسان»، «المواطن».

أنصار النظرية الجسيمية، مثل بويل(*) ونيوتن، أن الماء يتكون من جزيئات دقيقة لاتقبل الكشف هي اللبنات التي تنبني منها الطبيعة، ويمكن إعادة ترتيب تلك اللبنات بطرق متنوعة فينتج عنها أي شيء. فالتحول [من مادة إلى أخرى] أمر معقول من حيث المبدأ. وفي الواقع أظهرت تجربة شهير قام بها فون هلمونت عام 1647 ـ تجربة تعتبر أحياناً مؤسسة لعلم الكيمياء الحديث ـ أن الماء النقي يمكن أن يتحول إلى شجرة، أي إلى شكل فائق التنظيم. كان إثباته مقنعاً تماما، ولم يتم دحضه حتى لافوازيه. ولكن قبل ذلك، كانت الماء تعتبر أبسط مايمكن وجوده من مادة.

لانعلم إلا القليل جداً عن «سيكولوجيا الشعب» أو عن «الحس السليم»، وبصورة خاصة لانعلم كيف نفرز المكونات الفطرية التي تكمن في أساس أي منهما عن الأغشية الثقافية التي تضفي عليهما شكلاً بهذه الطريقة أو تلك. بيد أن في وسع المرء أن يخمن أن بساطة مواد كالماء أمر لاينفصل عن «سيكولوجيا الشعب» الحقيقية.

من ناحية أخرى، نحن نعلم أن العقل غير المدرب ـ عقولنا جميعاً، لأنه مامن أحد يعرف كيف يتم التدريب، علماً أن للخبرة صلة هامشية بالأمر ـ يفهم مفهوم الماء بطريقة بالغة التعقيد. لنفترض أن لدينا كوبين على الطاولة. يحتوي الكوب الأول على H2O نقي، وملأنا الآخر من الصنبور؛ ولنفترض أني غمرت كيساً صغيراً من الشاي في الكوب الأول: لقد صار الآن شاياً لاماءً. ولنفترض أيضاً أن مايأتي من خزان الماء عبر الصنبور هو H2O نقي وقد مُرِّر عبر مرشح في الخزان بهدف قتل الجراثيم، ثم افرض أن هذا المرشح مصنوع من الشاي لأن أحدهم كان قد اكتشف أن الشاي يقتل الجراثيم. الآن يحتوي الكوب الثاني، الذي ملأناه من الصنبور على H2O ومعها بعض الشاي كـ «شوائب»، لكنه رغم ذلك، ماء وليس شاياً بخلاف محتوى الكوب الأول وهو شاي. إذن يحتوي أحد الكوبين على الشاي والآخر على الماء رغم أنهما قد يكونان متماثلين كيميائياً.

هذه الوقائع واضحة بالاستبطان، وقد تأكدت بالبحث التجريبي. تظهر تجارب قامت بها باربرا مالْت أن الماء ـ النموذج البدئي ـ واهي الصلة بتركيب H2O حتى عند الناس المطلعين على كيمياء الماء. تتحدد هوية الماء تبعاً لحشدٍ معقدٍ من المصالح والاهتمامات الإنسانية.

وقد لايكون الماء الأنقى ذاته ماءً بالنسبة للغات الإنسانية، مهما يكن مايقوله العلماء بلغة نظمهم الرمزية الخاصة (حتى وإن استخدموا الألفاظ ذاتها). يلحظ مقال فني حديث نُشر في مجلة ساينس [العلم] أن الزجاج «سائل فقد قدرته على الجريان»، وتنقصه البنية

(*) روبرت بويل (1627 ـ 1691) كيميائي وفيزيائي انكليزي.

الكريستالية (بخلاف الثلج)، وهو من الناحية التركيبية، «لايكاد يمكن تمييزه عن المادة السائلة التي كانها قبل أن يمر ـ بصورة مفاجئة في بعض الأحوال ـ إلى الحالة البلورية. علاوة على ذلك، اكتشف حديثاً أن «معظم الماء في الكون يوجد بحالة بلّورية (متبلرة) (في النيازك..)»، أي «كماء بلوري (متبلر) طبيعياً».

بيد أن مايعتبر «معظم الماء في الكون» من وجهة نظر الكيميائي الذي كتب تلك المقالة ليس ماءً على الإطلاق بالنسبة لك أو لي.

نعود إلى الكوبين الأول والثاني. هبْ أنهما مصنوعان من H2O نقي في حالة متبلرة (أُخذت من نيزك)، وأن زيداً طلب مني ماءً فأعطيته أحد الكوبين، وفي بالي الكوب نفسه [لأنه مصنوع من ماء متبلّر] وليس محتوياته؛ إني بذلك أخدعه ونيّف، بالرغم من أني أعطيته H2O نقياً، «ماء متبلر طبيعياً». وأتبين أني ألبيّ طلبه بصورة صحيحة إن أعطيته مايخرج من الصنبور، رغم أنه ليس H2O نقياً. ولن تكون تلبية طلبه صحيحة إن أنا أعطيته مادة مماثلة كيميائياً لكنها تشكلت من غمر كيس صغير من الشاي في H2O نقي.

إن تركيب المواد، بما فيها أكثرها بساطة، عامل ضعيف التأثير في تحديد هويتها ككذا وكذا. وليس مفهوم «نفس المادة كهذه» ـ حيث «نفس» تتحدد بما هو حقيقي في العالم (الحقيقي الذي عرفه العلم أو لم يعرفه أو لن يعرفه أبداً) ـ عاملاً محدداً [لهويتها وتعبيرنا عنها].

بهذه الاعتبارات تفقد الأطروحة الخارجانية أي وجاهة في رأيي، كما أنها [الاعتبارات] تزيد من ضعف القسم الأكبر من المحاجة المستخدمة لإثباتها («الأرض المزدوجة twin earth»، تجارب الفكر، وما إليها).

تبدو مقاربة معاني ما يسمى «مصطلحات الأنواع الطبيعية» ـ المقاربة التي تقوم على فكرة «من نفس الجوهر» [كتحديد للنوع] ـ تبدو، في أحسن أحوالها، ذات صحة مشكوك بها؛ وكذلك هو الأمر بخصوص تصورات «المعينٌ المحدِّد» وماشابهها.

تزداد هذه الاستنتاجات قوة إن تمعنّا في تلك الجوانب من اللغة التي تتصف بأنها «إحالية جداً» كالضمائر والكلمات الأخرى ذات «الإحالة التابعة». فحتى بالنسبة لهذه، نجد أن المعاني «معزوّة إلى العقل» بطرق معقدة، وأن الأطروحة الخارجانية ليست الوحيدة غير المنيعة على النقد، فالأطروحة الإحالية تشاركها في ذلك. لاتعمل اللغة بتلك الطريقة، مهما أمكن لأفكار كهذه أن تكون مناسبة لفهم اشتغال طاقات إنسانية أخرى: «ملكة تشكيل العلم» مثلاً، إن كانت هذه مكوّناً متميزاً للعقل، وهذا أمر محتمل.

لأسباب مماثلة، ليس في وسعنا افتراض أن للعبارات (ناهيك عن الجمل) شروط صدق. أقصى مايمكن افتراضه لها هو شيء أشد تعقيداً: «مؤشرات صدق» بمعنى ما. فلا يتعلق الأمر

بـ «سرد مفتوح [قد يكون المقصود سرداً يحتمل شتى وجهات النظر]» أو بـ «تشابه عائلي» بالمعنى الفتغنشتايني. ثم أن هذا الاستنتاج لايعطي أي اعتبار للاعتقاد بأن الدلاليات «كلّوية» بالمعنى الكوايني للكلمة: عزو الخصائص الدلالية إلى المجموع الكامل للكلمات وليس لكل كلمة بمفردها. يبدو كلٌ من هذه التصورات عن طبيعة المعنى صحيح جزئياً، وجزئياً فقط. ثمة شواهد قوية على أن للكلمات خصائص باطنة كالصوت والشكل والمعنى، لكن كذلك هو حال السرد المفتوح الذي يمكّن المعنى من أن يتسع ويتحدد بطرق معينة، وكذا الخصائص الكلّوية التي تسمح بقدر من التعديل المتبادل [لمعاني الكلمات]. تكفي الخصائص الباطنة لتثبيت علاقات شكلية معينة بين التعابير كالإيقاع والاقتضاء [الاستلزام المنطقي]، كما بطرق أخرى بواسطة نظم الأداء المرتبطة بالملكة اللغوية. من بين العلاقات الدلالية الباطنة التي تبدو مؤكدة على أسس تجريبية، لدينا الروابط التحليلية بين التعابير، وهذه شعبة فرعية لاتتمتع بأهمية خاصة عند دراسة دلاليات اللغة الطبيعية، وإن تكن ذات أهمية مستقلة في السياق الخاص لاهتمامات الفلسفة الحديثة. لكن هذا محتمل فحسب، لأنه من غير الواضح إن كان للغة الإنسانية صلة قوية بهذه الروابط التحليلية، أو أن هذه الروابط تستطيع استيعاب ماكان ذا أهمية تراثية.

لابد أن البنية الباطنة، الثابتة والخصبة، للتعابير، وبالتحديد خصائصها الدلالية، مشتركة بين الناس واللغات إلى حد كبير لأن هذه الخصائص معروفة دونما أدلّة، ولذلك فأصولها تقيم في التكوين البيولوجي الإنساني المشترك الذي يحدد قدراً كبيراً مما نعرف. تقر بهذه الحقيقة فئة واسعة من المفكرين بمن فيهم أفلاطون وديكارت وهيوم وآخرون.

اللغة كموضوع طبيعي

إن عدنا أخيراً إلى وجهي موضوع اللغة والطبيعة اللّذين بدأنا بهما، يبدو معقولاً استخلاص النتائج العامة التالية.

هناك القليل مما يقال عن مكانة اللغة (والعقل عامة) في الطبيعة. لامجال لإثارة قضايا المادّوية والفيزيقوية وما إليها، فما من أسئلة متماسكة عنها، وبالتالي ما من أجوبة. ببساطة، نحن ندرس الوجوه العقلية (بما فيها اللسانية) للعالم كما نفعل بالنسبة لكل وجوه العالم الأخرى. إن اللغة الإنسانية موضوع بيولوجي ذو خصائص بالغة التعقيد وشديدة التعيين، بخلاف النظم الشكلية الموضوعة وضعاً والتي قد تسمى «لغة» عبر توسع مجازي لاضرر منه إن لم يُنظر إليه جدياً. بيد أن هذه التسمية مضللة جداً في الواقع. على وجه الخصوص، ليسَ هناك سؤال عن كيفية تمثيل اللغات الإنسانية للعالم كما هو، أو كما نظنه. لاتمثّل اللغات الإنسانية العالم. تشتغل التعابير، بوجوهها الحسية الحركية، وبالخصائص الأخرى لاستخدام

اللغة، بطريقة مختلفة تماماً عما تفترضه الأطروحة التمثيلية. ليس ثمة دلاليات إحالية، ولذلك ليس هناك أطروحة خارجانية متماسكة حول اللغة والفكر. وهناك أسباب أخرى تجعل الأطروحة الخارجانية أشد هشاشة. ولكن ثمة دلاليات داخلانية خصبة ومثيرة، تشكل بحق جزءً من النحو، مثلها في ذلك مثل علم الأصوات.

يقدم كلاً من النظامين [الدلالي والصوتي] «تعليمات» لنظم الأداء [اللغوي]، وتُستخدم هذه «التعليمات» بطرق معقدة، وإلى حد كبير، مسبقة التحديد من أجل التلفظ والتأويل والاستفهام والتعبير عن الفكر وأشكالٍ متنوعة من التفاعل الإنساني. وهناك أسئلة عسيرة وهامة عن كيفية استخدام الموضوعات العقلية التي تشكلها عمليات اشتغال الملكة اللغوية، أسئلة تمس كلاً من عناصرها الصوتية والدلالية.

هذه مسائل مركزية للبيولوجيا الإنسانية. في بعض الحالات، نستطيع مداعبة بعضٍ من هذه المسائل بقدر من النجاح، بل وقد نحصل على نتائج مفاجئة تماماً. يعتمد البحث في اللغة وفي استخدامها ضمن إطار اجتماعي واسع على مانفهمه عن الموضوع البيولوجي الذي هو اللغة، حتى عندما ننكر هذه الحقيقة. مامن بديل متماسك عنها. ولايمكن لهذا البحث إلا أن يستفيد من الاعتراف بهذه الحقيقة بدلاً من انكارها على أسس أيديولوجية ولاعقلانية. من هذه الناحية على الأقل تشبه دراسة المجتمع الإنساني البحث في النمل، في الطيور والجماعات الأخرى غير الإنسانية؛ وإن كانت تختلف، من نواحٍ حاسمة أخرى، بسبب من الطاقات اللسانية الفريدة للجنس البشري. في هذه النقطة، ليسَ في مقدور فهمنا الراهن أن يتحدى التبصرات الديكارتية النافذة، وإن يكن الإطار التعبيري لها قد هُجر منذ أمدٍ بعيد.

تبقى العديد من المسائل الكلاسيكية، وبخاصة تلك التي شغلت ديكارت تحديداً أو كمنت في أساس ثنويته المتيافيزيقية، تبقى ممتنعة على أي بحث معقول. لماذا؟ ليس في وسعنا إلا التخمين.

قد يتبدى أن هيوم محق في استنتاجه أن «الأسرار القصوى» للطبيعة «ستبقى أبداً في الظلال»، بما فيها ما سمّاه في مكان آخر «المنابع الخبيئة والمبادئ التي تفعّل العقل الإنساني في اشتغاله». ليس مستحيلاً أن نفهم سبب صحة ذلك ـ إن كان صحيحاً ـ يوماً ما، حتى لو لم نقدر على النفاذ إلى تلك الأسرار. ومهما يكن من أمرٍ، من غير اللائق أن نتظاهر بفهم مالانعرف عنه شيئاً؛ رغم أنها لجدارة عظيمة أن ندفع إلى الحدود القصوى طاقاتنا العقلية، الطاقات التي لانكاد نفهم عنها شيئاً.

هوامش المؤلف

هوامش الفصل الأول

1 ـ إن مايلي مبني على ملحوظات مخصصة لكلمة ألقيتها في جامعة ماكواري في كانون الثاني 1995 ، وقد جُدِّدت بإضافة بعض المواد الحديثة؛ كما أن قسماً منها قد أُعدّ من مقالتيّ في كل من هآرتس (4 شباط 1994) وسترغل (جامعة بن غوريون، تشرين الأول 1994). يمكن العثور على المصادر، مالم يشر لها بالتخصيص، في كتابي نظم العالم ـ قديمة وجديدة؛ وفيه أيضاً مناقشة أكثر استفاضة.

2 ـ المراسلان العسكريان مايكل غوردن والجنرال (البحري المتقاعد) برنارد تراينور، نيويورك تايمز، 23 تشرين الأول 1994؛ مقتطف من كتابهما وشيك الصدور حرب الجنرالات (لتل براون، 1995). لم يستثر ماكشفاه، وهو يؤكد تقارير سابقة، أي تعليق.

3 ـ انظر مقالي في Zed Magazine شباط 1990؛ كتابي «ردع الديمقراطية»، الفصل الخامس. تمت تغطية هذه الخطط في التلفزيون على يد مراسل ABC في الشرق الأوسط تشارلز غلاس، الذي لاحظ أيضاً أن «الولايات المتحدة صارت أكبر شريك تجاري للعراق». لم تثر الحملة التي قام بها منفرداً، في الإعلام الرسمي، لفضح الفظائع العراقية والمساندة الأمريكية الحاسمة، إلا التهرب والانكار من واشنطن، وقد أوردت الصحافة هذا الانكار بوصفه هو الحقيقة.

4 ـ Mideast Mirror (لندن) 15 آذار؛ Wool street Journal، 8 نيسان، كوويل. New York Times، نيسان 1991؛ مقابلة رون بن إيشاي مع رئيس الأركان الإسرائيلي المتحفظ الجنرال دان شمرون في Haaretz، 29 آذار، شالوم يروشاليمي «نحن جميعاً مع صدام» في Kol Hair 4 نيسان؛ موشيه زاك، Jerusalem Post، 4 نيسان 1991 (هذه الأخيرة على الأقل قرأها الصحفيون والمعلقون في الولايات المتحدة). للحصول على تفاصيل أخرى انظر مقالاتي في Z Magazine في عامي 1990 و 1991 ، أيضاً كتابي ردع الديمقراطية، الفصل السادس، خاتمة (طبعة 1991)، وفي الكتاب الذي حررته سينثيا بيترز: أضرار جانبية (South End، 1992).

5 ـ استُشهد بياول في كتاب غوردون وتراينور، مرجع سبق ذكره. حول بنما انظر: «ردع الديمقراطية»، الفصل الخامس؛ نظم العالم، الفصل الأول. روب «تبعثر الأشياء: بنما بعد نورييغا» Current History آذار 1993.

6 ـ حول الوثائق الأمريكية والبريطانية ذات الصلة، ومن أجل استعراض لما كان معروفاً على الفور عن الجهود الدبلوماسية، رغم عدم وروده في الولايات المتحدة (وأقل منها في المملكة المتحدة)، انظر كتابي «ردع الديمقراطية»، الفصل السادس؛ انظر أيضاً الخاتمة، وكتاب بيترز، مرجع سبق ذكره. وحول العمل البحثي الذي فاز بمديح بالغ، وهو من تأليف لورنس فريد مان وافرايم كارش، انظر مقالي «النظام العالمي وقواعده» (كارديف) صيف 1993 .

7 ـ استشهد به غابرييل كولكو في التيارات الرئيسية في التاريخ الأمريكي، (بانثيون، 1984)، غوردن كونل ـ سميث، النظام بين ـ الأمريكي (Oxford، 1066). كان المقصود «بالأولاد المشاغبين» وقتها المكسيك تحديداً. انظر كتابي رد المد Turning the Tide (South End ، 1985) للحصول على تناول مسهب.

8 ـ للحصول على مناقشة لهذه القضية وقتها، انظر مقالي في Le Monde Diplo matique، 1977؛ أعيد طبعه في نحو حرب باردة جديدة (Pantheon، 1982)، الفصل 11 .

9 ـ انظر موريس «تزييف السجل: نظرة جديدة إلى التوثيق الصهيوني لعام 1948»، مقتطف من منشورات عبرية وفرنسية في Journal of Palestine studies، ربيع 1995 .

10 ـ انظر كتابي المثلث المصري (1983)، الفصل السابع، وثقافة الإرهاب 1988) الفصل الثامن. انظر أيضاً كتاب جوناثان مارشال، بيتر دل سكوت وجين هنتر: الرابطة إيران ـ كونترا (South End، 1987) الفصل الثامن.

11 ـ تم تقصّي الأصول الكونغرسية لحملات حقوق الإنسان؛ انظر لارس شولتز: حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة. تقود نظرة متمعنة ـ لاتزال تنتظر من يقوم بها بصورة منهجية ـ إلى نشاطية الستينات كأصل لهذه الحملات.

12 ـ انظر فرانك كوستيغليولا في الكتاب الذي حرره توماس بترسون بحث كندي عن النصر (Oxford، 1989). وحول احتقاره لبريطانيا والحلفاء الأوربيين الآخرين، انظر كوستيغليولا «كندي والإخفاق في التشاور»، ربيع 1995 ، وحول كيسنجر، انظر نحو حرب باردة جديدة، ص 547؛ نظم العالم، الفصل الثالث.

13 ـ كانت هناك مجموعة يهودية صغيرة تشكل حوالي 10٪ من السكان حين أعلنت بريطانيا التزامها بتأمين «وطن قومي للشعب اليهودي» عام 1917؛ لكن معظمهم كانوا مناهضين للصهيونية بقوة، وتبقى كذلك ذريتهم إلى حد بعيد.

14 ـ رسالة لإبراهام فوكس مان، المدير القومي لعصبة مكافحة الافتراء، موجهة إلى Wool Street Journal، 8 آب 1995 ، يندد فيها بإدموند هانور الذي قام بتلك المقارنة الشائنة في رسالة له. منذ عام 1967 غدت عصبة مكافحة الافتراء التي كانت أصلاً منظمة حقوق مدنية أصيلة شيئاً مختلفاً جذرياً.

15 ـ ورد في إروين وول «الولايات المتحدة، الجزائر، والجمهورية الفرنسية الرابعة» Diplo matic History، خريف 1994 .

16 ـ انظر: «ردع الديمقراطية»، الفصلين 1 و 2 .

17 ـ La Epoca، 4 أيار 1994 ، تصدير كتاب توماس فوكس العراق (Sheed and Ward، 1991). وحول ردود فعل العالم الثالث انظر مقالاتي في Z Magazine، أيار وتشرين الأول 1991 ، وبيترز، المرجع المذكور سابقاً.

18 ـ انظر: «نحو حرب باردة جديدة»، الفصل السادس، ص406 ـ 407؛ نظم العالم، الفصل الثالث.

19 ـ يدحض السجل الوثائقي الإدعاءات اللاحقة حول مواقف مزعومة للمفاوض الأمريكي آرثر غولدبرغ. المروّج البارز لهذه الاختلاقات هو يوجين روستو. انظر تبادل المواقع في صحيفة New Republic بين روستو والموظف في وزارة الخارجية ديفيد كورن الذي يدحض ـ بإقرار ضمني في إجابته المراوغة ـ تصوّر روستو، 21 تشرين الأول، 18 تشرين الثاني، 25 تشرين الثاني 1991 .

20 ـ تسلر، تاريخ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني (Indiana University Press، 1994) ص817 ـ 818 .

21 ـ Middle East Justice Net Work، كانون الأول 1994 .

22 ـ حول السجل الصحافي لأعوام الثمانينات، وخاصة الأداء المرموق لمراسل التايمز Times في القدس توماس فريدمان الحائز على جائزة بوليتزر، انظر كتابي «أوهام ضرورية» (South End 1989). ثمة مناقشة مستفيضة في هذا الكتاب، وفي مصادر أسبق، للتعليقات الإسرائيلية على حرب لبنان؛ من بين تلك المصادر كتابي قراصنة وأباطرة (Clare mont, Amana, Black Rose ، 1986)؛ انظر نظم العالم من أجل استعراض لتلك التعليقات.

23 ـ جولان أوزان، Financial Times، 8 آب 1995 .

24 ـ روبنشتاين Ha,aretz، 30 آب 1993؛ Wool street journal، 2 أيار 1994؛ بنفنستي، Ha,aretz 12 أيار 1994 (إسرائيل شاحاك «ترجمات من الصحافة العبرية» حزيران 1994)؛ Ha,aretz 6 تموز 1995 (الجبهة الأخرى، القدس، 11 تموز).

25 ــ هاس، في كلمة ألقاها في جامعة تل أبيب: أنباء من الداخل (القدس) تموز 1995؛ يوشر، العرق والطبقة، تموز ــ أيلول، 1994؛ حاييم ورفقة غوردن، Tsevet,aza «الوضع في قطاع غزة، تموز 1995» (بالعبرية)؛ فلبر Associated Press. Boston Globe، 4 شباط 1995 . حول الخلفية، انظر سارة روي، قطاع غزة (معهد الدراسات الفلسطينية، 1995).

26 ــ سارة هلم، Independent 3 تشرين الأول، باتريس كلود Le Monde، 5 تشرين الأول، (Guardian Weekly، كانون الثاني، 1995)؛ بيره تال وزيف ماور Ha,aretz، 12 كانون الثاني؛ غيدون شمرلنغ، Kol H,a,ir، 20 كانون الثاني، حنة كيم Ha,aretz، 20 كانون الثاني (انظر إسرائيل شاحاك، التقرير رقم 149 ، 29 ك2) Ha,aretz، 8 حزيران (أخبار من الداخل) 1995؛ افتتاحية Davar 29 ك2، وروبنشتاين، Ha,aretz، 10 كانون الثاني 1995 ، وورد في تقرير عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مؤسسة السلام السلام في الشرق الأوسط (واشنطن)، آذار 1995 . بارتون جلمان، Washington post weekly، 3 ــ 9 تموز 1995 .

27 ــ تقرير B,Tselem، أيار 1995 ، يستشهد التقرير بعضوة هيئة تخطيط مدينة القدس ومجلس المدينة سارة كامينكر؛ ثمة خلاصة لكلامها ومقتطفات منه في Ha,aretz، 15 أيار؛ أخبار من الداخل، حزيران 1995. أيضاً آرون باك وإتين فلنر، وهما عضوان من ذوي الخبرة في B,tslem، Tikkun 10/4/1995 . تساباو، أولمرت، Middle east Ienternational، 12 أيار 1995 ، انظر أيضاً كلايد هابرمان، New york times 15/14 أيار 1995 .

28 ــ بن، Ha,aretz، 7 شباط 1995 للحصول على معلومات إضافية وفكرة عن الخلفية، انظر اسرائيل شاحاك: الايديولوجيا كعامل مركزي في السياسات الإسرائيلية (بالعبرية) أيار ــ حزيران 1995 . حول الأرض والقيود المفروضة على صناديق التطوير، انظر نحو حرب باردة جديدة، الفصل 9؛ وولتر لهن مع أوري دافيز، الصندوق القومي اليهودي (Kegan paul، 1988). للحصول على معرفة أوسع بالخلفية، انظر أيضاً إيان لستيك، العرب في الدولة اليهودية (جامعة تكساس، 1980).

29 ــ أمير روزنبليت Jerusalem post 9 أيلول 1994 .

30 ــ Middle East International، 12 أيار 1995 .

31 ــ شيام بهاتيا Observer (لندن) 8 كانون الثاني؛ «قتلٌ جنوني في إسرائيل» افتتاحية New York Times، 27 تموز 1995 . جون باتر سباي Christian Science Monitor، 5 كانون الأول 1994 ؛ 17 أيار 1995. روني شاكد ويوفل بيليغ Yediot Ahronot (الطبقة الأمريكية) 4 تشرين الثاني 1995 .

32 ــ Economist 15 تموز؛ روتر، Guardian، 10 تموز 1995 . فيسك «Independent»، تشرين الأول 1994.

33 ــ نير Ha,aretz، 15 شباط (شاحاك «ترجمات» نيسان)؛ ليفي Ha,aretz، 14 أيار، 23 نيسان (شاحاك «ترجمات» آب)؛ كيسلف، Ha,aretz، 17 كانون الثاني 1995 ، بن إفرات Challenge رقم 32 ، 1995. شاحاك الايديولوجيا كعامل..

34 ــ موشيه سيميونوف ونوح لفين ــ ابشتاين قاطعو الغابة وساحبو المياه (Cornell، 1987). شلومو ابراموفيتش «أرض الفرص»، sheva Yamim، 3 آذار؛ المحرر هانوش مارمري، Ha,aretz، 9 آذار (شاحاك «ترجمات» نيسان)؛ هاإتزني، Maariv، 5 أيار 1995 .

35 ــ روبنشتاين «ضفتا نهر الأردن» Ha,aretz، 13 شباط 1995 (شاحاك «ترجمات» نيسان). حاييم غفيرتزمان Ha,aretz، 16 أيار؛ ومقابلة له مع Al Hamishmar، 12 آذار 1993؛ يزعم غفيرتزمان أن برنامج حزب العمل بخصوص الاستيطان في الضفة الغربية (وهو يسانده)، صُمّم بما يؤمن سيطرة إسرائيلية دائمة على مياه الضفة الغربية؛ للحصول على استشهادات ضافية به، انظر نظم العالم، الفصلين 3 و 5 .

36 ــ جولان أوزن وديفيد غاردنر، Financial Times، 8 آب 1995 .

37 ــ يوسف كوهن، Kol Ha,ir، 9 كانون الأول 1988 مستشهداً بيوميات شاشار.

38 ــ رينهارت، Ha,aretz، 27 أيار 1994 .

39 ــ شموئيل توليدانو، Ha,aretz 7 آب؛ حول انتخابات فتح Yediot Ahronot 18 تشرين الثاني 1994 . حول حظر صيد السمك، روبرت فيسك من مدينة صور، Independent، 19 شباط 1995 ؛ حول عملية

الاختطاف إتيان رابين Ha,aretz، 24 تموز 1994 ، علماً أن العملية واحدة من عمليات كثر.
40 ـ نفس Middle east international، 31 آذار، 21 تموز 1995 . يوشر Middle east international، 6 كانون الثاني 1995 .
41 ـ منتدى شيكاغو حول العلاقات الدولية، الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، 1995.
42 ـ مرصد حقوق الإنسان، التعذيب وإساءة المعاملة: التحقيق الإسرائيلي مع الفلسطينيين من الأراضي المحتلة (نيويورك، 1994)، تقرير B,tselem عن التحقيق مع الفلسطينيين، آذار 1991 ، آذار 1992 .
43 ـ سموحة «السلام: من الكاسب ومن الخاسر»، Jton Aher، كانون الأول 1993 .
44 ـ انظر مقالاتي بدءً من أواخر الستينات. وهي مجمعة في كتاب سلام في الشرق الأوسط؟ (Panthen، 1974 ، ومقالات لاحقة في كتاب نحو حرب باردة جديدة (الفصل 9 ، 1975 ؛ خاتمة، 1981)، أيضاً كتاب المثلث المصيري.

الفصل الثاني

1 ـ ليك، New York Times، 26 أيلول 1993 ، و23 أيلول 1994 .
2 ـ فريدمان New York Times، مراجعة أسبوع، 2 حزيران 199 . هنتينغتون، الأمن القومي، 3:17 ، 1993
3 ـ شولتز، **حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية** (برينستون، 1981)؛ ميشلينغ، Los Angelos Times، 18 آذار 1982 .
4 ـ جون ، 1 و 2 تشرين الثاني الوثائق العلنية للرؤساء، 1966 ، الكتاب الثاني، ص 563 و 568 . كروسيت «الأمم المتحدة تكتشف أن سمعتها تدهورت بين الكثيرين في الولايات المتحدة» New York Times، 25 حزيران 1995 . برنشتاين، New York Magazine، 22 كانون الثاني 1984 . لتوسيع الإطلاع على هذه المواضيع المثيرة للعقل، انظر كتابي **ردع الديمقراطية** (Verso 1991؛ Vintage Hill and wang 1992)؛ رسائل من لكسينغتون (Common Courage، 1993). يضارع كبت السجل الوثائقي درجة صراحة التعبير عن المواقف.
5 ـ هانز مور غنثاو، **غاية السياسة الأمريكية** (Vintage، 1964).
6 ـ بايروك، **الاقتصاديات وتاريخ العالم** (شيكاغو، 1993).
7 ـ براسانان بارثا ساراتي، من كان غنياً ومن كان فقيراً في القرن الثامن عشر، **مخطوط**، هارفرد، أيار 1995؛ يُنتظر أن ينشر في **الماضي والحاضر**، وموسعاً في أطروحة دكتوراه عن جامعة هارفرد قريباً.
8 ـ انظر كتابي **نظم العالم، قديمة وحديثة** (Colombia، 1994) للحصول على استعراض لهذه القضايا وغيرها يتضمن استئناف القصة منذ أن هيمنت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. كان آدم سميث قد ناقش الكوابح البريطانية لتطور مستعمراتها الأمريكية، كما أدان بمرارة جرائمها في الهند.
9 ـ دافيدسون، عبء الرجل الأسود (تايمز بوكس، 1992). وحول إيرلندا، انظر لارس ميمست، الاقتصاد الإيرلندي من منظور مؤسسي مقارن (المجلس الاقتصادي والاجتماعي القومي، المنشورات الحكومية، دبلن، 1992).
10 ـ سيولينو New York Times؛ مانويلا سارغوسا، Financial Times 17 تشرين الثاني 1994؛ روبرت سيمبسون ونيل تمبلين، Wool street Journal، 18 أيار 1995 .
12 ـ انظر كتاب ريتشارد دي بوف، **التراكم والسلطة** (M.S.sharp، 1989)؛ وكتابي **سنة 501** (ساوث إند، 1993).
13 ـ انظر **نظام [ربما نظم.«م»] العالم**، للحصول على مناقشة ومصادر أوسع. **أيضاً** كتاب سدني للوتكين ووليم شورمان **مصالح خاصة، انفاق عام** (South End، 1994).
14 ـ إي. تشايلدرز «المطالبة بالإنصاف والمساواة: الانقسام شمال ـ جنوب في الأمم المتحدة» مؤتمر مجتمع الجماهير، 2 تموز 1994 ، جنيف.
15 ـ Excelsior (المكسيك) 21 تشرين الثاني 1992 . أسوشياتد برس، BG؛ كاثرين سيلي، New York Times؛ كنث كوبر ودان مورغان، Washington post؛ الكل في 9 حزيران 1995 . اليونيدو، إيان

هاملتون فرازي، Financial Times، تموز 1995 . وبخصوص مستويات المساعدات ودراسات المواقف، انظر روبن رايت Los Angelos Times، 13 حزيران 1995 .

16 ـ ستيفن كول، نشرة علماء الذرة، آذار/نيسان 1995 . وبخصوص البوسنة، رويتر 23 تموز 1995 . حول المساعدات، روبن تونر New York Times تشرين الثاني 1994 ؛ الأرقام المقدمة مضللة، لاتميز الإنفاق الاستنسابي.

17 ـ **حالة أمريكا العالمة** 1994 ـ 1995 (Sharp، 1994). Fortune، 12 حزيران 1995 .

18 ـ كاروثرز، باسم الديمقراطية (كاليفورنيا، 1991) وارد في ابرهام لوفنثال، محرر، **تصدير الديمقراطية** (Jones Hopkins، 1991).

19 ـ انظر **ردع الديمقراطية**، الفصل 10 ، من أجل استعراض لهذه الأمور.

20 ـ أوكسفام، المملكة المتحدة/إيرلندا، **التكيف الهيكلي واللامساواة في أمريكا اللاتينية**، أيلول 1994 . مؤسسة الأخبار النيكاراغوية 30 نيسان ـ 6 أيار 1995 . وللحصول على تفاصيل إضافية، انظر **نظم العالم**.

21 ـ انظر مقالي في Z Magazine، تشرين الثاني 1994 للحصول على تفاصيل.

22 ـ من أجل مناقشة حديثة حول كيف يبدو الأمر لي، انظر **نظم العالم**، ومقالاتي عام 1995 في Z.Magazine وغيرها.

23 ـ Business week، 5 حزيران، ريتشاردسون، The Bulletin، 17 كانون الثاني؛ براوز، Financial Times، 19 حزيران 1995 . يتواتر خروج تعليقات براوز على المعايير المعتمدة للصحيفة التي تميل، مثل صحافة البزنس عامة، إلى اجتناب الأهواء الإيديولوجية في تقاريرها.

24 ـ مورين داود، New York Times، 15 كانون الأول New York Times 1994، 5 حزيران؛ ديفيدويس وريك وورتزمان، Wool street Journal 8 حزيران 1995 . التعليق على الأخبار في الإذاعة القومية العامة «أخذ كل الأمور بالحسبان» 12 أيار 1995 .

25 ـ ريتشارد مورين، Washington post weekly، 9 كانون الأول 1994 . لورنس كورب، New York Times Magazine، 26 شباط 1994؛ المرجع نفسه 28 كانون الأول 1995 . Los Angelos Times، 18 نيسان؛ كريستوفر جورجز، Wool Street Journal، 17 أيار 1995 .

26 ـ Christian Science Monitor، 11 تموز 1995 .

27 ـ جوناثان إليوت، محرر، **المناقشات حول تبني الدستور الاتحادي في جمعيات مختلف الولايات**، 1787 ، Yates,s Minutes، المجلد الأول، الطبعة الثانية (Lippincott، 1836)، 450 . جولز كاغيان Middle East International، 21 تشرين الأول، 1994 .

28 ـ ندلسكي، **الملكية الخاصة وحدود الدستورية الأمريكية** (Chicago University Press، 1990).

29 ـ شيلر، New York Times، يصل استعراض الكتب الأسبوعي إلى أن الإذاعة القومية العامة، وهي إذاعة هامشية، «تتحدى بعض العقائد الأمريكية المبجلة» بعدم التزامها أوامر الحكومة. وحول فضل الراديو على الشركات تحت قناع الديمقراطية، انظر لروبرت ماك تشيزني: **الاتصالات البعيدة، وسائل الإعلام الجماهيرية والديمقراطية** (Oxford 1993).

30 ـ بيترا بلبوم، New York Times 1 آب 1994 .

31 ـ إم. آر. كيلي وتي. أ. واتكنز، Technology Review نيسان 1995؛ Science 28 نيسان 1995 . تشاندلر «دور البزنس في الولايات المتحدة: **استشراف تاريخي**»، Deadalus، خريف 1969 .

32 ـ إريك شميت، New York Times 23 شباط، رويتر B.G، 3 آذار؛ Eyal press؛ Christian Science Monitor، 23 شباط؛ وليم هارتنغ، Nation، 30 حزيران 1995؛ Jeans المرجع نفسه. وحول برنامج بوشر، انظر **ردع الديمقراطية**، الفصلين 1 و 2 .

33 ـ تشامبليس، المشاكل الاجتماعية ص41 ، 2 أيار 1994 ، ربيع 1994 . وحول المخدرات، انظر **ردع الديمقراطية**، الفصلين 4 و 5 .

34 ـ توماس بولت، Wool Street Journal، 12 أيار 1994 .

35 ـ إس. هوليت، **إهمال الأطفال في المجتمعات الغنية** (UNICEF. 1993).

36 ـ مايكل ماك كارثي Wool Street Journal، 12 أيار 1994 .

37 ـ شتاين New York Times، 30 تموز 1995 .
38 ـ لورنس ميشل وجارد برنشتاين، **حالة أمريكا العاملة**: 1994 ـ 1995 (M.E.sharp 1994)؛ كتاب إدوارد وولف **باهظ جداً** (Twenty Century Fund، 1995).
39 ـ Fortune، 15 أيار، 1 أيار؛ Busines Week، 17 تموز 1995 .
40 ـ لمزيد من التفاصيل انظر كتابي **نظم العالم**. بخصوص الأرقام اليابانية ـ الأمريكية، فهي مأخوذة من تقرير الأمم المتحدة العالمي حول الاستثمار، وقد استشهد به فنسنت كابل ـ Deadaus، ربيع 1995 .
41 ـ فليكس «اقتراح توبن حول الضرائب»، Working paper 19 ، حزيران 1994 ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ Challenge، أيار/حزيران 1995 Wool Street Journal، 9 أيار 1994 .

الفصل الثالث

1 ـ روكر، **النقابية الفوضوية** 1938؛ «الفوضوية والفوضوية النقابية» مقالة ملحقة في FreedompressI (P.Eltezabacher، 1960).
2 ـ برادي، **البزنس كجهاز للسلطة** (كولمبيا، 1943). وعن دعاية الشركات، انظر بخاصة العمل الرائد لألكس كاري، وقد جمع قسم منه في كتابه **المجازفة بالخروج على الديمقراطية** 1995). وعن أمريكا بعد الحرب، انظر **بيع المشروع الحر: هجوم البزنس على العمل والليبرالية**، 1945 ـ 1960 . لأليزابيت فونيس ـ وولف (Illinuis Univarsity Press، 1995)، وهي أول دراسة أكاديمية أمريكية لهذا الموضوع العام. انظر أيضاً وليم بيويت: **عبر عيون مصابة باليرقان: كيف ينظر الإعلام إلى العمال المنظمين** (Cornell University press، 1992)؛ وليم سولومون وروبرت ماك تشيزني، محرران، **منظورات جديد في تاريخ الاتصالات الأمريكية** (1993)؛ ماك تشيزني: **الاتصالات البعيدة، وسائل الإعلام الجماهيرية والديمقراطية** (Oxford، 1993).
3 ـ منير بصورة خاصة حول هذه المسائل عمل المؤرخ القانوني في جامعة هارفرد مورتون هوروويتزا ويتضمن: **تحويل القانون الأمريكي** 1870 ـ 1960 ، المجلد II (Oxford 1992).
4 ـ غاري زابل، محرر، **الفن والمجتمع: محاضرات ومقالات بقلم وليم موريس**، بوسطن 1993)؛ هيوغرانت آدامز، وارد في رونالد إدزفورت: **النزاع الطبقي والإجماع الثقافي** (1987). انظر أيضاً باتريشيا كايو سكستون: **الحرب على العمل واليسار** (1991).
5 ـ انظر محاضرتي في ذكرى رسل: **مسائل المعرفة والحرية** (1971) لمناقشة الموضوع. وعن ديوي، انظر خاصة **جون ديوي والديمقراطية الأمريكية** لروبرت وستبروك 1991 .
6 ـ بوكانان: **حدود الحرية: بين الفوضوية والدولة ـ التنين** (شيكاغو، 1975)
7 ـ ستيفن كنزر، New York Times، 14 تشرين الأول 1994 .
8 ـ New York Times، 7 تشرين الأول 1994 .
9 ـ جوستين بورك وآخرون Christian Science Monitor، 26 تموز 1995 .
10 ـ بول، ماريا لوبيز فيجيل، إنفيو Jesuit University of Central America (ماناغوا) حزيران 1995 كولم لينش في بوسطن غلوب، ومن الواضح أنه التقرير الوحيد في الصحافة الرسمية. انظر أيضاً الكسندر كوكبيرن في Nation، 7 تشرين الثاني 1994 .
11 ـ كلايف بونتينغ: تشرتشل (Sinclair Stevenson، 1994)، 132 .
12 ـ للتعرف على بعض الجهود المبذولة للمقارنة، واستعراض للأدب الهزيل عن الموضوع، انظر كتابي **سنة** 501 ، 1993 كذلك **نظم العام**، 1994 . سأتغاضى عن رد الفعل، رغم أنه لايخلو من أهمية.
13 ـ مونتغمري، **خراب بيت العمل** Yale 1987؛ جون بكن، في سولومون وماك تشيزني المرجع المشار إليه؛ فونس وولف، المرجع المشار إليه، وحول تطورات مماثلة جرت في انكلترا بعد سنوات، انظر إدوارد هرمان ون. تشومسكي، **صناعة الإجماع** (Pantheon 1988) الفصلين 1 و 2 .
14 ـ جورج ميللوان Wool Street Journal، 16 أيار 1994 .
15 ـ وير: العامل الصناعي 1840 ـ 1990 1960 إعادة لطبعة 1942 ؛ مونتغمري: العامل المواطن (كامبردج، 1993).
16 ـ حول فون همبولت، انظر كتابي **اللسانيات الديكارتية** Harper and Row (1966)، «اللغة والحرية»

1969 ، أعيد طبعه في كتاب لأسباب تتعلق بالدولة (بانثيون، 1987) وجيمس بك، محرر، قارئ تشومسكي (بانثيون، 1987). أيضاً مسائل المعرفة والحرية. وحول سميث، انظر باتريشياورهان: **آدم سميث وتركته للرأسمالية الحديثة** (Oxford، 1991)، **وسنة 501** من أجل طوكفيل وجفرسون، انظر جون مانلي «الليبرالية الأمريكية والحلم الديمقراطي» في كتاب **الطبيعة والمجتمع والفكر**، الفصول 1 ـ 4 ـ 1988 .

17 ـ راجاني كانث: **الاقتصاد السياسي ومبدأ دعه يعمل** (1986)، وللحصول على مناقشة أوسع، انظر أنظمة العالم.

18 ـ ديفيد فايرستون، New York Times، 29 نيسان؛ وحول الاقتطاعات الضريبية، انظر ستيفن لي مايرز New York Times، 28 نيسان، 1995 .

19 ـ Fortune، 15 أيار، 1 أيار؛ بوسن ويك، 6 آذار 1995 .

20 ـ Bussiness week، 30 كانون الثاني؛ 15 أيار 1995 .

الفصل الخامس

1 ـ للحصول على مناقشة أوسع ومصادر أكثر، انظر بين آخرين، **كتابي في السلطة والأيديولوجيا**، ساوث إند 1987 **وردع الديمقراطية**. وانظر إلى كتابي سنة 501 للحصول إلى إحالات مرجعية لم يستشهد بها أدناه عن أندونيسيا وعلاقات الولايات المتحدة معها.

2 ـ Catholic New Times، 9 كانون الثاني 1994 . انظر أيضاً جون بلغر 3 حزيران 1994 ، وهو ـ ضمن حدود معرفتي الصحفي الوحيد المحترف الذي تقصى أكلاف الغزو؛ انظر بين آخرين، جورج أديتجو ندرو، **في ظل جبال راميلو** (INDOC، 1994)، وهو وصف مروّع مبني بصورة رئيسية على مصادر معلومات أندونيسية؛ وإيان روبنسون في كتاب حرره مايكل كران: **الكلفة الحقيقية للنزاع** (New Press، 1994)، وهو يستشهد بمنظمة العدل الدولية، مرصد حقوق الإنسان USAID، وفئة واسعة من المصادر الأخرى.

3 ـ أديتجو ندرو، المرجع نفسه، منظمة طلاب يوغيا كارتا وأحد عشر منتدى طلابياً من جاوا، تشرين الثاني 1991 ، في الكتاب نفسه. انظر أيضاً المقابلة مع أديتجو ندرو في الصحيفة الأسبوعية Sinar، 19 تشرين الثاني 1994 ، حيث يدعو أندونيسيا إلى تطبيق «روح الدستور» التي تناصر حق الاستقلال «لكافة الشعوب»، ويطالب «بضرورة استئصال الاستعمار من الأرض»؛ وانظر: هربرت فيث «جورج أديتجو ندرو وتيمور الشرقية»، وتتضمن المقالة ترجمة لمقابلة أجراها تلفزيون ABC مع أديتجوندرو (حملة محادثات تيمور الشرقية، Fitzroy استراليا). حول اللجوء السياسي انظر: Austration استراليا، 6 حزيران West Austalia، 9 حزيران، 29 حزيران 1995 برينسن، 30 أيلول 1994 ، **داخل أندونيسيا**، كانون الأول 1994 ، 3 شباط 1995 .

4 ـ للحصول على أمثلة عديدة عن شجاعة الطلاب والعمال وغيرهم من الأندونيسيين، انظر جون بلغر «نهوض أندونيسيا» New States Man، 16 حزيران 1995؛ Tempo؛ باتريك وولترز أيار 1995 . تشارلز رادن، بوسطن غلوب، 20 تشرين الثاني 1994 . حول الأجور 2 نيسان 1994 . حول طريقة العمل وظروفه السيئة، انظر جيرمي سيبروك «العمال الأندونيسيون يخاطرون بحريتهم في سبيل حقوقهم» غارديان 23 تشرين الأول؛ ميريل غوزنر «العمل الآسيوي أجور العار، الشركات الغربية تساعد في استغلال الظروف غير الإنسانية» Chicago Tribune 6 تشرين الثاني 1994 .

5 ـ من أجل استعراض، انظر مقالي «تيمور الشرقية: كبت الصحافة» Enquiry، 19 شباط 1979؛ ولمزيد من التفاصيل انظر تشومسكي وإدوارد س. هرمان، **الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان** PEHR المجلد 1 ، 1979 ، وترهينات لاحقة في **نحو حرب باردة جديدة** وأمكنة أخرى. المقالة المشار إليها هي الأولى المكرسة لتيمور الشرقية باستثناء مقالة واحدة عن أندونيسيا لكنها تركز على تيمور الشرقية. هذا الوضع يشكل مثالاً إيضاحياً عن كيفية اشتغال النظام العقائدي. المقالة الاستثناء كتبها أرنولد كوهن (الوضع الوحشي في أندونيسيا)، Nation، 26 تشرين الثاني 1977). أنقذت مساهمات كوهن آلاف الأرواح،

وكانت جديرة بجائزة نوبل لو أنها تُمنح للجدارة.

6 ـ فالوز Atlantic Monthly، حزيران 1982 . أنطوني فلنت ، 4 آذار 1994 يذكر مؤتمراً حول التدخل عُقد في جامعة تفتس، وافتتح بخطاب لهوفمان ماكفارلين، في استعراض لكتاب **إرهاب الدولة الغربية** من تحرير الكسندر جورج في 26 Times Higher Education Supplement حزيران 1992 .

7 ـ برايان توهي Austration Finacial Review، 24 تشرين الثاني 1994 . افتتاحية بعنوان «حصاة أندونيسيا» في WSJ 17 تشرين الثاني 1994 .

8 ـ انظر إحالات إلى المراجع في الهامش رقم 6 . من أجل الصورة انظر بيتر ولسون، Australian 1 آب 1995 .

9 ـ رويترز، New York Times، 8 كانون الأول 1993 ، بضع سطور في صفحة داخلية؛ إيرين وو Far Eastern Economic Review، 30 حزيران 1994 .

10 ـ جفري سميث، Washington post، 18 آذار 1995 . جونستون رسالة إلى مجلة Nation نيسان 1994

11 ـ New York Times ،Time ،Time U.S.News and World Report على التوالي.

12 ـ انظر **سنة 501** ، الفصل 4 ، من أجل استعراض لمشاركة الولايات المتحدة ورد فعلها. السياسة «الهادفة لإبادة الحزب الشيوعي الأندونيسي» عبارة واردة في أودري وجورج كاهن: **التخريب كسياسة خارجية** (New press، 1995).

13 ـ ماكنمارا مخاطباً مستشار الأمن القومي ماك جورد بوندي، 11 حزيران 1965 ، انظر كتابي **في السلطة والايديولوجيا**، الفصل 1 . كينان، نفس المرجع. حول دالاس ـ إيزنهاور، انظر نظم العالم، الفصل 1 . حول البرازيل والتفكير التأسيسي كما عبر عنه الذين صاغوا الدستور، انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

14 ـ Counter Punch (Institute for Policy Stedies، واشنطن) 15 شباط، 15 آذار؛ نيكولاس كمنغ ـ بروس، Guardian 16 شباط 1994؛ AI «أندونيسيا: لاتزال حقوق العمال موضوع نزاع» حزيران 1995؛ ديفيد سانغر، New York Times، 3 تشرين الأول 1995 .

15 ـ «التدريب العسكري الأمريكي»، FEER، 30 آذار 1995 . دوفو، غاري هيوز، Age، 16 أيار؛ الشهادة أمام الأمم المتحدة، 11 تموز 1995 ، وزعتها TAPOL (لندن). National Eyal press cathlic Reporter، 11 آب 1995 ، التقرير الأمريكي الوحيد حسب معرفتي.

16 ـ افتتاحية Boston Globe، 3 نيسان 1995 .

17 ـ International Herald Tribune، 3 آب 1995 ؛ Postal Bulletin الرسوم والضرائب الدولية، صدرت عملياً في 9 تموز 1995 . تشارلز رادين، BG، 15 تشرين الثاني 1994 ، كاميرون ستيوارت وكولن إيفان، Australian، 14 حزيران 1995 .

18 ـ بلغر، أصوات نائية (1994)؛ New Statesman، 25 تشرين الثاني 1994 . حول فرنسا، PEHR؛ مايكل درهام وهيو أو. شوينسي، Observer، 13 تشرين الثاني 1994 . Briarpatch (Saskatchewan) تموز 1995 . كلام لويد جورج أورده ف. ج. كرنان في **الإمبراطوريات الأوروبية من الفتح إلى الإنهيار** (Fontana، 1982).

19 ـ جي ـ آر، وولش وجي، جي منستر، **وثائق حول الدفاع الأسترالي والسياسة الخارجية 1968 ـ 1975** (هونغ كونغ، 1980) ص219 ، حُجب الكتاب بحكم قضائي، لكن الوثائق الأهم فيه تقتبس تكراراً في الكتب. من بين مراجع أخرى انظر PEHR؛ برايان توهي وماريان ولكنسون، **كتاب التسربات** Angus and Robertson) 1987)؛ جفري غن، **نظرة نقدية للعمل الصحافي والبحث الغربي حول تيمور الشرقية** (صحيفة ناشوي آسيا المعاصرة، مانيلا، 1994). يشير غن إلى ندرة الكتاب في استراليا، حتى في المكتبات العامة. حول مبيعات الأسلحة، كاميرون ستيورات، Australian، 17 تموز 1995 .

20 ـ نفس المرجع؛ افتتاحية صحيفة Australian، 17 كانون الثاني 1995 . إريك شميت، New York Times 8 آب؛ رسالة من ديفيد إيزنبرغ من مركز معلومات الدفاع New York Times، 13 آب 1995 .

21 ـ إيفانز، أورده غن، مرجع مذكور سابقاً، ص 250 . الجنرال ستريسنو وارد في **السلطة والحصانة** (منظمة العفو الدولية، 1994) ص54 . في آذار 1995 ، كرر إيفانز القول أن مجزرة ديلي «لم ينظر إليها أبداً.. إلا كتصرف داخلي بالغ الشذوذ» مفسراً بذلك لماذا لم يذكرها في الطبعة الجديدة من كتاب **العلاقات**

الخارجية لأستراليا (انظر الهامش 41 أدناه)، Melbourne Herald Sun، 12 آذار 1995 .

22 ـ راندولف رايان، Boston Globe، 25 ، 28 تشرين الأول؛ رويترز 25 ، 27 تشرين الأول؛ مايكل إليس 29 Sydeny Morning herald تشرين الأول 1994 . برايان ماك غريغوري BG، 12 تشرين الثاني 1992. كاميرون ستيوارت Australian 21 كانون الثاني 1994 ، مستشهداً بـ London Times و AFP؛ غير مغطى في دليل المعلومات الأمريكي.

23 ـ جودي راكوفسكي، Boston Globe، 13 نيسان 1995 .

24 ـ للمزيد من الإحالات المرجعية ومن أجل مناقشة أوسع، انظر **سنة 501** الفصول 2 و 4 و 7 و 11؛ **ونظم العالم**. انظر أيضاً الفصلين 4 و 5 من هذا الكتاب.

25 ـ انظر WM.Roger Louis **الإمبريالية في وضع حرج** (Oxford، 1978)، ص237 . ومن أجل مناقشة أوسع: نحو حرب باردة جديدة ص273 .

26 ـ كاهن وكاهن، مرجع مذكور سابقاً جورج كاهن «الديمقراطية في أندونيسيا» ضمن كتاب من تحرير ديفيد بورشير وجون ليغ بعنوان: **الديمقراطية في أندونيسيا**، Monash Papers on South East Asia، العدد رقم 31 ، 1994 .

27 ـ كراوتش، **الجيش والسياسة في أندونيسيا** (Cornell، 1978) صص 351 ، 155؛ حول الانحياز إلى الصين، الهامش 64 .

28 ـ علاقات الولايات المتحدة الخارجية 1958 ـ 1960 ، المجلد xvii أندونيسيا (واشنطن 1964؛ 8 نيسان، 12 آب 1958). كاهن وكاهن، مرجع مذكور سابقاً. حول التورط الأسترالي، انظر خاصة برايان توهي ووليم بنويل: **المحارة** (Heine Mann، 1989) ص69 ومابعدها.

29 ـ نفس المرجع. أيضاً كراوتش، مرجع مذكور سابقاً، ص273 ـ 299 ـ 303 .

30 ـ Weekend Australian، 1 ـ 2 كانون الثاني، حول السجلات الوثائقية الخاصة بمجلس الوزراء والتي حُررت في 1 كانون الثاني.

31 ـ مرجع مذكور سابقاً ص93 . كان الاتحاد السوفييتي قد أعطى مساعدات لأندونيسيا تبلغ 1 مليار دولار حسبما يوردان [توهي وبنويل].

32 ـ انظر كتابي **إعادة التفكير بكاميلوت** (South End، 1993)، وذلك من أجل التفاصيل والإطلاع على خلفية الأحداث بناء على سجل وثائقي أفرج عنه مؤخراً. بوكر، كنتز، استشهد بها بيتر دل سكوت في الكتاب الذي حرره مالكولم كالدويل: عشر سنوات من الإرهاب العسكري في أندونيسيا (Spokesman، 1975)؛ انظر **سنة 501** من أجل استعراض له. بوكر (UC) في توهي وبنويل، مرجع مذكور سابقاً.

33 ـ استشهد بتقرير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA روبرت كريب محرر كتاب: **أعمال القتل الأندونيسية** 1965 ـ 1966 (Monash Papers on Southeast Asia، العدد 21 ، 1991).

34 ـ يستشهد بكلام بوندي ديفيد فرومكين وجيمس تشيس، Foreign Affairs (ربيع 1985). ماكنمارا: **بمنظور ارتجاعي** (كتاب التايمز، 1995). بايك، **الفيتكونغ** (MIT، 1965).

35 ـ ماك آرثر International Herald Tribune 5 كانون الأول 1977 . Time 15 تموز 1966 . افتتاحية New York Times 22 كانون الأول 1965 . كريب، مرجع مذكور سابقاً. جون موراي براون Christian Science Monitor 6 شباط 1987 . شينون New York Times ، 3 أيلول 1992 ايكونومست، 15 آب 1987 . ريتشارد بورسك، وول ستريت جورنال، 8 حزيران 1992 . وين وول ستريت جورنال، 25 نيسان 1989 . Asia Week 24 شباط 1989 ، وارد في نشرة تابول TAPOL نيسان 1989 . شينون، افتتاحية في New York Times 17 آب 1995 .

36 ـ يستشهد كريب بكتاب أرنولد براكمان: **سقوط الشيوعيين في أندونيسيا**، وبأطروحة دكتوراه غير منشورة للحصول على خلاصة عن المواقف الدولية من عمليات التقتيل»؛ تجتنب الأولى، على الأقل، المسألة كلياً تقريباً. إن استعراض أعمال القتل الوحيد المنشور حين كتب كريب كتابه هو عمل بيتر دل سكوت ضمن كتاب كالدويل: **عشر سنوات من الإرهاب العسكري**. وهو كتاب يذكره كريب لكنه يقلل من شأنه باعتبار أنه «يعجز عن التعمق في تفاصيل عمليات التقتيل».

37 ـ دافيدسون، تعليق على كتاب وليم فنتر **كونترا الفصل العنصري** (Zed، 1994). «قوة المهام بين الوكالات، برنامج غوث أفريقيا/اللجنة الاقتصادية، نزع الاستقرار في أفريقيا الجنوبية: **الكلفة الاقتصادية للمقاومة الجبهية للتفرقة العنصرية**، نيويورك، الأمم المتحدة 1989 ، ص13 . كراوتش، مرجع مذكور سابقاً، ص341 .

38 ـ وولش ومنستر، مرجع مذكور سابقاً، ص200 . سيمبسون «الحكم على نزاع تيمور الشرقية» Hastings International and Comparative Law Review، جامعة كاليفورنيا، خريف 1994 .

39 ـ إيان فرندر، Sydeny Morning Herald، 19 تشرين الثاني 1994 . انظر روجر كلارك «معاهدة فجوة تيمور» Pace Year book of International Law 1992؛ وكريستين شنكين «استراليا وتيمور الشرقية من وجهة نظر القانون الدولي» في القانون الدولي ومسألة تيمور الشرقية Catholic Institute of International Relations 1995).

40 ـ إيفانز وبروس غرانت، علاقات استراليا الخارجية (Melbourne Univesity Press 1991) ص 109 غوردون فيني Melbourne Herald Sun، 1 آب 1995 . إيفانز مستشهداً بـ هدلي بل حول «الغايات» أورده سكوت بورسيل في علاقات استراليا الدولية (Australian Institute of Intern ational Affairs and University of Deakin 1994) ص8 ، 67 .

41 ـ محكمة العدل الدولية، العام 1995 ، اللائحة العامة رقم 84 ، البرتغال ضد استراليا. 30 حزيران 1995 Pangkok Post، 21 شباط، ورد في Daily Telegraph Mirror 21 شباط 1995 .

42 ـ للحصول على تفاصيل، انظر تبادل البرقيات في كتاب توهي وولكنسون، مرجع سبق ذكره.

43 ـ الإلقاء نظرة على ماكان يعتبره جديراً بالذكر في الصحافة في ذلك الوقت، انظر **نحو حرب باردة جديدة** ص346 ، 475 .

44 ـ من أجل استعراض تفصيلي لتلك السنوات، انظر **نحو حرب باردة جديدة**، ومقالات حول تيمور الشرقية وكمبوديا أعيد طبعها في الكتاب الذي حرره جيمس بك: تشومسكي القارئ (Pantheon، 1988).

الفصل السادس

1 ـ الاستثناء الوحيد هو أرنولد كوهن «الوضع الوحشي في أندونيسيا» Nation 26 تشرين الثاني 1977 . مقالتي «تيمور الشرقية: الكبت الصحفي» (Enquiry 19 شباط 1977 ، مقالة مبنية على شهادة كنت أدليت بها أمام الأمم المتحدة. هي أيضاً المقالة الأولى في هذا البلد المكرسة خصيصاً لقضية تيمور الشرقية بعد 3 سنوات من الفظائع المروّعة المدعومة من الولايات المتحدة.

2 ـ من أجل الوثائق انظر معلومات مرجعية (Commission of the Churches on International Affairs, World Council of Churches/1995). من أجل مناقشة مستفيضة، انظر القانون الدولي ومسألة تيمور الشرقية Catholic Institute of International Relations، 1995).

3 ـ New Republic، 19 آذار 1990 . من أجل استعراض، انظر **كتابي أوهام ضرورية** (South End، 1989). حول النتائج، انظر **ردع الديمقراطية وأنظمة العالم**.

4 ـ المصدر الرئيس للمعلومات بخصوص الجوانب القانونية هو روجر كلارك «معاهدة فجوة تيمور» ضمن كتاب 4 ، 1992 ، ومنه آخذ معلوماتي هنا مالم تكن ثمة إشارة إلى خلاف ذلك. انظر أيضاً ورقته وأوراق أخرى في: القانون الدولي.

5 ـ بورنغ، المرجع نفسه؛ كلارك، نفس المرجع؛ جيري سيمبسون «الحكم على نزاع تيمور الشرقية»، شتاء 1994 .

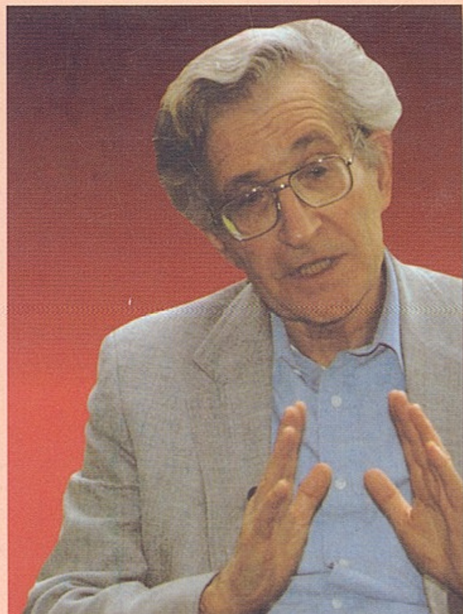
6 ـ إيفانز وبروس غرانت، علاقات استراليا الخارجية (1991).

7 ـ ذكره غن ضمن رؤيا نقدية في سياق إيراده ملاحظة لإيفانز حول «خلفية» حرب الخليج من أجل مصادر أخرى، ولاحقاً، انظر كتابي سنة 501 ، الفصل 4 .

8 ـ إيفانز وغرانت، مرجع سبق ذكره؛ هوك وكلارك في: القانون الدولي.

الفهرس

قوى وآفاق



نعّوم تشومسكي عالم لسانيات. هذه شهرته في الغرب لكنه في العالم الثالث، العالم المقهور والمغلوب على أمره يُعرَّف بالمفكر والناقد السياسي الذي يعمل بلا كلل على فضح وتعرية السياسات الامبريالية المتعجرفة والظالمة وبخاصة سياسة الولايات المتحدة منها. فدعاوى الحرية الاقتصادية التي تنادي بها كاذبة حين لاتكون لصالحها ويضرب مثلاً على ذلك تصرفها مع اليابان وتصرف بريطانيا مع الصناعات النسيجية الهندية المنافسة لصناعتها. وحقوق الشعوب؟! حقوق الشعوب من تيمور إلى فلسطين إلى باناما إلى... والديمقراطية التي تنادي بها أمريكا وتدعي حمايتها لها وتمنن العالم بذلك، كيف تطبقها أمريكا؟ انظر كيف تم غزو هاييتي وجمهورية الدومنيكان والآلاف التي قُتلت وكيف فُكِّك النظام البرلماني في هاييتي لأن الهيئات التشريعية فيها رفضت (قبول الدستور «التقدمي») الذي كتبته واشنطن، والسماح للمستثمرين الامريكيين أن يُحوّلوا البلد إلى مزرعة لهم).

وأما المعونات والمساعدات الانسانية التي تقدمها أمريكا للشعوب فاسأل عنها كولومبيا أسوأ المنتهكين لحقوق الانسان وكيف تحصل على مايزيد عن نصف المساعدات التي تقدم لامريكا اللاتينية وأما اسرائيل المقامة والتي تستخف بالعالم كله، هل ثمة من يجهل حجم حصتها من المعونات الأمريكية. والقائمة طويلة.

أما قصة الشعب الفلسطيني ومشكلة الشرق الأوسط والاتفاقات والحلول فقد أفرد لها هذا الكتاب فصلاً مطولاً يفضح فيها بقوة سياسة الأقوياء. نعوم تشومسكي لايستغرب تصرفهم انما يستغرب تصرف أصحاب الحق وكيف يتنازلوا بهذه البساطة عن أبسط حقوقهم ويمارسون هذا الخنوع.

غير أن ساسة قادة العالم لايأبهون، لا لنعوم تشومسكي ولا لغيره مهما تكلموا لأنهم يعلمون أن عالم المقهورين قد فرغ ممن يقرؤون وحتى مثقفيه المسيسين، ناهيك عن «مثقفيه الوطنيين».

الناشر

دار الحصاد
سورية - دمشق
ص.ب: ٤٤٩٠ - هـ/فا: ٢١٢٦٣٢٦